سلسلة الدورات التدريبية

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

مركز دراسات المخطوطات الإسلامية



تحقيق مخطوطات الحديث وعلومه والتراجم

سلسلة الدورات التدريبية

تحقيق مخطوطات الحديث وعلومه والتراجم

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

تحقيق مخطوطات
الحديث وعلومه والتراجم

مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي
مركز دراسات المخطوطات الإسلامية

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

الطبعة الأولى ١٤٣٦هـ/٢٠١٤م

ISBN: 1-905122-60-8 **ردمك:**

جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب، أو اختزان مادته، بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي نحو، أو بأي طريقة، سواء كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة مؤسسة الفرقان على هذا كتابة ومُقدّما.

كل الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي المؤسسة

رقم الإيداع : ٢١٥٧٨ / ٢٠١٤م

Printed by Al -madani Printers, Cairo , Egypt, Tel:+20224827851

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٧ – ٨
أحمد زكي يماني	
التحقيق النقدي لمخطوطات المشيخات ومشكلاته	٩ – ٢٨
قاسم السامرائي	
تحقيق كتب التراجم: بين الواقع والمنهج الأمثل	٢٩ – ٥٢
سعيد بلعزي	
معالجة التصحيف والتحريف في تحقيق كتب التراجم: قواعد ونماذج	٥٣ – ٩٤
بدر العمراني	
تحقيق كتب التراجم: ابن رأس غنمة: المؤرخ الأندلسي المجهول انموذجا	٩٥ – ١١٤
قاسم السامرائي	
خصوصيات التوثيق في مخطوطات الحديث وقواعد تخريجها	١١٥ – ١٨٨
محمود مصري	
خصوصية المخطوط الحديثي ونماذج من آفات تحقيقه	١٨٩ – ٢١٢
محمد ناصيري	
أولويات التحقيق في مخطوطات الحديث من اعتباري: النص والوعاء	٢١٣ – ٢٤٤
محمود مصري	

اختلاف الروايات في المخطوط الحديثي: أسبابه وأسس التعامل معه ٢٤٥–٢٧٦
مصطفى الزكاف
التراث الحديثي بين أخطاء النساخ وأوهام المحققين ٢٧٧–٣٢٢
بوشتى الزفزوفي
إقامة النص عند المحدِّثين - «المعارضة» نموذجا ٣٢٣–٣٥٦
عزيز الخطيب
خوارج النص: ظلال وارفة وقطوف دانية: أنواعها، تقسيمها، فوائدها ٣٥٧–٤١٢
حسن أحمد العثمان

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الحمد لله ربّ العالمين، وتحياته الطيبات المباركات على رسوله وخليله محمد الأمين، خاتم النبيّين وسيّد المرسلين صلوات الله عليه وسلامه، والتحية والإكرام لأهل بيته الطّاهرين الطيبين الكرام، ورضي الله عن صحابته والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد،

فيسرّني اليوم أن أقدّم للباحثين المهتمين بالتراث الإسلامي المخطوط فعاليات الدورة التدريبية العلمية المتخصّصة في التحقيق تحت عنوان «**تحقيق مخطوطات الحديث وعلومه والتراجم**»، التي نظّمها مركز دراسات المخطوطات الإسلامية التابع لمؤسسة الفرقان، بالتعاون مع مؤسسة دار الحديث الحسنية العامرة، التابعة لوزارة الأوقاف الإسلامية بالمملكة المغربية، بمقر الأخيرة بالرباط، لفائدة باحثي درجة شهادة (الماستر والدكتوراه) بالجامعات المغربية، والمهتمين من الوطن العربي. واستمرت الدورة ستة أيام، من٢–٧ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ، الموافق ٣– ٨ مارس ٢٠١٤م، بمعدل أربع محاضرات يوميا، تخللتها ثمان ورشات تدريبية على المخطوطات. تقدّم لهذه الدورة أكثر من ١٣٠٠ مرشّح، وتمّ قبول ٨٢ مشاركا ومشاركة.

كان الهدف من تنظيم هذه الدورة التدريبيّة هو استنهاض همم المتدرّبين، وتنمية الوعي لديهم بأهميّة التراث الإسلامي المخطوط عموما، والتراث الحديثي وما يتعلّق به خصوصا، وتكوين شباب مؤهّل لتحقيق هذا التراث، وتقديم خلاصة كافية لخطوات التحقيق في علمي الحديث النبوي الشريف وعلم التراجم، نظريًّا وتطبيقيًّا، والإحاطة بجميع الأعمال التي يحتاجها المحقّق، سواء على الصعيد النظري: كالمفهوم العلمي للتحقيق وأصوله وتاريخه ومناهجه ومشكلاته والمصادر التي يلزم

الرجوع إليها، أو على الصعيد التطبيقي: كاختيار النص وتوثيقه، والبحث عن نسخه ودراستها، واستكشاف تقاليده، وعملية النسخ والمقابلة، والتحرير والمعالجة، والتعليق، والدراسة...الخ، في ورشات متخصصّة، يحتكّ فيها المتدرّب فعليًا بنماذج من نسخ خطيّة تتعلق بموضوع الدورة.

تناولت المحاضرات ومناقشاتُها العميقة النوعية مختلفَ جوانب الدورة، التي تمحورت حول مفهوم التحقيق النقدي لكتب الحديث النبوي الشريف وكتب التراجم والمشيخات ومشكلاته، ومعالجة التصحيف والتحريف وخصوصيات التوثيق في مخطوطات الحديث وقواعد تخريجها.

لقد تميزت هذه الدورة بكثافة مواد البرنامج وحسن اختيار المحاضرين والباحثين، وخاصة أنها أتت ثمارها المرجوّة، وحقّقت أهدافها المطلوبة، كما نُظِّمت بدقّة متناهية وانضباط كبير؛ فكانت عملاً ناجحًا ونموذجيًا بكل المقاييس العلميّة والإجرائيّة: ترتيبًا، وتنظيمًا، وأداءً، وختامًا.

وقدرٌ كبيرٌ من الفضل في هذا النجاح يعود إلى مسؤولي مؤسسة دار الحديث الحسنية العامرة، الذين لم يدّخروا جهدًا في العمل على إنجاح هذه الدورة وتحقيق أوسع استفادة ممكنة منها. والشكر موصول لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، وإلى كل الطلبة والأساتذة الذين شاركوا في هذه الدورة العلمية، وأثروْا حصيلتها بأبحاثهم وتعقيباتهم.

وختامًا، نسأل الله تبارك وتعالى أن يكون هذا العمل، وهو جهد المقلّ، عونًا للباحثين وخالصًا لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أحمد زكي يماني

رئيس مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي

التحقيق النقدي لكتب المشيخات ومشكلاته:
مشيخة ابن العاقولي إنموذجًا

قاسم السامرائي

يُعَدُّ علمُ المشيخات أو البرامج أو الأَثبات أو المعاجم أو الفهارس من أهم علوم الحديث والرجال، وهو من أفضل الوسائل العلمية في توثيق النصوص، وإثبات صحّة نسبتها إلى مؤلفيها، كما يُعد هذا العلم من أفضل الوثائق العلمية للتعريف بالشيوخ؛ إذ يُعْنَى بصياغة ترجمة عامة لهم، ويهتم بمروياتهم، ويحرص على إيراد نماذجَ من هذه المرويات بالأسانيد المتصلة بهم.

وقد ارتبط تطوُّر هذا العلم بتطور علوم السنّة عمومًا، فبدأ ظهوره بعد مرحلة مرويات **الصحيفة الصادقة** لعبد الله بن عمرو بن العاص ومرويات الزهري ومرويات عروة بن الزبير ثم جاءت مرحلة المسانيد والصحاح والسنن، ويمكن أن نعدَّ القرن الثالث الهجري بدايةَ التصنيف في علم المشيخات، فنجد مشيخة **أبي حاتم الرازي**(١) (المتوفى في سنة ٢٧٧هـ) ، ومشيخة **يعقوب بن سفيان الفسوي**(٢)

---

(١) هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي الغطفاني، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ١٣/٢٤٧ مع مصادر ترجمته.

(٢) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ١٣/١٨٠ مع مصادر ترجمته، وذكر الذهبي أنه روى هذه المشيخة.

(المتوفى في سنة ٢٧٧هـ) ، وهذه الأخيرة أقدم المصادر في هذا الفن[١] ، وقد رتّبها الفسوي على أسماء البلدان التي سمع فيها من شيوخها، فذكر الذهبي في ترجمته أنه روى هذه المشيخة وقال: إن النهاوندي سمع الفسوي يقول: «كتبت عن ألف شيخ وكسر كلِّهم ثقات»، إلا أن الذهبي يقول: «ليس في مشيخته إلا نحو من ثلاث مئة شيخ، فأين الباقي؟ ثم في المذكورين جماعةٌ قد ضُعّفوا».

وغير بعيد عن هذين المصدرين نجد كتاب **شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي**[٢] (المتوفى في سنة ٣٠٣هـ) وهو في حكم المفقود[٣] ، و**معجم شيوخ أبي يعلى الموصلي**[٤] (المتوفى في سنة ٣٠٧هـ) ، وهو منشور، رتَّبه مؤلفه على حروف المعجم. وما من شيخ يُتَرَجَمُ له في كتب الرجال بعد هذا إلا ويذكر مؤلفوها أن له مشيخة أو معجمًا أو ثبتًا أو برنامجا أو فهرسًا قام هو بتأليفه أو أن أحد تلاميذه قام بذلك نيابة عنه.

وذكر الذهبي في **سير أعلام النبلاء** أكثر من ثلاث وخمسين مشيخة للعلماء[٥] ، ناهيك عن المعاجم[٦] والأثبات والبرنامجات التي لم يصل إلينا منها أو يُنشَر منها إلا القليل.

---

(١) المنشور منها منتقى من الجزء الأول والثاني والثالث، تح محمد بن عبد الله السريع، الرياض ـ دار العاصمة، ١٤٢١هـ.

(٢) هو أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، انظر عنه: **سير أعلام النبلاء** ١٢٥/١٤ مع مصادر ترجمته.

(٣) ورد له ذكر في كتاب **إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، لمغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، تح أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم، ١٧٧/٨، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

(٤) هو أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلي، انظر عنه: **سير أعلام النبلاء** ١٤٧/١٤ مع مصادر ترجمته.

(٥) **سير أعلام النبلاء** ٦٥١/٢٤ فهرس أسماء المؤلفات والكتب.

(٦) المصدر نفسه ٧٤٥/٢٤-٧٤٧.

ثم انتقل علم المشيخات بعد هذا إلى مرحلة الظهور البيِّن، أي مع بروز كتب الفوائد والأمالي والغرائب، وظهر فيه أسلوب التَّراجم بوضوح مع الاستمرار في العناية بباب الرواية، وقد مثَّله القرن الرّابع الهجري بوضوح وجلاء، فقد كثرت المصنفات فيه، ورُتِّب أغلبُها على طريقة المعجم، وكان ابن الأعرابي[١] (المتوفى في سنة ٣٤٠هـ)، وعبد الصمد بن علي الطستي[٢] (المتوفى في سنة ٣٤٦هـ)، وأبو القاسم الطبراني (المتوفى في سنة ٣٦٠هـ)[٣] وابن عدي الجرجاني[٤] (المتوفى في سنة ٣٦٥هـ)، وأبو الشيخ الأصبهاني[٥] (المتوفى في سنة ٣٦٩هـ)، وأبو بكر ابن المقرئ[٦] (المتوفى في سنة ٣٨١هـ)، وأبو عبد الله محمد بن مخلد الدوري البغدادي[٧] (المتوفى في سنة ٣٣١هـ) وغيرهم، أبرزَ من ألَّف في هذا القرن.

وشهد القرن الخامس بعد هذا تطورًا كبيرًا في علم المشيخات والعلوم الموازية له مثل الأثبات، حيث بدأت الأسانيد تزداد طولا، وحرص معها العلماء على علوّ أسانيدهم، والجمع بين الترجمة للشيوخ والمرويات، فكانت كتب المشيخة ملاذهم،

---

(١) هو أحمد بن محمد بن زياد، أبو سعيد البصري، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٤٠٧/١٥ مع مصادر ترجمته، حققه عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

(٢) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٥٥٥/١٥ مع مصادر ترجمته.

(٣) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ١١٩/١٦ مع مصادر ترجمته.

(٤) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٥٤١/١٤ مع مصادر ترجمته.

(٥) هو عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٢٧٦/١٦ مع مصادر ترجمته.

(٦) هو محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم الأصبهاني، ، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٣٩٨/١٦ مع مصادر ترجمته.

(٧) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٢٥٦/١٥ مع مصادر ترجمته.

لذلك لا تكاد تجد عالما أو حافظًا من حفّاظ هذا القرن إلا وله فيه مصنّف، ومن أشهرها **معجم الشيوخ** لمحمد بن أحمد بن جُمَيْع الصيداوي[١] (المتوفى في سنة ٤٠٢هـ) و**معجم الشيوخ** لأبي ذر عبد بن أحمد بن محمد الهروي[٢] (المتوفى في سنة ٤٣٤هـ)، و**معجم شيوخ** عبد العزيز بن محمد النّخْشَبِي[٣] (المتوفى في سنة ٤٥٦هـ) وهما في عداد المفقود، وغيرهما، وقد وصف لنا السمعاني كتاب **معجم شيوخ النخشبي** في مقدمة كتابه «**معجم الشيوخ**» فذكر بان النخشبي يذكر شيخه ونسبه وبلده وسيرته وعن من أخذ العلم وعن من سمع الحديث ووفاته، ويروي له حديثًا أو حديثين[٤].

أما القرن السادس الهجري، فقد ارتقى فيه علم المشيخات والأثبات إلى أعلى قمة وأكمل صورة؛ إذ يمكن عدُّهُ فاتحةَ عهدٍ زاهر لمدرسة الرواية وسير الشيوخ، وبرزت مع أوائل هذا القرن **مشيخة أبي عبد الله الرازي**[٥] (المتوفى في سنة ٥٢٥هـ) و**ثبت مسموعاته**، بانتقاء أبي طاهر السلفي[٦] (المتوفى في سنة ٥٧٦هـ)، و**كتاب الغنية** للقاضي عياض اليحصبي (المتوفى في سنة ٥٤٤هـ)،

---

(١) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ١٥٢/١٧ مع مصادر ترجمته، ومعجم الشيوخ للصيداوي حققه عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة ودار البيان، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٢) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٥٥٤/١٧ مع مصادر ترجمته.

(٣) انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٢٦٧/١٨ مع مصادر ترجمته.

(٤) انظر: المنتخب في معجم شيوخ أبي سعد السمعاني، ورقة ٢ب.

(٥) هو محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو عبد الله بن الحطاب، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٥٣٨/١٩ مع مصادر ترجمته.

(٦) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم، أبو طاهر الأصبهاني، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٥/٢١ مع مصادر ترجمته.

وفهرس عبد الحق بن عطية[١] (المتوفى في سنة ٥٤١هـ) ، والتحبير والمشيخة كلاهما لأبي سعد بن السمعاني[٢] (المتوفى في سنة ٥٦٢هـ) ، والمشيخة ومشيخة النسوان، كلاهما لابن عساكر[٣] (المتوفى في سنة ٥٧١هـ) ، وفهرسة ما رواه عن شيوخه لأبي بكر ابن خير الإشبيلي[٤] (المتوفى في سنة ٥٧٥هـ) ، والمشيخة البغدادية، والمشيخة الأصفهانية، ومعجم السفر، والوجيز في ذكر المُجَاز والمُجِيز، جميعها لأبي طاهر السلفي (المتوفى في سنة ٥٧٦هـ) ، والمشيخة، وفهرست المسموعات كلاهما لأبي الفضل الرافعي القزويني[٥] (المتوفى في سنة ٥٨٠هـ) ، وغيرهم كثير جدًّا، يتّضح في مجموعها قمة تطور علم المشيخات والفهارس شرقا وغربًا.

وظل هذا العلم يتطور قرنًا بعد قرن، ويمكن إجمالا تقسيم المناهج والأساليب المتّبعة في تصنيف المشيخات وما قاربه، من أثبات وبرامج وفهارس ومعاجم وما إلى ذلك إلى ستة مدارس رئيسة:

١) مدرسة المعاجم والمشيخات التي تستهل بترجمة الشيوخ.

---

(١) هو عبد الحق بن أبي غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن عطية المحاربي الغرناطي، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٥٨٧/١٩ مع مصادر ترجمته.

(٢) هو عبد الكريم بن محمد بن منصور بن محمد، أبو سعد التيمي، ، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٤٥٦/٢٠ مع مصادر ترجمته.

(٣) هو أبو القاسم علي بن الحسن الدمشقي، ، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٥٥٤/٢٠ مع مصادر ترجمته.

(٤) هو محمد بن خير بن عمر أبو بكر، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٨٥/٢١ مع مصادر ترجمته.

(٥) هو محمد بن عبد الكريم بن الفضل، انظر عنه: سير أعلام النبلاء ٩٧/٢١ مع مصادر ترجمته.

٢) مدرسة المعاجم والمشيخات التي تستهلّ التراجم بمرويات الشيوخ، ثم تُعْقبها بصياغة ترجمة لسيرتهم.

٣) مدرسة المعاجم والمشيخات التي اتّخذت من وفيات الشيوخ أساسًا في ترتيبها.

٤) مدرسة المعاجم والمشيخات التي اقتصر فيها مؤلّفوها على ذكر شيوخهم المجيزين فقط.

٥) مدرسة المعاجم والمشيخات التي رتّبت ونظّمت على أساس شيوخ البلدان.

٦) مدرسة الفهارس والبرامج المرتبة على أسماء الشيوخ أو أسماء الكتب أو جمعت بين الطريقتين.

ويظهر إجمالا أهمية علم المشيخات في الحفاظ على علوم السنة خاصة بإبقائه على تسلسل الإسناد، الذي هو خصيصة هذه الأمة، وفي توثيق أسانيد المتأخرين طبقة بعد طبقة، وفي إثبات نسبة كتب السُّنَّة وغيرها إلى مؤلّفيها، كما تظهر أهمية هذا العلم بجلاء في أنه يشكل مادة كتب التراجم ومصدرَها الأول، ويبيّن عناية هذه الأمة بتراثها المكتوب على مرِّ العصور.

الحق إن التحقيق العلمي النقدي لأية مخطوطة للمشيخات أو تراجم الرجال منها مفعم بالمزالق والزلات إذ لم يسلم بعضُ ما نُشر منها من:

١) سطحية معرفة المحقق بعلم الرجال.

٢) قلة المنشُور من كتب المشيخات وكتب الرجال.

٣) إهمال ترجمات الكثير من الأعلام في ما نشر من كتب الرجال.

٤) شيوع التصحيف والتحريف في أسماء الشيوخ وألقابهم وسني وفاتهم وعناوين الكتب وألفاظ الحديث والآيات القرآنية والبلدان مثلا: قال ابن ناصر السلمي عن ابن طاهر القيسراني المتوفى في سنة ٥٠٧هـ: أنه كان يصحّف، وأنه قرأ يومًا الحديث الذي فيه: «وإن جبينه ليتفصَّدُ عرقًا»(١) بالقاف، فقلت له: بالفاء فنازع.

وفي قصة دُرَّة بنت أبي سلمة عندما قيل للنبي عليه الصلاة والسلام: هل لك في درة بنت أبي سلمة فقال: «أرضعتني وأباها ثويبة»(٢) .. وهو يريد وإياها، فصحفوا ولذلك قال محمد بن محمد بن الحسين ابن رشيق المالكي المتوفى في سنة عشرين وسبع مئة:

أجزت لهـــــم أبقاهم الله كلَّ ما ... رويت عن الأشياخ في سالف الدهر
وما سمعت أذناي عن كـــــل عالم ... وما جاد من نظمي وما راق من نثري
على شرط أصحاب الحديث وضبطهم ... بريءٌ من التصحيف عارٍ من النكر

---

(١) هذا طرف من حديث عائشة، أخرجه البخاري في الصحيح (٦/١-٧/ح٢) كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ، ولفظه: «عن عائشة أم المؤمنين، رضي الله عنها، أن الحارث بن هشام، رضي الله عنه، سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله، كيف يأتيك الوحي؟ فقال رسول الله ﷺ: «أحيانا يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده علي، فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال، وأحيانًا يتمثل لي الملك رجلا فيكلمني فأعي ما يقول»، قالت عائشة، رضي الله عنها: ولقد رأيته ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد، فيفصم عنه وإن جبينه ليتفصد عرقًا».

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (١١/٧ ح٥١٠٦) ، كتاب النكاح، باب: ﴿وَرَبَائِبُكُمُ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّاتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ [النساء: ٢٣]، ومسلم في صحيحه (٢/ ١٠٧٢ ح١٤٤٩) ، كتاب النكاح، باب تحريم الربيبة وأخت المرأة.

الاختلاف الكثير في سني وفيات الأعلام وأماكن دفنهم فيقول الأدفوي في **البدر السافر** في إحدى التراجم مثلا: توفي في القاهرة ودفن من الغد بسفح المَقَطَّم. وقال ابن مسدي: توفي في حلب. وفي **سير أعلام النبلاء**[١] أن فلانا توفي في سنة ٥٣٦هـ، وفي **غاية النهاية**[٢] أن هذا الفلان توفي في سنة ٦٢٧هـ.

٥) الاختلاف في نسبة المذهب: فالحنفي يُصبح شافعيًّا أو حنبليًّا والحنبلي يُصبح حنفيًا أو مالكيًّا.

٦) التباين في أسماء الأماكن وضبطها وتحديدها مثل: وديثا: قرية من عمل واسط[٣]، وفي **معجم البلدان**[٤]: «من قرى النهروان قرب باكُسايا»[٥]، وقد فصَّل مصطفى جواد وأحمد سوسة الكلام على النهروان وفروعه وعلى المدن والقرى التي تقع عليه وعلى فروعه[٦].

٧) لقد فرق المحدثون ممن كتب في مصطلح الحديث بين إصلاح الخطأ في النطق والرواية وإصلاح الخطأ في أصل النسخة والكتّاب، ففي الأول رجحوا إصلاح الخطأ في النطق وإصلاح الخط في أصل النسخة والكتّاب، فهم في الأول رجحوا

---

(١) **سير أعلام النبلاء** ٧٢/٢٠.

(٢) **غاية النهاية** ٣٨٥/١

(٣) جاء في **معجم البلدان**، ٤٣٨/٢، دار صادر: «من قرى النهروان قرب باكسايا».

(٤) **معجم البلدان** ٤٣٨/٢، دار صادر، قال: بفتح أوله وثانيه، وياء مثناة من تحت ساكنة، وثاء مثلثة، مقصور، ينسب إليها ديثاي وديثي، وربما ضُمَّ أوله.

(٥) في **معجم البلدان**: بضم الكاف، وبين الألفين ياء: بلدة قرب البندنيجين وبادرايا بين بغداد وواسط من الجانب الشرقي في أقصى النهروان.

(٦) **دليل خارطة بغداد قديما وحديثا**، ص٣٠ وما بعدها، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

إصلاح الخطأ في النطق والرواية، وفي الثاني رجحوا عدم التغيير مع التنبيه في الحاشية حتى لا يختلط النص بينهما. فقال أبو عمرو ابن الصلاح: إذا وقع لحن في رواية الراوي أو تحريف فقد اختلف العلماء، فنهم من رأى أنه يرويه على الخطأ كما سمعه، ومنهم من يرى تغييره وإصلاحه وروايته على الصواب، وإما إصلاح ذلك وتغييره في كتابه وأصله، فالصواب تركه وتقرير ما وقع في الأصل على ما هو عليه مع التضبيب عليه وبيان الصواب خارجًا في الحاشية، فإن ذلك أنفع للمصلحة وأنفى للمفسدة.

ولهذا نرى القزويني، وهو أحد شيوخ ابن العاقولي، ينبّه على ذلك في مشيخته ويحذِّر من التغيير أو التبديل، فقال: «وإياه وتغيير ما في الأصول المقروء منها من الألفاظ التي يزعم أنها غلطٌ، بل يبين ما يغلب على ظنه صحته، بعد تحقيقه على الحاشية: صوابه كذا، فإنه ربما ورد كذلك، وله وجهٌ صالحٌ لم يصل علمه إليه، أو وجهٌ ضعيفٌ وردت الرواية به، خصوصًا عند من لم يُجَوِّز الرواية بالمعنى، فالأمر فيه عنده شديدٌ، وأيضًا فإنه لا قائل بجواز رواية الحديث بالمعنى لمثل أهل هذا الزمان، فإنهم اتفقوا على عدم الجواز لهم، واختلفوا في جوازه لمن بلغ مرتبة الاجتهاد من العلماء وإذا أشكل حرفٌ في الرواية فليقل ما يغلب على ظنه صحته، ثم يردفه بقوله: أو كما قال، ليسلم من تبعته إن شاء الله تعالى، فهكذا فعله الأئمة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم».

ويرى بعضهم وهم المتقنون من المحققين: بيان الصواب في الحاشية، فقال القاضي عياض: وهو الذي استمر عليه عملُ أكثر الأشياخ كما وصلت إليهم؛ إذ نقلوا الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها، ولا يغيرون من كتبهم حتى اطردوا ذلك في كلمات من القرآن بخلاف التلاوة، وقد أسهب العلماء في تبيان ذلك بالتفصيل،

فكان علي بن إبراهيم القطان يكتب الحديث على ما سمعه لحنًا ويكتب على الحاشية: كذا، ويعني: كذا سمعته.

وكل هذا نراه في كتاب **الدراية في معرفة الرواية** حيث يقول ابن العاقولي فيه: «وكان قد سبق لنا بعون الله تعالى تحصيل كثير من الكتب والأجزاء سماعًا وقراءةً وإجازةً خاصةً أو عامةً، فأثبتنا من ذلك في كتابنا هذا ما اتَّسع له الوقت، مقدِّمين عليه فصولًا في علم الرواية وأخلاق الرواة، مبتدئين بذكر الشيخ ورواية حديثٍ عنه، ثم الكلام بما تيسَّر من أحواله، وذكر مروياته، وما يتعلق بالحديث» [١] ثم يسرد إسناده إلى راوي الحديث أو إلى المصنَّف الذي وصل إليه عبر هذا الإسناد، فيسْقِط بعض رواته أو يزيد فيهم أو يخطيء في أسمائهم وكناهم. وهنا يقع المحقق المتسرع في أخطاء فاحشة يبين فيها جهله وضحالة دربته.

الحقُّ إنَّ معظم معاجم الشيوخ والمشيخات والفهارس والبرامج والأثبات مرتبطةٌ ارتباطًا وثيقًا بالأسانيد ومرويات الشيوخ، ومن هنا يمكن أن تُعد من أوثق الأساليب العلمية في توثيق النصوص وإثبات صحتها إلى مؤلفيها، إضافة إلى التعريف بالشيوخ الذين أخذ عنهم صاحب المشيخة وعاصرهم وعرف أحوالهم وأخذ عنهم. فقد ترجم ابن العاقولي لثمانين شيخًا من شيوخه[٢] الذين عاصرهم ولشيختين فقط، فذكر سني ولادتهم وسني وفاتهم إذا توفوا وسني أخذهم عن شيوخهم بالتفصيل، ولهذا فإن كتاب **الدراية** من المشيخات التي اهتم مؤلفها بمعرفة أحوال من يترجم له وما يتعلق بأخبارة العلمية وشيوخه والتصانيف التي رواها؛ إذ

(١) النسخة المخطوطة من الدراية محفوظة في مكتبة جامعة لايدن برقم: Or.٥٥٥ وهي نسخة فريدة لا ثانية لها.

(٢) لاحظ ابن الهائم أن ابن العاقولي كرر ترجمة شيخ واحد مرتين.

كان حريصا على سماع مرويات شيوخه أو الحصول على الإجازة بروايتها أو الحصول عن طريق شيوخه إلى رواية مصنف من المصنفات بسندهم وبحق روايتهم لها، إذ ترجم لشيوخ لم نعثر على ترجمة لهم في ما تيسر لنا من كتب الرجال، كان ابن العاقولي قد عاصرهم وسمع منهم حضوراً أو استجازةً فأجازوه.

والحق أيضًا إن ما قاله القزويني، وهو أحد شيوخ ابن العاقولي، في مقدمة **مشيخته**، يسرى تماما على هذه **المشيخة**، إذ قال: «أن لا يروي شيئًا من العلوم من صحيفةٍ لم تقرأ، بل لا بد أن يكون ذلك الكتاب والحديث بخط المؤلف الراوي له أو مقروءًا عليه، أو على من قرأ عليه وهلم جرا إلى أن يصل إلى أحد شيوخ نفسه ممن يروي هو عنه، وإن لم يكن كذلك فأقل مراتبه أن يكون مقابلاً بأصل، هذا شأنه، فإن قول القائل عن كتاب لم يقرأه ولم يقابل المقروء: أخبرنا فلانٌ بجميع هذا الكتاب إلى أن يسنده إلى مؤلفه – مع علمه باختلاف النسخ وزيادتها ونقصانها – يكون كذبًا في الزيادة قطعًا، ورأس هذا الأمر وعموده الصدق والاحتياط». ولذلك سار ابن العاقولي على خطى شيخه القزويني حين قال في **مشيخته** هذه: «فأعلى هذه المراتب: حدثنا فلانٌ من حفظه، ثم حدثنا من لفظه وكتابه، وفيه خلافٌ، ثم بعدهما: حدثني، ثم أخبرنا، ثم أخبرني، ثم ناولنا، ثم ناولني، ثم أجاز لنا بلفظه وخطه، ثم أجاز لنا بلفظه، ثم بخطه، ثم كتب لنا، ثم إلينا، ثم وجدنا بخط فلانٍ، ثم وجدت بخطه على ما تقدم من تقديم الجمع على الإفراد في الكل، وهكذا إلى آخر أسانيد ذلك الكتاب بتحرير صورة الحال في كل شيخٍ من شيوخه».

الأمر الواضح الجلي أن هذه النسخة ليست بخط ابن العاقولي وإنما بخط عبد الله بن حسن بن داود بن بدران البابصري، الذي كتبها في يوم الجمعة ثاني عشر من شوال سنة ثلاث وتسعين وسبع مئة (٧٩٣هـ) ، وأنها مقابلة على نسخة

أخرى كما جاء في بعض حواشيها، وأنها قُرئت عليه في مجالس عديدة بالقدس الشريف، بيد إننا لا نعرف عن نسخته شيئًا أو النسخة التي انتسخت هذه النسخة منها، ولكننا نعرف أن تيمورلنك زحف على بغداد في سنة ٧٩٥هـ فهرب منها أحمد بن أويس بن حسن الجلائري فلحق بالشام في سنة ٧٩٦هـ، واستولى تيمورلنك على بغداد، فهرب منها ابن العاقولي مع السلطان أحمد بن أويس، فنهبت أمواله وسبيت حريمه، وقال ابن شهبة: «وقدم الشام عام أول واجتمعنا به وأنشدنا من نظمه»، فلابدَّ أن ابن العاقولي ترك بغداد قبل سلطانه وإلا كيف نوفق بين سنة النسخ وسنة استيلاء تيمورلنك على بغداد؟ بل وفي أول السماعات جاء: «سمع جميع هذا الكتاب وهو كتاب «**الدراية في معرفة الرواية**» على مؤلفه .... بقراءة أبي الفتح محمد(١) بن كاتب هذه الطبقة جماعة وهم: الأمير شهاب الدين أحمد بن علي بن

(١) هو محمد بن أحمد بن عماد بن علي ابن الهائم، ترجم له السخاوي في **الذيل التام على دول الإسلام**، ص٣٨٥، في وفيات سنة ٧٩٨هـ فقال: «نادرة الوقت المحب محمد بن الإمام الشهاب أحمد بن محمد بن عماد المقدسي المصري الأصل الشافعي ويُعرف كأبيه بابن الهائم... وكان آية من آيات الله في سرعة الحفظ وجودة القريحة مع الدين والتواضع.. كل ذلك وهو ابن ثماني عشرة سنة، وأسف عليه أبوه وكل من عرفه». وأشار المحقق الى ترجمته في **إنباء الغمر** لابن حجر ٣٠٨/٣ و**شذور الذهب** ٣٥٥/٦، وترجم كحالة في **معجم المؤلفين** ١٣/٩ لمحمد بن أحمد بن محمد بن عماد المصري ثم المقدسي فنقل عن **شذرات الذهب** أنه توفي سنة ٨٩٧هـ والظاهر أن التاريخ الصحيح هو ٧٩٨هـ.

سنجر المارديني[١]، وكاتب هذه الطبقة أحمد بن محمد بن عماد بن علي بن الهائم»[٢].

وما جاء في حاشية الورقة ٤١ب اليمنى من الأصل في تقييد بخط مغاير ونصه: «بلغ الشيخ الشاب الصالحُ الخصالِ محب الدين محمد أبو الفتح بن سيدنا شهاب الدين أحمد عُرف بابن الهائم أحسن الله تعالى توفيقه قراءةً في العشرين من ثاني ربيعي سنة ست وتسعين وسبع مئة» (٧٩٦هـ) . وهذه القراءة تعني أن ابن الهائم كان ابن ١٦ سنة حين القراءة على ابن العاقولي، فإذا كانت وفاة أبي الفتح محب الدين محمد في سنة ٧٩٨هـ، كما سنرى، فهذا يعني أنه ولد في سنة ٧٨٠هـ لأنه كان ابن ١٨ سنة عند وفاته، فكان عمره ٥ سنوات في سنة كتابة هذه النسخة وكان أبوه ابن ٤٣ سنة في سنة كتابة هذه النسخة، لأن الوالد ولد في سنة ٧٥٦هـ، فلابدَّ والحال هذه أن ابن العاقولي قد تردد على القدس أكثر من مرة قبل هروبه من تيمورلنك فنسخ البابصري نسخته من نسخة ابن العاقولي أو من نسخة أخرى في سنة ٧٩٣هـ فلم يُحسن النسخ لشيوع التحريف والتصحيف والأخطاء الجمة في هذه النسخة، فقد ذكر السخاوي والسيوطي أن ابن العاقولي: «حدَّث بالحرمين

---

(١) ورد له ذكر في الضوء اللامع للسخاوي ٢٨٣/١ في من روى الشفا وسنن ابن ماجه وسيرة ابن هشام وابن سيد الناس وغالب تصانيف اليافعي.

(٢) هو أحمد بن محمد بن عماد بن علي المقدسي، شهاب الدين المعروف بابن الهائم، ولد سنة ٧٥٦هـ وتوفي في سنة ٨١٥هـ، انظر عنه: ذيل التقييد ٣٩١/١ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧/٤ والضوء اللامع ١٥٧/٢.

وبيت المقدس ودمشق وحلب وغيرها» (١) . فلما قدم ابن العاقولي القدس بعد هروبه من تيمورلنك قرأها المحب أبو الفتح محمد بن الهائم عليه حين كان عمره ١٦سنة، إذ وصفه السخاوي في **الذيل التام على دول الإسلام**، فقال: «نادرة الوقت المحب محمد بن الإمام الشهاب أحمد بن محمد بن عماد المقدسي المصري الأصل الشافعي ويُعرف كأبيه بابن الهائم... وكان آية من آيات الله في سرعة الحفظ وجودة القريحة مع الدين والتواضع.. كل ذلك وهو ابن ثماني عشرة سنة»، إذ من غير المقبول عقلًا أن يتولى طفل في الخامسة قراءة النسخة على مؤلفها ويثبت أبوه الطباق.

ويعزز هذا ما جاء في تقييد القراءة السابق: « بلغ الشيخ الشاب الصالح الخصال محب الدين محمد...».

ومع أن ابن العاقولي أورد في كتابه هذا: «وينبغي لمن أراد التأليف أن يُفرغ له خاطره ويقبل عليه بجملته، ولا يضع ما ألفه من يده حتى يُهذِّبه ويتدبره المرة بعد الأخرى؛ فإن زلته لا تُستدرك وعثرته لا تُقال»، فإن كثيرًا من العثرات والتصحيفات والتحريفات والأوهام والزلاَّت والسقط في النص أو الأسانيد التي وقفت عليها وصححتها أو أشرت إليها، قد تسربت إليه مع أن الكتاب قد قريء عليه مرارًا وقوبل مرارًا على نسخة الأصل التي قد تكون نُسخت من نسخة المؤلف نفسه وقوبلت على نسخة أخرى. فلعله كان حاضرًا وقت السماع إلا أنه، على ما يبدو،

---

(١) السخاوي، **الذيل التام على دول الإسلام**، ٣٨٠-٣٨١، تح حسن إسماعيل مروة، مكتبة العروبة ودار ابن العماد، الكويت - بيروت، ١٤١٤هـ/١٩٩٢م، وأشار المحقق إلى **إنباء الغمر** لابن حجر ٢٧٥/٣-٢٧٨ و**الدرر الكامنة** له ١٩٤/٤ و**طبقات الشافعية** لابن قاضي شهبة ١٧٦/٣-١٧٨.

كان مشغول الذهن تمامًا بما آل إليه أهله على يد تيمورلنك حين «نهبت أمواله وسبيت حريمه» أو أنه كان مريضًا وقت ذاك لأنه لما عاد إلى بغداد أقام دون خمسة أشهر وتوفي بعد رجوعه من الشام، فلم يستدرك على القارىء ابن الهائم ما وقع فيه الناسخ من أوهام، أو لأنه لم يبالغ في الإنصات الى من يقرأ عليه لسبب أو لآخر، فإن العلماء بشرٌ يعتريهم ما يعتري البشر من إغفال أو سهو أو نعاس أو إرهاق أو مرض أثناء السماع.

والسؤال الآن: إذا كان ابن العاقولي مشغول الذهن وقت السماع أو كان مريضًا وقت السماع، فلماذا لم يستدرك عليه العلماء الكثار الذين قرأوا الكتاب أو أولئك العلماء الكثار الذين قرىء عليهم الكتاب وأثبتوا خطوطهم بصحة سماعهم له؟ والظاهر أنهم تحرجوا من التنبيه على ما ورد فيها من هنات أو أخطاء.

وقد تنبَّهت ونبَّهت على مثل هذه الظاهرة في تحقيقي لكتاب **وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى** للسمهودي وكتاب **الروضة الفردوسية والحضرة القدسية** للآقشهري أيضا في مقدمتي للكتابين، إذ كان العلماء يتحرجون من تصحيح الأخطاء في النص المقروء إلا في ما ندر، بيد إن نسختنا هذه تحتوي على بعض التصحيحات التي قيدها بعض القرَّاء في حواشيها إلا إنها قليلة.

وبعد كل هذا فإن هذه **المشيخة** تحتوي على عدد كبير من الأعلام الذين لم تترجم لهم كتب التراجم المتيسرة عندي على قلتها، بل إن الكثير من الأعلام في الإسناد ترد أسماؤهم في تراجم غيرهم بسماعهم عليهم فقط.

والآن من هو ابن العاقولي؟

جاء في **طبقات الشافعية** لابن قاضي شهبة: «محمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي الإمام العلامة صدر العراق ومدرس بغداد وعالمها ورئيس العلماء بالمشرق غياث الدين أبو المكارم بن الإمام صدر العراق محيي الدين بن شيخ العراق جمال الدين الواسطي الأصل البغدادي المعروف بابن العاقولي مولده في رجب سنة ثلاث وثلاثين وسبع مئة ببغداد ونشأ بها وسمع من والده وجماعة وأجاز له جماعة.

قال الحافظ شهاب الدين ابن حجي كان مدرس المستنصرية ببغداد كأبيه وجده، ودرّس أيضا بالنظامية كأبيه، ودرّس هو بغيرهما، وكان هو وأبوه وجده كبراء بغداد، انتهت إليهم الرئاسة بها في مشيخة العلم والتدريس، وكان هذا قد تفرّد بذلك وصار هو المشار إليه والمعول عليه، القضاة والوزراء إلى بابه، والسلطان يخافه، وكان مشاركا في علوم عديدة، بارعا في الحديث وعلمي المعاني والبيان، وشرح مصابيح البغوي، وخرّج لنفسه أربعين حديثا وفيها أوهام وسقوط رجال في الأسانيد، وكانت نفسه قوية وفهمه جيد، وكان بالغًا في الكرم حتى ينسب إلى الإسراف، ولما دخل تمرلنك بغداد هرب منها مع السلطان أحمد، فنهبت أمواله، وسبيت حريمه، وقدم الشام واجتمعنا به، وأنشدنا من نظمه، فلما رجع السلطان إلى بغداد رجع معه، فأقام دون خمسة أشهر.

وقال الحافظ برهان الدين الحلبي: وكان صدرًا رئيسًا، نبيلًا مهابًا، إمامًا علامةً، متبحراً في العلوم، غايةً في الذكاء، مشارًا إليه، بارعًا في الأدب، وله مكارم أخلاق مشهورة، وبلغني من غير واحد أنه كان يدخله كل سنة زيادة على مائة ألف درهم كلها ينفقها وهو في بيت رئاسة، وصنف كثيرًا منها **شرح المصابيح** للبغوي شرحًا جامعًا، وصنف في **الرد على الرافضة** في مجلد وجمع لنفسه أربعين

حديثا وله شعر حسن منه قصيدة سماها: **عدة الوحيد وعمدة التوحيد**، توفي في صفر سنة سبع بتقديم السين وتسعين وسبع مئة، ودفن بالقرب من معروف الكرخي بوصية منه، ولم يدفن في المدرسة التي بناها على قبر والده وقال بعضهم إنه كتب على **المهمات** وله **مشيخة**»[١].

فهو غياث الدِّين محمد بن محمد بن عبد الله ابن العاقوليِّ الواسطيِّ البغداديِّ، ونسبه كما جاء في ترجمة شيخه الأول: والدي محيي الدين أبو الفضل محمد بن جمال الدين أبي محمد عبد الله بن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ الإمام الرباني أبي الحسن العاقولي[٢].

ولد غياث الدين ابن العاقولي في سنة ٧٣٣هـ ببغداد، ونشأ بها، ودرَس على أبيه وعلى علمائها حتى أصبح مدرِّسًا في المدرسة المستنصرية ببغداد كأبيه وجده، ودرَّس بالمدرسة النظامية كأبيه، ودرَّس هو بغيرهما، وكان هو وأبوه وجده كبراء بغداد، انتهت إليهم الرئاسة بها في مشيخة العلم والتدريس، وكان هو قد تفرد بذلك، وصار هو المشار إليه والمعول عليه[٣].

---

(١) ابن قاضي شهبة، **طبقات الشافعية** ١٧٩/٣، تح عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤٠٧هـ.

(٢) ترجم له ابن حجر في **الدرر الكامنة** ٤٨٣/٣ وقال: هو والد غياث الدين الآتي ذكره وتوفي سنة ٧٦٨هـ ووالده ذكره الأسنوي في طبقاته وانظر: ناجي معروف، **تاريخ علماء المستنصرية** ٢٣٣/١ حيث ترجم له ترجمة حفلة مع مصادر ترجمته.

(٣) ناجي معروف، **تاريخ علماء المستنصرية** ١٣٤/١ نقلًا من كتاب ابن حجي السعدي، وقد أفرد له ناجي معروف ترجمة حفلة اعتمد فيها على المصادر المخطوطة والمطبوعة.

وقال السيوطي: وكان عند أهل بلده شيخ الحديث في الدنيا... مفرط الكرم، دينًا حسن الشكل والأخلاق، حدَّث بمكة والمدينة والشام والقاهرة وبيت المقدس(١).

وقال عنه السخاوي نقلا من ترجمة ابن قاضي شهبة له: «مدرس المستنصرية بها ويُعرف بابن العاقولي، ممن انتهت إليه رئاسة المذهب هناك، مع البراعة في الأدب والعربية والمشاركة في فنون والتوسع في الدنيا، وله شرح على المصابيح والمنهاج الأصلي وغيرهما، وخرَّج أربعين فيها أوهام مع أنه كان شيخ الحديث في الدنيا عند أهل بلده، وقد حدث بالحرمين وبيت المقدس ودمشق وحلب وغيرها»(٢)، وقال: «وروى لي عنه بعض من لقيتُه مما أنشده لنفسه»، وذكر له سبعة أبيات من الشعر، أولها:

يا دار خير المرسلين ومن بها ... شغفي وسالفُ صبوتي وغرامي
نذرٌ عليَّ لئن رأيتك ثانيـًا ... من قبلِ أن أُسقى كؤوس حمامي
لَأُعَفِرَنَّ على ثراك محاجري ... وأقول هذا غاية الإنعـام

ولما زحف تيمورلنك على بغداد في سنة ٧٩٥هـ أجفل عنها ملكها أحمد بن أويس بن الشيخ حسن الجلائري فلحق بالشام سنة ٧٩٦هـ، ومنها إلى القاهرة

---

(١) تاريخ علماء المستنصرية ١٣٦/١.

(٢) السخاوي، الذيل التام على دول الإسلام، ص٣٨٠-٣٨١، تح حسن إسماعيل مروة، مكتبة العروبة ودار ابن العماد، الكويت - بيروت ١٤١٤هـ/١٩٩٢م، وأشار المحقق إلى إنباء الغمر لابن حجر ٢٧٥/٣-٢٧٨ والدرر الكامنة له ١٩٤/٤ وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١٧٦/٣-١٧٨.

حيث لحق بالسلطان برقوق[١] ، واستولى تيمورلنك على بغداد، فهرب منها ابن العاقولي مع السلطان أحمد بن أويس، فنهبت أمواله وسبيت حريمه، وقال ابن شهبة: وقدم الشام عام أول واجتمعنا به وأنشدنا من نظمه... ولما رجع السلطان الى بغداد رجع معه، فوصلوا في شهر رمضان، فأقام دون خمسة أشهر وتوفي... سمع من السراج القزويني وأجاز له الميدومي وغيره وسمع من والده وجماعة... وله **مشيخة**»[٢] ، وهي هذه.

وقد أورد الكثير من الحوادث التاريخية والشمائل النبوية والتراجم بل وحتى علم الطب والفلك واللغة والنحو والكتابة وطرز الخط وأدوات الكتابة في هذه الفصول وفي ثنايا كلامة على شيوخه ومصنفاتهم.

ثم ابتدأ ابن العاقولي في ذكر شيوخه وسرد تراجمهم وتراجم شيوخهم وسني وفياتهم بتفصيل ودقة، وأورد ما روى عنهم من الأحاديث النبوية ومن المصنفات بسندهم وحق روايتهم لها، فكان والدُهُ محيي الدين أبو الفضل محمد بن جمال الدين أبي محمد عبد الله بن الشيخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الشيخ أبي الحسن العاقولي، شيخَه الأول. وسرد أجازاته من ثمانين شيخًا وشيختين فقط، إلا أنه كرر ترجمة أحد الشيوخ فذكره مرتين وهو شيخ واحد.

(١) انظر: السخاوي، الذيل التام على دول الإسلام، ص٤٦٨، وأشار المحقق إلى ترجمته في إنباء الغمر لابن حجر ٢٣٨/٦ والضوء اللامع للسخاوي ٢٤٤/١.

(٢) تاريخ علماء المستنصرية ١٣٦/١. والطبعة ١، ١٤٢/٣-١٤٣ مع مصادر ترجمته.

مخطوطة المشيخة:

تقع المخطوطة في ٢٢٧ ورقة بما فيها الإجازات وتقييدات الطباق في أولها وفي آخرها، وفي أثنائها وهي نسخة فريدة لا ثانيةَ لها في ما أعلم ومحفوظة في مكتبة جامعة لايدن، وكتبها الناسخ بخط النسخ الوراقي القوي على كاغد شامي الصنعة سميك الجرم حيث تظهر فيه الخطوط المائية المتقاربة، واستعمل ترقيم الكراسات لكل عشر ورقات فيها وقابلها هو أو غيره على نسخة أخرى لعلها كانت نسخة المصنف كما يظهر من تصحيحات المقابلة الكثيرة، إما في أثناء النص حيث رسم دائرة ونقَّط فيها نقطة للتدليل على مقابلتها أو أنه أهمل تنقيط بعض الدوائر وأغفلها أو كما يظهر في تقييدات المقابلة في حواشيها، ومع كل هذا فإن الناسخ كان يجهل الكثير مما ينسخ بالرغم من خطه النسخي الوراقي الجميل، فلذلك حدث في النسخة تصحيف وتحريف في كثير من أسماء الرواة والرجال، إضافة إلى الطمس بفعل الرطوبة.

الطريف في هذه النسخة أنها بقيت في بيت المقدس أكثر من ١٠٨ سنوات يتواتر على قراءتها وإجازة ما فيها جيل من العلماء بعد جيل كما نرى في الإجازات وتقييدات الطباق، فقد نسخها الناسخ في سنة ٧٩٣هـ وقرئت على المؤلف مرارًا في سنة ٧٩٦هـ حين قَدِم إلى الشام، ويظهر فيها تاريخ ٨٤٨ و٨٤٩ و٨٥٤ و٨٥٩ و٨٦٧ وأخيرًا ٩١٢هـ في أحد السماعات في آخرها، فلابدَّ إنها نُقلت من بيت المقدس في القرن العاشر الهجري إلى تركيا حيث اشتراها المستشرق الألماني ليفينوس فارنز الذي دَرَس في لايدن وصار ممثل هولندا لدى الباب العالي في استانبول من سنة ١٦٤٤م إلى حين وفاته في سنة ١٦٦٥م فأهدى مجموعته من المخطوطات النفيسة التي اشتراها في استانبول بوصية منه إلى الجامعة التي درس فيها وكانت هذه المخطوطة الفريدة من ضمنها.

تحقيق كتب التراجم بين الواقع والمنهج الأمثل

سعيد بلعزي

تقدمة:

إن من المعلوم بداهة أن تاريخ وتراث أي أمة من الأمم، متصل ماضيها بحاضرها، وحاضرها مسلم لمستقبلها إن أحسن استثماره، لا ينفك زمن عن زمن حلقة يتلو بعضها بعضا، فالأول يُسلم للثاني، والثالث ينتظر من جيله ما يقدمه له، فإن أحسن الجيل رأى مَنْ بَعْدهم إرثًا وافرًا يضيء لهم دروب الحضارة والتقدم.

وأمة الإسلام لها من هذا الإرث الشيء الكثير، مما لو عرف الخلَف كيف يستفيدون منه لكان له شأن وأي شأن، وقد ترك أسلافنا إرثهم مسطرًا يحتاج إلى من ينفض الغبار عنه في شتى ميادين الحياة، ثقافيًا واقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا.

وقد جمع هذا الإرث الغني في مخطوطات تُعد بالآلاف، توزعتها مكتبات العالم الإسلامي وغيره، تشمل جميع الفنون والآداب والتاريخ وجميع المعارف، ومنها كتب الحديث الشريف وعلومه، الذي يعتبر من مفاخر هذا الإرث الغني.

وقد شهدت السنوات الأخيرة بحمد الله تعالى رجوعًا إلى هذا التراث، على مختلف المستويات والأصعدة، يُنقَّب عنه وعن كنوزه أينما وُجدت، قصد إخراجها وبعثها من جديد في حلة قشيبة، تليق بهذا الجانب من جوانب ثقافتنا وعقيدتنا؛ إذ أنه كلام رسول الله ﷺ تناقله الخلف عن السّلف، وحظي باهتمام شديد من لدن

العلماء، فصانوه كما تلقوه بكافة الطرق والسبل، حفظًا وتلقينًا وتدوينًا، فبرعوا في ذلك حتى بلغوا أعلى درجات الإتقان والحفظ، وشمل ذلك الاهتمام جانبًا من جوانب هذا العلم الشريف، ألا وهو رجاله الذين صانوه ونقلوه وحفظوه، فيما عرف عندهم بكتب التراجم في الآونة الأخيرة؛ إذ كان بعضهم يطلق عليه التاريخ، باعتباره جزءًا منه، حيث يترجم للرجال الذين صنعوا ذلك التاريخ، ومنه على التمثيل كتاب البخاري الكبير والأوسط والصغير، وغيره كثير، فتكلموا فيهم جرحًا وتعديلًا، وأحصوا عليهم عدد الأحاديث التي أخذوها عن فلان، ومتى سمع منه وأين؟ وهل التقاه فعلا أم لم لا؟ وما مدى درجة حفظه صدرًا وسطرًا – كما يقولون؟ وما مدى إتقانه لكتابه وحفظه له عن أن يزيد فيه أحد ما لم يضعه فيه؟ وتتبعوا تفاصيل حياته بما لا تجده عند غيرهم من الأمم، حتى كادوا يحصون عليه أنفاسه كما في تعبيرنا المعاصر.

وهي براعة فائقة في التثبت والضبط، فنشأ عن ذلك علم التراجم والرجال في الثقافة الإسلامية، وما لبث الأمر أن توسع فشمل كل من كان له حظ من العلم، ومساهمة في ميدان الثقافة، فرأينا كتبًا خاصة بالمحدثين ونقلة الحديث، وأخرى بالفقهاء، وأخرى باللغويين والنحويين والأدباء، وأخرى بالأطباء وغيرهم، فنتج لنا من ذلك كم هائل من التراجم على مر هذه العصور الغابرة، وتعددت طرقها ومناهجها في التصنيف، تنوعًا منقطع النظير، لم يوجد في السابقين، ولا استطاع المتأخرون إلى قريب منه سبيلًا، بله شبيهه، بل حتى الذين ينتقدونه لم يبلغوا منه شيئًا، بله أن يأتوا بأحسن منه، وإن هم إلا يظنون.

وإن المرء لَيسعد حين يرى اهتمام المؤسسات العلمية في بلادنا الإسلامية، بل والأفراد من العلماء والباحثين يولون هذا التراث اهتمامًا بالغًا، يسعون من

خلال أنشطتهم العلمية التي يقيمونها للنهوض بهذا الإرث الثقيل بما يليق به، إخراجًا ودراسةً وتحقيقًا، يرفعون من قيمة هذا التراث، ويجندون لذلك أوفر الطاقات والأوقات، وثمين المدخرات، ساعين إلى بلوغ القمة في ذلك، والله يشكر صنيع الجميع بفضله ومنه.

لكن هل يكفي هذا الزخم الملاحظ في رجوع بعض المؤسسات والأفراد الغيورين إلى تحقيق التراث، وإخراجه إخراجًا سليمًا يتناسب مع قيمته، ونحن لا ننكر فضل أحد، بقدر ما ندفع إلى أن نرى تلك الجهود تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها.

نفثة:

إن ما يلاحظ اليوم في الساحة العلمية، خاصة ما له علاقة بتحقيق النصوص وإخراجها، وتقديمها للقارئ مجلوة صافية، يرى أن ما يقدم من الخدمات في سبيل هذا الأمر كثير، لكن نتيجته لا تتماشى مع ما يقدم في سبيل ذلك، وما ينفق فيها من أموال طائلة؛ إذ إنك حين ترى ما يطرح في السوق من مطبوعات – على كثرتها – تُلفيها تكاد لا تسمن ولا تغني، لا بل إنها تدمي قلب الغيور على هذا التراث الغني، وتذهب بِلُب المهتم أي مذهب، لا لجمالها ورونقها، بل لفسادها وقبحها مَخْبرًا ومَظْهرًا، فلا مظهر يسُرُّ، ولا مخبر يغُر، سوءة في سوءة، لا تحقيقَ جيدً فيغتفر المظهر، ولا مظهر جميل يغطي عن سوءة المخبر، ولست أقصد التعميم حقّا، إنما أقصد الكثرة الكثيرة من التراث يسري عليها هذا الذي قلت، ومن جرب مثل تجربة المهتمين والغيورين علم ما أقول، وفهم ما أقصد.

فأين الخلل:

في نظري يمكن حصر الأمر في شيئين اثنين لا ثالث لهما:

١ - عدم التصور الحقيقي والكافي لهذا التراث.

وذلك أن بعض الباحثين حين يسمع كلمة التحقيق يستهين بالأمر ويستخف به، ويظن أن الأمر مجرد كتابة بعض السطور، وجعل الفواصل بين الكلمات، ومقدمة - طالت أم قصرت - تكفي وتغني في ذلك، بل ذهب البعض إلى الاستهانة بالتحقيق، وعده ترفًا علميًا لا يتعاطاه إلا الفَرَغة من الطلبة والفاشلين، ومن ثم لا يقيم لهذا التراث وزنًا.

وهناك تصور مقابلٌ لهذا، مفاده التهويل والنفخ الشديد لكلمة التحقيق، مما جعل البعض يخشى ولوجَ هذا الميدان، ويمتلك عليه الخوف والتوجس قلبه، فنتج عن مثل هاته الدعاوى نفور الباحثين من هذا الميدان وتركه فارغًا، فأصبح عرضة لأهل الفراغ والبطالين ممن تستهويهم الشهرةُ أو جني الدريهمات.

وكلا التصورين خاطئ، فلا التهوين جيد، ولا التهويل أسلم، بل الأمر الوسط خير وأجمل وأوفق.

٢ - عدم إعداد الباحثين والطلبة الأكفاء.

وهذا كما يقال: هو آخية هذا الأمر ووتده وسببه الرئيس؛ إذ إن الذي يتصدى لتحقيق كتب التراث ينبغي أن يكون إعداده إعدادًا جيدًا سليمًا، ثقافةً واسعةً، وتحصيلًا جيدًا، وفكرًا ثاقبًا، وهمةً عاليةً، وصبرًا وتؤدةً بالغين، وفقدُ واحد

من هذه العناصر يجعل من التحقيق عقبة كأداء، ومولودًا مشوه الصورة، ونتاجًا فاسدًا.

ومن هنا فإن إعداد الباحثين الأكفاء الذين حصَّلوا نصيبًا من العلم لا بأس به، كفيل أن يجعل منهم أوفياء لتراثهم، فنصحح بهذا التصورَين السابقَين.

شروط المحقق:

تحدث كثير ممن كتب في تحقيق التراث عن الشروط التي ينبغي توافرها في المحقق، فذكروا منها:

أن يكون ذا ثقافة عالية، ومطلعًا اطلاعًا واسعًا، خاصة في تخصص كتابه الذي يريد أن يحققه، إن حديثًا أو تفسيرًا أو أدبًا أو لغةً أو تاريخًا، أو أي فنٍّ من فنون المعرفة، إلى ما هنالك مما ذكروه في مؤلفاتهم تلك يرجع إليها الراغب فيها(١).

لكن ما أريد التأكيد عليه هو شيء أهم جدًّا مما ذكروه، أملْته علي أشكال وألوان من الكتب التي اطلعت عليها، ولقاءاتي بالباحثين، وحضوري لكثير من جلسات العلماء النبهاء الذين يحسب لهم أي حساب، فإنك ترى أستاذًا كبير القدر شامخه، واسع الاطلاع والمعرفة، لكنه حين يتحدث إليك يسقط في هاوية من

(١) على سبيل المثال ينظر: الأستاذ: عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، وبرجستراسر، **أصول نقد النصوص ونشر الكتب**، والدكتور: عبد الهادي الفضلي، **تحقيق التراث**، والدكتور: رمضان عبد التواب، **مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين**، والدكتور: عبد المجيد دياب، **تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره**، والدكتور: عبد الله عسيلان، **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، والدكتور: بشار عواد معروف، **تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين**، وغيرها كثير.

الأخطاء اللغوية الفادحة الفاضحة، وسيل جارف من اللحن المخزي، فتتساءل في قرارة نفسك أهو هو؟ وتطّلع له على تأليف يحرق قلبك بما تقع عليه عيناك من أخطاء فادحة، وسقطات قاتلة، ولحن مقزز غاية، وهذه من الآفات المستعصية في العصر الحاضر(١).

وبناء عليه فإن الجهد الذي ينبغي أن يصرف إليه الاهتمام، ويبذل فيه الجهد أضعافًا مضاعفة تحسين قدرات الباحثين في مجال اللغة العربية، وتحصيلها وإتقانها بدرجة لا بأس بها، لا سيما أصول النحو العربي، الذي لا ينبغي لمتصد للتحقيق أن يجهلها، وأن يكون على اطلاع جيد على مصنفاتها ومذاهب أهلها فيها، ويقرأ عددا من كتب اللغة ومعاجمها كي يستقيم لسانه، ويعضد ذلك بقراءة عدد من كتب الشعر والأدب قديمه وحديثه، كي يرسخ في ذهنه وطبعه، ويحفظ منه يسيرًا إن كان في مقدوره، ولا يفتأ يُجيل النظر في كل ما من شأنه أن يرفع من رصيد لغته.

ومما ينبغي أن يعلم أن عدم العلم بهذا - وهو الذي ركز عليه الدكتور الطناحي في مقدمة كتابه الموجز - يوقع في مهاوٍ لا قعر لها، ومساوئ لا ماحي لها، حيث ترتكب أخطاء قاتلة، وتصحيحات فاسدة، وتعليقات مشينة، وكلمات مبتذلة، وتعبير فج سقيم، فكيف يستقيم أمر التحقيق بهذا، تنظرُ في الكتاب فتأسف مما

---

(١) وقد ذكر الدكتور: رمضان عبد التواب رحمه الله شيئا من هذا في مقدمة كتابه: **مناهج تحقيق التراث**، وكذلك فعل الدكتور: محمود محمد الطناحي رحمه الله في مقدمة كتابه: **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، وغيرهما ممكن كتب في هذا.

أصابه من يد بعض المحققين - زعموا- وما هم بأولئك، ويحسبون أنهم مهتدون، وما دروا أنهم بفعلهم قلبوا (هاء) مهتدون (عينا) - معتدون.

إن علماءنا القدامى حين كانوا يصنفون كتبا في تراجم اللغويين والأدباء، إنما كان قصدهم المكثرون من ذلك، والمتضلعون منه، ولا يعني ذلك أن غيرهم كان يجهلها، بل إن الطبيب منهم لغوي كبير، وصاحب الجبر والهندسة كذلك، وإن منهجهم في التعليم ساعتها كان يبدأ من اللغة العربية ونحوها وأدبها، ثم بعدها يتخصصون في فنون أخرى، وهذا ما نصح به الإمام ابن العربي أهل الأندلس في تعليم أولادهم، لا ما كان سائدًا عندهم من تحفيظهم القرآن أولًا دون أن يعلموا ما يكتبون ولا ما يقرؤون.

وعليه فإن لغةَ المتقدمين سليمة غاية السلامة، وألفاظهم روعة بمكان، دقة في التعبير، وجمال في اختيار اللفظ، وتناسق بديع بين الكلمات، فقل لي بربك هل يستطيع غير المتمرس باللغة أن يفك أسرار بديع تعبيرهم.

أعود فأقول: إن الاهتمام بجانب اللغة العربية- نحوها وصرفها- التي كتب بها هذا التراث، يجب أن تنال حظها من التربية والتعليم بالقدر الذي يؤهل كل الباحثين والطلبة، وليس المهتمين بالتراث فقط، إلى خوض غمار هذا البحر الزاخر دون خوف أو وجل، ومن هنا تبدأ طريق العودة لحضارتنا الغابرة، ومجد أمتنا التليد، وبغير هذا فإننا نخبط خبط عشواء، ونضرب أخماس في أسداس.

فلا يفرحن باحث بمخطوط مهما كان موضوع المخطوط، إذا لم يُجِد الباحث حظه من اللغة العربية وعلومها وآدابها وفنونها، بالقدر الذي يسمح له بالتصدي للتراث، ولا نعني بهذا صد الباحثين إنما نقصد تحصيل ما يجدي ويفيد من مباحث

اللغة، ومثافنة كتبها ومصادرها مما دبجته يراعة القدماء، لا ما مسخه بعض المعاصرين المفتونين بعلم الأصوات الغربي، ظانين أنهم أوتوا ما لم يؤتَهُ الأوائل.

وإذا حصل الباحث هذا الحظ من اللغة وجمع إليها تلك الشروط التي يذكرها مَنْ كتب في التحقيق نال حظًّا وافرًا، وحالفه التوفيق الكبير في تحقيقاته، وما أعمال النابهين والنابغين عنا ببعيدة.

كتب التراجم اليوم:

وإذْ كان موضوع مداخلتي: **تحقيق كتب التراجم بين الواقع والمنهج الأمثل** فإني أقول:

إن ما قيل ويقال عن سوء التحقيق، وفداحة الأخطاء التي ترتكب في الكتب المزعوم تحقيقها، يسري سريانا كليًّا عن كتب التراجم التي يوجد منها كم هائل في المكتبات، إذ أن مرد ذلك كما أسلفت الأمران السابقان:

- عدم تصور واضح للتراث.
- وعدم تكوين جيد للباحثين الذين يتصدون لهذا التراث.

وأزيد هنا شيئا ذكَره عدد من الذين كتبوا في تحقيق التراث وهو:

- السرعة في الإخراج؛ إما رغبة في الشهرة، أو المنصب، أو المال، وكل هذه الأمور تصيب المحقق في مقتل، وتشوه صورة التراث وجماله.
- قلة الوازع الديني، الذي يكبح جماح الإنسان في التصدي لما لم يتهيأ له، أو السطو والسرقة لعمل غيره فينسبه لنفسه، وما أُوتِيَ من قام بهذا إلا من هذا، والله يعصمنا من الزلل.

- ما تمتاز به كتب التراجم من سعة في مادتها، فهي إلى جانب التراجم تحوي أسماء البلدان والأقاليم، وأسماء الكتب، والحديث، والتفسير، والتاريخ، والشعر، وأسانيد الكتب، وغيرها من المعارف الإسلامية، مما جعلها تستعصي على كثير ممن لم ينل حظه الكافي من الثقافة الإسلامية، وهذا مرد ما يحصل فيها من التحريف والتصحيف، وقلة إجادة إخراجها؛ حيث يجد المتصدي لها سيلاً متدفقًا من المعلومات، لكن لا أبا حسن لها، كما في المثَل.

ومن ثم فإن الباحث إذا لم يلتزم بتلك الخطوات التي يلزم الباحثَ خطوُها عند إرادة تحقيق أي كتاب، جنى على التراث وعلى القراء وعلى نفسه، وعليه فما نراه اليوم في تحقيقات بعض كتب التراجم نتيجة لعدم التزام الخطوات اللازم اتباعها في التحقيق، من جمع النسخ وتقصيها حسب الوسع والطاقة والمُكنة، ومقارنة تلك النسخ ودراستها دراسةً وافية، تمكنه من تصنيفها وترتيبها حسب أولويتها، لا أوليتها في بعض الأحيان، ثم دراسة ما عليها من السماعات والطباق والتملكات ليستبين بذلك تاريخُ المخطوط، إقراءً وإجازةً ووِجادةً، وتملكًا وانتقالًا، وملاحظةُ من استفاد من الكتاب ودوّن اسمه عليه من أهل العلم والفضل.

مع عدم الغفلة عن اللوحة الأولى والأخيرة، مع زيادة اعتناء بالطرر والتعليقات، وما يكون فيها من فوائد جِدُّ هامة، تفتح أمام المحقق منافذ ومسالك لعالم المخطوط، قد لا يقف عليها في مكان آخر، فهي أحيانًا تحتوي على تصحيح، أو تقويم، أو تبيين، أو تنبيه على شيء فات المؤلف، أو توضيح لمبهم، وغير ذلك من الفوائد التي يجري وراءها الباحث الفطن، فإذا عثر عليها عضها بالنواجذ.

ثم تأتي قضية الرَّقن والإخراج وهذه خطوة متأخرة، تكون سليمة وجيدة، إن كانت الخطوات السابقة لها ثابتة ورصينة، وإلا أنتجت وليدًا هجينًا لا هو إلى

المخطوط أقرب، ولا هو من المطبوع أقرب، أو ذا عاهة دائمة، حتى يَمُنَّ الله عليه تعالى بشفاء من عنده، فيجد من يعتني به ويحنو عليه.

وإذْ كان تتبع كتب التراجم عامةً أمرًا صعبًا، لا يستطيعه إلا فريق من أهل العلم الأكابر؛ لما أسلفت من تعدد جوانب المعرفة والثقافة التي ترد فيها، قصرت متابعتي على بعض كتب تراجم أهل الغرب الإسلامي، واخترت منها نماذج تكشف واقع كتب التراجم، وتفتح الأملَ عريضًا بإذن الله تعالى في الوصول إلى المنهج الأمثل والقويم في تحقيقها، ليس هي فحسبُ بل كلُّ كتب التراث الإسلامي.

وقد حاولت من خلال هذا البحث النظر في مراعاة المحققِين لتلك الخطوات العلمية التي نبّه عليها علماء التحقيق، ومدى التزامهم وتقيدهم بها، ضاربًا لذلك بعض الأمثلة، ولست أقصد التقصي، بقدر ما أرمي إلى ما يكشف عن منهجية المحققين المضطربة، وأوجه التباين بينهم في ذلك، مما يوحي بعدم ضبط تلك الخطوات واتِّباعها على الوجه الأمثل.

وقبل البدء في الأمر أحبّ أن أنوه إلى أمر مهم جِدًّا، وهو: أنّني إذ أتحدث عن الأخطاء التي وقفت عليها في الكتب المحققة، لا يعني بالضرورة أني أتحدث عن الأشخاص الذين حققوها، بقدر ما أقصد إلى بناء صرح التحقيق على القواعد والأسس التي وضعها فطاحل أهل هذا الفن، ويعلم الله تعالى أني ما رميت إلى أحد بشيء، إنما هو العلم ولا شيء غيره، فلا تذهبن الظنون بمن يسمع أو يقرأ شيئًا من هذا كل الظنون، فإن الظّن لا يغني من الحق شيئًا؛ إذ هو أكذب الحديث.

ولا أنسى هنا أن أشير إلى مشاركة بعض دور النشر السيئة السمعة في تشويه التراث، إذ تسلخه سلخًا، وتكشطه كشطًا مشينًا، وتمسخه مسخًا مبينًا، وتسرقه سرقةً

مفضوحةً في رائعة النهار، فعسى أن يؤوب أولئك إلى المساهمة في تشييد صرح العلم والثقافة على الوجه المشرق.

جمع النسخ:

من مسلمات التحقيق أن يجتهد المحقق في جمع نسخ الكتاب، ليقوم بدراستها وتصنيفها حسب ما تعارف عليه أهل فن التحقيق، كما يجب عليه البحث والتنقيب عن روافد الكتاب وجداوله التي استقى منها، وهذا أولى، أو التي استقت منه، لتكون منجدةً له في بعض المواطن من الكتاب، حين تستعصي عليه النسخ التي بين يديه.

وإلا يفعلِ المحقق ذلك يقعْ في هفوات شاذة، وهنات سيئة، حيث لم تُستوفَ نسخ الكتاب، ولا روافده ولا جداوله، فيعتمدون نُسخًا معينة محدودة، وبعضهم اعتمد طبعات الكتاب القديمة نسبيا، وليست حجرية كما يقال، لذلك تجد في النص كثيرًا من الأخطاء الشنيعة، مما يمكن معه القول إن الإبقاء على المخطوط أو الطبعات القديمة أفضل بكثير من الطبعات الجديدة الشوهاء، بل لا مقارنة أحيانًا بين الطبعة الجديدة والقديمة، فلو صورت القديمة بأمانة لكان الأمر أجود.

وبعض المحققين قد يجمع النسخ مشكورًا، لكنه لا يقوم بدراستها دراسةً كافيةً، ليبني على ذلك تصنيفه لها، ولا يعلل اختياره في مقدمته التي يشرف منها القارئ على الكتاب.

على سبيل المثال كتاب: «**معالم الإيمان**» في طبعته الأخيرة الصادرة عن دار الكتب العلمية، سنة ٢٠٠٥م، فطبعته تونس القديمة بتحقيق الدكتور: إبراهيم شبوح وزملائه أجود بكثير من هذه الطبعة الأخيرة.

ومثال الذين اعتنوا بجمع النسخ وبذلوا في ذلك جهدا مشكورًا، طبعة دار الغرب لكتاب **الصلة** لابن بشكوال، فقد أتحفنا المحقق حفظه بالنسخ التي عثر عليها وحصَّلها، إلا أنه – وفي نظري المتواضع – لم يهتد إلى اختيار النسخة التي يجعلها أصلا يبني عليه كتابه، فقد كان من نسخه التي اعتمدها نسخة عليها خط ابن دحية الكلبي، صاحب الأصول العتاق، والباحث الأريب عن الأصول الجيدة، ثم انتقلت هذه النسخة نفسها إلى أبي الحسن علي بن المفضل المقدسي، وعلى النسخة سماع ابن دحية على ابن بشكوال نفسه، وعلى غيره ممن أخذها عنه، وعليها أيضا سماعات بعض أهل العلم والفضل كابني حوط الله وغيرهما ممن سمع هذا الكتاب عن صاحبه، وعليها أيضا طرر بخط ابن دحية مما نقله من خط المؤلف، أو أخبره به، وهي بهذا تمثل أفضل النسخ؛ إذ لا يوجد في النسخ التي اعتمدها المحقق الجليل ما يوازيها أو يدانيها، أضف إلى هذا أنه حفظه الله تعالى لم يدرس ما على النسخ التي اعتمدها من سماعات وتملكات وتقييدات وإفادات، ولا تطرق لها في المقدمة بشيء، مما جعل الطبعة في حاجة إلى تطعيم بالمقدمة الكاشفة عن تلك الأصول الغميسة.

المقابلة بين النسخ:

الخطوة التي تلي جمع النسخ وتصنيفها حسب أوْلويتها، أو أوَّليتها أحيانًا، هو نسخُها ثم مقابلتها بها، ليستبين المحقق الخطأَ من غيره، والمحرف والمصحف، والسقط، وغيره مما يُوقف عليه أثناء المقابَلة.

وعليه فإن بعض المحققين لم يتحدثوا عن النسخ التي اعتمدوها، ولا التي استعانوا بها في تحقيقهم، وخذ مثلا لذلك اعتماد محقق طبعة **نيل الابتهاج**، التي

نشرتها مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة، سنة ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٤م، على نسخة العلامة الشاذلي النيفر رحمه الله بتونس، وحدها، مع تعدد نسخ الكتاب، منها عشر نسخ في الخزانة الحسنية بالرباط[١].

وكاعتماد محققِي كتاب «معالم الإيمان» على نسخة واحدة، سواء الطبعة التونسية أم دار الكتب العلمية، حيث اعتمد الأخير على نسخة واحدة من المكتبة الوطنية بالرباط، ومطبوعة تونس، ومن روافد الكتاب التي لا ينبغي إغفالها بالنسبة لهذا الكتاب خاصة، ولمن كان على شاكلته، هو أصل الكتاب الذي وضع عليه ابن ناجي تكملته، ومنه نسخ متعددة، منها بالخزانة الحسنية، تحت رقم: ٩٢٦[٢]، ومنها بالمكتبة الوطنية، تحت رقم: ٢١٥، وأصلها من خزانة تَمْكُرُوتْ، وقد كانت تحمل رقم: ٥٣٧ص[٣]، وأخرى بخزانة ابن يوسف بمراكش الحمراء، برقم: ٦١٦[٤]، وأخرى بزاوية الهامل ببوسعادة، تحمل رقم: ٥٩٨هـ[٥]، ونتيجة الأمر أن كثيرًا من الزلل اعترى النص، ومن أمثلة ذلك:

- جاء في طبعتي «معالم الإيمان» عند ذكر القيروان وما ورد فيها، النص الآتي:

«فاتفق رأيه ورأي أصحابه ومن معه على ذلك وقالوا: نريد أن نقربها من البحر ليجتمع لأهلها الجهاد والرباط، فقال لهم عقبة رضي الله تعالى عنه: إني

---

(١) انظر: فهرس الخزانة الحسنية، حرف النون، ص٤٦٤.

(٢) راجع فهرس الخزانة الحسنية، حرف الميم، ص٤١٧.

(٣) فهرس المكتبة الوطنية بالرباط الإلكتروني.

(٤) فهرس مخطوطات خزانة ابن يوسف بمراكش، ص٤٧٣، والرقم الترتيبي للمخطوط هو: ١٧٤٦.

(٥) محمد فؤاد الخليل القاسمي، فهرس زاوية الهامل ببوسعاد، والرقم الذي للمخطوط هو رقم الحفظ.

أخاف أن يطرقها صاحب القسطنطينية فيهلكها صاحب البحر[١] لكن اجعلوا بينها وبين البحر ما لا تقصر فيه الصلاة، فأهلها مرابطون».

فالناظر إلى هذا النص غير متمعن ولا مدقق يدرك أن الجملة غير مستقيمة، وبالرجوع إلى النسختين الآنفتي الذكر يتبين له حقا أن فيها سقطا، فإن جملة: لكن اجعلوا بينها وبين البحر جاءت تمتها فيهما كالآتي:

«..... وبين البحر ما لا يدركها عدو البحر إلا وقد عُلم به، فلا تنالها منه غارة أبدا، وإذا كان بينها وبين البحر ما لا تقصر فيه الصلاة فأهلها مرابطون».

فأنت ترى أن الجملة هنا مستقيمة تامة المعنى، ولو استعمل المحققون هذه النسخ لتحقيق نص الكتاب وتدارك سقطه لتجنبوا كثيرًا مما جاء في طبعاتهم، ومن مثل هذا في الطبعتين عدد لا بأس به، والكمال لله وحده.

تحقيق العنوان:

العنوان للكتاب هو الهادي إلى فحواه ومضمونه، وهو مما يتحتم على المحقق الانتباه له، وتقصي صحيحه، وإثباته واعتماده، ولا ينبغي إغفال التعريج عليه، وهو ما لم يجده متصفح بعض طبعات كتب التراجم، بل غيرها من كتب التراث[٢].

---

(١) قلت: جملة: «صاحب البحر»، ليست في نسخة الخزانة الحسنية، ولا في نسخة المكتبة الوطنية، وبغيرها يستقيم المعنى جيدا، ومن أمثال هاته عدد كبير في الطبعتين.

(٢) راجع كتب أستاذنا الدكتور: حاتم بن عارف العوني الشريف، حفظه الله، الموسوم بـ: **العنوان الصحيح للكتاب، تعريفه وأهميته، وسائل معرفته وإحكامه، أمثلة للأخطاء فيه**، وكتاب العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى بعنوان: **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**.

صحيح أن الكتاب قد يكون اشتهر بالعنوان الذي طبع به، إلا أن المحقق لا ينبغي في حقّه أن يقف عندما اشتهر به الكتاب في فترة من الفترات، ولا حتى على ما يجيء أحيانًا على اللوحات الأولى للمخطوط، بل عليه التنقيب في كل الهاديات التي تهديه إلى مبتغاه، ثم يناقش ويحلل ما وقف عليه، ويثبت ما ظهر له من خلال الأدلة أنه هو الصواب، ويبسط الأمر في المقدمة حتى يكون القارئ على بينة من أمره.

لنأخذ مثالا على ذلك، كتاب: «**معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان**»، بهذا العنوان طبع الكتاب في طبعاته المتداولة، لكن إذا رجعنا إلى أصل الكتاب الذي بنى عليه ابن ناجي كتابه وجدناه بهذا العنوان:

«معالم الإيمان وروضات الرضوان في مناقب المشهورين من صُلحاء القيروان».

هكذا سمّاه الدباغ رحمه الله في مقدمة كتابه؛ سواء نسخة تَمْكُروتْ المحفوظة بالمكتبة الوطنية برقم: ٢١٥، أو نسخة الخزانة الحسنية، برقم: ٩٢٦، حيث قال:

«وسميته: كتاب معالم الإيمان وروضات الرضوان في مناقب المشهورين من صلحاء القيروان، ومن الله سبحانه أسأل التوفيق والإرشاد ...... ».

وجاء في نهاية الجزء الأول، لوحة: ٩٨، قوله:

«كمل الجزء الأول من كتاب معالم الإيمان وروضات الرضوان في مناقب المشهورين من صلحاء القيروان».

كما جاء بهذا العنوان أيضا في بداية الطبقة السادسة من نسخة الخزانة الحسنية، لوحة:٩٨:

«**الطبقة السادسة من كتاب معالم الإيمان وروضات الرضوان في مناقب المشهورين من صلحاء القيروان**».

فكان حقا على المحققِين جمع هذه المعلومات ودراستها، مع ما ذكره من ترجم المؤلف وذكر كتابه، ثم يثبتون الذي ترجح عندهم بالأدلة، ويبسطون الموضوع في مقدمة الكتاب.

وقل مثل هذا عن كتاب **الصلة في** طبعاته المختلفة غير طبعة دار الغرب التي أثبتت العنوان الصحيح للكتاب، وبعض المحققين يشمئز من العنوان الطويل للكتاب، فيظن أن من حقّه أن يتصرف فيه حذفًا أو اختصارًا أو انتقاءً حسب الهوى، والأمر بالعكس من ذلك تماما.

تحقيق النص:

إخراج النص سليمًا معافى، هو مطمح كل غيور على التراث، لذا يقول المعتنون بهذا الفن: إخراج الكتاب على صورة قريبة مما كتبه عليه المؤلف.

وهي حقيقة صعبة المنال، إلا من حاول بلوغ العلى، ليس كمن غرّه سراب الشهرة أو الدرهم والدينار، فيصبر على مآسي المخطوط ومتاعبه ليبلغ به الذروة المنشودة.

ثم إن هذه الخطوة تابعة لما قبلها صلاحًا وفسادًا، فإذا صلحت الخطوات السابقة صلح تاليه، وإن فسدت فسد.

ولْأَضربْ على ذلك مثالا واحدًا دالًا على المآسي التي تعرض لها كتاب: **الصلة في تاريخ أئمة الأندلس**، لأبي القاسم ابن بشكوال، في طبعة مكتبة الثقافة

الدينية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، فقد شوه الكتاب تشويهًا لا مزيد عليه، ومسخ مسخًا لا مسخ بعده، وبتر بترًا مشينًا، لو رآه ابن بشكوال رحمه الله لبكى أسفًا على ما آل إليه جهده وتعبه ونصبه ووصبه في جمع مادة الكتاب، ولن أسوق منها أي مثال، لأنها قمة في إفساد النص وابتذاله، فليقارنها من له بها حاجة، وأهون منها النسخة التي صورتها الهيئة العامة للكتاب بمصر، وتقرب منها نسخة المكتبة العصرية، سنة ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، وأجمل منهم دار الغرب من حيث دقة النص، لكن اعترتها بعض الهنات ربما أذكر بعضا منها، تنبيهًا لا تنقيصًا من كل من ذكرت، والله يتولى السرائر.

ضبط الأعلام:

أصل وضع كتب التراجم إنما هو الرجال، وهم بأسمائهم وأنسابهم يتميزون، وضبط تلك الأسماء آكد في كتب التراجم بالدرجة الأولى، وفي غيرها من كتب التراجم، إذ كما قال أسلافنا ليس قبلها ما يدل عليها، ولا بعدها ما يميزها عن غيرها، ولا يدخلها قياس، لذا استحقت الضبط، خاصة إذا كانت النسخ المعتمدة مشكلة الأسماء، فيجب اعتماد ذلك والتحقق منه، وليشر المحقق إلى ذلك في المقدمة عند وصف النسخ، حتى لا ينسب فضل ذلك إلى نفسه، لكن الذي يحز في النفس أن تجد النسخة المعتمدة مشكلة الأسماء، ويورد المحقق غير ما في النسخ، وهي غفلة شديدة من بعض المحققين.

ومن أمثلة ما لم يعتن به من ذلك في ضبط الأسماء:

- من **الصلة**، ط: دار الغرب (٦٧/١) ، جاء: «يعرف بابن عُصْفُور»، وضبطت في نسخة الأسكوريال التي اصطلح المحقق عليها ب: س «بابن عَصْفور»،

وإن كان وجد ذلك في نسخ أخرى فقد كان لزاما أن يشار إلى ذلك في المقدمة، حتى يكون القارئ على بينة من أمره.

– منها أيضا (٧٤/١) ، جاء: «حدثني عبد الرحمن بن محمد بن البِيْرُولَه»، كذا فيها، وفي نسخة الأسكوريال التي اصطلح المحقق عليها بـ (س) : «البَيْرُولُه»، وقد أعاد ضبط نصفه الأول في (٤٣١/١) بعكس ما ضبطه به قبل، هكذا «البَيْرُوله».

– منها أيضا، (٨٠/١) ، جاء: «ويعرف بابن الوَتَد»، وضبط في نسخة (س) بكسر التاء «الوتِد».

– ومنه أيضا ومن أسماء القرى والبلدان أسوق مثالا واحدا، جاء في (٩٢/١) ما حرفه «منسوب إلى واسط قرية من قرى قبْرَة»، وأشار المحقق حفظه الله تعالى في الهامش إلى ما زاده من نسخة تونس التي اصطلح عليها بـ (ت) ، لكنه فاته مأجورًا أن ينبه إلى ما في نسخة (س) ، فالنص فيها كالآتي «منسوب إلى واسِطَةِ قَبْرَة، سكن ....»، وكتب الناسخ فوق كلمة: واسطة: واسط، وجعل عليها حرف: خ، للدلالة على أنها كذلك في نسخة أخرى.

– ومن **معالم الإيمان** (١٠٤/١) ، من ط: تونس، و(١١٧/١) من ط، دار الكتب العلمية، جاء: «ومنهم أبو عبد الرحمن جَرْهَد بن خويلد...»، لكنه ضبط في نسخة الخزانة الحسنية المرونقة، وبخط غليظ الحرف، ملون التراجم، لوحة: ١٥ ب «أبو عبد الرحمن جُرْهُد».

- ومنه أيضا: (١٥٣/١) من ط: تونس، و(١٥١/١) من ط: دار الكتب ضبطت النسبة في الطبعة الأولى «السَّبائي»، وفي الثانية «السُّبَائي»، وقد جاء ضبطها في نسخة الخزانة الحسنية، لوحة: ٥٢ ب «السَّبَّائي».

- ومنه أيضا: (٢١٩/١) من ط: تونس، و(١٩٤/١) من ط: دار الكتب، جاء اسم العلم فيهما: «ومنهم مَيْسَرَة الزَّرُودي»، ولو اطلعوا على نسخة الخزانة الحسنية لوجدوا خلاف ذلك؛ إذ ورد فيها بـ: «أبو ميسرة ...»، وقد أحال المحققون في الهوامش على مكان ترجمته، وهي كذلك خاصة **رياض النفوس** (١٣٧/١) ، لكن ما في نسخة الخزانة الحسنية ينبغي التنبيه على خطئه أو صوابه.

ومثل هذا تعجز أن تحصيه عددًا في كتب التراجم، ومرجعه قلة الاعتناء بمقابلة النسخ، والتنبه لما تحتويه من مثل هذا الضبط، الذي يعتبر في الغالب صحيحًا، إلا أن يكون ناسخها أُمِّيًّا فيمسخها عوض نسخها.

- ومن **كفاية المحتاج**، ط: دار ابن حزم، ط: ١، سنة: ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م، جاء في تعريف أحمد بن محمد بن عطاء الله بن عوض الزبيري قوله: «ابن التنيسي»، وبعد سوق المؤلف نسبه قال: «شهر بابن التنيسي - بفتح التاء الفوقية، والنون بعدها، ثم سين مهملة......»، ولم يتنبه المحقق للضبط بالأحرف الذي ذكره المؤلف، فذكرها كما رأيت، والصحيح «التَّنَسي»، ولو تنبه المحقق للضبط فقط لكفاه ذلك، دون أن يرجع إلى المصادر، ولو أراد التأكد لوجده كذلك لوجده في كتاب المؤلف نفسه، **نيل الابتهاج** (١٠٧/١) ، من ط: مكتبة الثقافة الدينية، ولو تحرى أكثر لعلم أن نسبته إلى مدينة: «تَنَس»، ثم إنه ذكر علما آخرا ينتسب إلى هذه البلدة فذكره صحيحا، وهو: ابن يخلف التنسي (ص٨٣) .

– ومنه أيضا (ص١٩٧) ، ذكر عبد العزيز بن إبراهيم بن أحمد القرشي التيمي بـ : «ابن بزة» في العنوان، وفي المتن وفي الفهارس أيضا، وإنما هو: «ابن بزيزة»، والأمر فيه لا أوضح من شمس.

– ومنه أيضا (ص٢٠١) ، قوله: «وذكر البرادعي في كتاب الانتصار أنه سئل .....»، وليس للبرادعي كتاب بهذا الاسم، إنما هو: «الراعي»، وهو محمد بن محمد بن إسماعيل، الغرناطي، المعروف بالراعي (ت:٨٥٣هـ) ، واسم كتابه: «**انتصار الفقير السالك لترجيح مذهب الإمام مالك**»، وقد طبع.

– ومن هذا القبيل في ارتكاب أخطاء فادحة في أسماء الرجال ما جاء في كتاب **الصلة**، ط: دار الغرب (١/٨١) ، و(١/١٠٣) ، حيث ذكرَ عند ذكر من أخذ عنهم أحمد بن سليمان بن محمد بن أبي سليمان، في الإحالة الأولى، وتكرر الخطأ نفسه عند ذكر شيوخ أحمد بن محمد بن مغيث الصدفي في الإحالة الثانية، أبَا ذر الهروي بـ: «وأبي ذر عبد الرحمن بن أحمد الهروي»، وليس هذا في نسخة (س) ، زلا في نسخة (ت٢) باصطلاح المحقق، فوجب التذكير على المحقق أن يعيد النظر مرة بعد مرة حتى يتدارك مثل هذا الخطإ الفاحش، والله الموفق.

في ضبط الشعر:

يندر أن تجد كتابًا في التراجم يخلو من أبيات شعرية، لذا وجب على المحقق التنبّه إلى هذا الأمر، وإيلاؤه الرعاية القصوى، وإن عجز عن ذلك فلا جَرَم أنه يلزمه سؤال أهل العلم ليدلوه على الصحيح، ويفتحوا بين يديه مغاليق الأبيات الشعرية، فإنما شفاء العِيِّ السؤال كما ورد في الحديث، ومأتى هذا إنما هو عدم المقابلة الجيدة الفاحصة، ولقلة بضاعة كثير من المحققين من الشعر، يلتقي القارئ

طَوَامَّ كبرى حالقةً في كتب التراجم، فوجب التنْبيه والتنبُّه لهذا الأمر، وأكتفي هنا بسوق مثال واحد من كتاب **الصلة**، ط: دار الغرب، باعتباره أحسن طبعات كتاب **الصلة** (١/٧٢-٧٣) ، جاء صدر البيت ١، و٤، كالآتي:

١ - أحن إلى لقائك غير أني أجلك عن عتاب في كتاب.

٤ - كتبت ولو وددت هوى وشوقا إليك لكنت سطرا في الكتاب.

فكلمة: لقائك، في الصدر الأول، لم ترد في النسخة (س) ، ولا في النسخة (ت٢) على ما اصطلح عليه المحقق، وإنما هي في النسختين: «عتابك»، وعلى فرض أنها في نسخة أخرى التي أثبتها المحقق، فكان لزاما في مثل هذا التنبيه عليه.

وأما كلمة: «وددت» في عجز البيت الرابع، فإنها لم ترد كذلك في النسختين المذكورتين، إنما فيهما: «قدرت»، ولم يشر المحقق إلى هذه الفوارق بين النسخ.

وتتبع هذا ومثله في كتب التراجم طويل ومتشعب، أكتفي من هذا في هذه المداخلة، دالا بما أوردته على ما لم أورده، والقصد هو التنبيه وليس التتبع والتقصي، فيكفي - كما قيل في المثل -: يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق.

وتركت أشياء تختص بها كتب التراجم رغبة في إدراكها من قبل الباحثين أنفسهم، مستدلين بما أوردت.

خاتمـة

قصدت من هذه المداخلة المتواضعة أن:

- أعرِضَ واقع بعض كتب التراجم المحزن، وأحيانا يستحق أن يوصف بالمخزي، جراء سوء الإخراج، وقلة العناية الواجبة على من يتصدى لتحقيق التراث عامة، لينكشف ولو جزئيًا عوار بعض متصدري التحقيق زورًا وبهتانًا، وليعرف بذلك الأثر السيئ على التراث.

- أبينَ حاجة كتب التراجم إلى مزيد عناية، وكبير تدقيق، وسعة اطلاع، وشدة التثبت، وصدق التحري في كل الموضوعات التي تحتويها كتب التراجم.

- أنبه إخواني الباحثين أن يكونَ قصدهم خدمةَ التراث، وإخراجَه إخراجًا يليق به، وبالأمة التي ينتمي إليها، فإنها أمة الصدق والإتقان، مما يستوجب مزيد حرص، ومزيد عناية بكل تراثنا، وليس كتب التراجم فحسب، وهو القصد الأسمى من هذه المداخلة، وليس تتبع وتصيد الأخطاء.

- أحفز همم الباحثين لينهضوا بهذا التراث الذي خلفه الأسلاف رحمهم الله تعالى غضًا طريًّا، أحسن ما يكون، فينبغي على الخلف العناية به أبلغ ما يكون، والله من وراء القصد وهو المستعان، وعليه التُّكلان.

المصادر والمراجع

- **إجازات السماع في المخطوطات القديمة**، للدكتور: صلاح الدين المنجد، مقال بمجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد:١، ج:٢، القاهرة، سنة ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م، (ص٢٣٢-٢٥١).
- **تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**، بقلم عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط:١، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- **تحقيق المخطوطات بين الواقع والنهج الأمثل**، للدكتور: عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، مطبوعات مكتبة الملك الفهد، الرياض، سنة ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- **تحقيق النصوص التراثية التصور والواقع**، تنسيق: نجاة المريني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: ندوات ومناظرات، رقم: ١٣٢، ط:١، سنة ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- **تحقيق النصوص بين أخطاء المؤلفين وإصلاح الرواة والنساخ والمحققين**، للدكتور: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب، ط:١، سنة ٢٠٠٩م.
- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، للدكتور: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط: المكتبة المكية، والمكتبة البغدادية، ط:١، سنة ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- **الصلة لابن بشكوال** بطبعاته، ومخطوطاته الثلاثة، الأسكوريال، وفيض الله، ونسخة تونس.

- **العنوان الصحيح للكتاب تعريفه، وأهميته، وسائل معرفته وإحكامه، أمثلة من الأخطاء فيه**، للدكتور: الشريف حاتم بن عارف العوني، ط: دار عالم الفوائد، سنة ١٤١٩هـ.
- **في تحقيق النص، أنظار تطبيقية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية**، للدكتور: بشار عواد معروف، ط: دار الغرب الإسلامي، ط:١، سنة ٢٠٠٤م.
- **كفاية المحتاج للتنبكتي**، ضبط النص وعلق عليه: أبو يحي عبد الله الكندري، ط: دار ابن حزم، ط:١، سنة ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- **مدخل لدراسة المراجع**، للدكتور: عبد الستار الحلوجي، ط: دار الثقافة للنشر والتوزيع، دون تاريخ الطبع.
- **معالم الإيمان** بطبعتيه، ومخطوطاته بالخزانة الحسنية، والمكتبة العامة بالرباط.
- مقال للأستاذ: عبد العزيز الساوري بعنوان: **كتاب أسماء شيوخ مالك بن أنس**، (ص١٩٩ – ٢٢٤) ، نشر ضمن أعمال الندوة السابقة.
- مقال للدكتور: عبد الله الترغي بعنوان: **كتب تراجم الرجال نظرات في الضبط والتحقيق**، (ص٥٩ – ٦٩) ، ضمن أعمال ندوة: التراث المغربي والأندلسي، التوثيق والقراءة، والتي أقيمت بجامعة عبد الملك السعدي، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتطوان.
- **منهج البحث وتحقيق النصوص**، للدكتور: يحي وهيب الجبوري، ط: دار الغرب الإسلامي، ط:١، سنة ١٩٩٣م.
- **الموجز في مراجع التراجم والبلدان والمصنفات وتعريفات العلوم**، للدكتور: محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، ط:١، سنة ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.

معالجة التصحيف والتحريف في تحقيق كتب التراجم: قواعد ونماذج

بدر العمراني

إنّ المحدّثين يُعتبرون من الرّواد في باب الضبط والتوثيق، حفظًا لسنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أن يطالها التحريف والتصحيف، ويختلط فيها الصحيح مع السقيم، وكان من جهودهم في ذلك وضع مؤلفات نصّوا فيها على قواعد لحماية اللّسانين (اللسان والقلم) من الزّيغ والانحراف عن جادة الصواب.

من ذلك ما كُتب في المتفق والمفترق للتمييز بين الأسماء والكنى والأنساب.. المتشابهة لفظا وخطا؛ مثل كتاب **المتفق والمفترق**، وكتاب **موضح أوهام الجمع والتفريق** للخطيب أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت٤٦٣هـ) .. وما كُتب في المؤتلف والمختلف للتمييز بين الأسماء والألقاب والأنساب المتشابهة خطّا لا لفظا، مثل كتاب **المؤتلف والمختلف** لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ) ، و**الإكمال** لأبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ) ، و**تقييد المهمل وتمييز المشكل** لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجيّاني (٤٩٨هـ) .

ثم توجهوا إلى بيان ما وقع فيه البعض من زلل ووهم في هذا الباب، فألّفوا كُتبًا لإصلاحها وإيضاح الصواب فيها، مثل **إصلاح غلط المحدّثين** لأبي سليمان

حمد بن محمد الخطّابي (ت٣٨٨هـ) ، **وتلخيص المتشابه في الرسم، وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم**، وتاليه للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) ..

ولما تحركت عجلة الطبع والنشر، وتسارعت حركة المحققين بها، ندّت من أقلامهم بعض مظاهر التصحيف والتحريف، فكان أهل التصحيح لها بالمرصاد بيانا وكشفا، أمثال: أحمد ابن الصديق، وعبد الرحمن المعلمي اليماني، وعبد الله بن الصديق، وعبد السلام هارون، وعبد الفتاح الحلو، ومحمود شاكر، ومحمود الطناحي، ومحمد بن تاويت التطواني..

وإنّ من يخوض غمار التحقيق العلمي، ويروم مخالطة كتب التراث المخطوطة، لابدّ أن يُلقي بالا لهذه المصادر والمراجع، ويكون على بيّنة من طرقها ومناهجها، كي يرجع إليها ويستأنس بنكتها وفوائدها، وإلّا تكون قدمه سهلة الانزلاق في مهاوي التصحيف والتحريف.

ولأجل التنبيه والتذكير بخطورة هذا المسلك، آثرت في هذا البحث أن أثير قواعد وأسس تُحتذى في مضمار تحقيق كتب التراجم. وذلك عبر مبحثين وخاتمة.

المبحث الأول: من أجل تحديد المفاهيم: التصحيف، التحريف، الترجمة

المطلب الأول: التصحيف والتحريف:

١ – مفهوم التصحيف والتحريف:

*** التصحيف:**

– لغة: من صَحَّفَ، نسبة إلى الصّحِيفة، ج: صُحُف، وصَحائف. والمُصَحِّف والصَّحَفِيُّ الذي يَرْوي الخَطَأَ عن قراءة الصُّحُف بأَشْباه الحروفِ. والمصدر: التَّصْحِيفُ، وهو الخَطَأُ في الصَّحِيفةِ[1].

– اصطلاحا: هو تغيير يطرأ على اللفظ من جهة النقط أو الحركة مع بقاء صورة الخط[2]. مثل: غيب، وعيب، وغيث. جنس، وجيش، وجبس. فطرة، وقطرة. أُبَي، وأَبي.

*** التحريف:**

– لغة: التغيير والتّبديل، ومنه قولُه تعالَى: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ﴾ [البقرة: ٧٤]، وقَوْلُه تعالَى أَيضًا: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ [النساء: ٤٥]، وهو في القرآنِ والكَلِمَةِ: تَغْييرُ الحَرْفِ عن مَعْنَاه، والكَلِمَةِ عن مَعْنَاها، وهي قَرِيبَةُ الشَّبَهِ كما كانَتْ اليَهُودُ تُغَيِّر مَعانِي التَّوْرَاةِ بالأَشْبَاهِ[3].

---

(١) لسان العرب ١٨٦/٩، تاج العروس ٦/٢٤.

(٢) نزهة النظر ١١٨، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص٢٨٦.

(٣) تاج العروس ١٣٥/٢٣.

- اصطلاحا: هو تغيير يطرأ على صورة اللفظ بزيادة أو نقص أو تبديل[1].

٢- أسباب التصحيف والتحريف:

قال المعري: أصل التصحيف أن يأخذ الرجلُ اللفظ من قراءته في صحيفة، ولم يكن سمعه من الرجال، فيغيّره عن الصواب[2].

لكن لم يعد هذا المفهوم مرتبطا بذلك فقط؛ بل تعداه إلى أسباب أخرى متعددة، ويُعدّ الأستاذ الدكتور محمود الطّناحي رحمه الله من الباحثين الذين اهتموا باستقصاء هذه الأسباب، فبلغ تعدادها لديه عشرة[3]، ويمكن لي إرجاعها - حسب فهمي - إلى سببين، مع استدراك سبب ثالث:

السبب الأول: الجهل: ويندرج فيه:

- الجهل بأنواع الخطوط العربية.
- عدم المعرفة بلغات القبائل.
- الجهل بغريب كلام العرب، وأنماط التعبير عند القدماء.
- الجهل بأسماء البلدان.
- الجهل بمصطلحات العلوم.

---

(١) انظر: نزهة النظر ٢٢٩، شرح نزهة النظر، ص٢٨٩-٢٩٠، مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ٢٨٧.

(٢) المزهر ٢/٣٥٣.

(٣) المدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي، ص ٢٩٩-٣١٣.

السبب الثاني: الاشتباه، ويندرج فيه:

- تشابه رسم الحروف وتساويها عددا مع إهمال النقط.
- اختلاف الخط العربي بين مشرقي ومغربي.
- قرب الحروف وبعدها في الكلمة الواحدة أو الكلمتين.
- خداع السمع.
- خفاء معنى الكلمة عند الناسخ.

السبب الثالث: العجلة وعدم التأني في القراءة، حتى يتضح المعنى العام لسياق الكلام، ولأجل هذا كان الأستاذ المحقق الأديب محمود شاكر يوجه تلاميذه وقراءه، إلى أن يداخلوا الكتب ويصبروا على السير في دروبها، وألّا يكتفوا منها بالنظرة المختلسة، والقراءة الخاطفة[١].

وهذا يوحي لنا بأنّ هذا المسلك صَعْبٌ ووَعِر، وقديما أوضح الجاحظ ذلك بقوله: (ولربَّما أراد مؤلِّف الكتاب أن يصلح تصحيفًا، أو كلمةً ساقطة، فيكون إنشاء عشرِ ورقاتٍ من حرِّ اللفظ، وشريفِ المعاني، أيسَرَ عليه من إتمام ذلك النقص، حتى يردَّه إلى موضعه من اتِّصال الكلام) [٢].

٣- نتائج التصحيف والتحريف:

---

(١) المدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ١١٩.

(٢) الجاحظ، الحيوان ١/٧٩.

ولمّا كان أصل التصحيف والتحريف هو التغيير الذي يطرأ على اللفظ صورة ومعنى، فإن تأثيره سيكون له نتائج وخيمة على التراث، منها[١] :

- التغيير في الحقائق التاريخية وأسماء الرجال.
- تغيير الأحكام الفقهية.
- التخليط في أسماء الرجال.
- التغيير الدلالي.

٤- مؤلفات في التصحيف والتحريف:

وفي هذا الباب، وكغيره من أبواب العلم، نجد العلماء والمحققين قد صنّفوا كتبا لكشف وبيان ما وقع فيه الناس (وفيهم أعلام من محدثين وقراء ولغويين وأدباء وشعراء..) من تصحيف وتحريف، ومن أهم ما أُلِّف في ذلك[٢] :

- **التنبيه على حدوث التصحيف**، لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت٣٦٠هـ) [٣].

- **تصحيفات المحدثين**، لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (ت٣٨٢هـ) [٤].

---

(١) انظر: بحث الدكتور وليد محمد السراقبي المعنون بـ: **مفهوم التحريف: دراسة في تأصيل المصطلح**، ص٥١-٥٥، **مجلة عالم الكتب** مج٢٢، ع١-٢.

(٢) ومن أراد معرفة المزيد من الأسماء في هذا الباب فليراجع كتاب **التصحيف** للدكتور جمال أسطيري، ص٤٥٥-٤٧٣.

(٣) طبع بتحقيق: محمد أسعد طلَس. ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عن دار صادر - بيروت، سنة ١٩٦٨م.

(٤) طبع بتحقيق: محمود أحمد ميرة، عن المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة، سنة ١٩٨٢م.

- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، لأبي أحمد العسكري[١].
- **أخبار المصحّفين**، له أيضا[٢].
- **تصحيف المحدثين**، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)[٣].
- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، لخليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)[٤].
- **التطريف في التصحيف** لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ)[٥].

المطلب الثاني: الترجمة

١- مفهوم الترجمة:

- لغة: من: تَرْجَم يُتَرْجم تُرْجُمانا. والترجمان هو الذي يترجم الكلام؛ أي: ينقله من لغة إلى أخرى، والجمع: تراجم[٦].

- اصطلاحا: ترجم للمسألة عَنْوَن لها، ومن ثم يُقال: تراجم الإمام البخاري؛ أي: عناوين المسائل، أما ترجم للشخص فتعني: عرّفه وذكر سيرته، ومن

---

(١) طبع بتحقيق: عبد العزيز أحمد، عن مطبعة البابي الحلبي بمصر، سنة ١٩٦٣م.
(٢) طبع بتحقيق: إبراهيم صالح. عن دار البشائر بدمشق، سنة ١٩٩٥م.
(٣) وهو من مرويات ابن خير في **الفهرست** ١٢٣. وأشار الدكتور موفق عبدالقادر بأن في الجامعة الإسلامية صورة عن نسخة منه غير واضحة. انظر: **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، ص١٧٥.
(٤) طبع بتحقيق: السيد الشرقاوي. مراجعة رمضان عبد التواب. عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٧.
(٥) طبع بتحقيق: علي حسين البواب. عن دار الفائز بالسعودية، سنة ١٩٨٨.
(٦) **لسان العرب** ٦٦/١٢.

ثم يقال: تراجم الأشخاص؛ أي: سِيَرُهُمْ، وكتب التراجم؛ أي: كتب السِّيَر، ولذلك سمّى الذّهبي كتابه الفذّ في التاريخ: «**سير أعلام النبلاء**»، ومنه سيرة النبي ﷺ (١).

٢- إلماعة حول ما أُلّف في التّراجم:

وهذا الفن أولاه العلماء عمومًا، والمؤرخون والنسابون والمحدثون خصوصًا، عناية تستحق الاحتفال والتنويه؛ حيث ألفوا (التآليف في صنف من العلماء وغيرهم، يجمعهم وصف خِلْقِي، أو علمي، أو مكاني، أو غير ذلك.

أما فيمن جمعهم الوصف العلمي؛ فألفوا طبقات المفسرين، والقراء، والمحدثين، والثقات، والمجروحين، والقضاة، والمفتين، والفقهاء، والأصوليين، والمؤرخين، والمتكلمين، والنحويين، واللغويين، والبلاغيين، والأدباء، والشعراء، والخطاطين، وسواهم، والكتب المؤلفة في هذا الوجه كثيرة لا تحصى.

وأما فيمن جمعهم وصف مكاني، فألفوا في تاريخ البلدان، وذكروا في تاريخ كل بلد من نشأ بها، أو انتقل إليها وتوطّن، أو مرّ بها وعَبَرَها، وفي ذلك أيضا كتب كثيرة لا تعدّ ولا تحصى.

وأما فيمن جمعهم وصف خِلْقِي، فألّفوا في العميان، والعُوران، والحُولان، والحُدْبان، والبُرْصان، والصُّمّان، والعُرْجان، والسُّودان، والثُّرْم - أي: مكسوري الأسنان -، والمُعَمَّرين، وعقلاء المجانين، والمُرْدَفات - وهُنّ النساء اللائي تعاقب عليهن عدد من الأزواج -، وغير ذلك من الصِّفات التي تقع في الخِلْقة لزُمْرَة من

(١) عن رسالة «بيان العي والتضجم الواقعين في رسالة الترجّم» للشيخ أبي طه محمد محفوظ البحراوي مخطوطة، ص ٢.

النّاس، يشتركون فيها ويتصفون بها. وأبرز المصنفات المشهورة في هذا الباب تأليف أبي عمرو الجاحظ، المسمى: «**كتاب البرصان والعرجان والعوران والحولان**»، وهو مطبوع، وقد تعرض فيه لسواهم ممن جمعهم وصف خِلْقي أيضا.

ومن الكتب المشهورة في هذا الموضوع كتاب «**نكت الهِمْيان في نكت العُمْيان**» للصلاح الصفدي، وهو مطبوع، وله كتاب «**الشُّعور بالعُور**»، وله كتاب في «**العُمْش**»، وكتاب في «**الحدْبان**»، وللحافظ الذهبي كتاب المعمَّرين؛ سماه «**من جاوز المائة**»، وهو مطبوع أيضا. وللمؤرخ النسابة أبي الحسن علي بن محمد المدائني (ت٢٢٥هـ) كتاب «**المردفات من قريش**» وهو مطبوع أيضا) [١].

وهكذا تكاثرت كتب التراجم وتنوّعت، وتباينت أهدافها وتلوّنت، حتى صارت المكتبة الإسلامية والعربية بها زاخرة.

٣- أصناف التراجم:

ومن أبرز أصنافها ما رتبه الدكتور عبد الله المرابط الترغي بأوائل تحقيقه لكتاب «**أعلام مالقة**»، وهي:

١- **صنف الترجمة العلمية العامة:** وهي الترجمة التي تستهدف أساسا التعريف بالرجل في إطار انتمائه إلى صنف العلماء أو طبقة من طبقات الممارسين للعلم. وميزتها أن المؤلف يستقي موادها من الوثائق والمصادر التي تتيسر بين يديه.

---

(١) عن كتاب «**العلماء العزاب**» للشيخ عبد الفتاح أبو غدة ٩-١٠.

ويمثلها عموما نصّ الترجمة الوارد في كتب تواريخ الرجال والطبقات وكتب الوفيات.

٢- **صنف الترجمة البرنامجية:** وهي الترجمة التي يصوغها الرجل لأشياخه خاصة، فيستقي موادها من مواقفه الخاصة ومن معايشته للمترجم به ومشاهداته له في العموم. وتمثل هذه الترجمة بشكل عام نصوص الترجمات الواردة في كتب الفهارس والأثبات والبرامج والمشيخات ومعاجم الشيوخ.

٣- **صنف الترجمة البلدانية:** وهي الترجمة التي يصوغها المؤلف لأجل التعريف بالرجل باعتبار شرط انتمائه إلى البلد الذي قامت عليه تراجم الكتاب، أو لمجرد إقامته أو مروره به فقط. وتُبنى الترجمة هنا على طريقة الترجمة العلمية العامة، غير أنه يُراعى في ذلك شرط الانتماء إلى البلد المعني بالأمر، بذكره والتنصيص عليه. ويمثل هذا الصنف من التراجم: كتب **تاريخ بغداد وذيوله**، وتواريخ: مدينة دمشق، وحلب، والقاهرة، وغرناطة، وفاس، وغيرها من بقية التواريخ البلدانية الخاصة بتراجم رجالها والطارئين عليها.

٤- **صنف الترجمة الأدبية:** وهي الترجمة التي يبنيها المؤلف بقصد تهيئة الظروف لعرض ما أنتجه المترجم به من نماذج أدبية. ولا يستهدف منها تقديم معلومات حول المترجم به أو عرض أحواله أو ذكر وفاة وغيرها. وغالبًا ما تُصاغ هذه الترجمة بطريقة أدبية يتأنّق الكاتب في لغتها بالأسجاع والمحسنات ليجعلها مدخلا لعرض أعمال الأدب. من هذه الترجمات ما ضمّه كتاب «**قلائد العِقْيان**» للفتح ابن خاقان، وما ضمّه كتاب «**ريحانة الألبا**» للشهاب الخفاجي، وغيرهما.

٥- **صنف الترجمة الصوفية:** وهو يمثل الترجمة التي يصوغها المؤلف بقصد تقريب المترجم به وهو في إطار انتمائه إلى رجال التصوف أو ممارسته له. فتركّز

موادها على ذكر الكرامات والمناقب وتعرض سلوك المتصوف وعبادته ومواقفه وأقواله ومعاملته للشيوخ والمريدين. ويمثل هذا الصنف التراجم الواردة في كتب طبقات الصوفية والمناقب مثل: **طبقات الصوفية** للسلمي، وكتاب **التشوف إلى رجال التصوف** للتادلي، وغيرهما(١).

(١) أعلام مالقة، ص١١-١٢.

المبحث الثاني: قواعد منهجية مشفوعة بنماذج تطبيقية

من خلال ما سبق في المبحث المتعلق بتحديد المفاهيم، يمكننا الولوج إلى تقرير القواعد التي يُمكن الاعتماد عليها أثناء تحقيق نص تراثي عامة، ونصّ في باب التراجم بشتى أنواعها خاصة، وقد حدّدتها في عشر قواعد، حسب علمي واطلاعي، ولغيري أن يزيد عليها حسبما أداه اجتهاده، ووفّقه إلهامه.

وصغتها صياغة محكمة وفق ما اصْطُلح عليه في تعريف القاعدة: قضية كلية منطبقة على جميع جزئياتها[1].

أمّا النماذج والأمثلة الموضّحة، فآثرت ألّا أدرج تحتها إلّا ما وقفت عليه أثناء اشتغالي بالتحقيق، أو صادفته خلال مطالعاتي الشخصية. والله الموفّق والمعين.

القاعدة الأولى: التّمكّن قبل التّصدّر

أي: أن يكون المحقّق متمكنا من الفنّ الذي يخوض فيه، فلا يقتحم ما ليس له به صلة، وإلا وقع فيما يُعاب عليه، وقديما قيل: من تكلّم في غير فنّه أتى بالعجائب.

لأن «تحقيق النصوص علم له قوانينه وأعرافه ومصطلحاته وأدواته، وله جانبان: جانب الصَّنعة، وجانب العلم. فأما جانب الصنعة: فهو ما يتصل بجمع النّسخ المخطوطة للكتاب المراد تحقيقه، والموازنة بينها... وهو جانب يستوي فيه النص جميعا

---

(١) الجرْجاني، التعريفات، ص ١٤٣. وانظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون ٢/٢٥٢.

غالبا إذا وفّوه حقّه. وأما جانب العلم في تحقيق النّصوص: فهو الغاية التي ليس وراءها غاية، وهو المطلب الكبير الذي ينبغي أن تُصْرف إليه الهمم.. والتدليل عليه لا يكون إلّا بالنّظر في أعمال المحقّقين الأثبات، وقراءة حواشيهم، وسترون أن هؤلاء المحقّقين العلماء دائرون في قضايا العربية كلّها التي يدور حولها النّص، أصالةً أو استطرادًا، ثم تأمّلوا جريدة مراجعهم وستجدون أنها تكاد تغطي المكتبة العربية كلّها، فعُدّة المحقق هي الكتب في كل فنٍّ؛ لأنّه في كلّ خطوة يخطوها مع النّص مطالب بتوثيق كل نقل، وتحرير كل قضية، بل إن المحقق الجاد قد يبذل جهدًا مضنيًا لا يظهر في حاشية أو تعليق، وذلك حين يريد الاطمئنان إلى سلامة النص واتّساقه، ولا يشفع له إذا كَبَا أو تعثّر أنه متخصّص في الحديث فقط، أو في الفقه فقط، فلا بدّ أن يكون على صلة باللغة والنحو والتفسير والحديث - متنًا وسندًا - وعلم الكلام، والأصول والفقه، والأدب والبلاغة والعروض والتاريخ والبلدان (الجغرافيا) وسائر فروع العلم، إنْ لم يكن من طريق الإلمام الكامل - وهذا شاق بلاريب - فمن طريق الأنس بكتب هذه الفنون، والدُّربة على التعامل معها والإفادة منها، ومعرفة مظنّة العلم نصف العلم»[١].

وللتّمثيل في هذا الباب، أعرض نماذج من كتاب **ألفية السند** للحافظ مرتضى الزبيدي، وهي فهرسته المنظومة، وقد نُشرت بدار ابن حزم سنة ٢٠٠٦. وأغلبها محرّفة مشوّهة، بحيث قلّما تجد فيها بيتا سليما.

من ذلك: قوله:

---

(١) مقالات الطناحي ١/١٢٤-١٢٥. بتصرف.

وقدْرُهُ في العُلماء مشتهرُ - وفضْلهُ بينهمُ لا يُنْكَرُ(١)

والصواب: بحذف همزة آخر (العلماء) ليستقيم وزن بحر الرجز.

وقوله:

نجْلُ عطا الله من بُوصيرِ - ذو الزُّهْد والعرفان والتّحرير(٢)

والصواب: بإثبات الهمزة لعطاء.

وقوله:

والتُّمُرْسِي العالم المعْروف - ولُكُس والماجدُ المُنُوفي(٣)

الصواب: وَلُوكَسٍ بالواو بين اللام والنون، والمقصود به عمر بن عبد السلام لوكس التطواني، كذا ضبطه الشيخ عبد الحي الكتاني في **فهرس الفهارس**(٤). والشيخ أبو العباس أحمد الرهوني التطواني في **عمدة الراوين**(٥).

إضافة إلى:

- لحنه في ضبط الماجد بالرفع، والصواب بالكسر، عطفًا على ما سبق، وموافقة لحركة الرَّوي المكسورة: المعروفِ/المُنُوفِي.

- ضبط ياء النسبة في: التُّمُرْسِيِّ، بكسر وتشديد، حتى لا تُغْفَلَ أثناء القراءة، فينكسر الوزن.

---

(١) **ألفية السّند**، ص ١٢٠.

(٢) **ألفية السّند**، ص١٢٨.

(٣) **ألفية السّند**، ص١١٦.

(٤) **فهرس الفهارس** ٢/١٠٠٧.

(٥) **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين** ٦/٤٣.

وقوله:

عن الشِّهابِ أحمد بن يَشْبُك - عن الجمالِ القَلَقَشَنْدِي الزَّكِي

والصواب: القَلْقَشَنْدِيّ بسكون اللام وفتح القاف الثانية.. نسبة إلى: قَلْقَشَنْدَة إحدى قرى مصر. كذا ضبطها كل من الصفدي في الوافي بالوفيات عند ترجمة الليث بن سعد[1]، والزَّبيدي في تاج العروس[2].

إذن، فعلى المحدّث أو المشتغل بالحديث أن يكون مُلِمًّا بعلم العروض علاوة على تخصصه وفنّه. وإلا عليه مراجعة أهل الاختصاص كما سيأتي في القاعدة الخامسة.

القاعدة الثانية: الأدب قبل العتب

«إذا كانَ النقد يجبر النقص، ويقيم العوج، ويصلح المُنآد»، و«أنّ جودة العلم لا تكون إلّا بجودة النّقد، ولولا النّقد لبطل كثير العلم، ولاختلط الجهل بالعلم اختلاطا لا خلاص منه، ولا حيلة فيه»[3].

فإنّ المحقق ينبغي له أن يتحلّى بالأدب ويتخلّق بالخصال الحميدة، وأن لا يكون شديدًا في النقد، متسرّعًا إلى التجهيل وبيان المعايب، بل عليه أن يتخذ المعاذير، ويحسّن الظن؛ لأنّ الخطأ والوهم من سمة البشر، مهما علا قدره، وسمت مكانته.

---

(١) الوافي بالوفيات ٣١٢/٢٤.

(٢) تاج العروس ٧٠/٩-٧١.

(٣) مقالات الطناحي ٥٩٢/٢.

لذلك إذا وقفنا على وهم فلا تأخذنا نشوة الانتصار، ونسارع إلى تبخيس حق السابق، بل نعامله بأدب، ونراعي جهده العلمي، هكذا كان أسلافنا الكرام.

انظر مثلا إلى ما قاله الأستاذ الدكتور محمود الطّناحي رحمه الله بعد أن انتقد أحد المحقّقين وبيّن بعض هفواته: (ومهما يكن من شيء فلن نستطيع أن ننكر للمحقق الفاضل هذه اليد التي أسداها إلى تراثنا العربي ببعث أصل مبكّر من تراثنا الخالد. وتحية لكل الجهود المخلصة) (١).

وللعلم فإن الخطأ والوهم يقع فيه الكبار فضلًا عمن دونهم، لذلك فلننتظر عثراتنا ما يُقال فيها، ولنكن مستعدين لإسداء الشكر لمن بصّرنا بها، وفي هذا الباب نذكر لمحة من أدب الشيخ المحقق محمود شاكر عندما صحّح له مستشرق يهودي خطأ وقع فيه، فقال في ص٣٩٥ من طبقات فحول الشعراء: (وكنت أخطأت بيان ذلك في طبعتي السالفة من الطبقات، فجاءتني من الأرض المقدّسة التي دنّستها يهود، رسالة رقيقة من (م.ي. قسطر) فدلّني على الصواب الذي ذكرته آنفا، فمن أمانة العلم أذكره شاكرًا كارها لهذا الذكر) (٢).

ما أروعها من شهادة أملَتْها أمانة العلم وفاءً وحرصا !!

ولا يستعمل في عباراته ما يفيد التوهين والتبخيس، مثل:

(وقد تكلف متشدقًا بهذا التأويل وأغرب – ومن الجهل الاستشهاد بهذا الحديث... – كذب...).

---

(١) مقالات الطناحي ٦٤/١.

(٢) مقالات الطناحي ٥٩٥/٢.

بل يقل: لعله قصد كذا. والصواب كذا... ونحوها من العبارات الملطّفة. وليتّخذْ قصة أبي عُبَيْد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ) مع إسحاق الموصلي بشأن كتابه غريب المصنف نبراسا ومنهاجا في باب النقد:

قال الخطيب البغدادي: (انصرف أبو عُبَيْد يوما من الصّلاة، فمرّ بدار إسحاق الموصلي، فقالوا له: يا أبا عُبيد، صاحب هذه الدار يقول: إن في كتابك «غريب المصنف» ألف حرف خطأ. فقال أبو عُبيد: كتاب فيه أكثر من مائة ألف يقع فيه ألف، ليس بكثير، ولعلّ إسحاق عنده رواية، وعندنا رواية، فَلَمْ يَعْلَمْ فَخَطَّأَنَا، والرِّوايتان صواب، ولعله أخطأ في حروف، وأخطانا في حروف، فيبقى الخطأ شيء يسير) [١].

القاعدة الثالثة: إدمان المراجعة أولى من المتابعة

على المحقق أو المتصدّي لفن التحقيق، والاعتناء بالمخطوطات، أن يُكْثر من مراجعة المصادر والمراجع للتأكد والتثبت مما يَرِد في النّص المخطوط، لا أن يكون متابعًا وموافقًا لما ورد فيه.

- من ذلك ضبط النَدْرُومِي، نسبة إلى ندرومة من أعمال مدينة تلمسان بالجزائر، وهي بالدال المهملة كذا ضبطها كل من ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء، قال: (أبو عبد الله محمد بن سحنون الندرومى منسوبًا إلى ندرومة من نظر مدينة تلمسان) [٢]. وابن خلدون في التعريف[٣]. ومحمد بن عبد المنعم الحِمْيَري في

---

(١) تاريخ بغداد ٤٠٣/١٤.
(٢) عيون الأنباء ٥٣٧/٢.
(٣) التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا ٤٦.

الروض المعطار، وأبو عبيد البكري في المسالك والممالك، والشريف الإدريسي في نزهة المشتاق[١].

إلّا الزِرِكْلي رحمه الله فقد اضطرب في ضبطها فمرة بالدال المهملة، وأخرى بالمعجمة[٢]. فتبعه في ذلك بعض الباحثين المعاصرين في تحقيقه[٣]. والسبب ورودها في بعض السماعات المثبتة في ثبت الشيخ محمد بن محمد بن يحيى التَّدْرُومي الكومي (نحو ٧٧٥هـ) المحفوظ بجامعة الملك سعود بالرياض، بالذال المعجمة[٤]. وأرى ذلك من باب الخطأ الناتج عن سرعة الكتابة فقط، في حين أنها مكتوبة بالمهملة على نهج الصواب في أغلب المواضع الواردة في الثَّبَت فلتنظر[٥].

- ومن ذلك أيضا ما يقع للحافظ نور الدين الهيثمي عن راو: لا أعرفه، فالغالب في ذلك يكون من تصحيف وتحريف يقع في الاسم، لذلك يلزم منا الفزع إلى كتب الرجال نفتّش فيها علّنا نظفر بترجمته، من ذلك:

* عتبة أبو عمرو. قال الهيثمي: لم أجد من ذكره. قال صاحب كتاب **الفرائد على مجمع الزوائد**: الراجح أنه: عتبة بن عمرو المكتب، فقد ترجم له ابن حبان في الثقات، وقال: يروي عن الشعبي؛ شيخه في هذا الحديث، بالإضافة إلى أنه كوفي، كما نسبه ابن حبان، وإسناد البزار إسناد كوفي، وكذلك عادة كثير من الرواة أن يسموا أبناءهم باسم آباءهم، ثم يكتنوا بها، وصاحب الترجمة كنيته: أبو عمرو. فهذه

---

(١) الروض المعطار ٥٧٦، المسالك والممالك ٢/٧٥٠، نزهة المشتاق، ص٥٣٤.

(٢) الأعلام ٧/٤٠، ٨/٢١٤.

(٣) انظر كتاب كشف المغطّا في فضل الموطّا لابن عساكر، ص٣٠، وصورة طرة المخطوط في ص٣٧.

(٤) انظر ثبت محمد بن يحيى الندرومي، الورقة ٢١.

(٥) انظر ثبت محمد بن يحيى الندرومي، الورقات: ٤-٦. ٩-١٠. ١٣-١٨. ٢٥-٢٦. ٣٠.

أمور ترجح ما ذهبت إليه. والله أعلم. وعتبة بن عمرو هذا ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان(١).

قلت: ليس كذلك؛ بل هو عتبة بن يقظان كما جاء مصرحا به عند النسائي في **الكُنى**. وهو معروف، روى له ابن ماجه في التفسير، وضعفه النسائي، وقواه بعضهم كما قال الذهبي(٢). وذكره ابن حبان في **الثقات**(٣). أفاده الشيخ أحمد ابن الصديق في رسالته «**فصل القضاء في تقديم ركعتي الفجر على الصبح عند القضاء**»(٤).

- ومن ذلك ما يقع في الرّموز: مثل ما جاء في **تحرير التقريب**: أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني المروزي، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين، وله.سبع وسبعون سنة. ع.

قلت: رمز ع يشير إلى الجماعة، مع العلم أنه ليس من رجال الشيخين، والظاهر - والله أعلم- أنه خطأ مطبعي: اشتبه على الطابع رقم أربعة حسب الترقيم الهندي بحرف: ع(٥).

(١) **الفرائد** رقم ٣٥٢.
(٢) **الميزان** ٣/٣٠.
(٣) **الثقات** ٧/٢٧١.
(٤) **فصل القضاء** ٧١.
(٥) **تحرير التقريب** رقم: ٩٦.

القاعدة الرابعة: لا قياس في الأسماء

إنّ الأسماء من جهة الضبط والشكل الأصل فيها السماع، لذلك فلا يُمكن ضبط اسم اعتمادا على القياس. روى أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم الرازي (ت٥٢٥هـ) في **مشيخته**، بإسناده إلى أَبِي إِسْحَاقَ النَّجِيرَمِيِّ إِبْرَاهِيمَ بن عبد اللَّهِ، قال: أَوْلَى الأَشْيَاءِ بِالضَّبْطِ أَسْمَاءُ النَّاسِ، لأَنَّهُ شَيْءٌ لا يَدْخُلُهُ الْقِيَاسُ، وَلا قَبْلَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَلا بَعْدَهُ شَيْءٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ[1].

من ذلك: ضبط اسم والد بقي بن مخلد، ضبطه الدكتور محمد أديب جُمْران، هكذا: مُخَلّد[2]. بضمّ الميم، وفتح الخاء، وتشديد اللاّم. ولعله قاسه على: مُحَمّد.

وسمعت بعض الباحثين في بعض الندوات يضبطها: مَخْلِد. على وزان: مَعْقِل.

قلت: وهذا خطأ محض، والصواب الذي لا محيد عنه هو: مَخْلَد[3]؛ لأنّ غالب من سُمِّي بهذا الاسم على هذا النحو. وأما مُخَلَّد فقليل، وقد حصرهم ابن ماكولا في **الإكمال** ولم يذكر منهم بقي بن مخلد، قال: (أما مَخْلَد بسكون الخاء المعجمة وفتح اللام وتخفيفها فكثير. وأما مُخَلَّد بفتح الخاء المعجمة وفتح اللام وتشديدها، فهو مسلمة بن مخلد، له صحبة ورواية عن النبي ﷺ، روى عنه علي بن قادم وغيره، ولي مصر وأقام بها إلى أن مات. وذكوان بن عبد قيس بن خلدة ابن مخلد بن عامر بن زريق بن عامر بن زريق بن عبد حارثة بن مالك بن غضب بن جشم بن

---

(١) مشيخة أبي عبدالله الرازي رقم: ٩٤، ص٢٤٤.

(٢) شعر ابن عبد ربه الأندلسي لمحمد أديب جمران، ص ٢٢.

(٣) كذا ضبطها الدكتور معمر نوري في كتابه الإمام أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد: شيخ الحفاظ بالأندلس، ص٥.

الخزرج، وخلدة بن مخلد جدّ جماعة من الأنصار شهد ذكوان العقبتين وبدرا وقتل يوم أحد، ذكره ابن إسحاق. والحارث بن مخلد الزرقي يروي عن عمر وأبي هريرة، روى عنه سهيل بن أبي صالح.

وقيس بن مخلد من بني مازن بن النجار قتل يوم أحد قاله ابن إسحاق. ومخلد شاعر شيباني عاصر أبا تمام وهجاه) (١).

القاعدة الخامسة: الاستعانة أولى من الاستماتة

إن المحقق ينبغي له أن تكون له آليات لإدراك الخطإ من الصّواب، طبقا للثقافة التي يتحلّى بها، والأدوات التي يستعملها، فليس كل ما يُنصّ عليه في مصدر معين، أو من لَدُن كاتب يُصار إليه، ويُعتمد عليه، بل ينبغي التدقيق لا التسليم، والاستعانة لا الاستماتة.

ومن الاستعانة:

* استخدام فنون أخرى لحل إشكال أو كشف اشتباه؛ كعلم العروض مثلا، من ذلك: ضبط اسم مدينة الْمَرِيّة. جاء في كتاب **تكملة إكمال الإكمال في الأنساب والأسماء والألقاب** لجمال الدين أبي حامد محمد بن علي المحمودي المعروف بابن الصابوني: المَرِّية بفتح الميم، وكسر الراء المكررة المشددة(٢).

فلما قرأته، استغربت الضبط، لأني أعلم من خلال بحثي وتنقيبي أن الضبط الصحيح خلافه، لأمرين:

---

(١) الإكمال ٧/٢٢٣.

(٢) تكملة الإكمال، ص ٣٣٤.

- **الأمر الأول:** السماع، فكم سمعت هذا الضبط من مجموعة من الأساتذة والشيوخ الذين درست عليهم.

- **الأمر الثاني:** متمثل في تنصيص ياقوت الحموي في **معجم البلدان**: المرية بالفتح[١] ثم الكسر[٢] وتشديد الياء بنقطتين من تحتها. يجوز أن يكون من مَرَى الدم يَمْري إذا جَرَى، والمرأة مرْئية. ويجوز أن يكون من الشيء المَرِيء فحذفوا الهمزة؛ كما فعلوا في: خَطِيَّة[٣] ورَدِيّة[٤].

علاوة على ذلك أن علم العروض لا يقبل هذا الضبط بدليل الأبيات الشعرية التي وردت بذكرها، منها:

قال أبو عمر أحمد بن دَرَّاج القَسْطَلي: [الطويل]

مَتَى تَلْحَظُوا قَصْرَ الْمَرِيَّةِ تَظْفَرُوا ** بِبَحْرٍ نَدًى مِينَاهُ دُرٌّ وَمَرْجَانُ
وَتَسْتَبْدِلُوا مِنْ مَوْجِ بَحْرٍ شَجَاكُمُ ** بِبَحْرٍ لَكُمْ مِنْهُ لُجَيْنٌ وَعِقْيَانُ

وقال ابن الحداد في أبيات ذكرت في تدمير: [البسيط]

أُخْفِي اشْتِيَاقِي وَمَا أَطْوِيهِ مِنْ أَسَفٍ ** عَلَى الْمَرِيَّةِ وَالْأَنْفَاسُ تُظْهِرُهُ

وقال آخر:

قَالُوا الْمَرِيَّةُ صِفْهَا ** فَقُلْتُ مَظٌّ وَشِيحُ

---

(١) يعني: فتح حرف الميم.
(٢) يعني: كسر حرف الراء.
(٣) يقصد: أصلهما: خطيئة ورديئة.
(٤) **معجم البلدان** ١١٩/٥.

فَقِيلَ فِيهَا مَعَاشُ ** فَقُلْتُ إِنْ هَبَّ رِيحُ(١)

وقال ابن الحداد أيضا في قصيدة من مدائح ابن صمادح، يصف غلبته على وادي آش سنة خمس وخمسين: [الطويل]

بلاد غدت يأجوج فيها فأفسدت ** فكنت كذي القرنين والجحفل السد
وما زال شـرقيّ المَرِيَّةِ عاطـلًا ** إلى أن علاها من رؤوسهم عقد(٢)

وقوله أيضا: [الكامل]

يا وافدي شرق البلاد وغربها ** أكرمتها خيل الوفادة فاربطا
ورأيتما مـلك البرية قاطـبا ** ووردتما أرض المَرِيَّةِ فاحططا
يرمي نحور الدارعين إذا ارتأى ** ويذل عز العالمين إذا سطـا(٣)

وقوله أيضا: [الطويل]

وما بال طرفي لا يوافيك شاكيًا ** وطرفك في كل الأحايين وسنان
وفي ثغرك الوضـاح ريّ لبانتي ** فظَلْمُك صـدءاء وقلبي صـديان
تسح بأهواء الورى منه راحـة ** شآبيبها فيها لجـين وعقـيان
وما كيمينيه الفرات ودجـلة ** وإن حكمـوا أن المَرِيَّةَ بغدان(٤)

ولأبي بكر الخولاني المنجم في رجل قَرّاق من أهل جيّان: [المجتث]

(١) الروض المعطار، ص ٥٣٧.
(٢) ابن بسام، الذخيرة١ /٣١٤.
(٣) ابن بسام، الذخيرة ١/٧١٢.
(٤) ابن بسام، الذخيرة ١/٧٢٣ – ٧٢٤.

أوغاد أهل المَرِيَّةِ افترسوا ** عرسك يا وغد أهل جيان
فراقــهم أنت غـير أنهم ** قد بشروا رأس قافك الثاني(١)

وقال أبو القاسم خلف ابن فرج الإلبيري المعروف بالسُّمَيْسِر: [الخفيف]

بئس دار المَرِيَّةِ اليوم دارا ** ليس فيها لساكن ما يحب
بلـدة لا تمـار إلا بريــح ** ربما قد تهب أو لا تهب(٢)

وقال: [مجزوء الرجز]

قالوا المَرِيَّةُ فـيها ** نظافــــة قلت إيه
كأنها طست تبر ** ويبصق الدم فيه(٣)

وقال أبو طالب عبد الجبار من أهل جزير شقر، وكان يعرف بالمتنبي، في أرجوزته:

وآل مَعْن ملكـوا المَرِيَّهْ ** بسيرة محمودة مرضيهْ(٤)

وأنشد الرئيس أبو عبد الله بن أبي الحسين: [مجزوء الخفيف]

حُسْنُ المَرِيَّةِ رِيحٌ ** جَرى عليْها فَعَمَّا
فَكُـلُّ وَجْــهٍ تَرَاهُ ** تَراهُ بَدْرًا أَتَمّـا(٥)

---

(١) ابن بسام، الذخيرة ١/٨٠٥.
(٢) ابن بسام، الذخيرة ١/٨٨٤.
(٣) ابن بسام، الذخيرة ١/٨٨٥.
(٤) ابن بسام، الذخيرة ١/٩٤٣.
(٥) تاج المفرق ١/١٨١.

فانظر إلى هذه الأبيات، تجدها اختلفت من جهة القالب، ومن جهة المصدر.

- **من جهة القالب:** بحورها مختلفة، فيها البحور الطويلة، مثل: الطويل والبسيط.. وفيها المتوسطة، مثل: الخفيف، وفيها القصيرة: كمجزوء الخفيف، ومجزوء الرجز.

- **من جهة المصدر:** نُظَّامها أو شعراؤها متعددون.

كل هذا يُبعد فرضية الوقوع في الضرورة الشعرية، والتوافق أو الاتحاد على الإتيان بها دائما محرّفة.

أما قول ابن الصابوني: بفتح الميم، وكسر الراء المكررة المشددة.

فخطأ محض، اعتمادا على ما تقدم. وأُراه تحريف من الناسخ أو المحقق، نتج عن خطإ في القراءة. والصواب الذي لا مِرْيَةَ فيه: بفتح الميم، وكسر الراء، والياء المشددة. والله أعلم.

* الاستعانة بأهل الخبرة، كما فعل الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله، فقد استعصى عليه قراءة بيت شعر جاهلي، فراسل العلامة الأديب أبا فهر محمود شاكر فأفاده به، وقد أثبت ذلك بآخر تحقيقه لكتاب «**المنار المنيف في الصحيح والضعيف**» لابن قيم الجوزية(١) بكل تواضع وأمانة.

«وهذا هو العمل العلمي الناصح الصحيح، والذي نودّ أن نسمو إليه، فنستعين بأهل الاختصاص لتكون الكتب صورة صادقة عن وضع مؤلفيها»(٢).

(١) المنار المنيف، ص ٢٠٠-٢٠١.

(٢) منهج البحث في الدراسات الإسلامية: تأليفا وتحقيقا، ص٨٨.

القاعدة السادسة: الإدراك والفهم أصل في سلامة السياق

أي: لا يجوز التصرف في النص المخطوط بضبط، أو تنسيق عبر علامات الترقيم إلا بعد قراءته قراءة حسنة يُدرك منها مضمون الكلام، ويسلم السياق. فإذا لم يراع هذا خرج النص مشوها.

من ذلك ما وقع في نشر المثاني لابن الطيب القادري قال أثناء الترجمة للحافظ أبي العلاء إدريس العراقي[1] : (وكان مقبلا على مطالعة كتب السير وعلوم الحديث واصطلاحهم، واستغرق في ذلك مدة من عمره، فحصّل من ذلك ما اشتمل عليه الصحيحان وكل الكتب الستة، وطالع شراحهم، مثل شرح ابن حجر على البخاري، والأُبّي، والنووي، وتكميل السيوطي على مسلم، وباقي التقايد والتعليقات التي على الكتب الستة، وعلى بعض غيرها من كتب التخريج، ودخل بيده كتب من الحديث كثيرة في: الغريب، والأطراف، والأفراد، والشاذ، والناسخ والمنسوخ، والعلل، وكتب الجرح والتعديل، ومعرفة أحوال الرجال ومراتبهم، والضعفاء، والوضاعين؛ فضلا عن الثقات المحتج بهم. فكان يستحضر رجال تهذيب الذهبي في الرجال، والستة والميزان له، واللسان لابن حجر في الضعفاء، وغيرهم كالكاشف للذهبي، وكتّاب الكلاباذي، وموضوعات ابن الجوزي، وتاريخ الخطيب البغدادي، والنُكت على التعقيبات للسيوطي، وشرح البديعات له أيضا، والسخاوي[2] وزكرياء[3] وشرح المؤلف على ألفية العراقي، والجامع الكبير للسيوطي، وغالب

---

(١) موسوعة أعلام المغرب ٦/٢٢٤٨.

(٢) يقصد: فتح المغيث شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث.

(٣) يقصد: شرح شيخ الإسلام زكرياء الأنصاري على ألفية العراقي المسمى: فتح الباقي.

كتب الحديث. فحصل له من ذلك فوائد كثيرة لم تحصل لغيره، وانتهى إليه السؤال عن ذلك، فكان يستحضر ما يسأل عنه ويجيب عنه عقب فراغ السائل من غير تأمل ولا مطالعة كتب اصطلاح ذلك، كان ذلك عن حديث أو عن مرتبته، أو عن أحوال الرجال أو عن رتبتهم، فكان هو المشار إليه في ذلك) .

قلت: فما تحته خطّ محرف، وصوابه على التوالي حسبما يقتضيه سياق الكلام:

- يستحضر رجال تهذيب الذهبي في رواة الستة.. أي: رواة الكتب الستة.
- وشرح الألفية له أيضا. أي: ألفية مصطلح الحديث للسيوطي.

ومن ذلك أيضا ما جاء في فهرسة الحافظ أبي العلاء العراقي، عند ذكر سند الشيخ عبد السلام بناني إلى جزء الحسن بن عرفة، وبآخره، قال أبو العلاء: وأذن لي حفظه الله (وعمر به) أن أرويه عنه بالسند المذكور...[(١)] .

قلت: وفي النسختين المعتمدتين في التحقيق: وعمر به. لكن المعنى العام للكلام يوحي لنا بأنّ هناك سقط يستلزم ترميمه، هكذا: وأطال عمره. حتى يسلم السياق من التحريف. والله أعلم.

ويشهد له كلام العراقي نفسه في مواضع أخرى من الفهرسة؛ حيث يكرر هذه اللازمة: أطال عمره، أطال في عمره..[(٢)] .

---

(١) فهرسة العراقي، ص٥٣.

(٢) فهرسة العراقي، ص ٥٢ - ٥٣.

ومن ذلك ما وقع لأحد الباحثين المعاصرين أثناء نقله من مذكّرات ابن الحاج النُّمّيري (ت بعد ٧٦٨هـ) ، أصله محفوظ بمكتبة دير الإسكوريال بمدريد تحت رقم: ١٧٣٤.

تناســوني الأحـبّة إذ رأوني ** رهين جنادلٍ تحـت التُّراب
فمن رَأى مَضجعي فليعتبر بي ** ولا يغترّ بعْـديَ بالشّـباب
ليعتبرِ اللــذين رأوا شبـابي ** كأنّ الموت لم يَكُ في حسابي
يَزُورُني الحـبيب ولا يراني ** ويدعوني ولا يرجو جوابي(١)

الصواب حسب ما يقتضيه الوزن العروضي لبحر الوافر:
فَمَنْ رَّا، بتشديد الراء والمدّ.
يَزُورُنِيَ، بكسر النون وفتح الياء الأخيرة.
وكلاهما مضبوطتان على الصواب في المخطوط الذي نقل منه الباحث(٢) .

القاعدة السابعة: إذا طرأ الشكّ فلا يُقْطَع برأي إلّا بنصّ أو مُرَجّح قوي

أي: إذا اختلف رسم عبارة أو لفظ بين نسختين فأكثر مما يعتمده المحقق أثناء عمله، فلا يصير إلى ترجيح معين إلا بدليل يستند عليه.

مثال:

---

(١) تاريخ قصر المجاز، ص١٢٠.

(٢) انظر ظهر خلاف الكتاب المطبوع، فقد أورد به المؤلف صورة عن ورقة من مذكرات ابن الحاج النميري بها الأبيات المذكورة.

- ما جاء في **فهرسة أبي العلاء العراقي**[١]، عند ذكر إسناد الفقيه عبد السلام بناني إلى **مسند عبد بن حُميد**، قال في آخره عن أشياخه المذكورين من فهرسة محمد الصغير الفاسي، عن الجار، عن:

في نسخة: ابن الليثي. وفي أخرى: أبي الليث.

والصواب: ابن اللُّتِّي. كما تشهد بذلك طبقة الإسناد، وهو: الشيخ الصالح المسند المعمّر رُحلة الوقت أبو المنجا عبد الله بن عمر بن علي بن زيد ابن اللّتّي البغدادي الحريمي الطاهري القزّاز (ت٦٣٥هـ) [٢].

- وما جاء في **مخطوط التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان**: بيت شعري لعاصم بن عمرو التميمي:

أَهْلَ الدَّعارَةِ في مُلْكِ ابْنِ عَفّان[٣] لا تَأْكُلوا جيرانَكُم سَرَفا

قلت: فيها تحريف وتصحيف:

أما التحريف: فهو تحريف سياق صدر البيت وكسر ميزانه العروضي (بحر البسيط) الذي يومئ إليه العجز، والصواب فيه إضافة كلمة تجبر ما وقع فيه، فيصير هكذا: **لا تَأْكُلوا [أبدًا] جيرانَكُم سَرَفا**.

وهو ما فعله محقق **كتاب الرّدة والفتوح** معتمدا على نسخة مخطوطة من الكتاب[٤].

---

(١) فهرسة العراقي ٥٣.

(٢) سير أعلام النبلاء ٢٣/١٥-١٧.

(٣) التمهيد والبيان، ص٢٩.

(٤) الردة والفتوح، ص٢٧ رقم: ٣٠.

وأما التصحيف: فواقع في ما تحته خط من عجز البيت، وهو المثبت في كتاب **الردة والفتوح**. والصّواب فيه: الزّعارة بالزاي المعجمة، التي تعني: الشّراسة وسوء الخلق[١]، وهو المعنى المناسب لمضمون البيت[٢]. والله أعلم.

القاعدة الثامنة: ليس كل مُثْبت يُصار إليه

أي: ليس كل ما أثبت في النص المخطوط من لفظ أو عبارة أو تعيين يُعتمد عليه؛ بل نناقشه ونمحّصه كي نتوصّل إلى الصواب فيه. من ذلك:

- ما وقع في مخطوط **وصْلة الزُّلفى تقرّبا بآل المصطفى ﷺ** لأبي العباس أحمد بن علي بن محمد البوسعيدي السوسي (ت١٠٤٦هـ): (قال الشيخ العارف بالله أبو عبد الله محمد بن ميسرة القرطبي رحمه الله...)[٣]، والصواب: (مَسَرَّة)، واسمه الكامل: محمد بن عبد الله بن مسرّة القرطبي (ت٣١٩هـ)، انظر ترجمته في **جذوة المقتبس** للحميدي[٤].

- وما وقع في مخطوط **التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان**: (روى صاحب **الفتوح** عن خليد بن زفر ومجالد قالا: استخلف عثمان رضي الله عنه...)[٥].

---

(١) انظر لسان العرب ٣٢٣/٤.

(٢) وهذا الملحظ أفادني به الأخ الباحث المطّلع عبد اللطيف السملالي حفظه الله.

(٣) **وصلة الزلفى**، ق٣٩/أ. وكذلك وقع في كتاب **العقد الفريد** لابن عبد ربه القرطبي ٣٨٥/٤.

(٤) **جذوة المقتبس**، ص٩٤.

(٥) **التمهيد والبيان**، ص٢١.

لما رجعت إلى كتاب **الرّدة والفتوح** لسيف بن عمر التيمي، وجدت المحقق علّق على ما تحته خط بقوله: ط١/٢٧٢٧ «ذفرة». ومثل قراءتنا في **التمهيد** عن سيف ٢٧[١].

فقلت: لا بأس من تحقيق هذا الاسم بالرجوع إلى كتب الرجال، بحثت عن ترجمته فوجدت بأنّ الاسم محرّف، والصواب فيه: ذَفَرَة. بذال معجمة وفاء مفتوحتين، نصّ على ذلك كل من ابن ماكولا في **الإكمال**، والمزي في **تهذيب الكمال**، وابن حجر في **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**[٢].

القاعدة التاسعة: القصد قبل النقد

أي: أن لا يسارع المحقق إلى النقد إلّا بعد تحديد مكمن الخطأ، ووجه الصواب فيه؛ كي يكون التصحيح وفق الجادة.

مثل: قول أحد الباحثين[٣] في تصحيح اسم راو ظنه محرّفًا: عن جنيد بن ميمون: (صوابه: سعيد بن ميمون، فقد قال المناوي في تخريج الحديث في **فيض القدير** ٤/١٢: ورواه عنه أيضا الحكيم في نوادره، قال الحافظ: وهو من روايته عن شيخه عن ابن أبي عمر وهو واه، وفي سنده سعيد بن ميمون عن حمزة بن الزبير عن عبادة).

---

(١) الردة والفتوح، ص١٤ رقم: ١٣.

(٢) الإكمال ٣/٣٢٨، تهذيب الكمال ٣٥/١٧٠، تبصير المنتبه ٢/٥٦١.

(٣) رؤية الله تعالى في المنام، ص٤١.

قلت: أخطأ في التصويب، والنقل الذي نقله المناوي عن الحافظ موجود في **فتح الباري**، وفيه: جنيد[١] . والله أعلم.

ومثل: ضبط الشعراني ورد في **فهرسة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي**، بالواو: الشعراوي[٢] .

فلا يتسرع المحقق، ويقول تحريف، والصواب: بالنون. لأنها ثابتة رغم عدم شهرتها. باعتبار نسبته إلى ساقية أبي شعرة من قُرى المنوفية، فيقال: الشعراني، والشعراوي[٣] .

القاعدة العاشرة: التصحيح أولى من إثقال الهوامش بالفروق

تجد بعض المحقّقين يغرقون الهوامش بذكر الفروق التي يُعرف غلطها بداهة، فيكون إثباتها تكثّرا لا فائدة من ورائه، وتشويشا لبال القارئ، من كثرة نظره ومراجعته للهامش.

وفي هذا يقول الأستاذ الدكتور محمود الطَّناحي رحمه الله: (وليس هناك داع لإثقال النّص بالفروق الهينة، أو التي تكون واضحة الخطأ، نتيجة لأوهام النّسّاخ أو جهلهم، ولا يُذكر من الفروق إلا ما كان له وجه يخدم النّص) [٤] .

---

(١) **فتح الباري** ١٢/٣٤٥، وانظر **المداوي** ٤/١٠٥.

(٢) **فهرسة العراقي**، ص٤٦.

(٣) انظر ترجمته في: **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة** ٣/١٥٧-١٥٨، **الأعلام** ٤/١٨٠.

(٤) **مقالات الطناحي** ١/٥٥.

من ذلك ما وقع لمحقق كتاب صفوة من انتشر للإفراني، خلال ترجمة الشيخ عبدالسّلام بن إبراهيم اللُّقَّاني:

قال الإفراني: (كان من الموسومين بالذّكاء والفطنة، وهو وارث علوم أبيه، وألفه من أصحابه الذي ليس له شبيه؛ إلا أنه غلب عليه الانفراد والنّفور من العباد، فمن قائل أنّ ذلك تنسّك وزهادة، ومن قائل لما له وملا له..) [1].

فعلق المحقق على ما تحته خط: في رحلة العياشي: بطالة.

قلت: وهو الصواب الذي ينبغي إثباته، وتكون به العبارة السليمة: (ومن قائل: بطالة وملالة).

وأورد خلال ترجمة الشيخ عبدالوهاب الفاسي أبياتا منها:

وإن يك الأفق الغربيّ مطلبها - فما للأفق في سوى الشرقيّ من أرب[2]

فعلّق على ما تحته خطّ: في ب وح ود: لنا.

قلت: وهو الصواب الموافق لوزن البيت (بحر البسيط). فعليه إثباته.

زيادة على ضبطه نسبة اللقاني بضم اللام مع التشديد، ثم قاف مشددة مفتوحة. وهذا غلط.

قال الشيخ عبدالحي الكتاني في فهرس الفهارس: (تنبيه: لام اللَّقاني بالفتح والتشديد، هذا هو المعروف، ولما ضبطه صاحب «اليانع الجني» بضم اللام كتب

---

(١) صفوة من انتشر، ص٢٨١.

(٢) صفوة من انتشر، ٢٩٤.

عليه مجيزنا مسند الجزائر أبو الحسن عليّ بن موسى: فيه نظر، فقد أثبت فتحها صاحب **خلاصة الأثر**. وقد اعتذر المؤلف محسن الترهتي، آخر ثبته «**اليانع الجني**» هذا بأن الأسانيد والأنساب التقطها من نسخ لم يحسن قراءتها، اهـ من خطه) [١].

أما تشديد القاف فلم أقف على أحد ممن نسب اللقاني نصّ على ذلك. لذلك فالصواب: اللَّقَاني بتخفيف القاف، كما فعل الزركلي في **الأعلام**[٢]. والله أعلم.

---

(١) فهرس الفهارس ١٣١/١.
(٢) الأعلام ٢٨/١.

خاتمـــة

وبعد هذه الجولة بين تضاعيف وصحائف كتب التراجم، والوقوف مليا برحابها، بحثا عن أوجه الصواب في سياقها، ودرءً للخطأ والوهم عن معانيها، نتيجة تصحيف، أو زلل أفضى إلى تحريف، نخلص من خلال هذا العرض إلى مجموعة من النتائج، منها:

- ضرورة الاهتمام بالخط وأنواعه، وتطوره عبر التاريخ.
- كتب التراجم لا ينفع فيها التخصص، بل يستلزم على الخائض فيها أن يكون مشاركًا أو مشارًكا(١) ؛ لأنها (وبالخصوص الكبيرة منها كالطبقات) تتضمن فنونا أخرى(٢) ، لا يمكن لصاحب التخصص أن يُلِمَّ بها.
- التأني في العمل وسيلة لتجنب الوقوع في التصحيف والتحريف.
- الإحجام عن الخوض فيما لا نحسن أسلم من الافتضاح والوقوع فيما لا يُحْمَد.
- لا يعرى عن الوقوع في التصحيف والتحريف أحد إلّا المعصوم، والإكثار منه يفضي إلى القدح المذموم.

إذن، فالتحقيق مسلك وعر، ومركب صعب، ومن يداخله عليه بالنهوض بأعبائه، والحذر من التهاون في أداء الواجب المنوط به، مع الإخلاص في المهمة، ومخالطة أهل الإتقان والخبرة. والحمد لله رب العالمين، الهادي إلى أقوم سبيل.

---

(١) مشارِكا في الفنون، أو مشارَكا في العمل من ذوي التخصصات الأخرى.

(٢) انظر: بحث الدكتور أحمد حدادي: **الترجمة في الغرب الإسلامي، فنها ووظيفتها في حفظ التراث وتحقيقه**. ضمن ندوة: **تحقيق التراث المغربي الأندلسي حصيلة وآفاق**، ص١٤١-١٦٦. جامعة محمد الأول - وجدة. سنة ١٩٩٧.

المصادر والمراجع

١- **إثبات ما ليس منه بد لمن أراد الوقوف على حقيقة الدينار والدرهم والصاع والمدّ**، تحقيق: د. محمد الشريف، المجمع الثقافي - أبو ظبي، ط١/١٩٩٩م.

٢- **أخبار المصحفين للحسن العسكري**، تحقيق: إبراهيم صالح، عن دار البشائر بدمشق سنة ١٩٩٥م.

٣- **الأعلام**، للزركلي، دار العلم للملايين - بيروت، ط١٧/٢٠٠٧م.

٤- **أعلام مالقة**، لابن عسكر وابن خميس، تحقيق: د. عبد الله المرابط الترغي، دار الغرب الإسلامي - بيروت.

٥- **الإكمال**، لابن ماكولا، تحقيق: نايف العباس، الفاروق الحديثة، القاهرة.

٦- **ألفية السّند لمرتضى الزبيدي**، تحقيق: محمد بن عزوز، دار ابن حزم - بيروت، ط١/٢٠٠٦م.

٧- **الإمام أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد شيخ الحفاظ بالأندلس**، للدكتور نوري معمر، منشورات عكاظ - الرباط، ط١/١٩٨٨م.

٨- **تاج العروس من جواهر القاموس لمرتضى الزبيدي**، تحقيق: جماعة من المحققين، منشورات وزارة الإعلام بالكويت، ط٢/١٩٨٧م.

٩- **تاج المفرق في تحلية علماء المشرق لأبي البقاء البلوي**، تحقيق: الحسن السائح، مطبعة فضالة - المغرب.

١٠- **تاريخ بغداد للخطيب البغدادي**، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١/٢٠٠١م.

١١- **تاريخ قصر المجاز**، لرشيد العفاقي، دار الحديث الكتّانية - بيروت، ط١/ ٢٠١٢م.

١٢- **تبصير المنتبه وتحرير المشتبه**، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد علي النّجار وعلي محمد البجاوي، المكتبة العلمية - بيروت.

١٣- **تحرير تقريب التهذيب** لابن حجر، تحقيق: د. بشار عواد - شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط١/١٩٩٧م.

١٤- **تحقيق التراث المغربي الأندلسي: حصيلة وآفاق**، ندوة أقيمت تكريما للأستاذ الدكتور محمد بنشريفة، جامعة محمد الأول - وجدة، سنة ١٩٩٧م.

١٥- **تحقيق وصلة الزلفى ترقبا بآل المصطفى** للبوسعيدي، دراسة وتحقيق: بوشعيب شبون، رسالة دكتوراه نوقشت بجامعة ابن زهر - أكادير سنة ٢٠١١م.

١٦- **تصحيح التصحيف وتحرير التحريف**، للصفدي، تحقيق: السيد الشرقاوي، مراجعة رمضان عبدالتواب، عن مكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٩٨٧م.

١٧- **التصحيف وأثره في الحديث والفقه وجهود المحدثين في مكافحته**، للدكتور جمال اسطيرى، دار طيبة - الرياض، ط١/١٩٩٧م.

١٨- **تصحيفات المحدثين للحسن العسكري** تحقيق: محمود أحمد ميرة، عن المطبعة العربية الحديثة بالقاهرة سنة ١٩٨٢م.

١٩- **التطريف في التصحيف**، للسيوطي، تحقيق: علي حسين البواب، عن دار الفائز بالسعودية سنة ١٩٨٨م.

٢٠- **التعريفات** لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمد صديق الجرجاني، دار الفضيلة- القاهرة، ط١/٢٠٠٤م.

٢١- **التعريف بابن خلدون ورحلته شرقا وغربا**، لابن خلدون، دار الكتاب اللبناني- بيروت، ط١/١٩٧٩م.

٢٢- **تكملة الإكمال لابن الصابوني**، تحقيق: مصطفى جواد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، سنة ١٩٥٧م.

٢٣- **التمهيد والبيان في مقتل الشهيد عثمان ﷺ**، لمحمد بن يحيى المالقي، مصور عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية تحت رقم: ٢٢تاريخ.
٢٤- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** لأبي الحجاج المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت. ط١/١٩٨٠م.
٢٥- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، لموفق عبدالقادر، المكتبة المكية - مكة، ط١/١٩٩٣م.
٢٦- **الثقات**، لابن حبان، تحقيق: محمد عبد المعيد خان، دائرة المعاف العثمانية - الهند، ط١/١٩٧٣م.
٢٧- **جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس**، لمحمد بن فتوح الحميدي، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمد بشار عواد. دار الغرب الإسلامي - تونس. ط١/٢٠٠٨م.
٢٨- **الحيوان**، للجاحظ، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط٢/١٩٦٥م.
٢٩- **دعامة اليقين في زعامة المتقين**، لأبي العباس العزفي، تحقيق: أحمد التوفيق، مكتبة خدمة الكتّاب - الرباط. ط١/١٩٨٩م.
٣٠- **الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة**، لابن بسام الشنتريني، تحقيق: إحسان عباس. الدار العربية للكتّاب - ليبيا. ط١/١٩٨١م.
٣١- **الردة والفتوح**، لسيف بن عمر التميمي، تحقيق: قاسم السامرائي، دار أمية - بيروت، ط٢/١٩٩٧م.
٣٢- رسالة «**بيان العي والتضجم الواقعين في رسالة الترجم**»، للشيخ أبي طه محمد محفوظ البحراوي، مخطوطة.

٣٣- **الروض المعطار في خبر الأقطار**، لمحمد بن عبد المنعم الحميري، تحقيق: إحسان عباس، مكتبة لبنان - بيروت. ط٢/١٩٨٤م.
٣٤- **رؤية الله تعالى في المنام بين إثبات العلامة عبد الله التليدي وإنكار الشيخ محمد بوخبزة**، لمحمد ابن الأزرق، مطبعة الهداية - تطوان. ط١/٢٠٠٧م.
٣٥- **سير أعلام النبلاء**، للذهبي، تحقيق: جماعة بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط٧/١٩٩٤م.
٣٦- **شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف**، للحسن العسكري تحقيق: عبدالعزيز أحمد، عن مطبعة البابي الحلبي بمصر سنة ١٩٦٣م.
٣٧- **شعر ابن عبد ربه الأندلسي**، صنعة: محمد أديب جمران، مكتبة العبيكان - الرياض، ط١/٢٠٠٠م.
٣٨- **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر لمحمد الصغير الإفراني**، تقديم وتحقيق: عبدالمجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي - البيضاء، ط١/٢٠٠٤م.
٣٩- **العقد الفريد**، لابن عبد ربه القرطبي، تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - مصر، ط٣/١٩٦٥م.
٤٠- **العلامة المجاهد محمد إبراهيم بن أحمد الكتاني: حياة علم وجهاد**، جمع وتحقيق: علي بن المنتصر الكتاني وخالد بن إبراهيم الكتاني، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ط١/١٩٩٢م.
٤١- **عمدة الراوين في تاريخ تطاوين**، لأحمد الرهوني، تحقيق: جعفر بن الحاج السلمي، منشورات جمعية تطاون أسمير، مطبعة الخليج العربي - تطوان.

٤٢- **عيون الأنباء في طبقات الأطباء،** لابن أبي أصيبعة، شرح وتحقيق: نزار رضا، دار مكتبة الحياة - بيروت.

٤٣- **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** لابن حجر العسقلاني، اعتناء: عبد الله بن باز ومحمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت.

٤٤- **الفرائد على مجمع الزوائد،** لخليل العربي، مكتبة التوعية الإسلامية - مصر، ط١/٢٠٠٠م.

٤٥- **فصل القضاء في تقديم ركعتي الفجر على الصبح عند القضاء،** لأحمد ابن الصديق الغماري، تحقيق: عدنان زهار، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/٢٠٠١م.

٤٦- **فهرس الفهارس،** لعبدالحي الكتاني، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط٢/١٩٨٢م.

٤٧- **فهرست ابن خير،** اعتناء: محمد فؤاد منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١/١٩٩٨م.

٤٨- **فهرسة الحافظ أبي العلاء إدريس العراقي الفاسي،** تحقيق: بدر العمراني، دار ابن حزم - بيروت، ط١/٢٠٠٨م.

٤٩- **كتاب العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج،** للشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط٤/١٩٩٦م.

٥٠- **كتاب التنبيه على حدوث التصحيف،** لحمزة بن الحسن الأصفهاني، تحقيق: محمد أسعد طلَس، ضمن مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عن دار صادر - بيروت سنة ١٩٦٨م.

٥١- **كتاب كشف المغطّا في فضل الموطّا،** لابن عساكر، تحقيق: خالد السباعي، دار الحديث الكتانية - بيروت. ط١/٢٠١٣م.

٥٢- **كشّاف اصطلاحات الفنون**، لمحمد علي التّهانوي، تحقيق وترجمة: جماعة من الباحثين بإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت، ط١/١٩٩٦م.

٥٣- **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**، لنجم الدين الغزّي، اعتناء خليل منصور، دار الكتب العلمية - بيروت. ط١/١٩٩٧م.

٥٤- **لسان العرب**، لابن منظور، دار صادر - بيروت، ط١

٥٥- **المداوي لعلل المناوي**، لأحمد ابن الصديق الغماري، دار الكتبي - مصر، ط١/١٩٩٦م.

٥٦- **مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي ومحاضرة عن التصحيف والتحريف**، للدكتور محمود الطناحي، مكتبة الخانجي - القاهرة، ط١/١٩٨٤م.

٥٧- **المزهر في علوم اللغة**، للسيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث - القاهرة، ط٣

٥٨- **المسالك والممالك**، لأبي عبيد البكري، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١/١٩٩٢م.

٥٩- **مشيخة أبي عبدالله الرازي**، تحقيق: الشريف حاتم العوني، دار الهجرة - بيروت، ط١/١٩٩٤م.

٦٠- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر - بيروت، ط١/١٩٧٧م.

٦١- **مقالات الدكتور محمود الطناحي**، دار البشائر الإسلامية - دمشق، ط١/٢٠٠٢م.

٦٢- **المنار المنيف في الصحيح والضعيف**، لابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت، ط٦/١٩٩٤م.

٦٣- **منهج البحث في الدراسات الإسلامية تأليفا وتحقيقا**، لفاروق حمادة، مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ط١/١٩٩٥م.

٦٤- **موسوعة أعلام المغرب**، لمحمد حجي، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط١/١٩٩٦م.

٦٥- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، للذهبي ، تحقيق: علي محمد البجاوي وفتحية علي البجاوي، دار الفكر العربي - بيروت، دت.

٦٦- **نزهة المشتاق في اختراق الآفاق**، للشريف الإدريسي، مكتبة الثقافة الدينية - القاهرة، سنة٢٠٠٢م.

٦٧- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، لابن حجر العسقلاني، تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، مطبعة سفير - الرياض، ط١/١٤٢٢م.

٦٨- **الوافي بالوفيات**، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث - بيروت، ط١/٢٠٠٠م.

٦٩- **وُصْلة الزُّلْفى تقرُّبًا بآل المصطفى ﷺ**، للبوسعيدي، مصورة عن الأصل المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط ضمن مجموع تحت رقم: ١٢٥٢٠.

المجلات:

١- **مجلة عالم الكتب** مج٢٢، ع١ - ٢، ص٥١ - ٥٥.

تحقيق كتب التراجم: ابن رأس غنمة المؤرخ الأندلسي المجهول إنموذجا

قاسم السامرائي

في سنة ١٩٨٧م سلمني أحد المستشرقين مصورةً (فوتوستات) لمخطوطة عربية مكتوبة بخط مغربي محفوظة في مكتبة جستر بيتي وقال لي إذ ذاك: هذه مخطوطة في التاريخ والتراجم لمؤلف أندلسي مجهول لديّ، فلعلك تعرِّف به وتكشف عن مؤلِّفه، وحثَّني على تحقيقها، فشكرته على هديته، وعدت إليها بعد عشر سنوات بعد أن اكتشفت أن هناك نسختين من الكتاب محفوظتين في المكتبة الملكية الحسنية في الرباط أثناء زيارتي لها، فكتبت عرضًا موجزًا للكتاب نشرته **مجلة عالم المخطوطات والنوادر** التي تصدر في الرياض[١].

يكاد الكتاب بكامله ينحصر في تاريخ الدولة الأموية في الشام إلا أن مؤلفه - تقليدًا لأسلوب المؤرخين التقليديين - بدأ كتابه بسيرة النبي - عليه الصلاة والسلام - باختصار شديد اعتمد فيها على كتب السيرة والتاريخ والشمائل، وأردفها بسير الخلفاء الراشدين وما وقع من حوادث أثناء خلافتهم باختصار أيضا، لكي يخلص إلى الموضوع المعين الذي أراده في كتابه وهو: **تاريخ خلفاء بني أمية في الشام**، حتى

(١) **مجلة عالم المخطوطات والنوادر**، التي تصدرها مؤسسة ثقيف في الرياض، مج٢، العدد ١، صفحة ٦٦-٧٥، ١ محرم لسنة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

يكون كتابه متسقًا تاريخيًا في ذهن القاريء. بيد أنه أدرك أن هناك مَن قد يتهمه بالميل للأمويين فاستدرك في المقدمة، فقال: «وربما توهم متوهم إن اقتصاري على مدة بني أمية إنما هو رغبةً فيهم عن غيرهم وميلٌ إليهم دون سواهم وتفضيلٌ لهم على ما بعدهم من الدولة العباسية، وليس كذلك غير أن مدة بني أمية يمكن لقصرها حصرُها ويقرب لانقطاعها أمرُها (...) فإن أنسأ الله في الأجل وبلغ الأمل جمعت من أخبار الدولة العباسية ما تبلغه القوة وتنتهي إليه القدرة إن شاء الله». ولما انتهى من أخبار الخلفاء الأمويين وما جرى في أيامهم من حوادث ووقائع مثل واقعة الحرَّة وأخبار عبد الله بن جعفر الطيار وأخبار الحجاج بن يوسف الثقفي وخالد بن عبد الله القسري وغير ذلك، لم يتوقف عندها، بل حاول أن يسجل أيضا بعض أخبار الدولة العباسية، فاختصر أخبار الخلفاء العباسيين اختصارًا شديدًا، فلم يزد على بضعة سطور خصصها لأخبار كل خليفة عباسي حتى بداية حكم الناصر لدين الله، اعتمادًا على ما أورده المسعودي في **مروج الذهب** وابن الجوزي في **المنتظم** وفي **المصباح المضيء في خلافة المستضيء**.

والغريب أن الزركلي رحمه الله نسب الكتاب لأبي الوليد إسماعيل بن محمد الشقندي وهو من أدباء الأندلس المتوفى في سنة ٦٢٩هـ بإشبيلية، وأشار إلى نسخة جستر بيتي المخطوطة(١)، وهو وهمٌ ظاهرٌ منه لأنه ظن أنَّ أبا الوليد إسماعيل بن محمد الشقندي هو ابن رأس غنمة، ولكن أستاذي الراحل آرثر جون آربري الذي فهرس مخطوطات مكتبة جستر بيتي ٧٨/٥ قال: «أبو الوليد إسماعيل بن محمد بن رأس غنمة الإشبيلي الذي كان حيا في سنة ٦٢١هـ»، اعتمادًا على ما جاء في أول

(١) الأعلام ٣٢٣/١.

المخطوطة وآخرها، دون أن يلتفت إلى التاريخ الآخر الذي ورد في النص، وهو: «أملاه علينا أبو الحسن بن خطاب في شوال من عام ستةٍ وعشرين وست مئة»، ومع هذا فلم يذكر من ترجم للشقندي أنه كان يُعرف بابن رأس غنمة، أو أنه كانت له رحلة للمشرق، ولهذا قال الشقندي نفسه في رسالته: **فضل الأندلس وأهلها:** «وَأَخْبرِنِي شخص من الأكياس دخل مصر وقد سألته عَن نيلها أَنه لَا تتصل بشطيه الْبَسَاتِين والمنازِهُ اتِّصَالًا بنهر إشبيلية»، وهذ يعني: أن الشقندي لم يزر المشرق قط، بل إن اعتماد ابن رأس غنمة على المصادر المشرقية الكثيرة يؤيد ما ذهبنا إليه، إذ قال المراكشي في ترجمته: «ورحل إلى المشرق في حدود الخمس والتسعين وخمس مئة مرافقًا الشهيد أبا بكر بن أحمد الكاني(...) فأديا فريضة الحج، ولقيا هناك بقايا الشيوخ، فأخذا عن طائفة منهم، واستصحبا فوائد جمة وغرائب كتب لا عهدَ لأهل الأندلس بها، انتسخاها هناك»، بيد أنه لم يذكر لنا أيًا من هؤلاء الشيوخ الذين لقيا أو أخذا عنهم، ولكنه ذكر جملة من الكتب التي انتسخاها، كما سيأتي.

والظاهر إنهما عبرا العدوة إلى سبتة ومنها إلى فاس ومراكش أو إنهما سافرا بحرًا إلى الاسكندرية ومنها إلى القاهرة ومنها إلى عيذاب ومنها إلى جدة، فقد استمر هذا الطريق سالكًا للحجاج من شمال إفريقيا والأندلس من عام نيف و٤٤٠هـ إلى عام ٦٦٦هـ وربما بعد هذا التاريخ بزمن طويل؛ إذ توقف استخدام الطريق البري خلال هذه الفترة في شمال الحجاز وكان الحجاج يركبون السفن النيلية من القاهرة إلى قوص، التي كانت مركزًا ثقافيًا مزدهرًا بالعلماء، ثم يسافرون بالقوافل إلى عيذاب ثم

يعبرون البحر إلى جدة[١]، فكان منهم من يزور المسجد النبوي الشريف أولًا، ومنهم من يتوجه إلى مكة المكرمة مباشرة ويتوجه بعد أداء مناسك الحج لزيارة المسجد النبوي الشريف والسلام على النبي ﷺ، فلا بدَّ إنهما أخذا عن الشيوخ في القاهرة والمدينة الشريفة ومكة المكرمة، بل وربما عرَّجا على بيت المقدس ودمشق فنسخا الكتب هناك، كما سنرى. ولو تتبعنا التواريخ الواردة في الكتاب مع غيرها لوجدنا:

أن الكتاني استُشهدَ في سنة ٦٠٨هـ وهذا يعني: أنهما عادا إلى الأندلس قبل هذا التاريخ، ويؤيد هذا ما جاء عند المراكشي في ترجمة أبي حفص ابن عمر قاضي إشبيلية، فقد أورد المراكشي: روى عنه (...) وابن رأس غنمة (...) وتوفي بإشبيلية (...) عام ثلاث وست مئة (٦٠٣هـ)، وهذا يعني: أنه كان مع الكتاني في إشبيلية في هذا التاريخ أو قبله، إلا إذا كان سماع ابن رأس غنمة من أبي حفص عمر قبل ذهابه للحج، وهذا أيضًا محتمل، ولكن المؤكد تاريخيًا إنهما عادا من رحلة الحج إلى الأندلس قبل سنة ٦٠٨هـ وهي سنة استشهاد الكتاني، فتكون الفترة المحصورة بين سنة سفرهما في سنة ٥٩٥هـ للحج وسنة استشهاد الكتاني تَقْرُب من ١٣ سنة، وهي مدة طويلة لمن يؤدي فريضة الحج فحسب.

(١) انظر عن رحلة الحجاج من الاندلس إلى سبتة ومنها إلى تونس وبجاية والاسكندرية والقاهرة والسفر إلى عيذاب ومنها إلى جدة، مقدمة برنامج القاسم بن يوسف التجيبي السبتي المتوفى في سنة ٧٣٠هـ، ح - ط، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، الدار العربية للكتاب، ليبيا - تونس، ١٩٨١م.

هل إسماعيل أو أحمد ابن رأس غنمة مؤلف الكتاب؟

تحمل مخطوطة جستر بيتي اسم: «الفقيه الجليل أبي الوليد إسماعيل بن محمد المعروف بابن رأس غنمة الإشبيلي» على أنه مؤلف الكتاب.

أما مخطوطة المكتبة الحسنية الأولى فتحمل اسم المؤلف: «تأليف العلامة أبي الوليد سيدي إسماعيل أبي محمد المعروف بابن رأس غيمة الإشبيلي»، وهو يريد: ابن رأس غنمة فأخطأ في اسمه.

فإذا أخذنا في الحسبان أن الأخطاء التي حدثت في نسخة المكتبة الحسنية في اسم المؤلف من أخطاء النسخ أو أن الاسم كان مبتورًا في النسخة التي انتسخ ناسخ نسخة جستر بيتي نسخته منها؛ فإن النسخ الثلاث تشترك في اسم: «أبي الوليد إسماعيل بن محمد المعروف بابن رأس غنمة الإشبيلي» وتنسب الكتاب إليه.

والسؤال الآن: **من هو ابن رأس غنمة هذا؟**

لم نعثر بعد في **كتب التراجم الأندلسية أو المغربية** على ترجمة لأبي الوليد إسماعيل بن محمد المعروف بابن رأس غنمة. وكان الاحتمال أن ابن عبد الملك المراكشي (المتوفى في سنة ٧٠٣هـ) قد ترجم له في كتاب «**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**» إلا أن الجزء الثاني الذي يحتوي على تراجم من اسمه إسماعيل لم يصل إلينا بعد. ومع هذا فقد أورد ابن عبد الملك المراكشي ترجمةً لأحمد بن أحمد ابن محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلف الحضرمي: من أهل إشبيلية يكنى أبا العباس ويعرف بابن رأس غنمة»، وقال المراكشي: «روى عن أبي حفص ابن عمر ورحل إلى المشرق في حدود الخمس والتسعين وخمس مئة مرافقًا الشهيد أبا بكر بن أحمد الكناني (...) فأديا فريضة الحج، ولقيا هناك بقايا الشيوخ، فأخذا عن طائفة منهم.

وقفلا إلى الأندلس واستصحبا فوائد جمة وغرائب كتب لا عهد لأهل الأندلس بها، انتسخاها هنالك، وتوافقا على أن ينسخ أو يقابل أحدهما غير ما ينسخه رفيقه أو يقابله استعجالًا لتحصيل الفائدة، حتى إذا ألقيا عصا التسيار بمقرهما إشبيلية انتسخ كل واحد منهما من قبل صاحبه ما فاته نسخه بتلك البلاد. فكان مما جلباه **الكشاف عن حقائق التنزيل** للزمخشري وكان مما تولى نسخَه أبو العباس هذا من الأصل المحبَّس بمدرسة القاضي أبي علي عبد الرحيم بن علي البيساني بالقاهرة، وهو مسموع على مصنفه، و**مقامات الزمخشري** الحسون و**شرح السنة** للبغوي و**تاج اللغة وصحاح العربية** للجوهري وهو مما قابله أبو العباس هذا، و**إكمال الأفعال** لابن القوطية **تكميل** أبي القاسم علي بن جعفر السعدي ابن القطاع[١] إلى غير ذلك من التصانيف، وتوفي - رحمه الله - بإشبيلية في حدود ثلاث وأربعين وست مئة[٢].

وذكر ابن عبد الملك المراكشي في ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد الكناني الإشبيلي أنه: «رحل إلى المشرق حاجًا مرافقًا أبا العباس بن أحمد بن رأس غنمة». وأن الكناني استشهد على شربطرة[٣] سنة ثمان وست مئة[١]. وورد في حاشية

---

(١) عن ابن القطاع المتوفى في سنة ٥١٥هـ انظر: **تاريخ الإسلام** ٢٤١/١١ وكتابه **إكمال الأفعال** طبع في حيد آباد في سنة ١٣٦٠-١٣٦١هـ في ثلاثة أجزاء.

(٢) **الذيل والتكملة** ٢٨/١-٣٢ (بيروت ١٩٦٤م)، تحقيق: محمد بن شريفة، وانظر: **تبصير المنتبه** لابن حجر ٩٣٣/٣ حيث نقل ما جاء في **الذيل والتكملة**.

(٣) لعله يريد قلعة شلبطرة حسبما يرسمها صاحب **الروض المعطار** ١٠٩ وهي بالإسبانية Salvatierra ويرسمها صاحب **روض القرطاس**، ص١٥٦، وابن خلدون ٢٤٩/٦ سربطرة أو شربطرة. ويرسمها المراكشي في **المعجب**، ص١٨٢ شلب ترة، ويقول إن معناها «الأرض البيضاء» ويتابعه في هذا الرسم النويرى (طبعة ريميرو) ٢٧٩/٨.

ملحقة بترجمته أنه سمع بمكة شرفها الله تعالى من جوبكار، وزاهر بن رستم[٢]، ويونس الهاشمي، روى عنه ابن مُسْدِي[٣] ومولده على رأس الستين وخمس مئة[٤]، وهذا يعني أنه أُستشهد حين كان عمره ٤٨ سنة، وأنه ذهب للحج مع ابن رأس غنمة في حدود سنة ٥٩٥هـ حين كان عمره ٣٥ سنة، وسيأتي أن ابنه روى عن أبيه هذا وعن أبي العباس ابن رأس غنمة.

أما في ترجمة أبي حفص ابن عمر قاضي إشبيلية فقد أورد المراكشي: روى عنه (...) وابن رأس غنمة (...) وتوفي بإشبيلية (...) عام ثلاث وست مئة[٥].

---

(١) **الذيل والتكملة** ٣٣/٦، تحقيق: إحسان عباس.

(٢) هو زاهر بْن رستم بْن أبي الرجاء الأصفهاني الأصل البغدادي المولد أبو شجاع المقريء المتوفى في سنة ٦٠٩هـ **شذرات الذهب** ٣٢/٥، **ومجمع الألقاب** ٥ ترجمة رقم: ١٦٦٥، والدبيثي، **ذيل تاريخ بغداد** ١٨٧/١٥، **والوافي بالوفيات** ١٦٦/١٤، والذهبي، **طبقات القراء** ٢٨٨/١، والذهبي، **معرفة القراء** ٤٧٨/١، وسير **أعلام النبلاء** ١٧/٢٢ مع مصادر ترجمته.

(٣) قال اليافعي: «ابن مَسْدِي: بفتح الميم وسكون السين وكسر الدال المهملتين»، وقال المقريزي: «ابن مُسْدٍ: بضمّ الميم وسكون السين المهملة وكسر الدال وتنوينها»، وقال التقي الفاسي: «ومسدي بفتح الميم وسكون السين المهملة ودال مهملة وياء مثناة من تحت مكسورة للنسبة، ويقال ابن مسد بضم الميم وسكون السين وحذف الياء»، وقال ابن ناصر الدين: «وجدّه مُسْدي: بضم الميم، وكذلك ضَمّها أبو عبد الله الوادي آشي، وكذلك قاله بفتح الميم أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن الزبير في برنامجه، ووجدته بفتح الميم بخط بعض الحفاظ في مواضع».

(٤) **الذيل والتكملة** ٣٥/٤، تحقيق: بشار عواد، دار الغرب الإسلامي بتونس، ٢٠١٢م. وجوبكار هو السنجري ويونس بن يحيى الهاشمي وزاهر بن رستم، كلهم من علماء مكة المشرفة.

(٥) المصدر نفسه ٢٢٢/٨–٢٣٢.

هذه هي كل الشذرات التي تمكنا من العثور عليها حتى الآن، وما علينا بعد إلا أن نستقريء الإشارات التي أوردها ابن رأس غنمة نفسه في كتابه لتحديد عصر المؤلف وبالتالي نسبة الكتاب.

ففي الورقة ٢٥ب في حديث عمر بن الخطاب ﵁، قال المؤلف: «قرأته على أبي عبد الله بن خلفون»، وابن خلفون هذا هو: «محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي، سكن إشبيلية (...) وكان من متقني صناعة الحديث متقدمًا في معرفته (...) وتوفي بإشبيلية يوم التروية، وقيل في الوسط من ذي قعدة سنة ست وثلاثين وست مئة»[١]. وقد نقل مؤلف الكتاب كثيرًا من كتاب «**التعريف بالصحابة الذين أخرج البخاري ومسلم عنهم**» وهو لابن خلفون هذا إلا أن هذا الكتاب لم يصل الينا بعد، ولكننا نجد منه نقولًا كثيرة في المصادر التي عنيت بتراجم الصحابة مثل **الإصابة** لابن حجر العسقلاني.

وجاء في الورقة ٦٢ب: «أخبرني الفقيه أبو القاسم بن فرقد»، وابن فرقد: هو محمد بن عامر بن فرقد الإشبيلي: كان فقيها مفتيا عاقدًا للشروط (...) وتوفي بإشبيلية يوم الجمعة لخمس بقين من شوال سنة سبع وعشرين وست مئة»[٢].

وفي الورقة ١٠١ب في دعاء عمر بن عبد العزيز ﵁ قال المؤلف: «أملاه علينا أبو الحسن بن خطاب في شوال من عام ستة وعشرين وست مئة»، وابن خطاب هذا – كما ذكر المراكشي[٣]: «هو علي بن عبد الله بن يوسف بن خطاب

---

(١) **الذيل والتكملة** ١٢٨/٦ – ١٣١.

(٢) المصدر نفسه ٤٢١/٦ – ٤٢٥.

(٣) **الذيل والتكملة** ٢٣٨/٥.

المعافري الإشبيلي (...) واستقضي بإشبيلية وقتًا (...) وتوفي نصف ليلة الأحد السابعة عشرة من ذي قعدة سنة تسع وعشرين وست مئة».

ويؤكد ما ذهبنا إليه ما جاء في كتاب **ملء العيبة** لابن رُشَيد السبتي المتوفى في سنة ٧٢١هـ[١] : نقلًا عن شيخه أبي إسحاق إبراهيم بن أبي الوليد محمد بن أحمد ابن الحاج المتوفى في سنة ٦٩٨هـ[٢] ، قال: «وممن لقيته وأجازني الإجازة العامة: الحاج أبو العبّاس أحمد بن أحمد بن محمد الحضرمي ابن رأس غنمة، ويروي عن جُلَّةٍ من أهل المشرق»[٣].

وقال ابن رشيد أيضًا: «الحمد لله، قرأت بخط شيخنا أبي إسحاق إبراهيم بن محمد ابن الحاج ما نصه: «ومن شيوخي:.... وأبو العباس أحمد بن محمد بن أحمد الكناني، والحاج أبو العباس أحمد بن محمد الحضرمي ابن رأس غنمة».

وجاء في ترجمة أبي العباس أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى الكناني في **الذيل والتكملة** للمراكشي: «إشبيلي، وَلَدُ الحاج الشهيد أبي بكر الكناني[٤] ، روى عن أبيه وأبي الحكم عبد السلام بن بَرَجَّان اللغوي[٥] وأبي

(١) **ملء العيبة في ما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة** – لمحب الدين محمد بن عمر بن محمد السبتي المعروف بابن رشيد الفهري المولود بسبتة في سنة ٦٥٧هـ والمتوفى بفاس في سنة ٧٢١هـ، ١٢٧/٢، تحقيق: محمد الحبيب بن الخوجة، الدار التونسية للنشر، تونس ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

(٢) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد التجيبي المعروف بابن الحاج، ولد في سنة ٦٢٥هـ، وتوفي في سنة ٦٩٨هـ، انظر عنه: **تاريخ الإسلام**٥٢/٣٤٥–٣٤٦، **وبرنامج الوادي آشي**، ص٥٢–٥٣، **والوافي بالوفيات** ٨٨/٦–٨٩، **ودرة الحجال** ١٨٦/١–١٨٧، **وملء العيبة** ١٢٧/٢.

(٣) **ملء العيبة** ١٣٤/٢.

(٤) هو الذي رافق ابن رأس غنمة في الحج وتوفي شهيدًا على شلبطرة في سنة ٦٠٨هـ.

(٥) في **سير أعلام النبلاء** ٧٢/٢٠ توفي في سنة ٥٣٦هـ، وفي **غاية النهاية** ٣٨٥/١ توفي في سنة ٦٢٧هـ.

ذر مصعب الخشني وأبي العباس بن أحمد بن رأس غنمة... وتوجه إلى الحج سنة ٦٤٠هـ فاستشهد غرقًا نفعه الله، بمقربة من مرسى هنين على نحو أربعين ميلاً من تلمسين قبل أن يحجّ»[١].

من كل هذا يظهر إن مؤلف الكتاب عاش ودرس في إشبيلية، ثم إنه كتب هذا الكتاب في سنين عديدة آخرها سنة ٦٢١هـ ثم أضاف إلى نسخته ما سمعه من ابن خطاب في سنة ٦٢٦هـ في ما بعد؛ لأنه أكد في آخر كتابه على أن الناصر لدين الله العباسي: «هو الوالي ببغداد في ما بلغنا وهو عام واحد وعشرين وست مئة»، وهذا صحيح؛ لأنّ الناصر لدين الله العباسي توفي في سنة ٦٢٢هـ، ومن هنا يظهر أيضا أن مؤلف الكتاب هو أبو العباس أحمد ابن رأس غنمة. وليس أبا الوليد إسماعيل بن محمد بن رأس غنمة. فلعل اسم المؤلف كان مخرومًا أو مطموسًا في النسخة الأصل الأولى لسبب أو لآخر وأنه ربما كان: [لأبي العباس أحمد بن أحمد ابن محمد بن] أبي الوليد إسماعيل بن محمد المعروف بابن رأس غنمة الأشبيلي، فتواتر النقص في النسختين اللتين نسختا في ما بعد، ومع هذا فإن نسخة جستر بيتي ونسخة المكتبة الحسنية الثانية ليستا بقلم المؤلف ولم تنسخا من نسخة المؤلف وإنما نُسِختا من أصلين لم يزالا مجهولين لنا.

إضافة إلى كل هذا فإن النسخ الثلاث تحتوي على بياضات كثيرة جدًا وسقط هنا وهناك استطعت تدارك الكثير منها من المصادر التي اقتبس منها.

ولكن المشكلة كانت تقع في ما جاء في الورقة: ١٢٨أ، في قوله: «وبويع المستظهر بالله واسمه أحمد بن عبد الله ويكنى أبا العباس، بويع له سنة سبع وثمانين

(١) الذيل والتكملة ٣٧٦/١ ترجمة رقم: ٥٢٨.

وأربع مئة، وسنُّه يومئذ ست عشرة سنة وأشهر، وهو أمير المؤمنين اليوم في سنة إحدى عشرة وخمس مئة»، بيد أن هذه المشكلة حلَّها لنا كتاب المصباح المضيء في خلافة المستضيء لابن الجوزي حيث ذكر ذلك فيه، وهذا يؤكد أن ابن رأس غنمة قد أطَّلع عليه وعلى المنتظم لابن الجوزي واقتبس منهما، وأطَّلَع أيضًا على مروج الذهب للمسعودي واقتبس منه أيضًا واطلَّع على كتاب الفاضل في صفة الأدب الكامل للوشاء وكتاب الفاضل للمبرد أيضًا.

مصادر كتاب ابن رأس غنمة:

لو أهملنا ذكر المصادر المشرقية المشهورة أمثال:

١ – مروج الذهب للمسعودي الذي اقتبس منه في ٣٩ موضعًا أو أكثر.

٢ – وتاريخ الطبري في ٩ مواضع أو أكثر.

٣ – والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني في ٦ مواضع.

٤ – وكتاب الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة في ٣ مواضع.

٥ – وتاريخ خليفة بن خياط في ١٠ مواضع.

٦ – وصحيح البخاري في ٨ مواضع.

٧ – ومصنف حماد بن سلمة في ٨ مواضع.

٨ – والموطأ لمالك في ١٣ موضعا.

٩ – وصحيح مسلم في ٣ مواضع أو أكثر.

١٠ – وكتاب الكامل للمبرد في ٢٠ موضعًا.

١١ – وكتاب عيون الأخبار لابن قتيبة في ٨ مواضع، وكتاب المعارف له أيضًا في ٤ مواضع.

١٢ - وكتاب **البيان والتبيين** للجاحظ في ١١ موضعًا.

أو المصادر الأندلسية المشهورة أمثال:

١٣ - العقد الفريد لابن عبد ربه في ٦٨ موضعًا أو أكثر.

فإن المؤلف ينقل من مصادر مشرقية وأندلسية ضائعة لا نعرفها إلا من الإشارات القليلة إليها مثل:

١٤ - **تاريخ نفطويه** الذي نقل منه في ١٦ موضعًا نصوصا طويلة.

١٥ - وكتاب **أخبار إفريقية** لعريب بن سعيد القرطبي في موضعين.

١٦ - و**تاريخ الخلفاء** لابن اللبان أو للدولابي في ٣ مواضع.

١٧ - و**تاريخ إسماعيل بن علي الخُطَبي**(١) في ٥ مواضع.

١٨ - و**أخبار الخلفاء** للمدائني في موضع واحد.

١٩ - وكتاب **العروس** لعلي بن أحمد ابن كوثر المحاربي الغرناطي (المتوفى في سنة ٥٨٩هـ) في موضع واحد.

٢٠ - و**بستان الزهاد** لمؤلف أندلسي أو مغربي لعله كتاب **بستان العارفين** لمحمد بن قاسم التميمي الفاسي (المتوفى في سنة ٦٠٤هـ).

٢١ - وكتاب **الجواهر** لمؤلف لم نتمكن من معرفة اسمه.

---

(١) هو إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن يحيى بن بيان أبو محمد الخطبي، **تاريخ بغداد**٦/٣٠٤، تحقيق: بشار عواد، وقال: صنف تاريخا كبيرًا على ترتيب السنين، وتوفي إسماعيل الخطبي في جمادى الآخرة سنة خمسين وثلاث مئة، وقال محمد بن أبي الفوارس: توفي الخطبي يوم الثلاثاء لسبع بقين من جمادى الآخرة سنة خمسين، ودفن يوم الأربعاء، ومولده يوم السبت لثلاث خلون من المحرم سنة تسع وستين ومئتين، وكان شيخا ثقة نبيلا.

٢٢ - وكتاب **الأخبار المنثورة** لأبي بكر الصولي (المتوفى في سنة ٢٤٣هـ) في ١٥ موضعًا.

٢٣ - وكتاب **طارد الهموم** للصولي أيضا في موضع واحد.

أو من مصادر لا نعرف منها إلا أقسامًا وصلت إلينا مثل:

٢٤ - **مغازي موسى بن عقبة** (المتوفى سنة ١٤١هـ) [١].

٢٥ - وكتاب **الابتداء** لعبد الملك بن حبيب (المتوفى في سنة ٢٣٨هـ) [٢].

٢٦ - كتاب **المغازي** لابن وهب(المتوفى في سنة ١٩٧هـ) [٣]، نقل منه في موضع واحد، وقد نُشر جزءٌ صغير من **كتاب المغازي** منسوبًا لوهب بن منبه في هايدلبرج بألمانيا[٤].

أو مصادر لا نعرف عنها شيئا إطلاقا مثل:

---

(١) **مغازي موسى بن عقبة**، جمع ودراسة وتخريج محمد باقشيش أبو مالك، جامعة ابن زهر - منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بأكادير، الرباط - مطبعة المعارف الجديدة، ١٩٩٤م.

(٢) لعل نسخة بودليان ١٢٧/٢: مارش ٢٨٨، ورقة ١-١٠٠ والمكتوبة في سنة ٦٩٠هـ من هذا الكتاب، وهو منشور بعنوان **كتاب التاريخ** لعبد الملك بن حبيب السلمي الأندلسي، اعتنى به: عبد الغني مستو، المكتبة العصرية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

(٣) قال الصفدي في مقدمة الوافي بالوفيات: أول من صنف في المغازي عروة بن الزبير رضي الله عنهما (ت٩٤هـ) ثم موسى بن عقبة (ت١٤١هـ) ثم عبد الله بن وهب (ت١٩٧هـ). وقد وصل إلينا من مصنفات عبد الله بن وهب بن مسلم الفهري **كتاب الجامع** في الحديث النبوي، أُكتشف في حفائر أدفو من صعيد مصر وهو محفوظ الآن في دار الكتب المصرية برقم ٢١٢٣ ونشره ديفيد فايل في القاهرة في سنة ١٩٣٩-١٩٤٨م.

(٤) وهذه القطعة مكتوبة على ورق البردي ومؤرخة في سنة ٢٢٩هـ وقد حققها ونشرها رئيف خوري في فيسبادن بألمانيا سنة ١٩٧٢م.

٢٧ – كتاب أنس الواحد في موضع واحد.

٢٨ – تاريخ الذهني أو الدهني في ٧ مواضع.

٢٩ – كتاب التأسي في ٧ مواضع فلعله كتاب التعازي للمبرد.

٣٠ – كتاب الشاهد في التاريخ في ٣ مواضع.

إضافة إلى كل هذه المصادر، فإن المؤلف ينقل من:

٣١ – كتاب تاريخ ابن خلفون في ٩ مواضع.

٣٢ – كتاب الواضحة في الفقه لابن حبيب.

٣٣ – كتاب ملحمة دانيال.

٣٤ – كتاب حلية الأولياء لأبي نعيم الأصفهاني.

٣٥ – مصنف عبد الرزاق الصنعاني.

٣٦ – الجامع لمعمر بن راشد.

٣٧ – شرح الفصيح لابن خالويه.

٣٨ – كتاب المصابيح للبغوي.

٣٩ – كتاب حلم معاوية لمؤلف مجهول، فلعله هو الذي ذكره المراكشي بعنوان: «مصنف في أخبار معاوية» لأبي القاسم بن البراق (المتوفي في سنة ٥٩٦هـ) الأندلسي[١].

٤٠ – الاستيعاب لابن عبد البر.

٤١ – كتاب الفصوص لصاعد بن الحسن الربعي (ت٣١٩هـ).

٤٢ – التنبيه والإشراف ومروج الذهب وكلاهما للمسعودي.

---

(١) الذيل والتكملة ٦/٤٦٨.

٤٣ – كتاب الفاضل للمبرد

٤٤ – كتاب الفاضل في الأدب الكامل للوشاء.

٤٥ – سنن الدارقطني.

٤٦ – جامع الترمذي.

٤٧ – فوائد أبي بكر البزار.

٤٨ – الزاهر لأبي بكر الأنباري.

٤٩ – زهر الآداب للحصري.

٥٠ – كتاب سبل الخيرات لابن القلّاس القرطبي(١) .

٥١ – تاريخ الدولابي(٢) .

٥٢ – تاريخ الدوري(٣) .

٥٣ – شرح البخاري لابن بطال وهو منشور (نقل ابن حجر في فتح الباري كثيرًا منه) .

---

(١) جاء في تاريخ الإسلام للذهبي ٣٨/٩ تحقيق بشار عواد: «يحيى بن نجاح أبو الحسين ابن القلّاس الأُمويّ، مولاهم القُرْطُبِيّ. المتوفى في سنة ٤٢٢هـ، رحل وحجّ، واستوطن مصر، وكان عالمًا زاهدًا ورِعًا، وهو مُصنّف كتاب «سُبل الخيرات في المواعظ والرّقائق»، وهو كبير بأيدي النّاس، وقد رواه بمكة؛ أخذه عنه أبو محمد عبد الله بن سعيد الشَّنْتَجَالِيّ، وأبو يعقوب بن حمّاد»، والظاهر ان لقبه «الفلاس» مصحف هنا من «القلاس»، وانظر: بروكلمان، ملحق ٥٩٣/١.

(٢) لعله أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي المتوفى في سنة ٣١٠هـ وله: تارِيخ الخُلَفَاء الذي لم يصل إلينا بعد، وله الذرية الطاهرة النبوية، تحقيق: سعد المبارك الحسن، الكويت ١٤٠٧هـ، وله: الكنى والأسماء، تصحيح: أمير حسن وغيره، حيدر آباد، مطبعة دائرة المعارف الإسلامية، ١٣٢٢هـ/١٩٠٤م.

(٣) لعله محمد بن مخلد الدوري المتوفى في سنة ٣٣١هـ وله: ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، تحقيق: عواد الخلف، بيروت، مؤسسة الريان، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.

٥٤ – **الجامع من مختصر المدونة** لابن أبي زيد.

٥٥ – **المدونة**.

٥٦ – **مسند ابن أبي شيبة**.

٥٧ – **جوامع السيرة النبوية** لابن حزم.

٥٨ – **كتاب النوادر** لأبي علي القالي.

٥٩ – **الجمهرة في النسب** لابن حزم.

٦٠ – **شفاء الصدور** لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش الموصلي المتوفى في سنة ٣٥١هـ. وهو في تفسير القرآن، وما يزال مخطوطًا.

٦١ – **سيرة ابن إسحاق وسيرة ابن هشام**.

٦٢ – **المنتظم والمصباح المضيء في خلافة المستضيء**، كلاهما لابن الجوزي.

٦٣ – **تاريخ المظفري** للمظفر بالله أبي بكر محمد بن عبد الله بن مسلمة التجيبي أمير بطليوس (المتوفى في سنة ٤٦٠هـ) وهو أهم كتاب أندلسي عند المؤلف؛ فإنه ينقل منه في ٧٤ موضعًا نصوصًا طويلة، وقد اعتمد مؤلفه على **تاريخ الطبري** كثيرًا، وقد كان هذا الكتاب أيضا من مصادر ابن خلكان (**وفيات** ٣٥٢/٦) والسيوطي (**الإتقان** ٥٣ – القاهرة ١٣٦٨هـ) وغيرهما.

أهمية الكتاب وقصد المؤلف:

لو قرأنا مقدمة كتاب ابن رأس غنمة لوحدها فإننا نفهم منها أنه أراد أن يكون كتابه في «أيام العرب وأخبارهم وخطبها وأشعارها ونوادرها وآثارها؛ إذ الفصاحة موجودة فيهم، والغريب من الكلام موقوف عليهم، والبديه من المقال صادر عنهم وراجع إليهم. فعلمت أن من سلمت قريحته، وصحت نفسه وغريزته، حريص على رواية أخبارهم، وحفظ أشعارهم، وتتبع آثارهم، ليعمر بذلك مجلسا

إن حضره، فيسمو لذلك عند من سمعه أو خبره؛ إذ لا تعمر المجالس - بعد ذكر الله - بأمتع من الأشعار والأمثال، وبما كان للعرب في أيامها من الأفعال والأقوال، أيام كان كلامهم حجة في الكلام من أشعارهم شاهدة على صحة اللغات مع الأيام. وذكرت مع ذلك كله من أخبار الدولة المذكورة، ما يكون القارئ في هذا الكتاب مطالعًا بها ما شاء من الأدب، ومبصرًا أخلاق أولي الألباب، من كرمٍ وبخلٍ، وجد وهزل، وجرأة وجُبن، وفصاحة وعي، ونظم ونثر، وخبر ومثل».

ومن هذه المقدمة نفهم أنه أراد أن يكون كتابه في اللغة والأدب دون التاريخ، بيد أن محتويات الكتاب مع احتوائها على نتف أدبية وطرائف شعرية شأنه في هذا شأن أي كتاب تاريخي آخر، لا تدل على أنه كتاب أدب أو كتاب مجالس أو نوادر وحكم وأمثال مثل **الكامل** للمبرد أو **زهر الآداب** للحصري أو **العقد الفريد** لابن عبد ربه أو **المعارف** لابن قتيبة أو للثعالبي، حيث لم يكن التاريخ السياسي هدفًا للمؤلفين فيها كما هو الأمر في **مناقل الدرر ومنابت الزهر**.

والحق أن كتاب **مناقل الدرر** ليس كتابا في التاريخ السياسي فحسب، بل إن مؤلفه أراد منه أن يكون كتابًا جامعًا للتاريخ والتراجم والأدب والبلاغة والأمثال والنوادر والحكم والاعتبار، فأورد فيه من كل هذه وزيادة، فقال في مقدمته: «ما يكون القارئ في هذا الكتاب مطالعًا بها ما شاء من الأدب، ومبصرًا أخلاق أولي الألباب، من كرمٍ وبخلٍ، وجد وهزل، وجرأة وجُبن، وفصاحة وعي، ونظم ونثر، وخبر ومثل، وأضفت إلى ذلك شيئًا من التاريخ، وإن كنت لم أتعمده، ولم أُخله من أعمارهم، ومدد أيامهم وأنسابهم، ومواضع قبورهم وصفاتهم، على أن ذلك لم أقصده، غير أني رأيت ذلك أكمل، والوقوف عليه مع سائر أخبارهم أفضل».

الظاهرة الغريبة في هذا الكتاب أن مؤلفه بالرغم من كونه أندلسياً إشبيلياً، فإنه اقتصر على تاريخ الأمويين في الشام، ولم يحاول ولو بكلمة واحدة أن يربط بينهم وبين أبناء عمومتهم الأمويين في الأندلس مع أنهم قد حكموا الأندلس زمناً أطول بكثير من حكم الأمويين المشارقة في الشام، فما هو السر في ذلك؟

لقد اعتذر ابن رأس غنمة في مقدمته من الاتهام بمحاباة الأمويين دون العباسيين: «رغبة فيهم عن غيرهم، وميل إليهم دون سواهم، وتفضيل لهم على ما بعدهم من الدولة العباسية» مما يدل على أن الاتجاه السياسي الذي كان سائداً في الأندلس والمغرب على أواخر عهد الموحدين كان اتجاهاً وميلاً عباسياً إلى حدّ أن محمد بن يوسف بن هود -أحد ملوك الطوائف بسرقسطة- حين استولى في سنة ٦٢٥هـ على مرسية خطب للخليفة المستنصر العباسي[١].

والظاهر أيضا أن كراهية الأمويين كانت سائدة أيضا بعد انتهاء دولتهم في الأندلس مباشرة، فقد روى صاحب كتاب المغرب في حلي المغرب (٦٠/١-٦١) أن أيوب بن سليمان الأموي كان يخدم ابن الحاج قاضي الجماعة بقرطبة (قتل سنة ٥٢٩هـ) الثائر على الملثمين، فلما قتل ابن الحاج رحل الأموي إلى سرقسطة فمدح وزيرها «فتسبب له في إحسان من قبل الملك (أمير سرقسطة) على أن يرحل عن بلدهم فراراً من هذا النسب. فقال (الأموي) : «الحمد لله الذي أسعدنا به أولا وأشقانا به آخراً».

ويروي صاحب كتاب المغرب أيضا أن هذا الأموي : نزل على بدوي في طريقه فأكرمه، وقد تخيل أنه رسول من بعض ملوك الملثمين، فلما علم البدوي أنه

(١) الناصري، الاستقصا ٢١٠/٢، الدار البيضاء، ١٩٥٤م.

من بني أمية «هاج وأخذ رمحه وحلف أن لا يبقى في منزله، فقال (الأموي) لغلامه: إذا سئلت عني فقل: إنه من اليهود، فإنه أمشى لحالنا»[١].

ومع اعتذار ابن رأس غنمة في مقدمته فإن ميله للأمويين أولاً وللعلويين ثانيًا يظهر واضحًا في الكتاب، فلابد من القول إنه كان في الأندلس جماعة لم تزل تحنُّ إلى عصر الأمويين الذهبي، فقصد ابن رأس غنمة أن يذكر أبناء الأندلس في الوقت الذي ألف فيه كتابه بهذا المجد الغابر، أو لعله قصد أن يزود الأندلسيين بمعلومات عن تاريخ الأمويين في المشرق، وأن يَسُدَّ ثغرة في هذه المعلومات لقلة اهتمام مؤرخي الأندلس بتاريخ المشرق وبخاصة تاريخ الأمويين في الشام، وهنا تتجلى أهمية هذا الكتاب في موقعه بين تواريخ الأندلسيين أو المغرب عمومًا، وتتوضح أهمية الكتاب أيضا في معرفتنا بالمصادر التي كانت متداولة في القرن السادس والسابع للهجرة في الأندلس وشيوعها بين الدارسين، فقد ذكر أكثر من ستين مصدرًا واقتبس منها نصوصًا؛ حيث تمكننا هذه النصوص من معرفة طبيعة هذه الكتب أو قد تكمل بعضُها ما وصل إلينا ناقصًا، إضافة إلى النصوص التي أوردها مما لا نجدها في المصادر التي بين أيدينا اليوم.

---

(١) المغرب في حلي المغرب ٦١/١.

خصوصيات التوثيق في مخطوطات الحديث وقواعد تخريجها

محمود مصري

لا شك أن التوثيق في تحقيق مخطوطات الحديث له خصوصيّة تحمّل المحقق مسؤوليّة زائدة على المسؤوليّات الملقاة على عاتقه أصلا في عملية التحقيق. هذه الخصوصيّة مصدرها من كونه يتعامل مع نصّ له قدسيّته، فهو وحي غير متلوّ، وهو المصدر الثاني من مصادر التشريع في الدين الإسلاميّ، بعد القرآن الكريم. فنحن هنا أمام نقل تاريخي عن النبي عليه الصلاة والسلام، وهذا الخبر التاريخي هو بالنسبة لنا دين «**إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم**»[(1)] . ومن هنا تأتي أهميّة خصوصيّة التوثيق في مخطوطات الحديث، ومن ثمّ أهميّة الإحاطة بقواعد تخريج نصوصها وعزوها إلى مصادرها الأصليّة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن المحدثين هم أول من كتب في آداب العلم التي تشمل آداب التدوين، فبينوا آداب العالم والمتعلم، وقد فصّل في ذلك قديما الخطيب البغدادي في كتابه **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، وابن عبد البر في كتابه **جامع بيان العلم وفضله**، وابن جماعة في كتابه **تذكرة السامع والمتكلم في أدب العالم والمتعلم**، والقاضي عياض في كتاب **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد**

---

(١) هذا القول مشهور عن الإمام محمد بن سيرين (ت١١٠هـ) رحمه الله، أخرجه مسلم في **صحيحه** (١٤/١) ، في المقدمة، باب في أن الإسناد من الدين.

السماع، وغيرهم كثير. والمحدثون لم يقتصروا على الكلام على الآداب المشتركة بين العالم والمتعلم، بل تجاوزوا ذلك إلى الكلام على كيفية الكتابة وقواعدها، وتجاوزوا أيضًا ذلك إلى الكلام على الأدب والتعامل مع أدوات العلم من الورق والأقلام والمداد..

إن الرواية التي كان يتناقلها أهل الحديث مشافهةً فيما بينهم رجلًا عن رجل كانت لها قواعد واضحةٌ دوّنوها فيما بعد. فبيّنوا كيف يأخذ الراوي النصّ عمّن قبله، وهو ما أسموه بالتحمّل، كما بينوا كيف ينقله لمن بعده، وهو ما أسموه بالأداء، الذي يكون بصيغة محددة تتبع طريقة التحمل، كما هو معلوم. ومن خلال تحقق شروط معينة في التحمل والأداء يحكم على النص بأنه مقبول أو مردود وفق القواعد التي نص عليها علماء الحديث.

وهذا الضبط الشفهي نشير إليه هنا؛ لأنه يعدُّ نوعًا من التحقيق الذي هو توثيقٌ وتصحيحٌ وإحكامٌ، بالإضافة إلى أن المنهج العلميّ في ضبط الرواية المنقولة مشافهةً كان نواةً لتحقيق النصّ المدوّن فيما بعد، ولأجل ذلك نجد إثبات طرق التحمل على المخطوطات، من قراءات وسماعات وإجازات.

ونستدل على ذلك بأن الضبط جاء عند المحدثين بمعنى يؤدي وظيفة التحقيق، قال الجرجاني: هو: «إسماع الكلام كما يحق سماعه، ثم فهم معناه الذي أريد به، ثم حفظه ببذل مجهوده، والثبات عليه بمذاكرته إلى حين أدائه إلى غيره» (١). وهذا هو عين عملية التحقيق.

---

(١) التعريفات، ص١٤٢.

وإنه لم يحظ علم من علوم الحضارة الإسلامية بعلاقة حميمية متجذرة ومتأصلة مع علم تحقيق المخطوطات - وعملية التوثيق التي هي جزء مهم منه - بالقدر الذي حظي به علم الحديث. فلقد قام الدليل على أننا ندين لعلماء مصطلح الحديث بتأسيس قواعد علم تحقيق المخطوطات، وبناء هيكله الأساسي، على نحو لا يُبقي مجالا لشاكّ أو متجاهل، وذلك أن حرص علماء الحديث على ضبط لفظ رسول الله ﷺ، ونقله كما هو كان الدافع الرئيس لهم لوضع قواعد هذا العلم بشكل محكم، انطلاقا من فهمهم لوجوب صيانة الوحي من أن يداخله ما ليس منه، حتى لا يتحرّف الدين.

وهكذا فإن المفهوم الذي ينطوي عليه ما نسمّيه اليوم علمَ تحقيق المخطوطات قد عَمل بأصوله العرب المسلمون عند تدوينهم للقرآن الكريم والسنّة الشريفة منذ عهد النبيّ ﷺ، ثم دوّنوا هذا العلم وقعّدوه بشكلٍ ناضجٍ في تصانيف علوم الحديث منذ القرن الرابع الهجري. ولعلّ شيوع الوِجادة[1] في هذا القرن كان له الأثر الواضح في ظهور مبادئ هذا العلم في مؤلّفات علماء الحديث.

والخطوات المتعلّقة بالنصوص توثيقًا وتصحيحًا وإحكامًا كانت مجالَ عمل أئمّة الحديث وعلومه، فكان لهم الفضل بذلك في وضع ضوابط هذا الفن من أجل الوصول إلى نصٍّ محقّقٍ، ثم انتقل عنهم هذا المنهج إلى علماء الحضارة العربيّة الإسلاميّة بمختلف فروعها، فكانوا قدوةً لغيرهم في هذا الميدان.

---

(١) الوِجادة: ما أخذ من العلم من صحيفةٍ من غير سماعٍ، ولا قراءة، ولا إجازةٍ، ولا مناولةٍ. يُنظر ابن الصلاح، علوم الحديث، ص١٧٨. ومثال ذلك أن يقف شخصٌ على نصوصٍ في أحد الكتب، فينقل عن الكتّاب، دون أن تكون له روايةٌ تنتهي إلى مؤلف الكتّاب. وقد تنبه العلماء إلى أهمية ضبط هذا النوع من النقل، ووضعوا له القواعد، كما فعلوا في ضبط نقل الرواية الشفويّة من قبل.

ومع أن كتابة الحديث بدأت في وقتٍ مبكّرٍ - كما أثبته المحقّقون - منذ عهد رسول الله ﷺ (١) ، إلا أن اعتماد الصحابة كان على الحفظ في الصدور لا السطور، ولما انتشر الإسلام، واتّسعت رقعته، ومات معظم الصحابة، وقلّ ضبط الحديث، ظهرت الحاجة الملحّة إلى التدوين، لاسيما أن تطاول الزمن يعني تطاول سلسلة إسناد الحديث: فلان عن فلان عن فلان... فيصعب الحفظ في الصدور. يقول القاضي عياض رحمه الله: «والحال اليوم داعيةٌ للكتابة لانتشار الطرق، وطول الأسانيد، وقلّة الحفّاظ، وكلال الأفهام» (٢) .

ومع ظهور تلك الحاجة إلى التدوين بدأت تتنامى قواعد تحقيق النصوص التي ساروا عليها عمليا منذ ذلك الحين، ثم قاموا بإثباتها في مصنّفاتهم العلمية فيما بعد. ومنذ انتشار التدوين أصبحت الكتابة ركنًا أساسيًّا اعتمد عليه العلماء في حفظ الحديث وضبطه، فقام الكتّاب بدورٍ كبيرٍ في الرواية يشبه دور الراوي. وهنا انتقلت رواية الحديث من رواية كل حديث بسنده إلى رواية الكتّاب بسنده إلى مؤلفه، فأصبحت المصنفات تُنقل كما يُنقل الحديث، فكان شرط الاعتماد على النسخة أن يقرأها راويها على مؤلّفها، أو يراعى اتصال النسخة بمؤلفها بالسند إليه، بكون النسخة بخطه، أو مقابلة بما هو من خطه، أو عليه خطه بإثبات ذلك عليه، وغير ذلك من التوثيق حتى يتصل سند النسخة إلى المؤلف.

---

(١) ثبت أن رسول الله ﷺ لم ينتقل إلى جوار ربه إلا وقد أذن بكتابة الحديث وتدوينه، وتواترت الأخبار الدالّة على كتابة الحديث في زمنه ﷺ، وقُدِّر مجموع ما كتب من الحديث في عهده ﷺ بما يضاهي مصنّفًا كبيرًا في الحديث (ينظر أبو زهو، الحديث والمحدثون، ص١٢٥، ونور الدين عتر، منهج النقد، ص٤٥.

(٢) القاضي عياض، الإلماع ١٤٩/١.

وسوف نتناول في هذا البحث موضوعين مهمين لهما خصوصية في تحقيق مخطوطات الحديث من جهة التوثيق:

الأول: توثيق مخطوطات الحديث، **والثاني:** قواعد تخريج الحديث.

١: توثيق الكتاب المخطوط عند المحدثين:

توثيق المخطوط عبارة عن مجموعة من العمليات الإجرائية التي تهدف إلى حفظه من أن يطرأ عليه تغيير أو تحريف متعمد أو غير متعمد من جهة، ومجموعة من المظاهر المختلفة التي توصلنا في النهاية إلى الثقة بالنص الذي بين أيدينا من جهة أخرى. ويمكن أن نصنف هذه العمليات والمظاهر التي اعتمدها علماء الحديث – والمحققون فيما بعد – في سياق توثيق المخطوط في مجموعتين اثنتين:

١:١: المجموعة الأولى: التوثيق الداخلي: وهو التوثيق الذي له علاقة بالمخطوط من حيث ما هو مرقوم عليه، ويمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسين:

١:١:١: التوثيق من خلال النص: ويشتمل على ثلاثة أنواع:

النوع الأول: يتضمن كون النسخة بخط مؤلف أو عالم ثقة متقن. ومن هنا ظهر مصطلح التوقيع: الكتابة المكتوبة بخط المؤلف سواء كان موقعا أو لا[١]. وظهر مصطلح الإبرازة: المرة التي يظهر فيها أو يبرز الكتاب، وتقابل في زمننا الطبعة[٢]. وهذا وإن كان مهمّا في كل أنواع المخطوطات إلا أنه في الحديث يأخذ أهمية خاصة لأنه يقوم على التوثيق.

(١) انظر بنبين، **معجم مصطلحات المخطوط العربي**، ص١٠٦.

(٢) المرجع السابق، ص٢٩.

النوع الثاني: يشمل المعلومات الموجودة في مقدمة النص المخطوط. وهنا لدينا مصطلح **الديباجة**: فاتحة الكتاب[١].

وقد انتقل التوثيق بذكر سند النسخة من علوم الحديث إلى جميع العلوم الأخرى، وظهر ذلك في مخطوطات تلك العلوم التي وصلت إلينا. ويمكن تحديد زمن المخطوطات بشكل تقريبي فيما لو عرفنا ترجمة رجال السند.

النوع الثالث: يشمل القرائن التي تعتمد على ذكر الشيوخ والتواريخ والأمكنة والنقول وغير ذلك في النص.

من المعلوم أن ذكر خصوصية الأزمنة والأمكنة والأشخاص لم يوظف في عملية التوثيق بالقدر الذي وظفه واستعمله أصحاب الحديث، الذين حرصوا في علوم الحديث على تقعيد أنواع من علوم الحديث تتصل بذلك كله، ونستفيد من ذكر تلك القرائن عند تحقيقنا للمخطوط.

١:١:٢: التوثيق من خلال خوارج النص: وهو كل ما رُقم على المخطوط عدا النص الأصلي، ويشتمل على نوعين اثنين:

النوع الأول: ما له صلة بالنص: ويشمل:

أ. **تقويم النص**: ويتضمن المقابَلة على نسخة المؤلف أو نسخة ذات قيمة علمية، مثل: النسخة المقابلة على نسخة المؤلف: وهنا قدموا النسخة المقابلة التي كتبت أصلا عن نسخة المؤلف على النسخة المقابلة التي لم تنقل عن نسخة المؤلف وإنما نقلت من نسخة أخرى.

---

(١) انظر بنبين، **معجم مصطلحات المخطوط العربي**، ص١٦٥.

كما قدموا النسخة المكتوبة في عصر المؤلف: ومن المعايير المعتمدة في هذه المرتبة أن تقدم النسخة التي لها ميزة أخرى على النسخة التي ليس لها ميزة، كأن تقدم الأقدم أو تقدم النسخة المكتوبة بخط عالم أو التي عليها سماعات أو قراءات أو إجازات أو ما إلى ذلك من المزايا. ثم تأتي النسخة المكتوبة بعد عصر المؤلف، وفاضلوا بينها حسب ميزات النسخة وفق ما تقدم.

ب. **طرق التحمل**: وهي الطرق التي يأخذ بها الرواة الحديث عن شيوخهم. ولها ثمانية أنواع: السماع، والقراءة (العرض) والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة. وسوف نعتني بذكر السماعات والقراءات والإجازات والوصية لورودها في توثيق المخطوطات بشكل خاص. ويعود فضل العناية بتوثيق المخطوطات بطرق التحمل إلى علماء الحديث، الذين بينوا أنواعها وضبطها، ثم انتقلت هذه الطرق إلى المؤلفات في سائر العلوم.

هذا اللون من التوثيق اتخذ أهمية بالغة في مصنفات الحديث، مما أوجب العناية به قبل أن نبدأ بتحقيق الكتاب، فنتعرف على الطرق التي كان المحدثون يذكرون فيها أسانيد كتبهم وأجزائهم الحديثية، وقد قال بعض الفضلاء: «الأسانيد أنساب الكتب ومن لا سند فهو لقيط». وهناك نموذج جيد يمكن الرجوع إليه، وهو تحقيق الأستاذ الدكتور محمد عجاج الخطيب لكتاب المحدث **الفاصل بين الراوي والواعي** للإمام الرامهرمزي، فقد أجرى المؤلف دراسة عن السماعات الموجودة على هذا الكتاب، وهو أقدم مصنف وصلنا في علوم الحديث، بلغت مائة صفحة. تناول فيها عمليات النسخ وما كتبه العلماء على طباق الكتاب.

ومما اهتم به المحدثون في هذا المقام الإسناد العالي للنسخة: فقد فاضل المحدثون بين النسخ من جهة علو الإسناد، واهتموا كثيرا بقرب النسخة من المؤلف، فقدموا نسخة المؤلف أو النسخة التي عليها قراءة أو سماع أو إجازة من المؤلف، أو من أحد العلماء الذين

لهم نسبة إلى المؤلف. وقد ذكر برجستراسر أن علماء العرب كانوا أكثر تقديرًا لقيمة المخطوطات المكتوبة بخط مؤلفيها من علماء الغرب[١].

ومن هنا فقد اهتم المحدثون بتصنيف النسخ في مجموعات (شجرة النسخ الخطية) : من المعلوم اليوم أنه إذا كان لدينا نسخا عديدة من الكتاب نعتمد على ثلاث أو أربع على الأكثر، نختارها من أفضل النسخ الموجودة، حسب معايير اختيار النسخ، فنراعي ألصقها بالمؤلف زمانا ومكانا، وأوثقها لما فيها من مقابلات وسماعات وإجازات...، ونضع باقي النسخ جانبا، فإذا ظهر إشكال لم نهتد إلى حله يمكن أن نلجأ إلى النسخ الأخرى، التي نعدّها نسخًا ثانوية. وإذا كان عدد النسخ كبيرًا لابد من رسم شجرة للنسخ المخطوطة، وذلك بفحص النسخ، وتصنيفها في مجموعات، تبين علاقة كل نسخة بالأخرى، وذلك بحسب طريقة النواقص المشتركة أو الزوائد المشتركة أو التصحيف والتحريف المشترك.

أما المحدثون فقد اعتمدوا في هذه الحالة طريقة أخرى دخلت إلى عالم المخطوطات هي طريقة تتبع إسناد النسخة، فنصنع شجرة الرواية، حسب معرفتنا بتلقي كل راو عن الآخر، واتصال السند بين الرواة، فيظهر فيها الأصول والفروع، فنختار الأصول أو الأمهات، دون الفروع أو النسخ الثانوية.

وبعد اختيار النسخ كانوا يرمّزون لكل نسخة برمز يعبر عن النسخة، وليس بحسب تسلسل الأبجدية أو الأرقام، كما يفعل بعض المحققين اليوم سواء من بعض المستشرقين أو بعض العرب. فكان اليونيني يرمز في تحقيقه **للبخاري** لنسخة أبي ذر الهروي بـ (هـ) ، ولنسخة الأصيلي بـ (ص) ، ولنسخة الدمشقي بـ (ش) ... .

---

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب، ص١٧.

التوثيق بالسماع: السماع عند المحدثين هو تلقي الراوي الحديث عن شيخه وهو يسمع من لفظ الشيخ، وهو على نوعين: **الأول:** مجرد سرد الشيخ للحديث والراوي عنه يسمع من لفظه.

الثاني: إملاء الشيخ للحديث والمستمعون يكتبون، سواء أكان ذلك من حفظه أم من القراءة في كتابه.

وقد وجدت السماعات على المخطوط العربي منذ القرون الأولى بشكل محدود، ثم أخذت السماعات تنتشر على المخطوط في القرن الخامس الهجري بظهور المدارس وانتشارها في العالم الإسلامي، فقد كانوا يثبتون في آخر الكتاب أو أوله أو في طياته أسماء من سمعه أو قرأه على مصنفه أو على عالم غيره، مقرونا بتاريخ السماع ومكانه واسم كاتب السماع والقدر المسموع أو المقروء، مما يجعل من السماع وثيقة علمية مهمة.

ويُثْبَت آخر كل مجلس بلوغ السماع على الحاشية، مثل: بلغ، أو بلغ سماعًا، ويثبت اسم كاتب ذلك، بمثل لفظ: كتبه فلان، وأحسنه أن يكون هو المسمع نفسه.

ولإثبات السماع أهمية من وجوه، نذكر منها:

١ – اتصال سند النسخة بالمؤلف؛ لأنه يذكر عليها سند المسمع.

٢ – اتصال السند من طرق السامعين، وإثبات صفة الضبط للكتاب المسموع لهم إجمالًا.

٣ – توثيق النسخة، وأنها صحيحة؛ لأنه يعتنى في السماع أن يكون على نسخة صحيحة.

٤ – أهمية الكتاب بكثرة السامعين، أو علو مرتبتهم العلمية.

وكان أكثر ظهور السماعات في القرن الخامس في بغداد، وفي القرن السادس بدأت تظهر على المخطوطات في دمشق، وفي القرن السابع في القاهرة[١].

التوثيق بالقراءة: القراءة أو العرض هي أن يقرأ الراوي من حفظه أو من كتاب بين يديه، والشيخ يسمع. وهو من الطرق الصحيحة في تلقي الحديث، والتي لا خلاف فيها.

وقد نص علماء هذا الفنّ على أن النسخة التي قرأها المؤلف أو قُرئت عليه مقدمة على غيرها، وجعلوا السماع والعرض في منزلتين متقاربتين، وذلك أنه يوجد خلافٌ في تقديم السماع على العرض أو تقديم العرض على السماع، ولعل الراجح تفضيل السماع إلا إذا كان القارئ ممن يستطيع إدراك الخطأ فيما يقرأ، والشيخ غاية في الحفظ والتيقظ. أخرج ابن عبد البر عن مالك، أنه سئل: «أفيعرِض عليك الرجل أحبّ إليك أو تحدثه؟ قال: بل يعرض إذا كان يتثبت في قراءته، فربما غلط الذي يحدث أو نسي»[٢].

فيثبت فيه اسم القارئ للكتاب، والشيخ المقروء عليه، وأسماء الحضور، ويبين على هامش النسخة الموضع الذي انتهى إليه، بأن يكتب: «بلغ قراءة على فلان، كتبه فلان» وأحسن ذلك أن يكتبه شيخ المجلس، ويكتب الكاتب اسمه.

وأوجُه أهمية العرض مثل أهمية السماع، غير أن العرض يتميز بمزيد الضبط - كما تقدم - إذا كان القارئ من أهل الفهم والتيقظ، والشيخ متنبهًا مدققًا، لتعاضد ذهنيهما على مراعاة القراءة وضبطها وتصحيح الكتاب.

---

(١) مطيع الحافظ، محاضرات في المخطوط العربي: الجانب العلمي، ص٣٥.

(٢) انظر جامع بيان العلم وفضله ١٧٨/٢.

التوثيق بالإجازة: الإجازة هي الإذن من المحدث لمن يروي عنه أن يروي عنه حديثا أو كتابا أو كتبا من غير أن يسمع منه أو يقرأ عليه ما يرويه، كأن يقول له: أجزتك أن تروي عني **صحيح مسلم**.

وقد أجاز جمهور العلماء الرواية بها. وذلك أن العلماء اعتمدوا على الرواية بها بعد تدوين الحديث في مؤلفات نقلت عن أصحابها بالسند الصحيح، الذي ينتهي بقراءة النسخة على المؤلف، أو مقابلتها بنسخة المؤلف، أو نحو ذلك مما نسخ وصحح على النسخ المقابلة المصححة، فتكون الإجازة نوعا من الإخبار على سبيل الإجمال بهذا الكتاب أنه من روايته، فتنزل منزلة الإخبار بكل الكتاب نظرا لوجود النسخ الصحيحة(١).

واتفقوا على أن النسخة التي تحمل إجازة من المؤلف أدنى درجة من النسخة التي قرأها المؤلف أو قُرئت عليه، لكن لها ميزة على غيرها مما لم يُقرأ على المؤلف، وكذلك النسخة التي حملت توقيعه لسبب آخر.

وقد ذكروا للإجازة أنواعًا كثيرة، أعلاها: أن يجيز الشيخ لشخص معين كتابًا معينًا أو كتبًا معينة حال كونهما عالمين بهذا الكتاب، وهذا النوع يتحقق فيه معنى الإخبار الذي شرحناه كاملًا قويًا عاليًا. والإجازة هي عامة ما يوجد في كتب الأسلاف.

ويستعان لتوثيق النسخة بوسائل، نذكر منها:

١ - إثبات السماع على النسخة.

٢ - إثبات القراءات عليها.

٣ - تعدد النسخ، لا سيما مع ثبوت السماعات أو القراءات.

---

(١) انظر نور الدين عتر، منهج النقد، ص٢١٥، ٢١٦.

٤- في حال عطالة النسخة عن التوثيق، فهي نسخة مجهولة، حكمها حكم الراوي المجهول، يستعان لتوثيقها بتعدد النسخ، وبنسبة الكتاب للمؤلف في المصادر المتخصصة، مع الاستعانة بنقول عنه في المراجع، وغير ذلك من وسائل.

التوثيق بالمناولة: ومعنى المناولة عند المحدثين أن يعطي الشيخ التلميذ كتابًا أو صحيفة ليرويه عنه، والأصل فيها كتابه ﷺ لأمير السرية الذي يأتي ذكره.

والمناولة ثلاثة أنواع:

النوع الأول: المناولة المقرونة بالإجازة مع التمكين من النسخة، وهي أعلى أنواع الإجازة على الإطلاق.

النوع الثاني: المناولة المقرونة بالإجازة من غير تمكين من النسخة.

النوع الثالث: المناولة المجردة عن الإجازة. وصورة هذا النوع: أن يناوله الكتاب ويقتصر على قوله: هذا من حديثي أو من سماعاتي. ولا يقول له: اروه عني أو أجزت لك روايته عني، أو نحو ذلك، فهذه مناولة مختلة لا تجوز الرواية بها عند كثير من المحدثين، وذهب بعضهم إلى جواز الرواية بها؛ لأنها على سبيل الإعلام.

التوثيق بالمكاتبة: وهي أن يكتب المحدث إلى الطالب شيئًا من حديثه ويبعثه إليه، وهي على نوعين:

النوع الأول: المكاتبة المقرونة بالإجازة: وهي في الصحة والقوة شبيهة بالمناولة المقرونة بالإجازة.

النوع الثاني: المكاتبة المجردة من الإجازة: والصحيح المشهور بين أهل الحديث هو تجويز الرواية بها، فإنها لا تقل عن الإجازة في إفادة العلم، وقد استمر عمل السلف فمن بعدهم على العمل بها[1] .

---

(١) الإلماع، ص٨٦، وانظر الكفاية، ص٣٤٥.

التوثيق بالإعلام: وهو إخبار الراوي للطالب أن هذا الحديث أو هذا الكتاب سماعه من فلان، من غير أن يأذن له في روايته عنه؛ أي من غير أن يقول: اروه عني، أو أذنت لك في روايته، أو نحو ذلك. وذهب بعض أئمة الأصول، واختاره ابن الصلاح إلى أنه لا تجوز الرواية بذلك(١) ؛ لأنه يجوز أن يكون فيه خلل يمنع من روايته عنه.

وقد ذهب كثير من المحدثين والفقهاء والأصوليين، إلى جواز رواية ما تحمله بالإعلام من غير إجازة(٢) . ووجه هذا: أن التحمل قد صحّ بالإجازة لما فيها من إخبار على سبيل الإجمال، والإعلام فيه نفس المعنى، بل هو أقوى؛ إذ أشار إلى الكتاب بعينه، وقال: هذا سماعي من فلان.

التوثيق بالوصية: الوصية أن يوصي المحدث لشخص ما بأن تدفع له كتبه عند سفره أو موته. وقد رخص بعض العلماء أن يروي الموصى له عن الموصي بموجب الوصية، واعتبروها نوعا من الإذن، وخالف في ذلك ابن الصلاح، وجعلها نوعا من الرواية عن طريق الوجادة، والوجادة أن يجد الراوي حديثًا أو كتابًا بخط شخص بإسناده، فيرويه عنه، فيقول: «وجدت بخط فلان» أو «قال فلان» (٣) .

ويرى الدكتور نور الدين عتر أن الرواية بالوصية من طرق التحمل الضعيفة، وأن الوصية لا تفيد أكثر من تملك النسخة، فهي كالبيع، وذلك أمر آخر غير الإخبار بمضمونها(٤) .

---

(١) معرفة علوم الحديث، ١٥٦، والإلماع، ١١٠.

(٢) الإلماع، ص١١٠، وانظر الكفاية، ص٣٤٨، والتدريب، ص٢٧٩ – ٢٨٠.

(٣) انظر عياض، الإلماع، ص١١٥، وابن الصلاح، علوم الحديث، ص١٥٧، والسخاوي، فتح المغيث، ص٢٣٢.

(٤) انظر عتر، منهج النقد، ص٢٢٠.

التوثيق بالوجادة:[١] هي: أن يجد المرء حديثًا أو كتابًا بخط شخص بإسناده. فله أن يروي عنه على سبيل الحكاية فيقول: «وجدت بخط فلان: حدثنا فلان...» وله أن يقول: «قال فلان» إذا لم يكن فيه تدليس يوهم اللُّقي. أما روايته بـ: حدثنا أو أخبرنا أو نحو ذلك مما يدل على اتصال السند فلا يجوز إطلاقًا، ولا يُعلم عن أحد يقتدى به من أهل العلم فعل ذلك، ولا من يعدُّه مَعد المسند، أي المتصل الإسناد. لكن يجب العمل بها إذا ثبتت صحة الكتاب عن مؤلفه، وصحة نسخته[٢].

مصطلحات تتعلق بطرق التحمل:

تتفرع عن السماعات والقراءات مجموعة من المصطلحات بيّن من خلالها العلماء من تُلقيّ عنه الكتاب، أو من قُرئ عليه الكتاب، ومن تولى القراءة، ومن تولى ضبط المجلس، ومن شارك فيه، والقدر المقروء أو المسموع، ومشاركة الموجودين في هذا القدر، وختم الكتاب، وأين كانت القراءة أو السماع، ومتى كان ذلك، وبيان الناسخ وسنة النسخ[٣].

المُسمع، المسمّع (في حال السماع) : هو الشيخ الذي يسمعهم الحديث، إذا كان قارئًا، أو مجيزا لهم سماعه وروايتَه.

---

(١) الوجادة مصدر لـ «وجد يجد» مُولَّد غير مسموع من العرب.

(٢) الإلماع، ص١١٧، وفتح المغيث، ص٢٣٥، وتوضيح الأفكار ٢/٣٤٨، وغيرها.

(٣) انظر المشوخي، أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري، ص٨٢.

المسمَّع أو المسمَع (في حال العرض) : الشيخ يُسمعه القارئ أصلَه الذي يرويه ليجيزه لسامعيه، فهو مسمَع، والغاية من إسماعه إقراره لما يَسمَع إما حالا أو مآلا، فيُعتدّ به بعد ذلك إجازة منه، ويصحّ بذلك تحمل السامعين عنه.

قارئ الأصل: وهو الذي يتولى قراءة الكتاب الذي يُراد تحمله من الشيخ بعرضه عليه، ويكون من المتقدمين عند الشيخ حفظًا وإتقانًا أو من أقرانه، وقد يشترك في القراءة أكثر من شخص في مجلس أو مجالس.

كاتب السماع (كاتب الطّباق) : وهو الذي يدوِّن ما تمّ في المجلس، وسمي بكاتب الطباق، نسبة إلى طبقة السماع من الرواة المشتركين في السماع. وربما كان هو قارئ السماع نفسُه أو غيرُه. ويجب أن يتصف بما يأتي:

١ – الأهلية: بأن يكون ثقة، غير مجهول الخط، وإلا يكتب الشيخ المسمِّع التصحيح بخطه.

٢ – الأمانة: فلا يثبت من الأسماء إلا ما حضر، ولا يسقط من أسماء الحضور.

٣ – التحري والدقة: وذلك ببيان المسمِّع والسامع بلفظ واضح غير محتمل.

ويدون كاتب السماع عادة ما يأتي:

١ – من سُمع منه الأصل أو قرئ عليه، فيذكره بألقابه العلمية وكنيته واسمه ونسبه وشهرته. وقد يكون واحدًا أو أكثر، فيحق للطلبة أن يرووا الكتاب عن جميع هؤلاء الشيوخ بأسانيدهم.

٢ – اسم القارئ في حال كونه من الطلبة.

٣ – اسم الكتاب ومؤلفه وإسناد الشيخ إلى المؤلف.

٤ـ أسماء المشاركين في مجلس السماع (السامعين) وأنسابهم وألقابهم وكناهم، بما فيهم النساء والعبيد والعتقاء.

٥ـ أسماء الحاضرين أو المحضَرين من الأطفال، ولابد من ذكر أعمارهم (إذا كانوا في سِنّ الخامسة أو أقل) لبيان أن روايتهم للكتاب حضورًا أو سماعًا .

٦ـ مكان المجلس وتاريخه: التاريخ، ثم المكان: مدرسة أو جامع أو بيت أو بستان أو غير ذلك، ثم البلد. مثال: وذلك في يوم الخميس العاشر من المحرم سنة ٧٥٠هـ، في المدرسة الشرفية في حلب.

٧ـ التعقيب على السماع بقولهم: «صح ذلك وثبت في ...». وربما كان هذا التعقيب بخط الشيخ وتوقيعه.

مكان تثبيت التوثيق على المخطوط:

تثبت القراءة على أحد المواضع الآتية عادة:

١ ـ في نهاية النص، وهو الأكثر.

٢ـ فوق سطر التسمية.

٣ـ حاشية الورقة الأولى من الكتاب (ورقة العنوان) .

٤ـ على ظهر الكتاب.

صيغتها: بلغ قراءة أو قرئت.

عند انتهاء مجلس السماع يضع الطالب نقطة داخل الدائرة، التي وصل إليها، ليدلل بذلك على الموضع الذي وصل إليه، ويُستخدم هذا في السماع أو العرض أو المقابلة. والدوائر في المخطوط تستعمل للفصل بين الأخبار أو الفصل بين الكلامَين عمومًا.

فوائد التوثيق بطرق التحمل:

يمكننا تصنيف الفوائد التوثيقية من خلال طرق التحمل ضمن ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: فوائد توثيقية تتعلق بالنص مباشرة: مثال: تأكيد اسم المؤلف واسم الكتاب والعلماء الذين قُرئ عليهم الكتاب، وإسناد الكتاب إلى المؤلف، والرواة الذين سمعوا الكتاب، وقد لا نجد كثيرا منهم في كتب التراجم، فنحصل على إضافة مهمة إلى عدد الرواة الذين رووا الكتاب عن الشيخ، وهذا له أهمية توثيقية كبيرة لا سيما إن كانوا من العلماء المشهورين.

المجموعة الثانية: فوائد توثيقية أخرى: مثال: البلاد التي قُرئت فيها الكتب، وتاريخ القراءة فيها، وتتبع رحلة المخطوطات، شيوخ المساجد أو المدارس التي قُرئت فيها الكتب، وتاريخ وجودهم فيها، الكتب التي قُرئت في مسجد معين أو مدرسة معينة، وتاريخ قراءة هذه الكتب، وبالتالي تتبع النهضة العلمية في مسجد معين أو مدرسة معينة.

المجموعة الثالثة: الدلالات المشيرة إلى علاقة العلم بالمجتمع: وهذا مجال واسع جدا يمكّننا من خلال خوارج النص من الحصول على معلومات قيمة، لها دلالات اجتماعية بالغة الأهمية، يمكن دراستها في سياق العلاقات المتبادلة بين العلم والمجتمع.

ج. **خدمة النص:** من شروح، وتعليقات، وتخريج، وفوائد، وحواشٍ. من هنا ظهر مصطلح: **التهميش:** التعليق في حواشي الكتاب[١].

---

(١) انظر بنبين، **معجم مصطلحات المخطوط العربي**، ص١٠٥.

د. **الإفادة من النص**: من نظر، ومطالعة. والمطالعة هي أن يقرأ عالم أو متعلم أو قارئ في الكتاب بقصد الإفادة منه، أو المذاكرة فيه. يفيد تقييدها أن عالما طالع نسخة الكتاب خارج الدرس لينقل عنها معلومات ليستعملها في بحوثه وتدريسه. **وصيغتها**: طالعه العبد...، أو طالع فيه العبد...، أو نظر فيه فلان...

النوع الثاني: ما لا صلة له بالنص: ويشمل:

أ. **طرر الأغلفة**: الطرة: هي الفراغ الموجود على جوانب الصفحة(١) . وطرر الأغلفة تحتوي على الوقف والتملكات والأختام. ووقف الكتب: حبسها لمطالعتها والإفادة منها، ويكون على المساجد والمدارس والزوايا والبيمارستانات وغيرها. أما الإشارة إلى التملك فتكون بطرق مختلفة، منها: ل فلان، في مِلك فلان، سار إلى فلان، من كُتب فلان، في نوبة فلان، صاحبُه فلان، ثم يأتي اسم المالك مصحوبًا بالتاريخ، وتذكر عادة السنة بالأرقام أعلى أو أسفل كلمة سنة. وغالبًا ما يصحب علامة التملك خاتم مدبوغ، ومن خلال وجود تملكات عديدة على المخطوط يمكننا أن نكون فكرة عما نسميه هجرة المخطوطات أو حركة المخطوطات. وهذا كانت عناية المحدثين به عناية بالغة؛ لأهمية التوثيق عندهم.

ب. **حرد المتن** (قيد الفراغ) : هو عبارة عن معلومات تتعلق بالنسخة المخطوطة يكتبها الناسخ في نهاية نص المؤلف أو في نهاية مقطع نصي منه عندما يكون النص طويلًا أو في أكثر من مجلد إذا تعددت مجلدات الكتاب الواحد، فعند ذلك يمكن أن يحتوي المخطوط على أكثر من حرد للمتن.

---

(١) المرجع السابق، ص٢٣٢.

وحرد المتن له أشكال مختلفة، وهو يحمل لنا معلومات مهمة عن النسخة، مثل: اسم الكتاب والمؤلف والناسخ وزمان النسخ ومكانه وغير ذلك من المعلومات، وهو لا يخضع لقواعد محددة مطردة، ويتضمن من البيانات ما يمكن أن يختلف من مخطوط لآخر، لذلك يندرج في ما نسميه بخوارج النص.

ج. **ضبط تسلسل أوراق المخطوط**: وذلك من خلال نظام التعقيبات، ونظام الترقيم[١].

والتعقيبة: ما يكتب في آخر كل صفحة مما هو مثبت في أول الورقة المقابلة، وقد يكون المثبت في التعقيبة حرفا أو كلمة أو أكثر، وربما كان رقما يقابله الرقم نفسه في الصفحة التالية. وتكتب التعقيبة عادة تحت نهاية السطر الأخير من الصفحة اليمنى (في الزاوية اليسرى) ، أو تكون ضمن حدود النص، وعُرف انتشار هذا النظام على مخطوطات الحديث منذ القرن الرابع الهجري.

١:٢: التوثيق الخارجي: وهو الذي يشمل أنواع التوثيق الخارجة عما هو مرقوم على المخطوط. ويمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسين:

١:٢:١: القسم الأول: التوثيق من خلال دراسة العناصر المادية للمخطوط، وهو ما نسميه صناعة المخطوط: المتضمنة حوامل المخطوط (البردي والرق والورق) ، والأدوات التي يكتب بها المخطوط من أقلام وأحبار، والخطوط التي يكتب بها المخطوط، والحليات والزخارف والصور في المخطوط، وإخراج صفحة

---

(١) حيث تأخذ الأوراق في هذا النظام رقما متسلسلا، مما يضبط ترتيبها ويمنع اختلاطها، وقد يكون الترقيم للصفحات أو الكراسات.

المخطوط، والجلود وما تحتويه من زخارف ونقوش. وقد وجدنا في كتب المصطلح وصف كثير من ذلك كالأقلام والأحبار والخطوط وآداب الكتابة[١].

يقول إبراهيم شبوح: لقد حدد القدماء لصنعة الكتاب المخطوط أركانًا أربعة، هي: الكاغد والمداد والقلم والتسفير، أو الورق والحبر والخط والتجليد.

والكاغد: بفتح الغين وكسرها، هو القرطاس أو الورق، وكان يُعمل في غالب الأحيان من الكتّان أو القنّب.

أما القرطاس: فتعني ورق البردي والرق والكتّاب والكاغد[٢].

والبَردي: ورق مؤلف من ألياف نبات البردي، يحاك ويصقل بالضغط، ويصبح صحائف للكتابة[٣].

والرَّق: الجلد الرقيق. وقيل: هو رق الغزال[٤].

والقلم: أداة الكتابة، والقلم: الخط[٥].

وقد انبثق عن هذا التوثيق ما يمكن أن نسميه بالوظيفة الكوديكولوجية: وهي التوثيق من خلال خوارج النص، والتوثيق من خلال دراسة العناصر المادية للمخطوط؛ أي التوثيق من خلال علم المخطوطات.

وقد جاء في **المعجم الكبير**: علم المخطوط علم يختص بدراسة الجانب المادي للمخطوطات، من ناحية الحبر والورق والتجليد ونوع الخط ...، وقد نشأ في الغرب

---

(١) مثال ذلك ما ورد في **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع** للخطيب البغدادي، الجزء الثالث.

(٢) انظر بنبين، **معجم مصطلحات المخطوط العربي**، ص٢٧٢، ٢٨٧.

(٣) المرجع السابق، ص٥٦.

(٤) المرجع السابق، ص١٧٧.

(٥) المرجع السابق، ص٢٧٨.

الأوربي لدراسة المخطوطات اليونانية القديمة، ودخل هذا المصطلح إلى المعجم الفرنسي سنة ١٩٥٩م. غير أن هذا التعريف لا يشمل خوارج النص.

فيمكن أن نعرف علم المخطوط بأنه العلم الذي يُعنى بدراسة ما سوى النص الأصلي من المخطوط. وبصيغة أخرى يمكن أن نقول بأن علم المخطوط يتناول العناصر التي تتغير بتغيير نسخة الكتّاب المخطوط. وهذا أراه معياراً نستطيع أن نحدد من خلاله ما يدخل في علم المخطوط وما لا يدخل. وعلى هذا فإن علم المخطوطات يشتمل على عنصرين أساسيين: الأول صناعة المخطوط والثاني خوارج النص. والأول صنفناه في التوثيق الخارجي، والثاني صنفناه في التوثيق الداخلي كما تقدم.

١:٢:٢: القسم الثاني: التوثيق من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع. وهنا نذكر نوعين:

الأول: المصادر والمراجع في الطبقات العامة والتراجم وطبقات المحدثين وكتب الكتب. وهذه مكتبة متميزة لها خصوصيتها في المكتبة الإسلامية العامة.

الثاني: المصادر الحديثية المستعملة في التخريج، وقد أفردنا لها الملحق الثاني.

٢: قواعد تخريج الحديث:

يعدّ تخريج الحديث في المخطوطات الشرعية لونًا من ألوان التوثيق ينبغي على المحقق العنايةُ به، واتباع المنهج العلمي السليم في التعامل معه.

١:٢: تعريف التخريج: هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية، وبيان مرتبته.

يقول المناوي في شرح قول السيوطي: «وبالغت في تحرير التخريج»: اجتهدتُ في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرّجيها من أئمة الحديث من الجوامع والسنن والمسانيد.

والعمدة في التخريج تكون دائمًا على الرواية الأصلية، التي تتميز عن الرواية الفرعية بقِدم التصنيف غالبًا.

والمصادر الأصلية هي التي تروي الحديث بالإسناد إلى رسول الله ﷺ.

فإذا نقَل مصدرٌ من المصادر عن مصدر أقدم منه، وكان المصدر الأقدم موجودًا فالمصدر الأقدم مصدرٌ أصلي والآخر فرعي، وأما إذا لم يكن المصدر الأقدم موجودًا فيكون المصدر الذي نقل عنه مصدرًا أصليًا.

فإذا روى الإمام أحمد مثلًا حديثًا عن عبد الرزاق، وكان الحديث في **مصنف عبد الرزاق** فالعمدة في تخريجه على مصنف عبد الرزاق الذي يكون هو مصدرًا أصليًا، ويكون المسند مصدرًا فرعيًا لوجود الأصل، وأما إذا لم يكن الحديث في نسخة **المصنَّف** التي بين أيدينا فيكون **مسند الإمام أحمد** مصدرًا أصليًا لعدم وجود الأصل.

بعضهم يفصل بين التخريج والحكم على الحديث، وهذا غير جيد؛ لأن الهدف من تخريج الحديث هو التوثيق؛ أي أن هذا من كلام رسول الله ﷺ. وهذا يستلزم الحكم على الحديث.

ويكون – بناء على ذلك – الهدف من جمع الروايات مقارنتها أن نحدد الراوي الذي يدور عليه الإسناد، ومن اشترك في الرواية عن هذا الراوي، ومن خالف منهم ومن وافقه.

وهذا مفتاح للحكم على الحديث، فنفهم كيف حكم الأئمة على الحديث، ولماذا اختلفوا في الحكم عليه، وهل يمكن أن يكون في حال الاختلاف ترجيح حكم نهائي على الحديث.

فمثلًا قد يحكم أحدهم أن هذا الحديث ضعيف، ويحسنه غيره، فنفهم من هذا أن من قال بالضعف يتكلم على الرواية التي عنده، ففيها مشكلة أوجبت ضعف

الحديث، فإذا حسنه غيره فهمنا من الروايات الأخرى أن هناك ما يقوي الحديث، فعملية التخريج مهمة جدًا في هذا المجال؛ لأن الثمرة النهائية إنما هي الحكم على الحديث.

عندما نجمع الروايات ونقارنها يمكننا أن نرى من أخطأ من الرواة ومن أصاب. وخطأ الراوي يظهر في مخالفته للرواة الثقات الضابطين المتقنين، أو في تفرده وبأن يروي ما لا أصل له، وصواب الراوي يظهر في اتفاقه مع الرواة الضابطين المتقنين وأن يروي ما له أصل. هذه العملية المتعلقة بالتخريج التي يكون فيها البحث عن طرق الروايات الموافق منها والمخالف سماها المحدثون: **الاعتبار**. وهذا البحث ثمرته أن نجد لهذه الرواية شواهد أو متابعات، أو نحكم بتفرد الراوي في هذا الحديث.

إذًا من خلال ما تقدم من تعريف التخريج إذا أضفنا كلمة التخريج إلى كتاب أصلي فقلنا: تخريج الترمذي، فإننا نعني به البحث عن المصادر الأصلية التي روى أصحابها الأحاديث الموجودة في سنن **الترمذي** لنقف على تفرد الراوي الذي عند الترمذي أو موافقته أو مخالفته لغيره إذا اشترك معه غيره من الرواة.

أما إذا أضفناها إلى كتاب غير المصادر الأصلية فقلنا: تخريج أحاديث **الهداية**، فهذا يعني أننا نرد الأحاديث الموجودة في هذا الكتاب إلى مصدر أصلي خرج الحديث بإسناده.

٢:٢: أنواع التخريج:

التخريج الوجيز: لا يُتوسع فيه بالتخريج: تخريج العراقي **للإحياء**.

التخريج الوسيط: يتوسع فيه قليلا: **تلخيص الحبير** لابن حجر.

التخريج البسيط: يبسط فيه بالتخريج: **نصب الراية** للزيلعي.

٣:٢: صياغة التخريج:

تكتب المعلومات المستخرجة من الكتب المسندة بطريقة تسهل على القارئ الرجوع إلى موضع الحديث المخرَّج.

وذكر المعلومات بشكل أكمل يمكِّن القارئ من الرجوع للحديث في الطبعة التي يملكها، والتي ربما تختلف عن طبعة المحقق. وعلى ذلك فيجب ذكر اسم الكتاب والباب؛ لأنهما لا يتغيران باختلاف الطبعات، بينما تتغير العناصر الأخرى كرقم الحديث والصفحة ورقم الكتاب والباب: فنذكر: اسم المؤلِف، اسم المؤلَّف، الكتاب والباب، الجزء والصفحة، رقم الحديث.

مثال: حديث: «**الأنصار لا يحبهم إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق. فمن أحبهم أحبه الله، ومن أبغضهم أبغضه الله**».

أخرجه من حديث البراء بن عازب: **البخاري** في الإيمان (باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنهم من الإيمان) ، ١/٨٥، ح١٢٩، **والترمذي** في المناقب (باب في فضل الأنصار وقريش) ، ٥/٧١٢، ح٣٩٠٠.

طريقة كتابة بيانات الطبعة: **الجامع الصحيح**، للبخاري، باعتناء محمد منير الدمشقي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م. ومكانها في ثبت المصادر والمراجع، وليس الهامش.

٤:٢: ملاحظات:

- العمدة في التخريج أصل الحديث، وليس لفظ الحديث الذي يختلف من مصنف لآخر، ومن رواية لأخرى، كحديث «**إنما الإعمال بالنيات**»[(١)] له ألفاظ

---

(١) أخرجه **البخاري**، في بدء الوحي (باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله) ، ١/٦، ح١.

منها: «**إنما الأعمال بالنية**»، واختلاف اللفظ لا يضر، ولا يجعل الحديث حديثًا آخر، إذا كان مرويًا عن الصحابي نفسه. فالراوي عن الصحابي قد يحفظ لفظ الحديث فتأتي الألفاظ متطابقة، وقد يرويه بالمعنى فتختلف الألفاظ والمعنى واحد.

– تخريج الأحاديث يكون بالرجوع إلى **صحيحي** البخاري ومسلم **والموطأ** أولًا، فإن لم توجد فيها يرجع إلى كتب **السنن الأربعة**، فإن لم توجد يرجع إلى كتب **المسانيد**، وغيرها من المصادر الأصلية.

– نرتب الكتب الستة في هامش التخريج حسب الأصحية: **البخاري، مسلم، الموطأ، أبو داود، الترمذي، النسائي، ابن ماجه**. ثم نرتب باقي الكتب حسب تواريخ وفاة المصنفين.

– يثبت المحقق نص الحديث كما ورد في النسخة الأم، ويخرجه على هذا الأساس، فإن وجدت روايات مختلفة أخرى أثبت ذلك في الهامش بمقدار ما يحقق لنا الفائدة من تحقيق النص الأصلي وخدمته فقط، ولا يكون ذلك مطردًا.

– تخرج الأحاديث من المصادر الأصلية. فلا يجوز التخريج من كتب **المجامع** مثلا، **كجامع الأصول**، إلا في حال فقدان الكتاب الذي أخرج الحديث، ووجود الإشارة إليه في كتاب آخر، مثل **كنز العمال** أو **كتب الزوائد، مع** عدم وجود الحديث في أحد المصادر الأصلية، أو وجوده فيها والحاجة إلى تخريجه من مصدر آخر لفائدة معينة.

– لا نعيد نقل النص المخرَّج في الهامش إلا إذا دعت الحاجة إلى ذلك، بسبب تصرف المؤلف الكبير في النص، وعدم وقوعنا على الرواية التي ساقها المؤلف، وهذا يتطلب جهدا كبيرا في الرجوع إلى المصادر، وعدم التسرع بالحكم.

٥:٢: أهمية التخريج:

* توثيق الحديث بمعرفة مكان الحديث في مصادره الأصلية، وبالتالي الدلالة على مصادر المؤلف.
* معرفة سنده ومتنه بدقة، فنكتشف مدى الدقة في نقله (تصحيحه وإتمامه وضبطه لإزالة المشكل والمشتبه من الأسماء وغيرها) .
* معرفة رتبة الحديث: وجوده في **البخاري** و**مسلم** تعني صحته، و**الترمذي** يبين جميع الأحاديث، وكثير من الأئمة يحكمون على الحديث.
* تتبع طرق الحديث فنعرف هل هو آحاد أو عزيز أو مشهور أو متواتر.
* معرفة الشواهد والمتابعات، وبالتالي إمكانية تقوية الحديث.
* معرفة الطرق تمكن من التوصل إلى علل الحديث إن وجدت: شذوذ، اضطراب، إدراج...
* معرفة أسباب ورود الحديث التي تذكر في طرق دون أخرى.
* معرفة غريب الحديث الذي ربما يرد شرحه في بعض الطرق.
* جمع الطرق تمكن من معرفة الشروح والرجوع إليها ومعرفة ما استنبطه العلماء منها.
* فوائد أخرى مثل: معرفة الاسم الكامل للراوي، أو تعيين المبهم أو علو الإسناد أو تصريح المدلس بالسماع.

ومعرفة الاسم الكامل للراوي مطلوب في التحقيق، فإذا لم يصرح به في طريق فربما يصرح به في الطريق الآخر الذي خرجناه من مصدر آخر، فنعرف اسمه وكنيته ولقبه، وإذا كان الراوي مبهمًا أيضًا تكون الفائدة أكبر فنعرف من هو، ثم نعرف من روى عن هذا الراوي، وتظهر لنا طبقة الأقران الذين اشتركوا في كل طبقة من طبقات الإسناد لهذه الرواية، ويكتمل اطلاعنا على شيخ الراوي

وتلامذته من خلال الأسانيد، وكذا معرفة صيغ الأداء في كل طريق، كالعنعنة أو التحديث أو غير ذلك.

٦:٢: تاريخ التأليف في التخريج:

* لم يكونوا قديما بحاجة إلى التخريج لأنهم كانوا يروون الأحاديث مسندة.
* ظهرت الحاجة إلى التخريج في القرن السادس بظهور كتب الفقه والتصوف والحديث، التي تذكر الأحاديث بغير إسناد.
* من أوائل كتب التخريج بالمعنى الاصطلاحي: كتاب الحازمي (ت٥٨٤هـ) : **تخريج أحاديث المهذب في الفقه الشافعي** للشيرازي.
* ثم صنف الزيلعي (ت٧٦٢هـ) : **نصب الراية لأحاديث الهداية**.
* ثم صنف العراقي (ت٨٠٦هـ) : **المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**.
* ثم صنف ابن حجر (ت٨٥٢هـ) : **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير** للرافعي (على الوجيز للغزالي) .
* ثم صنف السيوطي (٩١١هـ) : **مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا** للقاضي عياض.

وذكر كثير منها الكتاني في **الرسالة المستطرفة**.

٧:٢: من الكتب المؤلفة في قواعد التخريج:

* **أصول التخريج ودراسة الأسانيد** لمحمود طحان.
* **مناهج المحدثين** لنور الدين عتر.
* **تخريج الحديث الشريف** للبقاعي.

٨:٢: طرق تخريج الحديث:

يمكن إجمال الطرق المنهجية المتبعة في تخريج الحديث إلى الأنواع الآتية:

١:٨:٢: تخريج الحديث بمعرفة موضوعه:

نستخدم في هذه الطريقة الكتب الحديثية المرتبة على الموضوعات، وتعتمد هذه الطريقة على أن يخمِّن الباحث الكتّاب والباب اللذين يمكن أن يرد فيهما الحديث المراد تخريجه، ونستعملها عندما يذكر من الحديث ما يدل على موضوعه، أو عندما يذكر الحديث بالمعنى.

والكتب المستعملة في هذه الطريقة هي الكتب المصنفة على الموضوعات: تنقسم إلى: كتب أصلية وكتب ملحقة وكتب ثانوية.

الأولى: وهي التي تجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد تحت عنوانٍ جامعٍ، ثم تتوزع الأحاديث ضمنه على أبواب. وتقسم إلى نوعين:

الأول: جمع المرفوع والموقوف والمقطوع من الأحاديث، وقد أخذت ثلاث صيغ:

الجوامع: منها جامع **معمر بن راشد** (ت١٥٤هـ) ، وجامع **سفيان الثوري** (ت١٦١هـ) ، وجامع **سفيان بن عيينة** (ت١٩٨هـ) .

المصنفات: منها مصنف **حماد بن سلمة** (ت١٦٧هـ) ، ومصنف **عبد الرزاق الصنعاني** (ت٢١١هـ) ، ومصنف **ابن أبي شيبة** (ت٢٣٥هـ) .

الموطآت: وقد بلغ عددها أربعين موطأ، أشهرها موطأ **مالك** (ت١٧٩هـ) .

الثاني: وهو الذي عُني بجمع الأحاديث المرفوعة، وجاء التصنيف فيها على صيغتين:

الصيغة الأولى: الجوامع: وكان فيها الاهتمام بالتبويب وفق موضوعات الدين الثمانية كلها: العقائد، والأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراط

الساعة، والمناقب، وكان هذا سبباً في تسميتها بالجوامع. وتختلف هذه الجوامع عن الجوامع عند المتقدمين في القرن الثاني التي جمعت المرفوع والموقوف والمقطوع.

ومنها ما التزم فيها المصنف بالاقتصار على ما صحّ من الحديث، مثل **الجامع الصحيح** للبخاري، و**الجامع الصحيح** لمسلم، ومنها ما لم يلتزم مؤلفها بذلك، مثل **جامع الترمذي**.

الصيغة الثانية: السنن: وانحصرت فيها العناية بجمع أحاديث الأحكام. مثل كتب **السنن الأربعة**: أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

والثانية: كتب المصادر الملحقة: **كالمستدركات**، و**المستخرجات**، والزوائد، وكتب **التخريج**.

والثالثة: كتب المصادر الثانوية، **كالأجزاء والمجامع**: وهي التي تجمع أحاديث عدد من الكتب. مثالها: **جامع الأصول وكنز العمال**.

ويلحق بها كتب أحاديث الأحكام: وهي التي تجمع الأحاديث المتعلقة بالأحكام الموجودة في عدد من الكتب، كبلوغ المرام. وكتب المختارات **كرياض الصالحين والترغيب والترهيب**.

إذًا فالكتب المرتبة حسب الموضوعات بعضها يُعد مصادر أصلية يروي الأحاديث بأسانيدها، وبعضها يعد مصادر فرعية يعزو الأحاديث إلى مصادرها الأصلية دون روايتها بالسند، فتستعمل هذه الكتب كمفاتيح مساعدة للتخريج، ولا يعزى الحديث إليها، وإنما يعزى إلى المصادر الأصلية، فإذا وجدنا حديثًا في **كنز العمال** أو **رياض الصالحين** لا نعزوه إلى هذه الكتب، لكن نستفيد منها بالرجوع إلى الكتب الأصلية التي تعزو إليها.

والأيسر في العمل أن نبدأ بالنظر في **جامع الأصول**، فإن لم نجد فيه الحديث ننظر في **مجمع الزوائد (الزوائد على مسند أحمد، مسند البزار، المعاجم الثلاثة، مسند**

أبي يعلى) ، فإن لم نجد ننظر في المطالب العالية المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر (الذي تمم عمل مجمع الزوائد فجاء بزوائد لكتب جديدة هذه الزوائد على الكتب الستة ومسند أحمد، وهي: مسند الطيالسي والحميدي ومسدد بن مسرهد ومحمد بن يحيى العدني وابن أبي شيبة وابن منيع وعبد بن حميد) ، فإن لم نجد ننظر في كنز العمال. وكل هذه الكتب تستعمل كمفاتيح للمصادر الأصلية.

٢:٨:٢: تخريج الحديث بمعرفة راويه:

تعتمد هذه الطريقة على معرفة راوي الحديث من الصحابة، أو معرفة السند كاملًا.

- فإذا عرفنا راوي الحديث نلجأ إلى كتب **المسانيد** أو كتب **المعاجم** أو **الأطراف**.
- إذا كان الراوي مقلًا في الرواية فإن هذا يقصر البحث، وإذا كان مكثرًا يطول البحث.
- إذا عرف كامل السند أو التابعي يسهل البحث باستخدام كتب **الأطراف**.

المسانيد: كتب حديثية تذكر أحاديث كل صحابي على حدة، وترتب الصحابة حسب السابقة في الإسلام أو حروف الهجاء، كمسند **الإمام أحمد** ومسند **أبي يعلى** ومسند **البزار**.

المعاجم: كتب حديثية رُتبت أحاديثها على الشيوخ. والغالب اتباع أحرف الهجاء، أهمها **معجم الطبراني الكبير** الذي رتبت رواته من الصحابة على حروف المعجم.

عندما نقول أخرجه الطبراني في المعجم فينصرف قولنا إلى الكبير، ولو قلنا المعجم فقط بدون أن نقول الطبراني فينصرف إلى **المعجم الكبير** للطبراني أيضا.

وهو من أهم المعاجم، فيه ٦٠٠٠٠ حديثا. وفي **الأوسط** ٣٠٠٠٠ حديثا، وهو على الشيوخ، وفي **الصغير** حرص على أن يذكر لكل شيخ من شيوخه حديثًا أو حديثين فكان فيه ما يقرب على ١٢٠٠ حديثا لألف من شيوخه، مع أن عدد شيوخه ٢٠٠٠. وفي **الأوسط** أخرج لـ ٢٠٠٠ من شيوخه. وقد يوجد الحديث في **الصغير** ولا يوجد في **الكبير**؛ لأنه جاء بالأحاديث الغرائب عن شيوخه. أما **الكبير** فكان له منهج آخر فلم يأت بالغرائب التي جاء بها في **الصغير**.

الأطراف: كتب حديثية تختص بأحاديث كتب معينة، رتبت فيها أحاديث كل صحابي على حدة، ورتبت فيها الصحابة على حروف المعجم، ولا تذكر متن الحديث كاملًا وإنما طرفه الذي يدل عليه. أهمها: **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف** للمزي، وهو يجمع أطراف أحاديث **الكتب الستة** وبعض لواحقها، ويسوق أطراف أحاديث كل صحابي على حروف المعجم، ثم يرتب الرواة عنهم من التابعين على حروف المعجم، وهكذا أتباع التابعين.

مثال: عن أسامة بن زيد، قال رسول الله ﷺ: «**أدخِل عليّ أصحابي**»، فدخلوا عليه، فكشف القناع ثم قال: «**لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجدًا**».

أحمد، **المسند**:٥/٢٠٤. الطبراني، **المعجم الكبير**:ح(٣٩٣) ، ١/١٦٤.

مثال من **تحفة الأشراف** للمزي: حديث (خ م د ت س) مالك عن إسحاق بن عبد الله الأنصاري عن أنس رضي الله عنه: كان رسول الله ﷺ يدخل على أم حرام فتطعمه...الحديث. خ في (الجهاد ٣) ، وفي (الرؤيا ١٢) عن عبد الله بن يوسف وفي (الاستئذان٤١) عن إسماعيل، م في (الجهاد ٢٢) عن يحيى ين يحيى، د فيه (الجهاد ١٠) عن القعنبي، ت فيه (الجهاد ١٥) عن إسحاق بن

موسى، عن معن، س فيه (الجهاد ٤٠:١) عن محمد بن سلمة والحارث بن مسكين كلاهما عن عبد الرحمن بن القاسم، ستتهم عنه به. وقال ت: حسن صحيح.

٣:٨:٢: تخريج الحديث بمعرفة طرفه الأول:

هذه الطريقة من أسرع الطرق، لسهولة تتبع الترتيب الألفبائي للحديث بشرط العثور على لفظ الطرف الأول من الحديث.

فمثلًا حديث «**الحلال بيّن والحرام بيّن**» روي برواية «**إن الحلال بيّن وإن الحرام بيّن**» (١). فإذا كان الحديث في الكتاب باللفظ الثاني، وأنت تبحث بالأول، ولا تعرف الرواية الثانية فلا تستفيد من هذه الطريقة، فيجب تقليب اللفظ على وجوه الرواية التي ورد فيها الحديث.

تنبيهات:

- بعض الفهارس يهمل (ال) من الترتيب، ويرتب حسب الحرف الأول الذي يليها، وبعضها يجعل المحلى بالألف واللام في نهاية كل حرف **كالجامع الصغير**. وبعض الفهارس تجعل اللام ألف (لا) حرفًا قبل الياء، وبعضها يضعها قبل الميم في اللام.
- هناك فهارس خاصة وفهارس عامة، فالخاصة ترشد للحديث في المصدر الأصلي. أما العامة فهي مفاتيح ترشد للكتاب، ثم نستعمل الفهارس الخاصة.
- كل كتاب حديثي تقريبًا له فهرس ألفبائي في نهايته، **كالصحيحين وكتب السنن**.

---

(١) أخرجه باللفظ الأول: **البخاري**، في الإيمان (باب فضل من استبرأ لدينه)، ٢٠/١، ح٥٤، وأخرجه باللفظ الثاني: **مسلم**، في المساقاة (باب أخذ الحلال وترك الشبهات)، ١٢٢١/٣، ح١٥٩٩.

- الفهارس العامة تشمل أحاديث عدة كتب **كجامع الأصول وكنز العمال** وموسوعة أطراف الحديث وفهارس كنز العمال والجامع الكبير والصغير وكتب **الأحاديث المشتهرة على الألسنة**.

- نستعمل الفهارس العامة أولًا.

مثال: حديث «**الإيمان بضع وسبعون شعبة، والحياء من الإيمان**» [١].

فهرس **جامع الأصول** يرشدنا إلى الجزء الأول ص٢٣٥. وهناك نجد: أخرجوه إلا **الموطأ**، وأسقط **الترمذي** من روايته «**والحياء شعبة من الإيمان**».

ثم بالعودة للفهارس الألفبائية الخاصة لهذه الكتب نتم التخريج.

٢:٨:٤: تخريج الحديث بمعرفة إحدى صفات السند:

- إذا عرفنا أن الحديث متواتر بحثنا عنه في كتب المتواتر، **كقطف الأزهار المتناثرة** للسيوطي.

- إذا عرفنا أن الحديث قدسي بحثنا مثلًا في **مشكاة الأنوار** للشيخ محي الدين بن عربي.

- إذا عرفنا أنه صحيح بحثنا في **البخاري** ومسلم، فكل ما فيهما صحيح. ثم في المصادر الثرة للصحيح **كالموطأ** وابن خزيمة وابن حبان **والمختارة** للمقدسي **والإلزامات والتتبع** للدارقطني.

- إذا عرفنا أن الحديث ضعيف بحثنا في كتب الضعفاء، **كالكامل في الضعفاء** لابن عدي.

---

(١) أخرجه مسلم، في الإيمان (باب شعب الإيمان) ، ٦٣/١، ح٣٥.

ملاحظة: نص السيوطي على أن هناك مصادر إذا تفردت بالحديث فهو أمارة على ضعفه. مثل: **تاريخ بغداد** للخطيب البغدادي و**تاريخ دمشق** لابن عساكر و**نوادر الأصول** للترمذي و**مسند الفردوس** للديلمي وهكذا.

- الأحاديث الموضوعة نبحث عنها في **الموضوعات** لابن الجوزي مثلاً.
- الأحاديث المسلسلة نبحث عنها في **المسلسلات الكبرى** للسيوطي مثلاً.
- الأحاديث المعلّة نبحث عنها في **العلل الكبير** للترمذي مثلاً.
- المراسيل نبحث عنها في **مراسيل أبي داود** مثلاً.
- الأحاديث المشتهرة نبحث عنه في **كشف الخفاء** للعجلوني مثلاً.

٢:٨:٥: تخريج الحديث بمعرفة لفظة من ألفاظه:

إذا عرفنا لفظة أو أكثر من الألفاظ التي يقل دورانها على الألسنة، أو لفظة أو أكثر من غريب الحديث نخرج الحديث على هذه الطريقة.

ونستخدم في ذلك **المعاجم المفهرسة لألفاظ الحديث وكتب غريب الحديث**.

فهناك معجم مفهرس لسنن الدارقطني ولأبي داود ولمسلم ولأبي يعلى.

وهناك معجم مفهرس لتسعة مصادر أساسية من مصادر السنة وهو **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** الذي وضعه لفيف من المستشرقين على رأسهم فنسنك.

- رموزه: خ **البخاري**، م **مسلم**، د **أبو داود**، ت **الترمذي**، ن **النسائي**، جه **ابن ماجه**، ط **الموطأ**، حم **أحمد**، دي **الدارمي**.
- في **صحيح مسلم** و**الموطأ** يذكر اسم الكتاب ورقم الحديث. في **مسند أحمد** يذكر الجزء والصفحة. في الكتب الباقية يذك اسم الكتاب ورقم الباب.

- يبدأ بالأفعال قبل الأسماء فيبدأ بالفعل المجرد الماضي المعلوم ثم المجهول ثم المضارع ثم الأمر بالطريقة نفسها، ثم ينتقل إلى الفعل المزيد، ثم إلى الأسماء المفردة فالمثنى فالجمع، ثم المشتقات.

مثال: وهب، وهبه، وهبها، وهبْتُ، وهبْتُه، وهبْتها، وهبتُ، وهبتُه، وهبتُها، وهبا، وهباه، وهباها، وهبوا، وهبوه، وهبوها، وهبنَ، وهبنَه، وهبنها، وُهب، يَهبُ،تهب، يوهب،توهب. هَب، هبي. اتّهب، استوهب. هبة، هبته، هبتها. وهّاب، موهبة.

- **من عيوب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث:**

* قد يرشد إلى مواضع الحديث كلها في كلمة من الحديث، ثم لا يرشد إلى المواضع كلها في كلمة أخرى.
* قد يوجد الحديث في كلمة واحدة أو كلمتين من كلماته الكثيرة دون بقية الكلمات.
* قد يسقط الحديث كليًا فلا يذكر كلمة من كلماته.
* فيه إحالات مخلة تؤخر كثيرًا في البحث.

فيه أخطاء لغوية من حيث معرفة جذر الكلمة.

٦- تخريج الحديث بوساطة البرامج الرقمية.

الملحق الأول: الطريقة العملية في التخريج: استعمال الفهارس

علمتم أن هناك فهارس متنوعة تكشف لنا عمن روى الحديث من أصحاب الكتب أو المصادر الأصلية. هذه الأنواع من الفهارس بشكل عام أربعة:

الأول: مرتب على كلمات الحديث، مثلاً: **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي** الذي شمل الكتب التسعة، وهناك معاجم خاصة بكتب معينة: مثل **المعجم المفهرس لسنن الدارقطني ولأبي داود ولمسلم ولأبي يعلى**. وهناك التخريج من الموسوعات الحديثية الرقمية. ومن خلال هذه الفهارس نصل إلى المصادر الأصلية، التي نخرج منها الحديث، ولا يكفي أن نقول: عزاه في **المعجم المفهرس** إلى كتاب كذا.

الثاني: مرتب على موضوع الحديث فهناك كتب أصلية تروي الحديث بالإسناد، وهناك كتب المفاتيح والمجاميع التي تجمع الأحاديث من عدة كتب، لم ترو الحديث بالإسناد وتفيدنا في التعرف على الحديث من أجل أن نرجع إلى الكتب الأصلية.

موضوع استعمال الفهارس المرتبة على موضوعات الحديث هذا الأمر ليس بدعة جديدة وعلماؤنا سابقًا صنفوها على هذا الأساس. فهناك أنواع من الكتب المصنفة على أبواب الفقه (**الجوامع - الصحاح - الموطآت - المصنفات - السنن - المستخرجات - المستدركات - الأجزاء - كتب الزوائد**) . وهذه الكتب مؤلفة مرتبة على أساس الوحدات الموضوعية.

مثال هذه المجموعة من الفهارس: **مفتاح كنوز السنة**/ فنسنك مستشرق، نقله إلى العربية محمد فؤاد عبد الباقي بعد تصحيحه.

هذا الكتاب فهرس موضوعي لأمهات كتب الحديث الأصلية التسعة مرتب على الموضوعات. والموضوعات فيه مرتبة مع حروف المعجم، وتحت كل موضوع هناك موضوعات فرعية، وتحت هذه الفقرات الجزئية توجد الأحاديث.

ضم الكتب التي اعتنى بها **المعجم المفهرس** مع زيادات (**مسند الطيالسي – مسند زيد بن علي – سيرة ابن هشام – كتاب المغازي** للواقدي – **الطبقات الكبرى** لابن سعد) .

نلاحظ أنه ضم هذه الكتب إلى الكتب الأصلية السابقة رغم أن هناك كتب أهم منها مثلاً: **صحيح ابن حبان وابن خزيمة**، فالمستشرقون لم يضعوه خدمة للسنة حتى يفاضلوا بين الكتب، بل هناك غرض لهم وهو توظيف الأحداث التاريخية الموجودة في هذه الكتب من أجل الدراسات الاستشراقية، فهم كانوا بحاجة إلى كتب فهارس تعنى بالروايات التاريخية.

هذا الكتاب يرتب الموضوعات والمعاني والأعلام التاريخية على حروف المعجم ويضع فقرات تتعلق بكل موضوع تحت الموضوع الأصلي.

مثلاً: السجود في حرف السين جاء بعد السجع وجاء بعده مثلا السحر.

ما هي العناوين التي وضعها المؤلف تحت لفظ السجود:

ما يسجد فيه وما لا يسجد من القرآن عند التلاوة ثم سرد الأحاديث التي وردت في هذا الموضوع في المصادر التي ذكرناها. ثم ماذا يقول عند سجود التلاوة – إثم من لم يسجد عند التلاوة – من قرأ السجدة ولم يسجد.

فإذا كان لديك حديث فيه قضية تتعلق بالسجود تنظر في هذه الموضوعات فترى الموضوع الذي يتعلق بالحديث الذي تخرجه.

من سجد لسجود قارئ – السجود بغير وضوء – نزول الإمام من المنبر لسجدة التلاوة.

فهذه الطريقة الثانية في التخريج تعتمد على معرفة الموضوعات وذكرنا مفتاح كنوز السنة.

وهناك مجموعة من الكتب تقوم مقام الفهارس الموضوعية منها (**الجمع بين الصحيحين للحميدي**) يقوم مقام فهرس موضوعي للأحاديث الموجودة في **الصحيحين**.

جامع الأصول: أيضًا فهرس موضوعي للكتب الستة.

مجمع الزوائد: فهرس موضوعي أيضًا، وفيه الزوائد على (**مسند أحمد، مسند البزار، المعاجم الثلاثة، مسند أبي يعلى**) .

هناك كتاب اسمه **جمع الفوائد بين جامع الأصول ومجمع الزوائد** لمحمد بن سليمان المغربي الروداني. هذا الكتاب أيضًا فهرس موضوعي جمع لنا بين الكتب الموجودة في **جامع الأصول ومجمع الزوائد**. وفيه ١٤ كتابًا. إذا قلنا الستة مع ابن **ماجه** فيكون الكتابان الزائدان **الموطأ** مع **مسند الدارمي** فأصبح العدد ١٤ كتابًا في **جمع الفوائد**.

المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر الذي تمم عمل **مجمع الزوائد** فجاء بزوائد لكتب جدية هذه الزوائد على الكتب الستة **ومسند أحمد**.

نحن الآن نتكلم على الفهارس والكتب المرتبة على الموضوعات بالتالي موضوعات أبواب الفقه المعروضة موجودة في **المطالب العالية** يعني أصحاب كتب الزوائد حولوا ترتيب المسانيد، وهذه فائدة عظيمة. **والمطالب العالية** فيها الزيادة كما قلنا على الكتب الستة وعلى **مسند الإمام أحمد** من **مسند الطيالسي والحميدي ومسدد بن مسرهد ومحمد بن يحيى العدني وابن أبي شيبة وابن منيع وعبد بن حميد**.

الكتاب الآخر من كتب الزوائد والذي يندرج تحت هذه المجموعة: **إتحاف الخيرة المهرة زوائد المسانيد العشرة** للبوصيري: هذا الكتاب موضوعي الترتيب. جمع

فيه الموطأ ومسند الشافعي وأحمد والدارمي وأبو عوانة وابن جارود مع شرح معاني الآثار والدارقطني وابن خزيمة. وفيه زيادات من إسحاق بن راهويه وأبي يعلى على المطالب. وذلك أن ابن حجر في المطالب اعتمد نسخا من مسند أبي يعلى غير مكتملة، فهو لم يقع على الكتاب كاملًا. يقول السخاوي رحمه الله بأن ابن حجر في المطالب العالية وضع فيه الزوائد من مسانيد لم يقف عليها كاملة غير الأساسية التي عددناها، مثل: اسحق بن راهويه وحسن بن سفيان والسدوسي والردياني والهيثم بن كليب وغيرها من المسانيد التي لم يقف عليها كاملة.

المطالب العالية حققه ابن حبيب عبد الرحمن الأعظمي، ونشره بدون الأسانيد والطبعة المسندة توجد في دار العاصمة في الرياض.

أما إتحاف الخيرة المهرة نشر في دار الوطن في الرياض مسندًا، وطبعة دار الرشيد في الرياض محذوفة الأسانيد، والإتحاف حققه مجموعة من طلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية.

المطالب العالية لابن حجر وإتحاف الخيرة المهرة للبوصيري هذان الكتابان مهمان من جهة أخرى، وهي أنهما أتحفانا بثلاثة مسانيد مفقودة. هي مسند مسدد بن مسرهد ومسند أحمد بن منيع ومسند محمد بن يحيى العدني. هذه المسانيد فقدت مخطوطاتها فلم تصلنا إلى الآن. ووصلتنا محتويات هذه المسانيد في بطون مخطوطات أخرى التي هي المطالب العالية وإتحاف الخيرة المهرة. إذا هي مخطوطات مطوية: لم تصل إلينا، ولكن طويت في مخطوطات أخرى وصلت إلينا.

وهنا لا نستطيع العودة إلى المصدر الأصلي، فهو غير موجود، وفي هذه الحالة يجوز أن نقول في التخريج: عزاه البوصيري في إتحاف الخيرة المهرة إلى مسند مسدد، ونكتب العزو إلى الجزء والصفحة.

هناك أيضًا كتب تلحق بالفهارس الموضوعية أصحابها لم يصنعوها لتكون فهرسا موضوعيا، وإنما نحن يمكن أن نستفيد منها لتكون فهرسا موضوعيا؛ لأن الأحاديث فيها مفهرسة موضوعيًا (غير الكتب الأصلية) مثل: **الترغيب والترهيب**، وهي تسهل التخريج.

في الواقع كل كتاب له فهرس موضوعي وحده: **البخاري، مسلم، الترمذي**.. لكن العمل بهذه الطريقة سيأخذ وقتا طويلا، لذلك نلجأ إلى كتب **المجاميع**.

ومما يلحق بالفهارس الموضوعية كتب التخريج بأنواعها، **نصب الراية، الدراية، مناهل الصفا**.

وهناك كتب الأجزاء تحدثنا فهي تندرج تحت هذا القسم ككتاب **جزء رفع اليدين في الصلاة** للبخاري **والزهد** للإمام أحمد وكتب ابن **أبي الدنيا** وهي كثيرة (**ذم الدنيا وذم الحسد والشكر واليقين**..) .

وهناك كتب خاصة بموضوع معين ما عدا كتب الأجزاء. فكتب الأجزاء هي كتب أصلية؛ لأن الأحاديث فيها مسندة، لكن هنالك كتب مبنية على موضوع معين مثل الأجزاء، جمعت أحاديث موضوع واحد دون ذكر الأسانيد وربما فيها شيء من التعليقات. فلا تعتبر ككتب الأجزاء نقول هي كتب مؤلفة في أبواب مفردة. إذا عدت إلى كتاب **الرسالة المستطرفة** مثلا ترى أنه وضعها تحت عنوان كتب مؤلفة في أبواب مفردة، مثل بعض كتب **الطب النبوي**.

ويندرج أيضا تحت هذا النوع كتب **أحاديث الأحكام**.

الثالث: ترتب الأحاديث فيها حسب أوائل حروفها على نسق المعجم، مع ذكر رواتها من الأئمة. ومشكلة هذا النوع يتوقف على المعرفة الدقيقة للحرف الأول من الحديث. مثلا إذا ذكر الحديث بلفظ (**الأعمال بالنية**) ، وأنت تحفظه (**إنما الأعمال بالنيات**) فلن تجده.

من هذه الكتب **الجامع الصغير والجامع الكبير**، وهناك فهارس معجمة لأنواع خاصة من الأحاديث (**الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة**) ، فهي أنواع خاصة من الأحاديث ولكن رتبت على أوائل الكلمات، ومثها (**المقاصد الحسنة**) و(**كشف الخفا**) . وهناك فهارس معجمية من هذا النوع تعرف بالمفاتيح **كمفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب** للفوماري الذي أخذ أحاديث الخطيب ورتبها على هذا الأساس، ومثله (**البغية في ترتيب أحاديث الحلية**) ، وكذلك الفهارس التي يصنعها المحققون للكتب الأصلية على أوائل الكلمات.

النوع الرابع: فهارس الأحاديث المرتبة على **المسانيد** أو **المعاجم**، ترتب فيها الأحاديث حسب رواتها من الصحابة أو الشيوخ، وهذا يعنين الباحث ويساعده على معرفة الحديث فيما لو علم اسم الصحابي فيلجأ إلى **المسانيد** أو **المعاجم**، لكن البحث في **المسند** يصعب إذا كان الراوي مكثرًا من رواية الحديث، نلجأ إلى **كتب الأطراف** ليسهل علينا الأمر.

والأطراف يذكر فيها جزءا مهما من الحديث، ولا يشترط أن يكون من أوله وكتب الأطراف أهمها (**معدات الأشراف على معرفة الأطراف**) لابن عساكر، الذي اهتم **بالسنن الأربعة**، و(**تحفة الأشراف**) للمزي، الذي جمع الكتب الستة.

كيف يكون ترتيب الأحاديث تحت الترجمة؟ أولا: ذكر الصحابي ثم ذكر الطبقة الثانية من روى عنه، ويمكن أن يذكر من روى عن الراوي ثم يذكر الأحاديث. فيبدأ بما هو مخرج من هذه الأحاديث في **الكتب الستة** إذا كان الحديث مخرجًا من الستة، وهكذا.

الملحق الثاني: مصادر التوثيق من كتب الرواية والدراية

سوف نعرض هنا تصنيفا مبتكرا لصيغ التأليف في علوم الحديث، يظهر من خلاله التنوع في هذه الصيغ، والعلاقة بينها، مراعين الصيغتين الشكلية والموضوعية معا في هذا التصنيف، ومنطلقين من تقسيمها إلى قسمين رئيسين: الأول: كتب علوم الرواية، والثاني: كتب علوم الدراية، حسبما استقرّ من التقسيم عند علماء هذا الفن.

١: صيغ التأليف في كتب علوم الرواية:

كتب علوم الرواية، هي الكتب التي تعنى بنقل الأحاديث وضبط روايتها وتحرير ألفاظها. وقد قسمتها في هذا التصنيف إلى مصادر أصلية ومصادر ملحقة ومصادر ثانوية.

١:١: كتب المصادر الأصلية: ونعني بها الكتب التي اعتنى مؤلفوها برواية الحديث بإسناده كاملا، مع اتصافها بالشمولية من حيث الموضوعات، أو من حيث الرواة. وقد جاء التأليف في هذا النوع على صيغتين، فمنهم من رتب هذه الأحاديث في كتابه على أساس الموضوعات الفقهية، ومنهم من رتبها على أساس الرواة، غير أن منهم من لم يرتب أحاديث كتابه على أي من الطريقتين:

أ- الكتب المرتبة على أبواب الفقه (الأصناف) : وهي التي تجمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد تحت عنوانٍ جامعٍ، ثم تتوزع الأحاديث ضمنه على أبواب. وكانت صيغ التأليف في هذا النوع المرتب على الأبواب على ضربين:

الأول: جمع المرفوع والموقوف والمقطوع من الأحاديث، وقد أخذت ثلاث صيغ:

الجوامع: منها جامع معمر بن راشد (ت١٥٤هـ) ، وجامع سفيان الثوري (ت١٦١هـ) ، وجامع سفيان بن عيينة (ت١٩٨هـ) .

المصنفات: منها مصنف حماد بن سلمة (ت١٦٧هـ) ، ومصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ) ، ومصنف ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ) .

الموطآت: وقد بلغ عددها أربعين موطأ، أشهرها **موطأ مالك** (ت١٧٩هـ) .

الثاني: وهو الذي عُني بجمع الأحاديث المرفوعة، وجاء التصنيف فيها على صيغتين:

الصيغة الأولى: الجوامع: وكان فيها الاهتمام بالتبويب وفق موضوعات الدين الثمانية كلها: العقائد، والأحكام، والسير، والآداب، والتفسير، والفتن، وأشراط الساعة، والمناقب، وكان هذا سبباً في تسميتها بالجوامع. وتختلف هذه الجوامع عن الجوامع عند المتقدمين في القرن الثاني التي جمعت المرفوع والموقوف والمقطوع.

ومنها ما التزم فيها المصنف بالاقتصار على ما صح من الحديث، مثل **الجامع الصحيح** للبخاري، و**الجامع الصحيح** لمسلم، ومنها ما لم يلتزم مؤلفها بذلك، مثل **جامع الترمذي**.

الصيغة الثانية: السنن: وانحصرت فيها العناية بجمع أحاديث الأحكام. مثل كتب **السنن الأربعة**: **أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه**.

ب ـ الكتب المرتبة على أسماء الرواة: وقد جاءت صيغ التأليف في الكتب المرتبة على أسماء الرواة على نوعين:

الصيغة الأولى: الكتب المرتبة على أسماء الصحابة: وهي المسانيد التي جُمعت فيها الأحاديث بحسب أسماء الصحابة، فتوضع أحاديث الصحابي في موضع واحد، يحمل اسمه، وذلك وفق أحرف الهجاء أو السوابق الإسلامية أو شرافة النسب. مثل

مسند الإمام أحمد، ومسند أبي يعلى الموصلي، والمعجم الكبير للطبراني المرتب على حروف المعجم.

الصيغة الثانية: الكتب المرتبة على أسماء الشيوخ: وهي المعاجم التي جمعت فيها الأحاديث حسب أسماء شيوخ المصنِّف، مرتبة على حروف الهجاء غالبا، كالمعجمَين الصغير والأوسط للطبراني.

ج- كتب غير مرتبة على الأبواب ولا على أسماء الرواة: ومنها صحيح ابن حبان (ت٣٥٤هـ) ، وسماه التقاسيم والأنواع، وذكر بأنه تعمد ذلك ليتعود الناس الحفظ. وقد رتبه على الأبواب ابن بلبان (ت٧٣٩هـ) ، وأسماه (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان) .

١:٢: كتب المصادر الملحقة: ونعني بها الكتب التي جاءت صيغة التأليف فيها على أساس خدمة كتاب آخر، من حيث الإتمام (المستدركات) أو من حيث التقوية (المستخرجات) أو من حيث النظر إلى ما هو مذكور من الأحاديث في كتب أخرى وليس فيها (الزوائد) ، أو من حيث تخريج أحاديث الكتاب (كتب التخريج) ، أو من حيث فهرسته (كتب المفاتيح والفهرسة) أو من حيث الأسانيد والإجازات فيه (كتب المشيخات والبرامج والفهارس والأثبات) . وهذه الكتب على نوعين: الأول: كتب ذكرت الأحاديث بإسنادها، وبهذا تتفق مع كتب المصادر الأصلية السابقة، كالمستخرجات والمستدركات، والثاني: كتب جمعت الأحاديث دون ذكر الإسناد، وبهذا تتفق مع المصادر الثانوية، ككتب الزوائد والتخريج.

أ- كتب المستدركات: وهي كتب يُخرّج فيها أحاديث لم يذكرها كتاب ما، وهي على شرطه، وأشهرها (المستدرك على الصحيحين) للحاكم.

ب- كتب **المستخرجات**: وهي كتب يروي مؤلفوها أحاديث كتاب آخر بأسانيد خاصة بهم. فيلتقي المؤلف مع صاحب الكتاب الأصلي في شيخه أو من فوقه. وأهمها (**المستخرج على البخاري**) للإسماعيلي والبرقاني، و(**المستخرج على مسلم**) لأبي عوانة، و(**المستخرج على الصحيحين**) لأبي نعيم الأصفهاني.

ج- كتب **الزوائد**: وهي مصنفات تجمع ما زاد من أحاديث كتاب أو كتب على أحاديث كتاب أو كتب أخرى، دون الأحاديث المشتركة بينها. ومنها (**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد** للهيثمي (ت٨٠٧هـ) ، جمع فيه ما زاد في **مسند أحمد وأبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني على الكتب الستة**. وقد عُني المؤلف فيه ببيان حال الأحاديث. و(**المطالب العالية بفوائد المسانيد الثمانية**) لابن حجر (ت٨٥٢هـ) ، جمع فيه ما زاد من **مسانيد الطيالسي والحميدي وابن أبي عمر ومسدد وابن منيع وابن أبي شيبة وعبد ابن حميد والحارث بن أبي أسامة**، وأضاف زيادات من **مسند أبي يعلى ومسند اسحاق بن راهوية ليست في مجمع الزوائد**.

د- كتب **المفاتيح والفهارس**: مثل كتاب (**مفتاح الصحيحين**) للتوقادي، و(**فهارس صحيح مسلم**) و(**فهارس سنن ابن ماجه**) لعبد الباقي.

هـ- كتب **التخريج**: وهي تُعنى بتخريج أحاديث كتاب معين. ومنها كتاب (**نصب الراية لأحاديث الهداية** للزيلعي (ت٦٧٢هـ) ، وقد خرج فيه أحاديث **الهداية** للمرغيناني، فيتكلم على الحديث الذي ذكره المؤلف، ويأتي بالروايات المقوية والفوائد الغزيرة، ويأتي بأدلة المخالفين ويناقشها بموضوعية وإنصاف. و(**المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار**) للعراقي (ت٨٠٦هـ) ، خرج فيه أحاديث (**إحياء علوم الدين**) للغزالي، فيذكر طرف الحديث ويبين **من** خرّجه وراويه من الصحابة ويبين رتبته، وهو **مختصر من تخريج** كبير للعراقي على **الإحياء**، فقدت مخطوطته، ووصلتنا مطوية **في شرح الزبيدي**

للإحياء. ومنها (**التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**) لابن حجر، فقد خرّج فيه أحاديث (**الشرح الكبير**) للرافعي، الذي شرح فيه كتاب (**الوجيز في الفقه الشافعي**) للغزالي، وهو يورد طرف الحديث ويخرجه في المصادر ويذكر طرقه ويبين مرتبته ويذكر ما في معناه من الأحاديث.

و- **كتب البرامج أو المشيخات أو الفهارس أو الأثبات**: وهي التي يجمع فيها المؤلف الكتب والأحاديث التي تلقاها على شيوخه بأسانيدهم، ذاكرًا عنوان الكتاب، واسم مؤلفه، والشيخ الذي قرأه عليه، أو تحمّله عنه، وسنده إلى مؤلفه الأول، وقد يتولى تصنيف البرنامج غير صاحبه كما فعل محمد بن عبّاد الأندلسي (ت٦٠٣هـ) الذي ألّف في **مشيخة أبيه** كتابا مجموعًا مرتبًا على حروف المعجم.

ونجد هنا صيغا مختلفة من التأليف:

الصيغة الأولى: تبويب البرنامج وفق الكتب التي قرأها صاحبه ورواها، مثل (**فهرسة ابن خير الإشبيلي**) (ت٥٧٥هـ) ، التي تعد أوسع الفهارس التي وصلتنا عن الأندلسيين، ففيها يعرّف ابن خير الكتب التي كانت شائعة، وتدرس في عصره، وقد سلك هذه الطريق من المشارقة ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) فقد أورد مروياته مرتبة على الكتب، مفرّقة على موضوعات العلوم في كتابه (**المعجم المفهرس**) .

الصيغة الثانية: تبويب البرنامج حسب الشيوخ الذين وقع الأخذ عنهم، كما في (**فهرس ابن عطيّة المحاربي الأندلسي**) (ت٥٤١هـ) . وطريقة ابن عطية في ترجمة شيوخه تتجلى في إعطاء صورة واضحة لحياتهم العلمية، كاتصالهم بالشيوخ، وطلبهم للإجازة أو الكتب التي درسوها كما يتطرق إلى تعيين سنة ولادتهم ووفاتهم، وسرد الكتب التي رواها عنهم وسلسلة السند لبعض الكتب المروية إلى مؤلفيها. وكذلك في (**برنامج أبي الحسن علي الرعيني**) (ت٦٦٦هـ) الذي رتب شيوخه مجموعات

وفق اختصاص كل منهم بعلم انفرد به أو غلب عليه، ويفرد لكل فريق بابًا خاصًا يسرد فيه أسماء رجاله ونسبتهم إلى أوطانهم، وما حمله عنهم من الكتب، أو رواه، أو استجازه. وكذلك في (الغُنية: فهرست شيوخ القاضي عياض) (ت٥٤٤هـ) ، وقد رتب شيوخه على حروف الهجاء، مبتدئًا بالمحمَّدين منهم، معتنيًا بذكر مروياته عنهم، ومفصّلًا أسانيده.

الصيغة الثالثة: وقد مزجت في البرنامج بين الطريقتين السابقتين. أي سرد المرويات من الكتّاب، وتراجم الشيوخ على سبيل الإيجاز، كما في (**برنامج محمد بن أحمد بن جابر**) (ت٧٤٩هـ) ، فقد ذكر في القسم الأول: تراجم شيوخه الذين قرأ عليهم، وروى عنهم، وأجازوه، مرتبا أسماءهم على حروف المعجم ترتيبًا فيه شيء من التشويش، وذكر في القسم الثاني الكتب التي رواها عن شيوخه بالسند المتصل إلى مؤلفيها مع الحرص على ذكر العلوّ في السند. وكذلك في (**برنامج ابن أبي الربيع**) الذي دوّنه تلميذه أبو القاسم بن الشاط الأنصاري (ت٧٢٣هـ) ، وهو فصلان: الأول: فيه التعريف بأسماء شيوخه وما أخذه عن كل واحد منهم، والثاني: فيه بعض ما وقع له عاليًا من الأسانيد في عيون من الكتب المشهورة.

الصيغة الرابعة: البرامج التي أكثرت من الاستطرادات بذكر حكايات وطرف وأشعار. ومنها (**بغية الراغب ومنية الطالب**) لعلي بن عتيق بن عيسى بن أحمد الخزرجي (ت٥٩٨هـ) ، وفيه فوائد كثيرة، وحكايات وأناشيد وأدعية، ومثل هذا النوع من التآليف المشرقية (**المشيخة البغدادية**) لأبي طاهر السلفي، وفيها إضافة إلى الأسانيد الوقائع والأخبار والأشعار والحكايات(١) .

---

(١) انظر د.هَناء دويْدري، السّند العلمي في كتب برامج العلماء في الأندلس، بحث منشور على النت.

١:٣: كتب المصادر الثانوية:

النوع الأول: ما روي بالإسناد، غير أنه لا يتصف بالشمولية، من جهة الموضوعات، أو من جهة الرواة.

أ- **الأجزاء:** وهي كتب صغيرة تتناول جزئية من الجزئيات، يبرز فيها المؤلف علمه؛ لأن استقصاء جزئية من الجزئيات يتطلب علماً واسعاً وعمقاً في النظر. وقد جاء التأليف فيها على أربع صيغ:

الأولى: الكتاب الذي يجمع الأحاديث المروية عن راو واحد، مثل (**جزء حديث أبي بكر**).

الثانية: الكتاب الذي يدرس أسانيد حديث واحد ويتكلم عليه، مثل (**اختيار الأولى في حديث اختصام الملأ الأعلى**) لابن رجب.

الثالثة: الكتاب الذي يجمع أحاديث حول موضوع واحد، مثل (**القراءة خلف الإمام**) للبخاري، و(**الرحلة في طلب الحديث**) للخطيب لبغدادي.

الرابعة: الكتاب الذي يجمع أحاديث انتخبها المؤلف لما وقع لها في نفسه، مثل (**العشاريات**) و(**العشرينات**) و(**الأربعينات**) و(**الخمسينات**) و(**الثمانينات**).

ب- **الأمالي:** وهي التي يمليها الشيخ على تلامذته بما يفتح الله عليه من العلم، وهي أجل أنواع السماع، ومنها (**الأمالي**) لأبي القاسم بن عساكر، ولأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن منده، ولأبي بكر الخطيب، ولأبي محمد الحسن بن محمد الخلال.

ج- **الفوائد:** وهي ما خُرّج من مرويّات الشّيخ؛ لاستحداث فائدة محددة، وربما يقتصر فيها على رواية الحديث، أو يضيف إليها من التّفسير والمواعظ والآثار والأشعار ونحوها، وهي تحتوي على فوائد إسنادية كأن يرى مخرِّجه أنّ سنده صحيح فيخرّجه، أو حسن، أو غريب، أو فيه النصّ على تعيين مبهم، أو تقييد مهمل، أو

وصل معلّق، أو تصريح مدلّس بالسّماع من شيخه، أو لطيفة...، أو فوائد مَتْنيّة كزيادة في لفظ، أو تفسير غريب، أو سبب ورود، أو فصل إدراج، أو تعيين مبهم، أو ملاحة متن...

ومنه (**فوائد تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر الرازي**) (ت٤١٤هـ)، و(**فوائد أبي بشر إسماعيل بن عبد الله بن مسعود العبدي الأصبهاني**) (ت٢٦٧هـ)، و(**الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب**) للخطيب البغدادي[1].

النوع الثاني: ما جمع من مصادر أخرى، ولم يرو بالأسانيد.

أ- المجامع: وقد جاء التأليف فيها على صيغتين:

الأولى: ما رتب منها على الأبواب: ومنها كتاب (**جامع الأصول من أحاديث الرسول**) لابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ)، جمع فيه أحاديث **الصحيحين والموطأ والسنن الثلاثة** مجردة من الأسانيد. وكتاب (**كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**) للمتقي الهندي (ت٩٧٥هـ).

والثانية: ما رتب على أوائل الأحاديث، بمراعاة ترتيب حروف المعجم. ومنها (**الجامع الكبير**) أو (**جمع الجوامع**) و(**الجامع الصغير لأحاديث البشير النذير**) للسيوطي (ت٩١١هـ). وقد تعقبه المناوي في شرحه عليه الذي أسماه (**فيض القدير**).

ب- كتب الأطراف: وهي التي يقتصر فيها المؤلف على ذكر طرف الحديث الدال عليه، مرتبا إياها على أسماء الصحابة، وربما ذكر الإسناد كاملًا، أو اقتصر على جزء منه. وأهمها: (**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**) للمزي (ت٧٤٢هـ)، جمع

---

(١) انظر الفوائد المنتخبة الصّحاح والغرائب، تخريج الخطيب البغدادي، مقدمة المحقق.

فيه أطراف الكتب الستة وبعض ملحقاتها، و(**ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث**) للنابلسي (ت١١٤٣هـ) ، جمع فيه أطراف الكتب الستة والموطأ.

ج- **كتب الأحاديث المشتهرة على الألسن**: وهي التي تتداولها العامة، وذلك لبيان حالها، مرتبة على أوائل الحديث، بمراعاة حروف المعجم، مثل (**المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة**) للسخاوي (ت٩٠٢هـ) ، و(**كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس**) للعجلوني (ت١١٦٢هـ) .

د- **كتب المختارات**: وقد اشتهر منها **كتب الأربعينات**، ومن أهم كتب الأربعينات التي حظيت بعناية العلماء: (**الأربعين النووية**) للإمام النووي. وكتاب (**الترغيب والترهيب**) للحافظ المنذري.

٢: صيغ التأليف في كتب علوم الدراية:

يمكن تقسيم الصيغ المختلفة للتأليف في علوم الحديث (المتفرقة الموضوعات) إلى قسمين رئيسين: الأول: ما يتعلق بالراوي، والثاني: ما يتعلق بالمروي.

١:٢: كتب العلوم المتعلقة بالراوي:

وجاء التأليف في هذه العلوم على صيغتين: الأولى تأخذ بعين الاعتبار حال الراوي، والثانية تأخذ بعين الاعتبار شخص الراوي.

الصيغة الأولى: تأخذ بعين الاعتبار حال الراوي: وهي تبحث في حال الراوي من جهة محددة، تتصل بقبول حديثه أو ردّه.

لعل من أقدم الكتب التي نظّرت لمراتب الجرح والتعديل كتاب (**الجرح والتعديل**) للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٧٢هـ) ، وهو أول من وضع تصنيفًا وصلنا عن مراتب الجرح والتعديل، ثم جاء الذهبي (ت٧٤٨هـ) في

كتابه (**ميزان الاعتدال**) ليعدّل قليلًا على هذا التصنيف، وجاء بعد ذلك ابن حجر (ت٨٥٢هـ) في كتابَيه (**تهذيب التهذيب**) و(**تقريب التهذيب**) ليتوسع في تفصيل تلك المراتب. ثم جاء الإمام محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ) بكتابه القيم (**الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**) ، وأخيرا وضع كتاب الدكتور نور الدين عتر تصنيفًا جامعًا مختارًا في كتابه (**الجرح والتعديل**) .

ومن جهة تطبيقات علم الجرح والتعديل فيمكن تصنيف صيغ التأليف في هذا المجال في هذه المجموعات:

أ- كتب تراجم الصحابة: أهمها كتاب (**الاستيعاب في أسماء الأصحاب**) لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ) ، وقد رتبه على حروف المعجم، وكتاب (**أسد الغابة في معرفة الصحابة**) لابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ) . وكتاب (**الإصابة في تمييز الصحابة**) لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) ، الذي رتبه على أحرف الهجاء، وضمن كل حرف اتبع تقسيمًا رباعيًّا، حرص فيه على تمييز من ثبتت صحبتهم، وصحح أخطاء من سبقه بحيث كان كتابه تطورًا في الصيغة من حيث الشكل والمضمون.

وضمن صيغة تراجم الصحابة ظهرت صيغة متميزة فريدة في كتاب (**حياة الصحابة**) لمحمد يوسف الكاندهلوي (ت١٣٨٣هـ) ، لم تعرض لسير الصحابة على أساس معجمي يترجم لكل على حدة، وإنما جاء بأخبارهم مرتبة على الأبواب، لا على الأسماء، فنرى فيه مثلا: باب تحمل الشدائد، باب الجهاد، باب الهجرة...، ويذكر تحت كل باب ما يوافقه من الأخبار التي وردت عن الصحابة في ذلك.

ب- المؤلفات المقتصرة على ذكر الثقات: وأهمها: كتاب (**الثقات**) لابن حبان (ت٣٥٤هـ) ، وكتاب (**الثقات**) للعجلي (ت٣٦١هـ) ، وهو غير مرتب،

رتبه السبكي وقدمه بصيغة جديدة، وسماه (**ترتيب الثقات**) ، وكتاب (**تذكرة الحفاظ**) للذهبي (ت٧٤٨هـ) .

ج- المؤلفات المقتصرة على ذكر الضعفاء: واتخذ التأليف في هذا النوع صيغتين:

الأولى: اهتمت بجمع الضعفاء مطلقا: وأهمها: كتاب (**الكامل في الضعفاء**) لابن عَديّ (ت٣٦٥هـ) ، و(**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**) و(**المغني في الضعفاء**) للذهبي (ت٧٤٨هـ) ، و(**لسان الميزان**) لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) .

الثانية: اهتمت بجمع أنواع خاصة من ضعف الرواة، مثل:

أ- المؤلفات التي ذكرت المختلطين من الرواة: وهو من ضعف الرواة النسبي، تبعا للمرحلة العمرية غالبًا، أو من اعتبار آخر أحيانًا، وقد أفرد التأليف في هذا النوع سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ) ، في كتابه: (**الاغتباط بمن رمي بالاختلاط**) .

ب- المؤلفات التي ذكرت الوحدان: وهي تعنى بجمع الرواة الذين لم يرو عنهم سوى راو واحد، ومن هنا نعرف المجاهيل الذين توصف روايتهم بالضعف. وقد ألف فيه الإمام مسلم (ت٢٦١هـ) كتابا أسماه (**المنفردات والوحدان**) .

ت- المؤلفات التي ذكرت المدلسين: وهو أيضا من نوع ما أسميناه بالضعف النسبي، فالثقة المدلس لا يقبل حديثه إلا إذا صرح فيه بالسماع من رواية أخرى، فيكون ضعيفًا في حال عدم تصريحه بالسماع. ومن الكتب التي ألفت في ذلك: (**التبيين في أسماء المدلسين**) لسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ) ، و(**تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**) لابن حجر (٨٥٢هـ) .

د- المؤلفات التي جمعت بين ذكر الثقات والضعفاء: وكان التأليف فيها على صيغتين:

الأولى: لم يُقتصر فيها على رواة كتب بعينها. ومنها كتاب (**الجرح والتعديل**) للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٧٢هـ) .

الثانية: اقتُصر فيها على رواة كتب بعينها. ومنها: (**الكمال في أسماء الرجال**) لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ) ، الذي اقتصر فيه على رجال الكتب الستة، ثم جاء الحافظ المزي (ت٧٤٢هـ) فهذبه واستدرك عليه في كتابه الحافل (**تهذيب الكمال في أسماء الرجال**) ، ثم جاء الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) فلخصه وزاد عليه في كتابه (**تهذيب التهذيب**) ، ولخص التهذيب في كتابه (**تقريب التهذيب**) ، فوضع فيه نتيجة البحث في كل راو ملخصة بكلمة واحدة.

الصيغة الثانية: تأخذ بعين الاعتبار شخص الراوي: وهي تبحث في تحديد وبيان شخصية الراوي، مما يساعد على تمييزه من غيره، وبالتالي الكشف عن حاله والحكم عليه، وكانت صيغ التأليف فيها على ضربين:

الضرب الأول: يبحث في تاريخ الرواة، ويمكن إدراج صيغ التأليف فيه تحت نوعين:

النوع الأول: كتب ضبط التواريخ والطبقات: وهي قسمان:

أ- الكتب التي تعنى بتاريخ الوقائع والحوادث، ومنها (**التاريخ الكبير**) للبخاري، و(**التاريخ**) لأبن أبي خيثمة، و(**مشاهير علماء الأمصار**) لابن حبان.

ب- الكتب التي تعنى بطبقات الرواة الذين تشابهوا في السن والإسناد، ومنها (**الطبقات الكبرى**) لابن سعد، و(**الطبقات**) لابن الخياط، و(**الثقات**) و(**تذكرة الحفاظ**) للذهبي.

النوع الثاني: كتب ضبط العلاقة التاريخية بين الرواة: وقد أُلِّفت فيها أنواع:

أ- كتب في الإخوة والأخوات، وألف فيها علي بن المديني ومسلم وأبو داود والنسائي.

ب- وكتب في الأقران ككتاب الدارقطني في المدبّج (أن يروي القرينان كل منهما عن الآخر) ، وأبي الشيخ في رواية الأقران.

ج- وكتب فيما رواه الأكابر عن الأصاغر (أن يروي الكبير في السن أو القدر عمن هو دونه فيهما) ، ككتاب (ما رواه الأكابر عن الأصاغر) للباغندي (ت٣١٢هـ) .

د- وكتب فيما رواه السابق عن اللاحق (أن يروي عن الراوي راويان أحدهما متقدم الوفاة والآخر متأخر، وبينهما أمد بعيد) ، ككتاب (السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد) للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ) .

هـ- وكتب فيما رواه الآباء عن الأبناء، ككتاب (رواية الآباء عن الأبناء) للخطيب البغدادي.

و- وأخرى في رواية الأبناء عن الآباء، وقد ألف في ذلك ابن أبي خيثمة والسجزي والعلائي.

الضرب الثاني: يبحث في أسماء الرواة: ويمكن إدراج صيغ التأليف فيه تحت نوعين:

النوع الأول: كتب ضبط الأسماء: وهي أنواع:

أ- فهناك الكتب التي تعنى بتوضيح أسماء الرواة، مثل كتب المبهمات (التي تعرِّف باسم من أغفل ذكر اسمه في الحديث) ، وقد ألف فيه الحافظ عبد الغني ابن سعيد المصري والخطيب البغدادي وولي الدين أحمد العراقي (ت٨٢٦هـ) الذي كان كتابه (المستفاد من مبهمات المتن والإسناد) من أهم ما ألف في هذا المجال.

ب- وهناك الكتب التي تبين من ذُكر بأسماء مختلفة أو نعوت مختلفة، ككتاب (إيضاح الإشكال) للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، و(موضح أوهام الجمع والتفريق) للخطيب البغدادي.

ج- وهناك كتب الأسماء والكنى (التي تبين أسماء ذوي الكنى وكنى المعروفين بالأسماء) ، مثل كتاب (الكنى والأسماء) للدولابي (ت٣١٠هـ) ، وكتاب النسائي في ذلك، وكتاب الحاكم الذي رتبه الذهبي وأسماه (المقتنى في الكنى) .

د- وهناك كتب ألقاب المحدثين الذي ألف فيه أبو الفضل ابن الفلكي الحافظ وابن حجر العسقلاني.

هـ- وهناك كتب الأسماء المفردة والكنى والألقاب، مثل كتاب (الأسماء المفردة) للبرديجي.

النوع الثاني: كتب ضبط العلاقات بين الأسماء: وهي على أنواع:

أ- فهناك الكتب التي تبين المنسوبين إلى غير آبائهم، والنسب التي على خلاف ظاهرها، مثل كتاب السمعاني (الأنساب) ، الذي لخصه ابن الأثير في كتاب (اللباب في الأنساب) .

ب- وهناك كتب المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب (التي تبين الاسم الواحد الذي أطلق على أكثر من راو، أي ما تتفق أسماؤهم خطا ولفظا) ، مثل كتاب (المتفق والمفترق) للخطيب البغدادي، وكتاب (الأنساب المتفقة) لأبي الفضل محمد بن طاهر (ت٥٠٧هـ) ، وكتاب أبي الحسن محمد ابن حيوية (من وافقت كنيته كنية زوجته من الصحابة) .

ج- وهناك كتب المؤتلف والمختلف من الأسماء والأنساب (ما تتفق في الخط صورته وتختلف في النطق والتلفظ صيغته) ، مثل كتاب (الإكمال في رفع

الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب) لابن ماكولا (ت٤٧٥هـ) ، و(المشتبه) للذهبي، و(تبصير المنتبه بتحرير المشتبه) لابن حجر العسقلاني.

د- وهناك كتب المتشابه (الذي ينشأ عن تركيب النوعين السابقين) [(١)] ، ككتاب (تلخيص المتشابه في الرسم) للخطيب البغدادي.

هـ- وهناك كتب المشتبه المقلوب (أن يكون اسم أحد الراويين مثل اسم أبي آخر خطا ولفظا، واسم الآخر مثل اسم أبي الأول) ، ككتاب (رفع الارتياب في المقلوب من الأسماء والأنساب) للخطيب البغدادي.

٢:٢: كتب العلوم المتعلقة بالمروي: ويمكن تقسيم هذه المجموعة إلى ثلاثة أقسام: الصيغ المتعلقة بعلوم السند، والصيغ المتعلقة بعلوم المتن، والصيغ المشتركة بينهما.

القسم الأول: كتب علوم السند:

أ- كتب علوم السند من حيث الاتصال: قسم علماء المصطلح علوم الحديث بالنظر إلى اتصال السند أنواعا: المتصل، والمسند، والمعنعن، والمؤنن، والمسلسل، والعالي، والنازل، والمزيد في متصل الأسانيد. وقد أفردوا المسلسل بالتأليف، فصنف السخاوي كتابا في مئة حديث مسلسلة، وصنف محمد عبد الباقي الأيوبي (ت١٣٦٤هـ) (المناهل السلسة في الأحاديث المسلسلة) ، فبلغ فيه عدد المسلسلات (٢١٣) حديثا.

---

(١) أن يتفق اسم شخصين أو كنيتهما ، ويوجد في نسبهما أو نسبتهما الاختلاف والائتلاف، أو بالعكس.

ب- كتب علوم السند من حيث الانقطاع: قسم علماء المصطلح علوم الحديث بالنظر إلى انقطاع السند أنواعا: المنقطع، والمرسل، والمعلق، والمعضل، والمدلس، والمرسل الخفي. وقد أفردوا المراسيل بالتأليف، فصنف أبو حاتم الرازي (**المراسيل**) ، وصنف خليل بن كيكلدي العلائي (**جامع التحصيل لأحكام المراسيل**) .

القسم الثاني: كتب علوم المتن:

أ- كتب علوم المتن من حيث قائله: قسم علماء المصطلح علوم الحديث بالنظر إلى قائله أنواعًا: القدسي، والمرفوع، والموقوف، والمقطوع. وقد أفردوا الأحاديث القدسية بالتأليف، فصنف المناوي (**الاتحافات السنية في الأحاديث القدسية**) . وكان من مصادر الموقوف والمقطوع (**كتب المصنفات**) ، التي أشرنا إليها سابقا، و(**كتب التفسير بالمأثور**) كتفسير **الطبري**.

ب- كتب علوم المتن من حيث درايته: وصُنّفت في ذلك كتب غريب الحديث، ومنها: ما ألفه أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) ، و(**النهاية في غريب الحديث**) لابن الأثير (ت٦٠٦هـ) .

وقد تصدى كبار أئمة الحديث لشرح كتب المصادر الأصلية، ويمكن أن يندرج ذلك تحت علم دراية الحديث، فكانت الشروح والحواشي والتقريرات وغيرها على كتب المصادر الأصلية للسنة. وكان من الطبيعي أن يحظى كتاب **الجامع الصحيح** للبخاري بالحظ الأوفر من عمل الشراح الكبار.

ج- كتب علوم المتن من حيث أسباب الورود: وقد صنف فيه ابن حمزة (ت١١٢٠هـ) (**البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف**) .

د- كتب علوم المتن من حيث الناسخ والمنسوخ: وقد صنف فيه الحازمي (**الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار**) .

هـ- **كتب علوم المتن من حيث مختلف الحديث (مشكل الحديث)** : وقد صنف فيه ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) **(تأويل مختلف الحديث)** ، والطحاوي (ت٣٢١هـ) **(مشكل الآثار)** ، وابن فورك (ت٤٠٦هـ) **(مشكل الحديث)** ، والدارمي **(محكم الحديث)** .

القسم الثالث: كتب العلوم المشتركة بين السند والمتن:

أ- **كتب علوم الحديث من حيث الرواية**، وتتضمن: آداب الرواية عند التلميذ والشيخ، وأنواع التحمل والأداء، وقواعد كتابة الحديث، ومنها **(المحدث الفاصل بين الراوي والواعي)** للرامهرمزي، و**(الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع)** و**(الكفاية في علم الرواية)** للخطيب البغدادي، و**(الإلماع في أصول الرواية وتقييد السماع)** للقاضي عياض.

ب- **كتب علوم الحديث من حيث التفرد أو التعدد**: قسم المحدثون علوم الحديث من حيث تعدد الروايات أو عدمه إلى قسمين رئيسين:

الأول: ما تفرد فيه الراوي، ولم يشاركه فيه راوٍ آخر، وكان على نوعين: الفرد، والغريب، ومن المصنفات في هذا القسم: **(غرائب مالك)** للدارقطني، و**(غرائب شعبة)** لابن مندة، و**(السنن التي تفرد فيها أهل بلدة)** لأبي داود، و**(الأفراد)** للدارقطني.

الثاني: ما تعددت رواته، وهو على نوعين:

- ما تعددت رواته مع اتفاقهم: ومن أقسامه: المتواتر، والمشهور، والمستفيض، والعزيز، والتابع، والشاهد (ونصل إلى الأخيرين بما يسمى بالاعتبار) . وقد أفردوا مؤلفات لبعض هذه الأنواع. ومن ذلك ما كتبه السيوطي في **(الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة)** ، والكتاني في **(نظم المتناثر من الحديث المتواتر)** ،

والغماري في (**إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادة على الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة**) .

– ما تعددت رواته مع اختلافهم: ومن أقسامه: زيادات الثقات، والشاذ، والمحفوظ، والمنكر، والمعروف والمضطرب، والمقلوب، والمدرج، والمصحف، والمعلّ. وقد أفردوا مؤلفات لبعض هذه الأنواع، ومن ذلك ما كتبه ابن حجر في (**المقترب في بيان المضطرب**) ، والخطيب البغدادي في (**الفصل للوصل المدرج في النقل**) ، والخطابي في (**إصلاح خطأ المحدثين**) ، والدارقطني في (**التصحيف**) ، والترمذي في (**العلل الكبير**) ، وأبو حاتم الرازي في (**علل الحديث**) ، والدارقطني في (**العلل الواردة في الأحاديث النبوية**) .

ج– **كتب علوم الحديث من حيث القبول والرد**: قسم المحدثون علوم الحديث من حيث القبول والرد، الذي هو الغاية من مجموع هذه العلوم إلى أقسام: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمضعف، والمتروك، والمطروح، والموضوع. وقد أفردوا هذه الأنواع بالتأليف. فمن مظان الصحيح: الموطأ للإمام مالك، **وصحيح البخاري** (ت٢٥٦هـ) **وصحيح مسلم** (ت٢٦١هـ) **وصحيح ابن خزيمة** (ت٣١١هـ) **وصحيح ابن حبان** (ت٣٥٤هـ) **والمختارة** للضياء المقدسي (ت٦٤٣هـ) ، وهو مرتب على المسانيد على حروف المعجم، لا على الأبواب.

ومن مظان الحسن: **جامع الترمذي** (ت٢٧٩هـ) **وسنن أبي داود** (ت٢٧٣هـ) **وسنن النسائي** (٣٠٣ هـ) **وسنن ابن ماجه** (ت٢٧٣هـ) **ومسند أحمد** (ت٢٤١هـ) **ومسند أبي يعلى** (ت٣٠٧هـ) .

ومن مظان الضعيف: الكتب التي صنفها العلماء في الضعفاء من الرواة، مثل ما عزي للعقيلي في (**الضعفاء**) وابن عدي في (**الكامل في الضعفاء**) ....، والكتب التي نص العلماء على أن تفردها بحديث أمارة على ضعفه، مثل: ما عزي للخطيب

البغدادي في تاريخ بغداد ولابن عساكر في تاريخ دمشق والحكيم الترمذي في نوادر الأصول والحاكم في تاريخه والديلمي في مسند الفردوس وأبي نعيم في حلية الأولياء، والكتب التي ألفها العلماء في أنواع من الضعيف ضعفت لغير جرح الرجال، مثل: ما ألف في المراسيل والمدرج والمصحف والعلل.

ومن مظان الموضوع: (الموضوعات) لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، و(اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة) للسيوطي، و(تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة) لابن عِراق الكناني (ت٩٦٣هـ) ، و(المنار المنيف في الصحيح والضعيف) لابن قيم، و(المصنوع في الحديث الموضوع) للقاري (ت١٠١٤هـ) [1].

(١) انظر نور الدين عتر، منهج النقد، ص٢٨٥، وما بعد.

الملحق الثالث: في بعض مصادر الحكم على الحديث

ليس التخريج هو مجرد بيان موضع الحديث في كتب المصادر، فنحن نرجح أن الحكم على الحديث جزء من عملية التخريج. ولو أن بعض الأئمة صنفوا في التخريج وأسموا كتبهم كتب تخريج ولم يحكموا على الأحاديث كالسيوطي والمناوي. وتأتي أهمية الحكم على الحديث من كوننا نضيف إلى التخريج قيمة من أجلها كان التخريج، لأن المقصود النهائي توثيق نسبة الكلام إلى رسول الله ﷺ.

ونحن لو حاولنا الحكم على الحديث، فسوف نحكم على ظاهر السند، أما معرفة العلل الخفية والباطنة، فهذه لن نستطيعها غالبا، لذلك كان علينا أن نستفيد من أحكام الأئمة الأوائل، فإن لم نجد يمكن أن نحكم على السند.

أين توجد أحكام الأئمة الأوائل؟

- **صحيح البخاري** كله محكوم عليه بالصحة طبعًا، **وصحيح مسلم** كذلك، والترمذي حكم على أحاديث **الجامع**.

- ابن خزيمة هو إمام حكَم، بعضهم وافقه على الحكم، وبعضهم خالفه، لكن له حكم، وكذلك ابن حبان وابن السكن وابن الجارود في **المنتقى** والضياء في **المختارة**، والحاكم في **المستدرك** له حكم على الحديث تعقبه الذهبي.

- أبو داوود حَكَم حكمًا جمليًا: ما فيه وهن شديد يبينه، وإلا فهو صالح يسكت عنه، وإن كان خلاف بين العلماء في تفسير قوله إنه (صالح) مما يوجب البحث عن أقوال العلماء الآخرين في هذا النوع.

- النسائي له منهج في الحكم على الحديث وإن كان غامضًا، فهو يحتاج إلى خبرة ومراس، فالنسائي يبيّن علل الحديث من خلال ما يذكره من مدار السند، وما يتبعه من اختلافات في الرواية.

- ابن ماجه، حكم البوصيري على زوائده.

- كتب الشروح فيها حكم على كثير من الأحاديث، **كفتح الباري** ففيه الحكم على عدد كبير من الأحاديث في سياق الشرح، وصرح أن ما سكت عنه فهو حسن.

- كتب تخريج الحديث: مثل **نصب الراية** للزيلعي، **والتلخيص الحبير** لابن حجر، **والمغني عن حمل الأسفار** للحافظ العراقي، الذي هو تخريج **إحياء علوم الدين**.

- كتب أحاديث الأحكام **كبلوغ المرام** وشرحه، **ومنتقى الأخبار** وشرحه.

- كتب السؤالات والمسائل **كمسائل الإمام أحمد**.

- كتب الزوائد، مثل **مجمع الزوائد** للإمام الهيثمي، وكان يحكم فيه على الأسانيد، **والمطالب العالية** لابن حجر.

- **الترغيب والترهيب** للإمام المنذري.

- **الجامع الصغير** للإمام السيوطي، وتعقبات المناوي.

- كتب الأحاديث الموضوعة، مثل **موضوعات ابن الجوزي**.

- كتب مجرد العزو إليها مع عدم إخراج الحديث في غيرها مظنة للضعف، مثل **تاريخ بغداد** للخطيب، **وتاريخ دمشق** لابن عساكر، **والفردوس** للديلمي.

- كتب الضعفاء، **ككتاب الذهبي والعقيلي**.

- كتب العلل.

- كتب الأحاديث المشتهرة، مثل **المقاصد الحسنة** للسخاوي **وكشف الخفا** للعجلوني.

نموذج تطبيقي يضم ألوانا من التوثيق:
كتاب علوم الحديث، للإمام ابن الصلاح

أ- **النسخة الأصل:** مخطوطته محفوظة في المكتبة السليمانية في إستانبول برقم ٣٥١. مقروءة على المؤلف وعليها خطه بذلك، إلا أنها مخرومة من أولها، وتبدأ من الورقة التاسعة، من التنبيه الرابع من التنبيهات التي أردف بها الحديث الحسن من قول ابن الصلاح: «وكذلك أبو داود السجستاني يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب/ غيره؛ لأنه أقوى عنده من رأي الرجال». فقوله: «غيره؛ لأنه أقوى..» هو ابتداء هذه النسخة، وما قبل ذلك قد خُرم من النسخة واستكمل بخط آخر حديث.

أما الورقة التي تبدأ بها هذه النسخة، فيلاحظ المطالع للصورة المأخوذة لها البون الواضح بينها وما قبلها، ونقرأ في أعلاها بخط ناسخ التكملة هذه العبارة: «من هنا إلى آخره منسوخة من خط مؤلفه، ومقروءة عليه رحمه الله، ثم على الشيخ المحدث المحقق عبد الرحيم العراقي رحمه الله، وعليه خطه أيضًا في غير موضع».

ونقرأ أيضًا بخط ابن الصلاح قوله: «بلغ مشتركًا في جمع ولله الحمد». وبموازاة هذه الجملة كتب مستدرك الخَرْم: «هذا خط مؤلفه رحمه الله فاحفظه فإنه كثير جدًا».

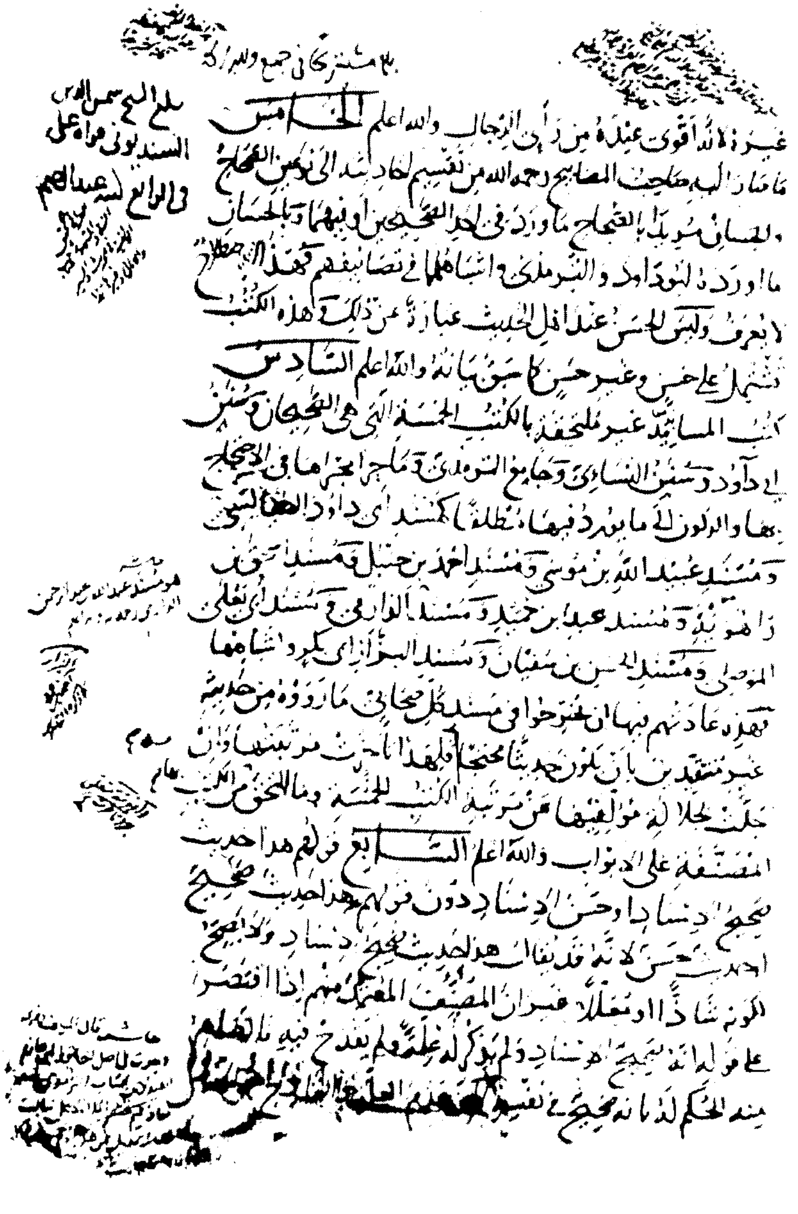
وقد ثبت التصريح بكون هذا خط المؤلف في مواضع أخرى حيث نجد بالخط نفسه مثل هذه العبارة: «وكتب مؤلفه»، أو «وهذا خط مؤلفه».

وعلى الحاشية اليسرى من الصفحة بخط الإمام العراقي: «بلغ الشيخ شمس الدين السنديوني قراءة في الرابع. كتبه عبد الرحيم».

ويجد قارئ النسخة خط الإمام العراقي عليها كل وريقات معدودة بالبلاغ بالقراءة عليه، وبعض خطوط أخرى، مما يدل على غاية ما حظيت به النسخة من التدقيق والضبط.

وفي آخر النسخة بخط ناسخها ومالكها بعد سطرين من قول المصنف: «آمين آمين» بيان اسم الناسخ وهو المحدث الزاهد أبو علي بن إبراهيم بن أبي علي الوسفي، ويوجد بيان مكان وتاريخ النسخ: «يوم الأحد الثامن عشر من ربيع الأول سنة إحدى وأربعين وسمائة، بمدينة دمشق حُرست في خانقاه الأندلسي بعد صلاة العصر والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين الطيبين الطاهرين. حامدًا مصليًا مسلّمًا مستغفرًا».

ثم بخط المؤلف العبارة الآتية البالغة الأهمية في توثيق النسخة: «بلغ وفقه الله ونفعه وإياي من أوله إلى آخره سماعًا مني وعرضًا، وأجزت له إجازة جامعة وهذا خط مؤلفه عفا الله عنه وعنهم أجمعين». انتهى.


غير أنه أقوى عنده من رأي الرجال والله أعلم الخامس
ما صار إليه صاحب المصابيح رحمه الله من تقسيمه أحاديث إلى نوعين الصحاح
والحسان مريدا بالصحاح ما ورد في أحد الصحيحين أو فيهما وبالحسان
ما أورده أبو داود والترمذي وأشباههما في تصانيفهم فهذا اصطلاح
لا يعرف وليس الحسن عند أهل الحديث عبارة عن ذلك وهذه الكتب
تشتمل على حسن وغير حسن كما سبق بيانه والله أعلم السادس
كتب المسانيد غير ملتحقة بالكتب الخمسة التي هي الصحيحان وسنن
أبي داود وسنن النسائي وجامع الترمذي وما جرى مجراها في الاحتجاج
بها والركون إلى ما يورد فيها مطلقا كمسند أبي داود الطيالسي
ومسند عبيد الله بن موسى ومسند أحمد بن حنبل ومسند إسحاق بن
راهويه ومسند عبد بن حميد ومسند الدارمي ومسند أبي يعلى
الموصلي ومسند الحسن بن سفيان ومسند البزار أبي بكر وأشباهها
فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه
غير متقيدين بأن يكون حديثا محتجا به فلهذا تأخرت مرتبتها وإن
جلت لجلالة مؤلفيها عن مرتبة الكتب الخمسة وما التحق بها من الكتب
المصنفة على الأبواب والله أعلم السابع قولهم هذا حديث
صحيح الإسناد أو حسن الإسناد دون قولهم هذا حديث صحيح
أو حديث حسن لأنه قد يقال هذا حديث صحيح الإسناد ولا يصح
لكونه شاذا أو معللا غير أن المصنف المعتمد منهم إذا اقتصر
على قوله إنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه فالظاهر
منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه [illegible]

بغداديون وفي الحديث الثاني أنس فمن دونه إلى أبي مسلم كما ذكرناه
بصريون ومن بعده من الجنيد إلى شيخنا نيسابوريون أخبرنا الشيخ الأول
أبو الفتح منصور بن عبد المنعم بن أبي البركات بن الإمام أبي عبد الله محمد بن الفضل الفراوي
بقراءتي عليه بنيسابور رحمه الله قال أنا جدي أبو عبد الله محمد بن الفضل قال
أخبرنا أبو عثمان سعيد بن محمد البحيري رحمه الله قال أخبرنا أبو سعيد
محمد بن عبد الله بن حمدون قال أخبرنا أبو حاتم مكي بن عبدان قال أنا عبد الرحمن
ابن بشر قال أنا عبد الرزاق قال أنا ابن جريج قال أخبرني عبدة بن أبي لبابة
أن ورادا مولى المغيرة بن شعبة أخبره أن المغيرة بن شعبة كتب إلى معاوية
كتب ذلك الكتاب له وراد إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
حين يسلم لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد اللهم لا مانع لما أعطيت
ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد. المغيرة بن شعبة ووراد
وعبدة كوفيون وابن جريج مكي وعبد الرزاق صنعاني يماني وعبد الرحمن بن بشر
وشيخنا ومن بينهما أجمعون نيسابوريون ولله سبحانه الحمد الدائم على ما أسبغ
من أفضاله والصلاة والسلام الأفضلان على سيدنا محمد وآله وعلى سائر النبيين
وآل كل غاية ما يسأل السائلون وغاية ما يأمل الآملون آمين آمين آمين

[illegible]

الحمد لله حمداً دائم الجود ● رب العباد ومجري الماء في العود
يا قارئ الخط قل بالله مبتهلاً ● اغفر لكاتبه يا خير معبود

فرغ من تحريره كاتبه [illegible] العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني [illegible]
[illegible]
[illegible]

[illegible] وجعله الله [illegible] إلى آخره [illegible]
وأجزت له إجازة جامعة وهذا خط [illegible] عفا الله عنه
[illegible]

[illegible]

وفي الحاشية عند قول: «آمين...» هذه العبارة:

«قوبل وصحح بأصل المؤلف منه فصح إن شاء الله تعالى». ا.هـ

وهذا القول خاص بشأن القسم الأخير من الكتاب على ما ذكرنا من قبل.

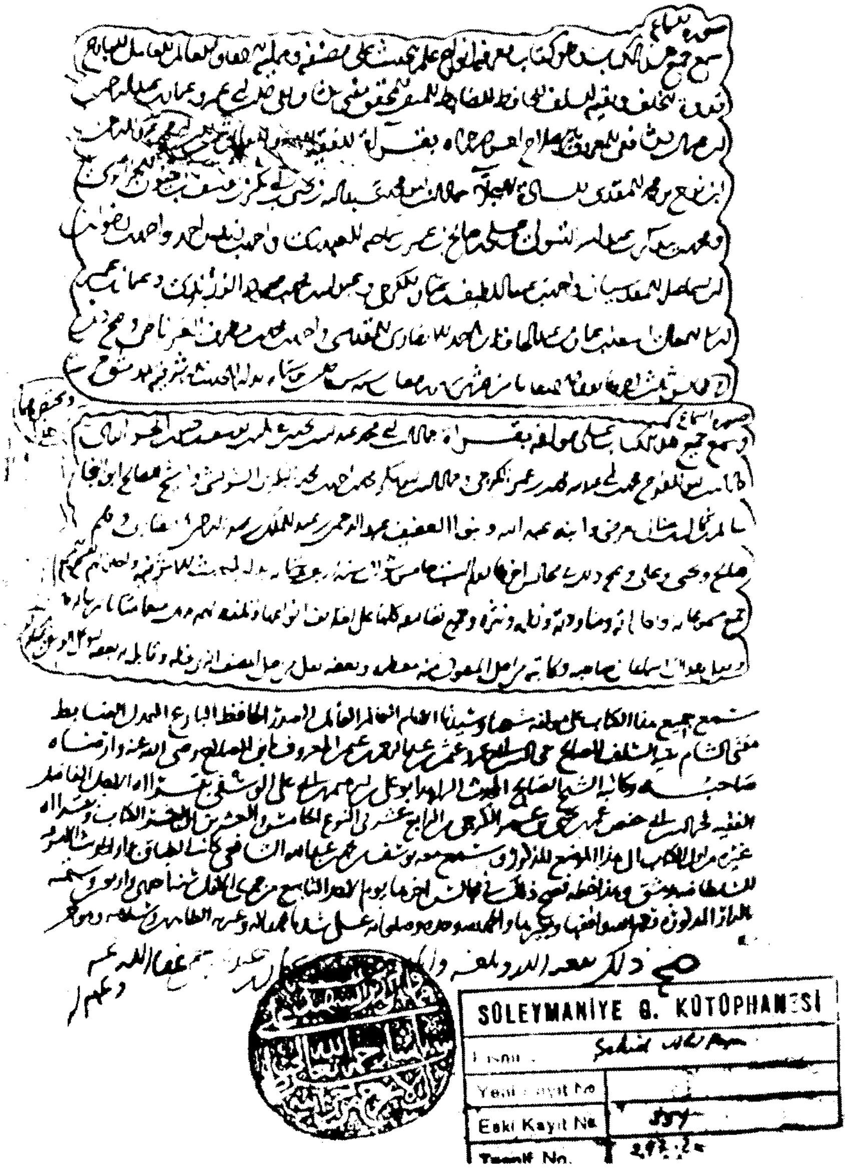
وتحته في حاشية الصفحة أيضًا بخط الحافظ العراقي:

«بلغ الشيخ شمس الدين محمد بن عمر بن خالد السنديوني قراءة عليّ في الثالث والأربعين كتبه عبد الرحيم بن الحسين».

وفي الصفحة التالية صورة سماعين نقلهما الناسخ مختصرًا من الأصل المنقولة منه، ثم سماع جميع الكتاب على المؤلف، ثم توثيق المؤلف ذلك بخطه، ونص هذا السماع الأخير كما يأتي:

«سمع جميع هذا الكتاب على مؤلفه شيخنا وسيدنا الإمام العالم العامل الصدر الحافظ البارع العدل الضابط مفتي الشام بقية السلف الصالح تقي الدين أبي عمرو عثمان ابن عبد الرحمن بن عثمان المعروف بابن الصلاح ﵁ وأرضاه، صاحبه وكاتبه الشيخ الصالح المحدث الزاهد أبو علي بن إبراهيم بن أبي علي الوسْني بقراءة الأجلِّ الفاضل الفقيه فخر الدين أبي حفص عمر بن يحيى بن عمر الكرجي من الرابع عشر في النوع الخامس والعشرين إلى آخر الكتاب، وبقراءة غيره من أول الكتاب إلى هذا الموضع المذكور، وسمع معه يوسف بن محمد بن عبد الله الشافعي كاتب الطباق بدار الحديث الأشرفية السلطانية بدمشق، وهذا خطه، فصح ذلك في مجالس آخرها يوم الأحد التاسع من جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين وستمائة بالدار المذكورة، رحم الله واقفها ومميرها، والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وعترته الطاهرين وسلامه...».

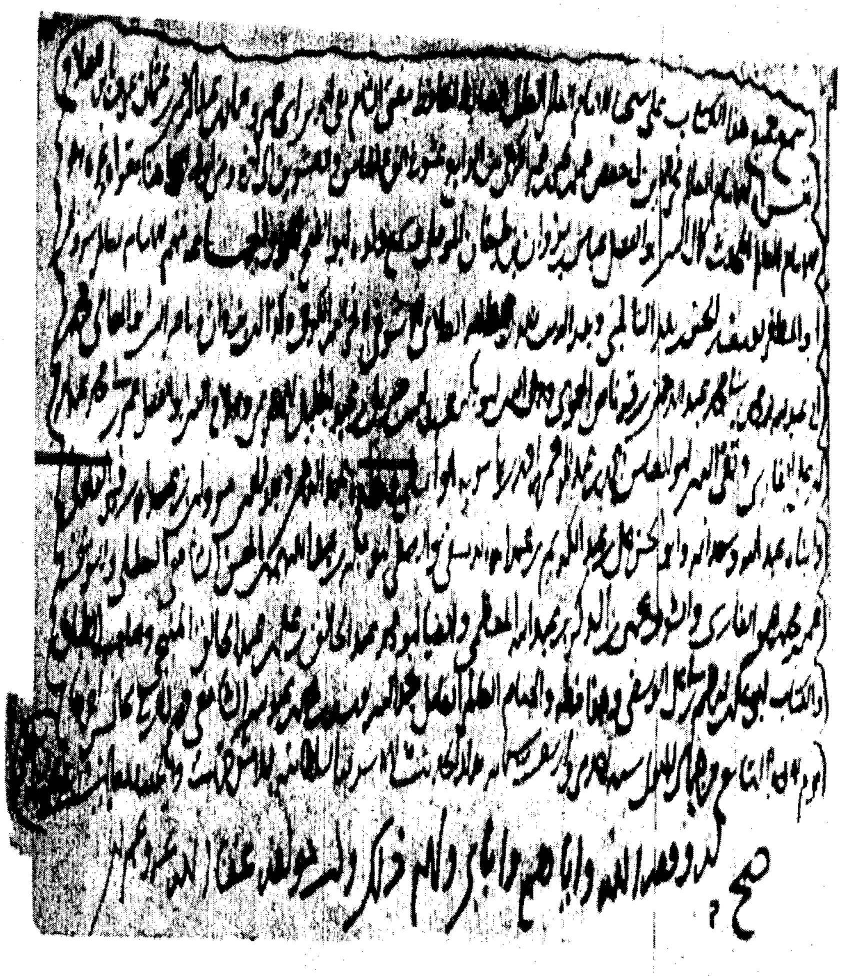
وتحت هذا توثيق المؤلف بخطه لهذا السماع، لكن خاتم الواقف للنسخة طمس قسمًا منه كما يرى في المصورة، ولا حول ولا قوة إلا بالله.


SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ
Kısmı
Şehid Ali Paşa
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No
Tasnif No.

ثم في الصفحة التي بعدها سماع آخر على المؤلف لجماعة من العلماء والأئمة موثق كذلك بخطه بهذه العبارة:

«صح له وفقه الله وإياهم وإياي ولهم ذلك وكتب مؤلفه عفا الله عنه وعنهم آمين».

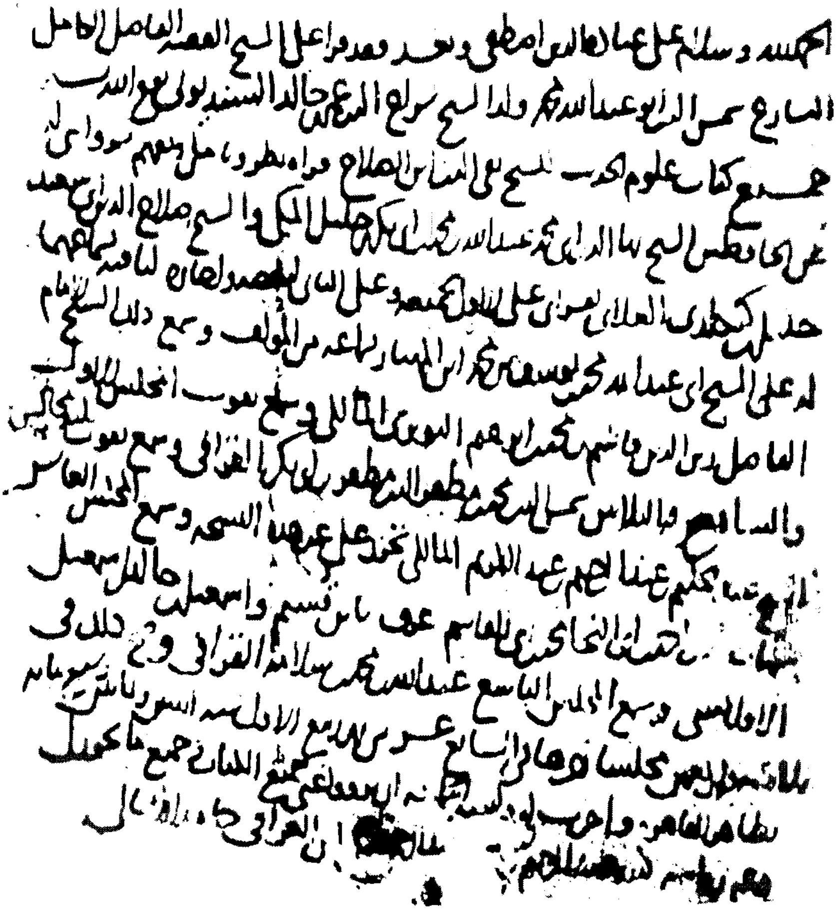
وهذا السماع يفسر «الغير» الذي قرأ القسم الأول من الكتاب على المؤلف وهو الإمام العالم المحدث كمال الدين أبو الفضل عباس بن بزوان بن طرخان الموصلي.



ثم سماع لجماعة من العلماء على الشيخين العلامتين الأوحدين أبي محمد عبد الرحمن وأبي العباس أحمد ابني الشيخ الإمام الزاهد برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم الفزاري،...، في مجالس آخرها يوم الاثنين رابع ربيع الأول عام ثمانية وثمانين وستمائة بالمدرسة البادرائية،..

وأخيرًا هذا السماع والتوثيق بخط الإمام عبد الرحيم بن الحسين العراقي وهذا نصه:

«الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وبعد: فقد قرأ عليّ الشيخ الفقيه الفاضل الكامل البارع شمس الدين أبو عبد الله محمد ولد الشيخ سراج الدين عمر بن خالد السنديوني نفع الله به جميع كتاب **علوم الحديث** للشيخ تقي الدين بن الصلاح، قراءة نظر وتأمل وتفهم، بروايتي له عن الحافظين الشيخ بهاء الدين أبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل المكي والشيخ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي، بقراءتي على الأول لجميعه، وعلى الثاني لبعضه وإجازة لباقيه، بسماعهما له على الشيخ أبي عبد الله محمد بن يوسف بن محمد بن المهتار، بسماعه من المؤلف. وسمع ذلك الشيخ الإمام الفاضل زين الدين قاسم بن محمد بن إبراهيم النويري المالكي، وسمع - بفوت المجلس الأول والسابع والثلاثين - شمس الدين محمد بن مظفر الدين مظفر بن أبي بكر القرافي، وسمع - بفوت ثلاثة مجالس - الشيخ عبد الحليم بن عبد الرحيم بن عبد الكريم المالكي تحرر على غير هذه النسخة، وسمع المجلس العاشر شهاب الدين أحمد بن أبي النجا محمد بن أبي القاسم عُرف بابن قاسم وإسماعيل بن خالد بن إسماعيل الأولسى، وسمع المجلس التاسع عبد الله بن محمد بن سلامة القرافي، وصحّ ذلك في ثلاثة وأربعين مجلسًا، آخرها في السابع عشر من شهر ربيع الأول سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة بظاهر القاهرة، وأجزت له ولبقية الجماعة أن يرووا عني جميع الكتاب وجميع ما يجوز لي وعني روايته. كتبه عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن العراقي حامدًا لله تعالى».



وتمتاز هذه النسخة علاوة على غاية صحتها وعلو سندها بمزية علمية على غاية الأهمية للمشتغل بهذا العلم عامة، ولقارئ هذا الكتاب خاصة، هي ما طرزت به حواشيها من فوائد قيمة هامة أخذت عن المؤلف نفسه من أماليه، كما يصرح بذلك الناسخ رحمه الله تعالى، وكذلك ما هناك من تعليقات تتضمن تحقيقات هامة وموجزة في هذا العلم أثبتها بخطه الإمام الحافظ عبد الرحيم العراقي، والتي تشتمل على خلاصة ما يمخضه اللبيب الحاذق من كتاب: «التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلِق

من **كتاب ابن الصلاح**» للإمام العراقي، وكتاب: «**شرح الألفية في علم الحديث**» للعراقي أيضًا. وتمتاز النسخة أيضًا بمراعاة قواعد المحدثين وآدابهم في كتاب الحديث مراعاة دقيقة.

وقد اتخذ المحقق هذه النسخة، وأشار إليها بقوله: «الأصل».

ب- **النسخة الثانية:** نسخة المدينة المنورة - على ساكنها أفضل الصلاة وأزكى التحية والسلام - المحفوظة في مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت رحمه الله تعالى ورضي عنه برقم (٢٢ - مصطلح) . وهي نسخة مكتوبة بخط جيد وإن كان مهملاً من النقط في مواضع كثيرة.

وهذه النسخة نفيسة صحيحة غاية الصحة، كتبها بيده عالم من أعلام الفقه والحديث، هو الشيخ نجم الدين محمد بن محمد بن الباهي الحنبلي، وقرأها كاتبها بنفسه قراءة بحث ورواية ودراية على إمامين حافظين هما: تقي الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن الدجوي، وعبد الرحيم بن الحسين العراقي، وقد أثبت الحافظ العراقي خطه عليها في مواضع كثيرة، فتجده يقول كل ثلاثة أوراق أو أكثر: «بلغ الشيخ الإمام نجم الدين نفع الله به قراءة عليّ كتبه عبد الرحيم بن الحسين».

وقد كتب الشيخ الإمام نجم الدين الباهي في آخر النسخة ما لفظه:

«والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين، أنهاه كتابة العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن محمد بن محمد بن عبد الدائم بن عبد الحافظ بن عبد المنعم بن أبي الحسن علي الباهي القرشي الشيسي الحنبلي، عامله الله بلطفه الخفي والجلي، بالمنصورية من القاهرة المحروسة بين الظهر والعصر في يوم الأربعاء ثالث عشر شهر جمادى الآخرة سنة سبع وتسعين وسبعمائة أحسن الله نفعها وبقية العمر في خير وعافية بلا محنة، آمين آمين آمين والحمد لله رب العالمين».

ثم كتب عقب هذا بخطه أيضًا ما نصه:

«أكملت قراءة هذا الكتاب وهو كتاب **علوم الحديث** للإمام الحافظ تقي الدين ابن الصلاح قراءة بحث ودراية ورواية على الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن تقي الدين محمد بن محمد بن عبد الرحمن بن حيدره بن عمر الدجوي في سلخ ذي القعدة سنة ثمان وثمان مائة، وأجاز لي ﷺ بأن أرويه عنه وأدرسه على من شئت في التاريخ المذكور وحسبنا الله ونعم الوكيل. كتبه بيده الفانية محب السنة أبو الفتح محمد بن محمد بن محمد بن الباهي الحنبلي العبدري حامدًا ومصليًا ومسلمًا».

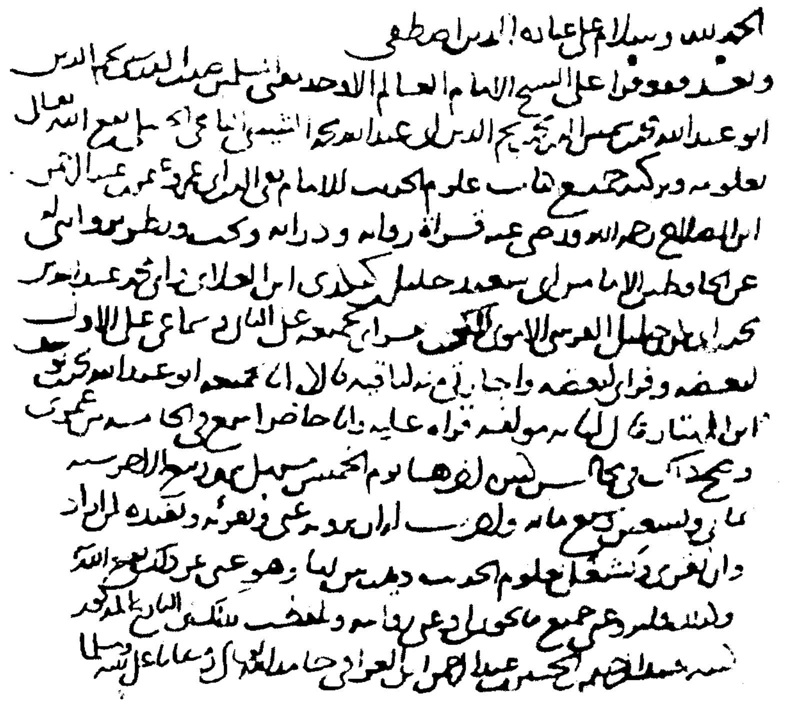
وبعد هذا على الصفحة التالية قراءة النسخة وتصحيحها على الإمام الحافظ العراقي بخط العراقي نفسه ولفظه (كما تراه في الرسم):

«الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعد فقد قرأ عليّ الشيخ الإمام العالم الأوحد مفتي المسلمين صدر المدرسين نجم الدين أبو عبد الله محمد بن شمس الدين محمد بن نجم الدين أبي عبد الله محمد الشيسي الباهي الحنبلي - نفع الله تعالى بعلومه وبركته - جميع كتاب «**علوم الحديث**» للإمام تقي الدين أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح رحمه الله ورضي عنه قراءة رواية ودراية وبحث ونظر بروايتي له عن الحافظين الإمامين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن العلائي وأبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي بكر بن خليل القرشي الأموي المكي، بقراءتي لجميعه على الثاني وسماعي على الأول لبعضه، وقراءتي لبعضه وإجازتي لباقيه، قالا: أخبرنا بجميعه أبو عبد الله محمد بن يوسف ابن المهتار، قال: أخبرنا به مؤلفه قراءة عليه وأنا حاضر أسمع في الخامسة من عمري، وصح ذلك في مجالس كثيرة آخرها يوم الخميس مستهل شهر ربيع الآخر سنة ثماني وتسعين وسبعمائة، وأجزت له أن يرويه عني ويقرئه ويفيده لمن أراد وأن يقرأ ويشتغل بعلوم الحديث ويدرسها، وهو غني عن ذلك نفع الله بهن وكذلك فليرو عني جميع ما يجوز لي وعني روايته وتلفظت بذلك في

التاريخ المذكور كتبه عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن العراقي حامدًا الله تعالى ومصليًا على نبيه ومسلمًا».

وهذا إسناد عال، وصحيح جدًا، مسلسل برواية الحفاظ بعضهم عن بعض.

ويجب أن نبين هنا أن سند هذه النسخة يرتقي إلى المؤلف من طريق آخر غير طريق النسخة السابقة، وإن ثبت عليهما خط الإمام الحافظ عبد الرحيم العراقي بقراءته وإسماعه؛ لأن النسخة الأولى التركية أخذت عن المؤلف نسخًا بواسطة أبي علي الوسْني، وقراءة عليه بواسطة الفقيه الفاضل عمر بن يحيى الكرجي، وبقراءة غيره من أول الكتاب وهو الإمام العالم المحدث كمال الدين أبو الفضل عباس بن بزوان بن طرخان الموصلي. أما هذه النسخة الثانية فإنها تروى عن المؤلف بواسطة ابن المهتار الذي سمعها في صغره وأخذ الإجازة بها، ثم روى الكتاب من هذه النسخة التي قرئت على المصنف بحضوره وأثبت المصنف له الإجازة عليها.


الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى

خصوصية المخطوط الحديثي ونماذج من آفات تحقيقه

محمد ناصيري(*)

إن بعث التراث الإسلامي عامة، والحديثي والقرآني خاصة ضرورة علمية، وفريضة شرعية؛ لتضمنه مادة العلم الذي أمرنا باتباعه، إما على سبيل الكليات، أو على جهة الاجتهاد الذي معرفته شرط في اعتبار قول المتأخر.

ويتفق المختصون على أن ثمرة التحقيق هي «أن يُؤدّى الكتاب أداءً صادقًا كما وضعه مؤلفه كمًّا وكيفًا بقدر الإمكان»(1).

فهو إقامة النص وضبطه وتقييده؛ فلا يلتبس فيه شيء، ولا يبقى منه تصحيف ولا تحريف. وهذه أمور تتوقف على حسن اختيار النسخة الأصل، ومعرفة فروعها الحقيقية، وما ليس هو من عائلتها، وحسن القراءة لكل أثر قلم، والخبرة بالموضوع وفروعه، بل وتاريخه، وظواهره في جانب النقل والتحصيل، وفي جانب الكتابة والتدوين...

في هذه الورقة أتناول بعض خصوصيات المخطوط الحديثي، وما لجهلها من أثر على المحقق، والمخطوط المحقق، والعلم المشتمل عليه، وعند ذكر كل خصيصة أذكر

(*) أستاذ الحديث وعلومه - مؤسسة دار الحديث الحسنية.

(1) عبد السلام هارون، **تحقيق النصوص ونشرها**، ص٤٤.

ما يترتب على الجهل بها، وأذكر ما جمعته من آفات التحقيق المتعلقة بها، وكيف يقع تجاوزها، وأعرب هنا عن كون كل ما أذكره أنه من خبرة المحققين الذين مارسوا هذا الفن بذوق، وولع وتخصص، وعمدتي في هذا رائدان هما الشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي، والشيخ العلامة عبد الفتاح أبو غدة رحمهما الله، ثم بحث أنجز هنا بدار الحديث الحسنية بعنوان الموطأ برواية يحيى بين المخطوط والمطبوع للطالب جعفر أهمدي، ورأيت أن أتقاسم مع هذه الفئة الفتية هذه المعلومات المحررة، تنبيها لكونها لا تعلم إلا بالتجربة، وإتاحة لطرق وخبرات تعتمد إذا ما حصل مثلها، وتحفز على ابتكار طرق أخرى في غيرها.

أولا: تشديد المحدثين في ضبط النسخ

لقد ظل التشديد في ضبط النسخة صفة للمحدثين؛ إذ به يتفوق بعضهم على بعض، وإنما خصوا بذلك لخصوصية موضوع الدرس الحديثي؛ فموضوع كتبهم إما أصل للتكاليف، والذمم بريئة إلا مما ثبتت نسبته إلى الشارع يقينا أو بظن غالب، والأمر هنا يتعلق بالمتون، وإما أصل في قبول الخبر، والخبر بدون سند كالرقي إلى السطح بدون درج، والشأن هنا متعلق بالراوي، فما لم يعرف الراوي فلا يعتبر الخبر. وهكذا فمادة المخطوط الحديثي دائرة بين أصلين، لا غنى عن واحد منهما في الدين، ولذلك قالوا الإسناد نصف العلم، وبما أنه هو المقدمة للنصف الثاني صار له قدر زائد؛ قال الإمام الحجة الناقد علي بن المديني: «التفقة في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم»[1].

---

(١) الرامهرمزي، المحدث الفاصل، ص٣٢٠.

وقال التابعي الجليل محمد بن سيرين: «التثبت نصف العلم»(١).

وقال أبو زرعة الدمشقي: «رأيت أبا مسهر يكره للرجل أن يحدث إلا أن يكون عالما بما يحدث ضابطا»(٢).

فهذه النقول تؤكد على مسألة التثبت، وتربط مرتبة الوصف بالعلم بمقدار تحصيل صفة الضبط لما بيده من النسخ، والتثبت مما سيقدمه لغيره. ولهذا صح أن نقول: إن معاني التحقيق كانت على أكمل وجه من أول يوم في صناعة كتب الحديث؛ لأن التصحيف والإعجام يرافق المكتوب عادة، قال الإمام أحمد بن حنبل: «من يفلت من التصحيف؟ كان يحيى بن سعيد يشكل الحرف إذا كان شديدًا، وغير ذاك لا، وكان هؤلاء أصحاب الشكل والتقييد عفان وبهز وحبان»(٣) وذكر آخرين.

قال السخاوي: «وممن كان كثير العجم والنقط لكتابه أبو عوانة الوضاح، أحد الحفاظ، فقُدّم كتابه على حفظ غيره لشدة إتقانه وضبطه له، وربما كما أشار إليه عياض يقع النزاع في حكم مستنبط من حديث يكون متوقفاً على ضبط الإعراب فيه فيسأل الراوي: كيف ضبط في اللفظ؟ فيصير متحيراً لكونه أهمله، أو يجسر على شيء بدون بصيرة ويقين... وقيل: بل ينبغي الشكل والإعجام للمكتوب كله أشكل أم لا، وصوبه عياض لِأجل ذي ابتداء في الصنعة والعلم ممن لا يعرف المؤتلف والمختلف وغيرهما من السند والمتن؛ لأنه حينئذ لا يميز المشكل من غيره،

(١) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، ص١٦٦.
(٢) الكفاية في علم الرواية، ص١٦٦.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي، ١/٢٧٠.

ولا صواب وجه الإعراب للكلمة من خطئه، وأيضا فقد يكون واضحا عند قوم مشكلا عند آخرين كالعجم ومن شاكلهم والقصد عموم الانتفاع»[١].

لقد قرر السخاوي إذن مما أصله من صنعة النقاد خطورة المخطوط الحديثي من جهة المتن ومن جهة السند. ونضيف هنا أمراً ذا بال وهو أن المحقق في المخطوط الحديثي سيواجه ظاهرة النقل وعليه أن يرد الأمور إلى أصولها دون مساس بأصل المؤلف، وكم وجد من الأخطاء مما لابد من بيانه.

فماذا عن السند وأخطائه؟

ثانيا: خصوصية السند في المخطوط الحديثي وآفات تحقيقه

نقصد بالسند عموم الرواة الذين ينقل عن طريقهم اللفظ النبوي أو معناه، وما يدل على الخصوصية هو أن الحرف قدر يرد زائدا في متن اتفق على جملته حفاظ، فينفرد الواحد والاثنين عن الجماعة به، فمن حيث الصناعة الحديثية يمنع أن يذكر هذا الحديث مقروناً بالحرف الزائد إلا إذا بُيِّن راويه لمعرفة أهليته؛ لأنه قد ينفرد أو لا، من هنا يتبين أنه لا يغتفر الخطأ في قراءة الاسم...

وإذا كان الاسم بهذه المكانة حيث قد يثبت به حكم أو يرفع؛ أي قد يزاد في الشرع أو ينقص منه، فإن له في ذاته أمر آخر، وهو أنه إذا لم يقرأ ويضبط بدقة فليس يستعان فيه بقياس كما في الفقه مثلا، ولا بسياق وخاصة عند غياب النقط،

---

(١) فتح المغيث ١٦٦/٢.

وهي ظاهرة استمرت إلى القرن التاسع، بل ينفع فيه فقط الفهم العميق والخبرة والممارسة والاستعانة بمن هم أهل في الصنعة، وفيما يلي وقائع تدل على ذلك:

أ- بريد بن عبد الله ويزيد بن عبد الله

قال الإمام اللكنوي رحمه الله: «وقال السيوطي في **تدريب الراوي** شرح **تقريب النواوي** وقع في عبارتهم أنكر ما رواه فلان كذا وإن لم يكن ذلك الحديث ضعيفا؛ قال ابن عدي: أنكر ما روى بريد بن عبد الله بن أبي بردة: «إذا أراد الله بأمة خيرا قبض نبيها قبلها»، قال: وهذا طريق حسن رواته ثقات»[1].

قال الشيخ أبو غدة تعليقا عليه: وقع في الأصلين؛ أي الذين يحقق عليهما: «يزيد بن عبد الله» يعني بالتحتانية المثناة. ومثله في **تدريب الراوي** من الطبعة الخيرية ص٨٠، وهو تحريف وصوابه: «بريد بن عبد الله» كما في كتب الرجال.

ب- ما يتوهمه المحقق بسبب التباس أسماء الرواة من تشابه في الاسم علم الرجال للمعلمي (ص١٦) :

وقع في بعض كتب الخطيب البغدادي: (قرأت على القاضي أبي العلاء الواسطي عن يوسف بن إبراهيم الجرجاني، قال: ثنا أبو نعيم بن عدي) ، فعمد بعض أفاضل العصر، فكتب بدل (أبو نعيم) : (أبو أحمد) ! وكتب على الحاشية ما لفظه: (أبو نعيم في أصل، و ليس بشيء) ! وحاصله أن الصواب: أبو أحمد، لا أبو نعيم!!.

---

(١) الرفع والتكميل، ص٢٠٥.

وهذا خطأ، أوقعه فيه أنه يعرف أبا أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ مؤلف كتاب **الكامل** توفى سنة ٣٦٥هـ، ولا يعرف أبا نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني الاستراباذي الحافظ المتوفى سنة (٣٢٣هـ).

ولكل من الحافظين ترجمة في **تذكرة الحفاظ**، **وأنساب السمعاني**، **وطبقات الشافعية**، **ومعجم البلدان**، - جرجان -.. ولأبي نعيم ترجمة في **تاريخ الخطيب**، وكذا ترجم الخطيب ليوسف بن إبراهيم المذكور، فقال: «قدم بغداد، و حدث بها عن أبي نعيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني ... حدثنا عنه القاضي أبو العلاء الواسطي...».

ج- ما يتوهم المحقق فيه التكرار بسبب ذكر الاسم مهملا

قال المعلمي رحمه الله: ومنها أنه كثيرا ما يقع في أسانيد كتب الحديث ونحوها ذكر الاسم - مثلا - بدون ما يتميز به، كأن يقع: محمد بن الصباح الدولابي، عن خالد، عن خالد، عن محمد، عن أنس...

وطريق الكشف أن تنظر ترجمة الدولابي: فتجد من شيوخه خالد بن عبد الله الواسطي الطحان، ثم تنظر في ترجمة الطحان: فتجد في شيوخه محمد بن سيرين، ثم تنظر ترجمة ابن سيرين فتجد في شيوخه أنس بن مالك.. وإن شئت فابدأ من فوق: فانظر ترجمة أنس بن مالك: تجد في الرواة عنه محمد بن سيرين.. وهكذا.

قال رحمه الله: ومما وقع لنا في هذا: أننا وجدنا في بعض الكتب التي تصحح وتطبع في الدائرة سندا فيه: (.. يحيى بن روح الحراني، قال: سألت أبا عبد الرحمن ابن بكار بن أبي ميمونة - حراني من الحفاظ - كان مخلد بن يزيد يسأله فذكر القصة، وقد كان بعض أفاضل العصر صحح الكتاب، فكتب على قوله: (سألت

أبا عبد الرحمن بن بكار بن أبي ميمونة) : (كذا) !! كأنه خشي أن يكون الصواب: سألت أبا عبد الرحمن بكار بن أبي ميمونة – على ما هو الغالب من صنيعهم، أن يذكروا اسم الرجل بعد كنيته – فأردنا أن نحقق ذلك، فلم نجد فيما بين أيدينا من الكتب ترجمة لبكار بن أبي ميمونة! ولا ليحيى بن روح الحراني! ولا وجدنا في الكنى أبا عبد الرحمن بن بكار! فراجعنا بعض مظان القصة، فإذا فيها (أبا عبد الرحمن بكار بن أبي ميمونة) ، لكن لم يقنعنا ذلك، ثم انتبهنا إلى ما في القصة أن مخلد بن يزيد كان يسأل هذا الرجل، فقلنا: عسى أن نجد له ذكرا في ترجمة مخلد، فلما نظرنا فيها وجدنا في الرواة عن مخلد أحمد بن بكار فأسرعنا إلى ترجمته، فإذا هو ضالتنا، وهو أبو عبد الرحمن أحمد بن بكار بن أبي ميمونة(١) .

د- الاشتباه بسبب الرسم والوزن

قال المعلمي رحمه الله: ومن غريب ذلك أنه تكرر في المستدرك وسنن البيهقي ذكر الحسن بن محمد بن حليم المروزي! فتارة تأتي هكذا وتارة يقع: ابن حكيم! وبعد أن كدنا نيأس من تصحيحه قلنا: قد يجوز أن يكون ربما نسب إلى الجد المشتبه فيقال: الحليمي، أو الحكيمي، فراجعنا كتاب الأنساب فإذا به ذكره في (الحليمي) باللام و ذكر أنه منسوب إلى جده (حليم) »(٢) .

(١) المعلمي، علم الرجال، ص١٦.

(٢) المعلمي علم الرجال، ص١٩.

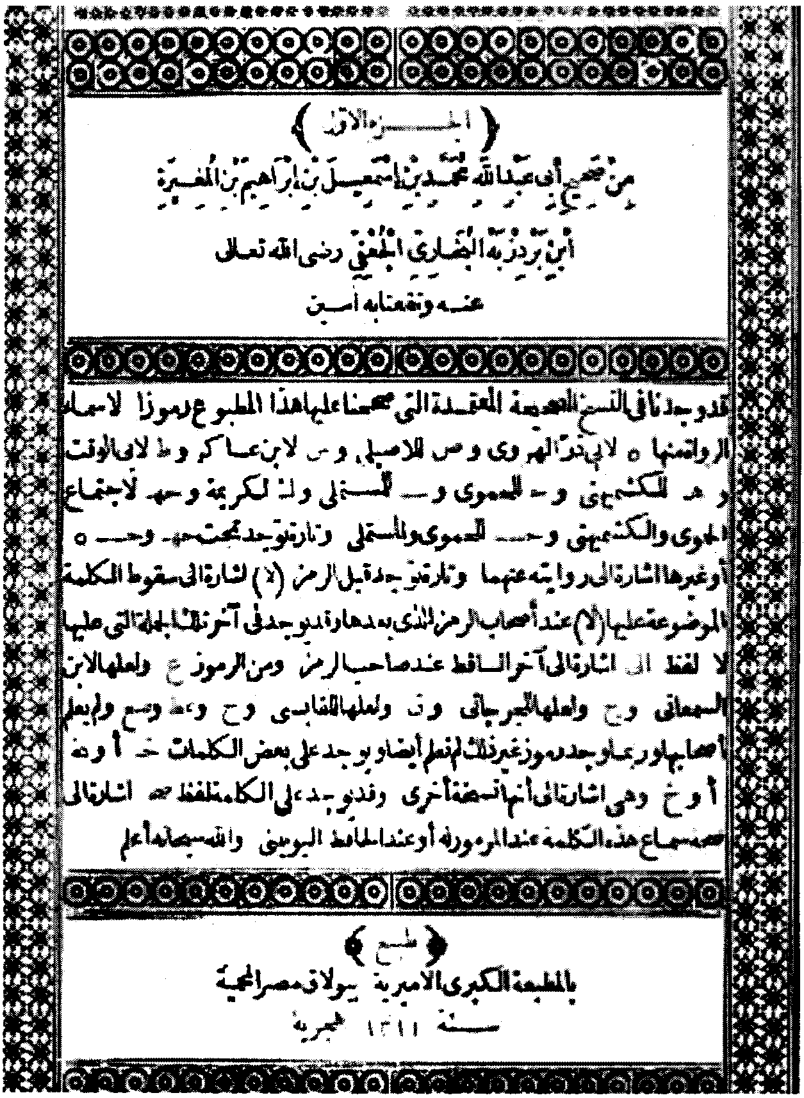
ثالثا: خصية تعدد الروايات واختلافها

تعتبر ظاهرة الرواية للكتب أحد مميزات طلب العلم في تاريخ الأمة الإسلامية؛ فقد ثبت أن كل العلوم تقريبا أخذت عن طريق الرواية، فدخل السند في كل شيء حتى نقل الكتب، لكن كتب الحديث اختصت بمزية سبق ذكرها، ولذلك فإن أي إغفال لطريق الكتاب عن صاحبه يمكن أن يفسده، إلى حد تعذر الحكم بكون كتاب ما هو لفلان الذي ألفه، وخاصة الكتب الأصول المعتمدة **كالموطأ**، و**مسند الإمام أحمد**، و**الكتب الستة**، وأضرابها.

فقد احتفظ لنا التاريخ بما ترتب عن تعدد رواة الكتب عن أصحابها من ظواهر، منها الزيادة والنقص في الأحاديث حتى قال ابن حزم رحمه الله: تزيد رواية أبي مصعب الزهري **للموطأ** عن بقية الروايات بمائة حديث، وكذا **السنن الصغرى** على المذهب الذي يرى أنها رواية **للسنن** من طريق ابن الأحمر. ومنها الاختلاف في الإهمال والنسبة للرواة كما حصل في **صحيح البخاري**. ومنها الزيادة والنقص في عبارات النقد. ومنها الاختلاف في التعبير وهما أمران وقعا في روايات **سنن أبي داود** حيث تعتبر رواية ابن العبد أوسع الروايات اشتمالا على أقوال أبي داود عقب الأحاديث.

وكل هذه الاعتبارات وغيرها مما لم نذكره يفرض على المحقق أن يتمكن أولا من تعيين أية رواية يريد أن يحقق، فإن شأنها مثل ما ذكرنا من شأن رواة الأحاديث؛ إذ منهم الضابط كما سبق ذكره عن أبي نعيم، ومنهم دون ذلك. وحتى ندرك مقدار الاختلاف بين روايات الكتب فعندنا **الموطأ** وهو نموذج لوحده، و**الجامع المسند المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه** للإمام البخاري، ونحاول

أن نقف على تجربة عملت على بيان الفروق بين رواة الكتاب وضبط نسبتها، وهي تجربة الحافظ اليونيني.



(الجزء الأول)

من صحيح أبي عبد الله محمد بن إسمعيل بن إبراهيم بن المغيرة

ابن بردزبه البخاري الجعفي رضي الله تعالى

عنه ونفعنا به آمين

قد وجدنا في النسخ الصحيحة المعتمدة التي صححنا عليها هذا المطبوع رموزا لأسماء

الرواة منها ه لأبي ذر الهروي وص للأصيلي وس لابن عساكر وط لأبي الوقت

وهـ للكشميهني وحـ للحموي وسـ للمستملي وك لكريمة وحهـ لاجتماع

الحموي والكشميهني وحسـ الحموي والمستملي وتارة توجد بحمرة وحـ ه

أو غيرها إشارة إلى روايته عنهما وتارة توجد قبل الرمز (لا) إشارة إلى سقوط الكلمة

الموضوع عليها (لا) عند أصحاب الرمز الذي بعدها وتارة توجد في آخر تلك الجملة التي عليها

لا لفظ إلى إشارة إلى آخر الساقط عند صاحب الرمز ومن الرموز ع ولعلها لابن

السمعاني وج ولعلها للجرجاني وق ولعلها للقابسي وح وعط وصع ولم يعلم

أصحابها ورمز وجد ... وغير ذلك لم نعلم أيضا ويوجد على بعض الكلمات خـ أو نـ

أو خ وهي إشارة إلى أنها نسخة أخرى وقد يوجد على الكلمة لفظ صح إشارة إلى

صحة سماع هذه الكلمة عند المرموز له أو عند الحافظ اليونيني والله سبحانه أعلم

(طبع)

بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣١١ هجرية

يا عبد الرحمن فأعطانيه فقضمته ثم مضغته فأعطيته رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستن به وهو مستند
إلى صدري **باب** ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة حدثنا أبو نعيم قال حدثنا سفيان عن
سعد بن إبراهيم عن عبد الرحمن هو ابن هرمز عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه
وسلم يقرأ في الجمعة في صلاة الفجر الم تنزيل السجدة وهل أتى على الإنسان **باب** الجمعة في
القرى والمدن حدثنا محمد بن المثنى قال حدثنا أبو عامر العقدي قال حدثنا إبراهيم بن طهمان
عن أبي جمرة الضبعي عن ابن عباس أنه قال إن أول جمعة جمعت بعد جمعة في مسجد رسول الله صلى الله
عليه وسلم في مسجد عبد القيس بجواثى من البحرين حدثنا بشر بن محمد قال أخبرنا عبد الله
قال أخبرنا يونس عن الزهري قال أخبرنا سالم بن عبد الله عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع * وزاد الليث قال يونس كتب رزيق بن حكيم إلى ابن
شهاب وأنا معه يومئذ بوادي القرى هل ترى أن أجمع ورزيق عامل على أرض يعملها وفيها جماعة
من السودان وغيرهم ورزيق يومئذ على أيلة فكتب ابن شهاب وأنا أسمع يأمره أن يجمع يخبره أن
سالما حدثه أن عبد الله بن عمر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كلكم راع وكلكم
مسئول عن رعيته الإمام راع ومسئول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسئول عن رعيته والمرأة
راعية في بيت زوجها ومسئولة عن رعيتها والخادم راع في مال سيده ومسئول عن رعيته قال وحسبت أن
قد قال والرجل راع في مال أبيه ومسئول عن رعيته وكلكم راع ومسئول عن رعيته **باب** هل
على من لم يشهد الجمعة غسل من النساء والصبيان وغيرهم وقال ابن عمر إنما الغسل على من تجب عليه
الجمعة حدثنا أبو اليمان قال أخبرنا شعيب عن الزهري قال حدثني سالم بن عبد الله أنه سمع
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من جاء منكم الجمعة
فليغتسل حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن صفوان بن سليم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم
حدثنا مسلم بن إبراهيم قال حدثنا وهيب قال حدثنا ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال

(هامش: ١ فقصمته ، كذا في اليونينية ... ٣ في الأصل حدثنا محمد بن يوسف ... ٤ هو ابن هرمز ... ٦ الأعرج ... ٨ سقط لفظ المسجد عند ... ٩ حدثنا ١٠ والمدائن ١١ حدثني ١٢ الزهري ١٣ أخبرني ١٤ قال سمعت رسول الله ١٥ وكتب ١٦ قال ١٧ سقط لفظ وهو عند ١٨ ومسئول ١٩ أنه قال ٢٠ وهو مسئول ٢١ فكلكم راع ومسئول عن رعيته ... ٢٢ من لا يشهد ... ٢٥ حدثنا ٢٦ حدثني ٢٧ عن ابن عباس)

(تحفة) ٨٩١ – ١٣٦٤٢ ؛ (تحفة) ٨٩٢ – ٦٥٣٩ ؛ (تحفة) ٨٩٣ – ٦٩٨٩ ؛ (تحفة) ٨٩٤ – ٦٨٤٨ ؛ (تحفة) ٨٩٥ – ٤١٦١ ؛ (تحفة) ٨٩٦ – ١٣٥٢٢

٨٩١- طرفه: ١٠٦٨.
٨٩٢- طرفه: ٤٣٧١.
٨٩٣- أطرافه: ٢٤٠٩، ٢٥٥٤، ٢٥٥٨، ٢٧٥١، ٥١٨٨، ٥٢٠٠، ٧١٣٨.
٨٩٤- طرفه: ٨٧٧.
٨٩٥- طرفه: ٨٥٨.
٨٩٦- طرفه: ٢٣٨.

إن ملاحظة هذه الفروق تفرض على كل من تصدى لتحقيق الكتاب أن يعين طرق النسخة التي يريد.

ومن أكبر ما وقع من الآفات بسبب إغفال هذا الجانب كل الطبعات التي طبع بها **فتح الباري** لابن حجر ووضع في الأعلى متن **صحيح البخاري**، فتجد المقطع الذي يشرحه الحافظ لا صلة له بما هو مثبت.

ونحاول أن نقف مع ما وقع **للموطأ** من رواية يحيى بن يحيى الليثي.

أ- روايات الموطأ عن مالك

لقد روى **الموطأ** عن مالك خلق كثير لكن ما وصلنا من الروايات الكاملة إلا ثمانية، رواية محمد بن الحسن الشيباني، ورواية علي بن زياد التونسي، ورواية ابن القاسم، ورواية يحيى بن بكير، ورواية أبي مصعب الزهري، ورواية يحيى الليثي، ورواية القعنبي، ورواية سويد بن سعيد الحدثاني، وهذه الروايات بينها اختلافات كما سبقت الإشارة إليه.

ب- روايات النسخ الفروع

إذا قلنا إن الكتاب عن صاحبه اختلف فيه الرواة عنه، فإن رواة الرواة عنه اختلفوا أيضا، وهذا ما يعقد التحقيق للمخطوط الحديثي، ذلك أن المحقق يكون أولا بضبط أصول الفرع واختلافاتها، فنتأكد عن أي رواية عن الفرع نتحدث، وبعد ذلك ننتقل إلى اختلاف رواة الكتاب، ويمنع التلفيق كما سبقت الإشارة إليه.

ج- نماذج من اختلاف المخطوط والمطبوع المحقق لرواية يحيى الليثي سببها إقحام روايات أخرى عن مالك

بداية نؤكد على أصل من أصول الرواية وهو المنع من إصلاح أخطاء الكتب التي تروى، ومنهم من أطرد ذلك ولو في آيات القرآن، هذا إذا ثبت الخطأ، أما إذا كان الأمر يتعلق بما يراه الناسخ أو المدرس فهو أشد في المنع، نعم أجازوا أن يتصرف فاعل ذلك في الهامش لا في متن الكتاب، وهذا ما قرره إما الضبط والتقييد القاضي عياض في الإلماع[١].

فهل خضع محققو رواية يحيى الليثي بقوانين التحقيق والضبط؟

الحقيقة أن الشواهد تؤكد وقوع العبث بالرواية وهذه أمثلة على ذلك:

١ - الخروج عن المخطوط وإضافة زيادات، فعند الأعظمْي:

كتاب الصلاة (٤٢٩) ما جاء في العتمة والصبح (٤٣١) فقرة

سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ شُهُودُ الْعِشَاءِ[١] وَالصُّبْحِ. لاَ يَسْتَطِيعُونَهُمَا، أَوْ نَحْوَ هٰذَا»[٢].

٤٣١/١٣٢ ـ مَالِكٌ، عَنْ سُمَيٍّ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ[٣]، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ [ش: ٣٥]؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَمْشِي بِطَرِيقٍ[٤]، إِذْ وَجَدَ غُصْنَ شَوْكٍ عَلَى الطَّرِيقِ، فَأَخَّرَهُ. فَشَكَرَ اللَّهُ لَهُ، فَغَفَرَ لَهُ».

وَقَالَ: «الشُّهَدَاءُ خَمْسَةٌ: الْمَطْعُونُ، وَالْمَبْطُونُ، وَالْغَرِقُ، وَصَاحِبُ الْهَدْمِ[٥]، وَالشَّهِيدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، ص١٨٥ - ١٨٦.

وفي طبعة الشيخ فؤاد عبد الباقي ما يلي:

٨ – كتاب صلاة الجماعة (٢) باب (٦-٧) حديث

٦ – وحدثني عن مالك، عن سُمَيٍّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: «بينما رجل يمشي بطريق، إذ وجد غصن شوك على الطريق، فأخّره. فشكر الله له، فغفر له». وقال: «الشهداء خمسة: المطعون، والمبطون، والغرق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله» وقال: «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول، ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه، لاستهموا. ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا إليه. ولو يعلمون ما في العتمة والصبح، لأتوهما ولو حبوا».

أخرجه البخاري في: ١٠ – كتاب الأذان، ٣٢ – باب فضل التهجير إلى الظهر.
ومسلم في: ٤ – كتاب الصلاة، ٢٨ – باب تسوية الصفوف وإقامتها، حديث ١٢٩.
وفي: ٣٣ – كتاب الإمارة، ٥١ – باب بيان الشهداء، حديث ١٦٤.

لاشك في وجود الفرق بين التحقيقين، لكن ما عند الأعظمي تؤكده النسخ الخطية الحمزية، والكلاوية والقرويين والحسنية والطبعة الفاسية.

بينما ما عند الدكتور بشار والشيخ فؤاد هو موجود من إصلاحات ابن وضاح كما أشار إليه أبو عمر ابن عبد البر، وهو الذي عليه طبعات مصر القديمة؟؟؟

فانظر الفرق بين المخطوط والمطبوع، وقد أشار ابن رُشيد في حاشيته أن هذه الزيادة لم تقع ليحيى في هذا الباب بل في باب النداء.

٢ – ترك جميع المحققين الالتزام بمادة الكتاب كما هي عند صاحبه:

٢٥ – وحدثني عن مالك، عن أبي عُبَيد، مولى سُلَيمان بن عبد الملك، عن عُبادة ابن نُسَيّ، عن قيس بن الحارث، عن أبي عبد الله الصُّنابِحيّ قال: قدمتُ المدينة في خلافة أبي بكر الصدّيق، فصلّيتُ وراءه المغرب، فقرأ في الركعتين الأوليين بأمّ القرآن، وسورةٍ سورةٍ من قصار المفصّل. ثم قام في الثالثة، فدنوتُ منه حتى إنّ ثيابي لتكاد أن تمسّ ثيابه. فسمعته قرأ بأمّ القرآن وبهذه الآية ـ ربّنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهّاب ـ.

*

[ق: ١٤ ـ ب] سَمِعَتْهُ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١﴾ [المرسلات ٧٧: ١] فَقَالَتْ لَهُ:(١) يَا بُنَيَّ، لَقَدْ ذَكَّرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هٰذِهِ السُّورَةَ. إِنَّهَا لَآخِرُ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللّهِ ﷺ يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ.

٢٥٩ ـ مَالِكٌ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ، مَوْلَى سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِالْمَلِكِ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ نُسَيٍّ(٢)، عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللّهِ الصُّنَابِحِيِّ أَنَّهُ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ، فَصَلَّيْتُ وَرَاءَهُ الْمَغْرِبَ، فَقَرَأَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ بِأُمِّ الْقُرْآنِ، وَسُورَةٍ سُورَةٍ مِنْ قِصَارِ الْمُفَصَّلِ. ثُمَّ قَامَ فِي الثَّالِثَةِ، فَدَنَوْتُ مِنْهُ حَتَّى إِنَّ ثِيَابِي لَتَكَادُ أَنْ(٣) تَمَسَّ ثِيَابَهُ. فَسَمِعْتُهُ قَرَأَ(٤) بِأُمِّ الْقُرْآنِ وَبِهٰذِهِ الْآيَةِ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ ۝٨(٥)﴾ [آل عمران ٣: ٨].

---

(١) رمز في الأصل على «له» علامة «ت»، مع علامة التصحيح.

[التخريج] أخرجه أبو مصعب الزهري،٢١٦ في النداء والصلاة؛ وأبو مصعب الزهري،٢١٧ في النداء والصلاة؛ والحدثاني،١٨٢ في الصلاة؛ والشيباني،٢٤٦ في الصلاة؛ والشافعي،١٠٤٦؛ وابن حنبل،٢٦٩٢٨ في م٦ ص٢٤٠ عن طريق عبد الرحمن وعن طريق حماد بن خالد؛ والبخاري،٧٦٣ في الأذان عن طريق عبد الله بن يوسف؛ ومسلم،الصلاة: ١٧٣ عن طريق يحيى بن يحيى؛ وأبو داود،٨١٠ في استفتاح الصلاة عن طريق القعنبي، وفي،٨١١ في استفتاح الصلاة عن طريق القعنبي؛ وابن حبان،١٨٣٢ في م٥ عن طريق عمر بن سعيد بن سنان الطائي عن أحمد بن أبي بكر الزهري؛ والقابسي،٤٩، كلهم عن مالك به.

[٢٥٩] الصلاة: ٢٥

(٢) رمز في الأصل على «عبّاد» علامة عـ وبهامشه في «خ: عبادة» وبهامش ق «روى يحيى: عباد بن نسي، وهو خطأ، والصواب: عبادة بن نسي».

(٣) بهامش الأصل «للتوزري: أن، وليست لغيره».

نلاحظ أن الأعظمي حاول أن يثبت ما وجده في المخطوط لكن اعتمد غير الطريق الصحيح، لكنه أخف مما صنعه السيخ فؤاد عندما أعرض عن بيان أي شيء، ولا شك أنه اعتمد طبعتي مصر.

لكن المخطوطات على خلاف هذا ففي الحمزية «عن عباد بن نسي» والكلاوية وابن رشيد والقرويين والحسنية، وهي مما عد من أوهام يحيى.

٣- وصل المرسل:

١٠١٤ ـ مَا جَاءَ فِي صِيَامِ الَّذِي يُصْبِحُ جُنُبًا

١٠١٥/٣٠٢ ـ مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمٰنِ بْنِ مَعْمَرٍ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِي يُونُسَ، مَوْلَى [ش: ٨٧] عَائِشَةَ(١)، أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى الْبَابِ، وَأَنَا أَسْمَعُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنِّي أُصْبِحُ جُنُبًا، وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ. فَقَالَ ﷺ: «وَأَنَا أُصْبِحُ جُنُبًا، وَأَنَا أُرِيدُ الصِّيَامَ. فَأَغْتَسِلُ، وَأَصُومُ».

فَقَالَ لَهُ الرَّجُلُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ. إِنَّكَ لَسْتَ مِثْلَنَا. قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ [ف: ٩٢] مِنْ ذَنْبِكَ، وَمَا تَأَخَّرَ. فَغَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَقَالَ:

[معاني الكلمات] «.. ينظران إلى الليل الاسود»: أي: في أفق المشرق عند الغروب، الزرقاني ٢١٢:٢.

[التخريج] أخرجه أبو مصعب الزهري،٧٧٤ في الصيام؛ والحدثاني،٤٥٥ب في الصيام؛ والشيباني،٣٦٥ في الصيام؛ والشافعي،٤٧٢، كلهم عن مالك به.

[١٠١٥] الصيام: ٩

(١) بهامش الأصل في «ح: عن عائشة»، وعليها علامة التصحيح.

وبهامشه أيضًا: «في رواية عبيد الله عن أبيه مرسل،

وفي رواية ابن وضاح وجعله مسندًا عن عائشة،

وكذلك هو مسند عند جميع رواة الموطأ، وسقط عن عائشة ليحيى فيما علمت، والله أعلم». وفي ق «عن عائشة»، وضبب عليها. وبهامش ق «سقط عن عائشة لعبيدالله» وفي ش «عن عائشة»، وضبب عليها.

* *

(٤) باب ما جاء في صيام الذي يصبح جنبا في رمضان

٩ - حدثني يحيى عن مالك، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر الأنصاري، عن أبي يونس مولى عائشة، عن عائشة؛ أن رجلا قال لرسول الله ﷺ، وهو واقف على الباب، وأنا أسمع: يا رسول الله. إني أصبح جنبا وأنا أريد الصيام. فقال ﷺ: «وأنا أصبح جنبا وأنا أريد الصيام. فأغتسل وأصوم» فقال له الرجل: يا رسول الله. إنك لست مثلنا. قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر. فغضب رسول الله ﷺ وقال: «والله. إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله. وأعلمكم بما أتقي».

أخرجه مسلم في . ١٣ ـ كتاب الصيام، ١٣ـ باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب ، حديث ٧٩ .

* * *

وبنفس ما جاء عند فؤاد جاء عند الدكتور بشار أي موصولة.

بينما النسخ المخطوطة الحمزية والقرويين وابن رُشيد مرسلة.

وهذه نماذج مما عد من أوهام يحيي وقع إصلاحها لكن من روايات أخرى، وهي مخالفة للتحقيق العلمي كما قرره أهل صنعة الحديث.

والخلاصة أنه عند تحقيق رواية يحيي لابد من الإعراض عن تصحيحات المصححين لأوهام يحيي بله ما كان غير ذلك.

د- اختلافات بين مخطوطات رواية يحيي ومطبوعاتها بسبب اختلاف طرق رواية يحيي.

قال القاضي عياض في كتابه الإلماع: باب ضبط اختلاف الروايات والعمل في ذلك... هذا مما يضطر إلى إتقانه ومعرفته وتمييزه، وإلا تسودت الصحف واختلطت الروايات، ولم يحظ صاحبها بطائل؛ وأولى ذلك أن يكون الأمر على رواية مختصة ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أعلم عليها أو من خلاف خرج في الحواشي وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو

حرف منه للاختصار، لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط كأبى ذر الهروى و أبي الحسن القابسي(١).

ولقد أخذ القاضي رحمه الله بهذا فوضع مشارق الأنوار على صحاح الآثار.

ومما وقع في رواية يحي أنها رويت عند المغاربة بكثرة وتداولها الأئمة، وترتب عن هذه الكثرة اختلافات، واهتم العلماء ببيان هذه الاختلافات في نسخهم، لكن لم تحدد في التحقيق الطرق فوقع الخلط في الروايات؛ ومن أمثلة هذا:

١ - في صلاة المسافر إذا اجمع مكثا فعند الأعظمي

٩ - كتاب قصر الصلاة فى السفر (٥-٦) باب (١٨-٢٠) حديث

(٥) باب صلاة الإمام إذا أجمع مكثا

١٨ - حدثني يحيى عن مالك، عن عطاء الخراساني؛ أنه سمع سعيد بن المسيب قال: من أجمع إقامة، أربع ليال، وهو مسافر، أتم الصلاة.

قال مالك: وذلك أحب ما سمعت إلي.

وسئل مالك عن صلاة الأسير؟ فقال: مثل صلاة المقيم. إلا أن يكون مسافرا.

(١) الإلماع، ص١٨٩.

وعند بشار أيضا نفسه

الْمُسَيِّبِ[١] يَقُولُ: مَنْ أَجْمَعَ إِقَامَةَ[٢] أَرْبَعِ لَيَالٍ، وَهُوَ مُسَافِرٌ، أَتَمَّ الصَّلَاةَ.

قَالَ يَحْيَى قَالَ مَالِكٌ: وَذَلِكَ أَحَبُّ مَا سَمِعْتُ إِلَيَّ.

٥٠٢ - قَالَ يَحْيَى، وَ سُئِلَ مَالِكٌ عَنْ صَلَاةِ الأَسِيرِ.

فَقَالَ: مِثْلُ صَلَاةِ الْمُقِيمِ[٣].

٥٠٣ - صَلَاةُ الْمُسَافِرِ إِذَا كَانَ إِمَامًا، أَوْ كَانَ وَرَاءَ إِمَامٍ[٤] [ف: ١٠]

٥٠٤ - مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ كَانَ إِذَا قَدِمَ مَكَّةَ[٥]، صَلَّى بِهِمْ رَكْعَتَيْنِ. ثُمَّ يَقُولُ: يَا أَهْلَ مَكَّةَ أَتِمُّوا صَلَاتَكُمْ، فَإِنَّا قَوْمٌ سَفْرٌ.

(١) بهامش الاصل في «ز: عن سعيد بن المسيب» ومثله في ش.
(٢) رمز في الاصل على «إقامة» علامة «خ»، وفي رواية عنده «على إقامة» ذكرها بالهامش وفي ق على اقامة وعلى ق ضبب.
[التخريج] اخرجه ابو مصعب الزهري،٣٨٩ في النداء والصلاة؛ وأبو مصعب الزهري،١٣٣١ في المناسك؛ والشيباني،١٩٨ في الصلاة، كلهم عن مالك به.
[٥٠٢] قصر الصلاة في السفر: ١١٨
(٣) كتب في الاصل تحت السطر: «إلا ان يكون مسافرًا» ورمز عليها علامة «ح، ت، ص، ض» وفي ق إلا أن يكون مسافرًا ورمز عليها جـ
[التخريج] اخرجه ابو مصعب الزهري،٣٩٠ في النداء والصلاة؛ والحدثاني،١٢٢ في الصلاة، كلهم عن مالك به.

وهذا الذي عن الأعظمي موجود في الحمزية والكلاوية والقرويين وهو اختلاف بين طرق رواية يحيى قال عياض: «وسقطت هذه الزيادة كلها لأكثر الرواة وبإلحاقها تتم المسألة»[١].

(١) مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٣٨٠/٢.

ومن ثبتت عندهم أحمد ابن مطرف بن المشاط نسبه إليه عياض[١]. وفي حاشية نسخة ابن رشيد رموز لمن عندهم هذه الزيادة ممن رووا رواية يحية الليثي ومنهم أحمد بن خالد بن يزيد....

٢- الاختلاف في ضبط لفظة

فعند الأعظمي

كتاب الحج (١٤٤٠) جامع الهدي (١٤٤٠ ـ ١٤٤١) فقرة

١٤٤٠ ـ جَامِعُ الْهَدْيِ

١٤٤١ ـ مَالِكٌ، عَنْ صَدَقَةَ بْنِ يَسَارٍ الْمَكِّيِّ؛ أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، جَاءَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، وَقَدْ ضَفَرَ رَأْسَهُ. فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِالرَّحْمٰنِ. إِنِّي قَدِمْتُ بِعُمْرَةٍ مُفْرَدَةٍ[١].

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ:[٢] لَوْ كُنْتُ مَعَكَ، أَوْ سَأَلْتَنِي، لَأَمَرْتُكَ أَنْ تَقْرِنَ.

فَقَالَ الْيَمَانِيُّ: [ق: ٦٤ ـ ب] قَدْ كَانَ ذٰلِكَ.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: خُذْ مَا تَطَايَرَ مِنْ رَأْسِكَ، وَأَهْدِ.

فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: وَمَا هَدْيُهُ[٣] يَا أَبَا عَبْدِالرَّحْمٰنِ؟.

قَالَ: هَدِيَّةٌ.

فَقَالَتْ لَهُ: مَا هَدِيُّهُ؟.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلاَّ أَنْ أَذْبَحَ شَاةً، لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ.

[١٤٤١] الحج: ١٦٢

(١) بهامش الأصل في «ع: منفردة»، وعليها علامة التصحيح.

(٢) ش «فقال عبدالله بن عمر».

(٣) بهامش الأصل «أهل الحجاز يقولون: هَدْي بتخفيف الدال، وبنو تميم يكسرونها، ويشددون الياء، وهو ما يهدى إلى البيت من النعم. الواحدة هديَة وهديَّة».

[معاني الكلمات] «خذ ما تطاير من رأسك» أي: ما ارتفع. الزرقاني ٢: ٤٤٥.

[التخريج] أخرجه أبو مصعب الزهري، ١٢٢٥ في المناسك؛ والحدثاني، ٥٣٦ في المناسك، كلهم عن مالك به.

٥٦٧

(١) نفسه.

وعند الدكتور بشار وفؤاد عبد الباقي

٢٠ — كتاب الحج (٥٢) باب (١٦٢-١٦٤) حديث

فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ كُنْتُ مَعَكَ، أَوْ سَأَلْتَنِي، لأَمَرْتُكَ أَنْ تَقْرِنَ. فَقَالَ الْيَمَانِيُّ: قَدْ كَانَ ذٰلِكَ. فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: خُذْ مَا تَطَايَرَ مِنْ رَأْسِكَ، وَأَهْدِ. فَقَالَتِ امْرَأَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ: مَا هَدْيُهُ. يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمٰنِ؟ فَقَالَ: هَدْيُهُ. فَقَالَتْ لَهُ: مَا هَدْيُهُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ: لَوْ لَمْ أَجِدْ إِلَّا أَنْ أَذْبَحَ شَاةً، لَكَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصُومَ.

***

في النسخ الخطية الحمزية وشريح والكلاوية: هدية بفتح الهاء وتسكين الدال وفتح الياء وتنوين التاء.

وفي مخطوطة الكتانية والقرويين والحسنية وعند الأعظمي: فتح الهاء وكسر الدال وتشديد الياء مع الفتح.

أما محمد فؤاد وبشار عواد فأثبتوا فتح الهاء وتسكين الدال، وضم الياء والهاء، ولا تدل النسخ الخطية على شيء من هذا ولعله تصحيف..

رابعا: نفي الموجود من النصوص

يعتبر عمل المحقق كما سلف ضبطا للنص المحقق ومن أوجه الضبط خدمته بتوثيق معلومات المؤلف، وكشف مصادره، لكن ما يجب التيقظ له هو ما سبق من تعدد روايات المصدر، وما يتبع ذلك من اختلافات، وأيضا ما يطرأ من عبث بالكتب من قبل النساخ حيث يسقطون تراجم ونصوص، والجهل بالأصل الأول الذي اعتمده ثم ظاهرة النقل بالواسطة.

إذا عرفنا هذه المقدمة فإنه ليس من السهل نفي وجود ما ذكره صاحب الكتاب، ولا إثبات ما نفاه إلا إذا توفرت شروط ذلك؛ وهنا أمثلة من إمام حافظ وهو أبو الحسن ابن القطان.

١ - تعقبه لابن الخراط في نفي وجود ترجمة راو

قال ابن القطان: «وذكر في الزكاة من طريق الدارقطني عن علي عن النبي قال: «ليس في العوامل صدقة، ولا في الخيل صدقة». ثم قال: ولا يصح من قبل إسناده فيه الصقر بن حبيب، كذا قال من غير مزيد، وهو إجمال لموضع العلة، فإن الصقر بن حبيب لم يتقدم له فيه ذكر ولا تعريف بشيء من حاله، ولا هو أيضا من مشاهير الضعفاء، حتى يكون قوله هذا بمنزلة ما لو قال: في إسناده ابن لهيعة، أو الواقدي، أو محمد بن سعيد المصلوب، فلذلك اعتمدنا بيان أمر هذا الحديث هاهنا، فاعلم أن الصقر هذا جد مجهول، ولا وجدت له ذكرا في شيء من مظان ذكره وذكر أمثاله ولا أعرفه إلا في هذا الإسناد»[١].

فجزم بعدم وجوده لكن هو موجود عند ابن حبان في المجروحين[٢] بلفظ الصعق وليس الصقر. وذكره ابن الجوزي في الضعفاء والمتروكين[٣] بلفظ الصقر ونقل كلام ابن حبان ثم ترجمه في الصعق ونقل كلام الدارقطني عندما قال: إنما هو الصقر[٤].

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام ٤٢٧/٣-٤٢٦.

(٢) ابن حبان، كتاب المجروحين ٣٧٥/١.

(٣) ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكين٥٦/٢.

(٤) نفسه ٥٧/٢.

٢- تعقبه في نفي وجود حديث في كتاب

قال ابن القطان: «وذكر من طريق الترمذي عن أبي قلابة، عن أبي ثعلبة: سئل رسول الله ﷺ عن قدور المجوس، فقال: 'أنقوها غسلا، واطبخوا فيها' . ثم قال: هذا مشهور من طريق أبي ثعلبة، وقد ذكر هذا الحديث عن أبي قلابة، عن أبي أسماء، عن أبي ثعلبة... ورواه من طريق الحجاج وهو ابن أرطاة» قال ابن القطان: «فأما رواية حجاج بن أرطاة، فإنها ليست في كتاب الترمذي»[١] .

كذا جزم بنفي وجود الحديث في جامع الترمذي، والحقيقة أنه موجود في كتاب الصيد قال باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل وساق الحديث بسنده من طريق حجاج[٢] .

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/٢٥٣) .

(٢) انظر الدكتور الحسين آيت سعيد، مقدمة التحقيق لبيان الوهم والإيهام ١/٣٩١-٣٩٢.

خاتمـــة

إن هذه الأمثلة تمثل تنبيها لمن يتصدى لتحقيق كتب الحديث، فتبعث فيه الصبر والأناة، وكثرة التنقيب والمقارنة، وإن علماء الحديث قدر أدركوا خطورة هذا، فوضعوا المصنفات التي تساعد في حل المعضلات عند الضبط والتحقيق، وما على الباحث إلا أن يدرس مناهج التصنيف وسيكتشف مسالك تسهل عليه عمله، وتبصره بما يجب فعله والحذر منه.

فقد وضعوا التأليف على المعجم لضبط الساقط من التراجم، ووضعوا الأنساب لحل مشكل المشتبه، ووضعوا مصنفات عنيت باختلاف الروايات ومن أهم الكتب إرشاد الساري الذي عني بعد اليونيني باختلاف روايات البخاري.

والحمد لله رب العالمين.

المصادر

* بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتب الأحكام، لابن القطان تحقيق د. الحسين آيت سعيد.

* تحقيق النصوص ونشرها، للدكتور عبد السلام هارون.

* الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي

* الرفع والتكميل في بيان ألفاظ الجرح والتعديل، للكنوي تحقيق الشيخ أبي غدة

* رواية يحيى الليثي بين المخطوط والمطبوع، لجعفر أحمدي بحث مرقون بدار الحديث الحسنية.

* الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي.

* فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للسخاوي.

* الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي.

* كتاب المجروحين، لابن حبان.

* المحدث الفاصل، للرامهرمزي.

* محاضرة في علم الرجال للشيخ عبد الرحمن المعلمي.

* الموطأ برواية يحيى الليثي، تحقيق الدكتور محمد الأعظمي.

* الموطأ برواية يحيى الليثي، تحقيق الدكتور بشار عواد.

* الموطأ برواية يحيى الليثي، طبعة الدكتور فؤاد عبد الباقي.

أولويات تحقيق مخطوطات السنة وعلومها من اعتباري: النص والدعاء

محمود مصري

إن تحقيق التراث المخطوط اليوم يفتقر، في الغالب، إلى منهجية علمية تحدد أولويات العناية به ونشره. ولعل من البدهي أن تستند مثل هذه المنهجية إلى أسس علمية واضحة، وتصاغ في دراسة معتمَدة تسير عليها المؤسسات التي تعنى بتحقيق التراث.

والغاية من هذا البحث لفت العناية إلى معايير نهتدي من خلالها إلى الاختيار الأمثل للمخطوط بشكل عام، والمخطوط الحديثي بشكل خاص، من جهة ما يتعلق بنص المخطوط أولا، وما يتصل بالوعاء الذي هو نسخة الكتاب المخطوط ثانيا.

١: أولوية تحقيق مخطوطات الحديث من جهة النص المختار:

١:١: أساسيات اختيار النص:

يمكن إجمال الأسس العامة التي يقوم عليها الاختيار الصحيح للنص المراد تحقيقه بما يأتي:

١:١:١: مراعاة التخصص: لا يخفى - في المقام الأول - أهمية تخصص من يريد التصدي لتحقيق مخطوطات الحديث، فعليه أن يكون عالما بالسنة وعلومها، وهذا يحقق له الفوائد الآتية:

أ- قراءة سليمة للنص المحقق والوقوف على غوامضه، دون الوقوع في التصحيف والتحريف، لاسيما في أسماء الرواة.

ب- كذلك يفيد التخصص في معرفة المصطلحات المتعلقة بعلوم الحديث، واختلاف مدلولاتها بمرور الزمن، وكيف يتعامل معها.

ج- ومراعاة التخصص تفيد في التعرف إلى ما يتصل بموضوعه من الموضوعات الأخرى؛ لأن هذا هو مجاله الذي يعمل فيه.

د- كذلك فإن المتخصص مطلع على والمصادر والمراجع الحديثية، التي تمكنه من استكمال مستلزمات التحقيق لمثل هذا النوع من النصوص.

هـ- استيعاب المتخصص للموضوع الذي يحقق فيه يؤدي إلى فهم المادة العلمية للكتاب المحَقَّق فهمًا جيدًا، وهذا يوصل المحقق أن يبلغ الغاية من التحقيق، وهي إخراج الكتاب بأقرب ما يمكن إلى الصورة التي وضعها عليه المؤلف.

و- ثم إن مراعاة التخصص في التحقيق تمكن الباحث من الدراسة العلمية الجيدة للكتاب، وتقويمه، وإظهار موقعه في كتب السنة، وهذا - كما هو معلوم - من مستلزمات التحقيق، وليس نافلة في التحقيق. وقد جاء في مسند الإمام أحمد عن النبي ﷺ: «**لا ينبغي للمؤمن أن يُذل** نفسه»، قالوا: وكيف يذل نفسه؟ قال:

«يتعرض من البلاء ما لا يطيق»(١) . ومن هذا المعنى قول سيدنا علي ﷺ: **المرء حيث يضع نفسه**(٢) .

ز- المتخصص يعرف حركة النشر في علوم الحديث، وما كان مهمًّا ولم ينشر، وما نشر وكان رديء التحقيق، وهذا يسمح بإعادة تحقيقه فيما لو كان الكتاب مهمًّا ولم يستوف شروط التحقيق والدراسة.

ح- وكذلك فإن المتخصص يحسن الاتصال بذوي الخبرة في هذا المجال من أساتذته ومن العلماء المتخصصين في الحديث، ليستفيد من علمهم ويسألهم عن غوامض النص، ويستفيد منهم كذلك في دراسته للنص وتقويمه.

ط- والمتخصص يكون مؤهلًا أكثر من غيره لاختيار الكتاب المناسب بعد أن حدد الموضوع.

١:١:٢: معايير اختيار الكتاب:

يمكن إجمال هذه المعايير بما يأتي:

أ- كل كتاب لم يستكمل شروط التحقيق العلمي، ونشر بشكل تجاري على يد صبية مكاتب التحقيق نعدّه غير محقق، وهو يأتي في المرتبة الرابعة من الأهمية، وفق التدرج الذي سنذكره لاحقا. فعلى المحقق أن يطلع على المصادر والببليوغرافيات التي تساعده في معرفة كون المخطوط قد نشر سابقًا أولًا، فإذا كان منشورًا لا يضيع

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده ٤٣٥/٣٨، ح٢٣٤٤٤، والترمذي في سننه، في أبواب الفتن ٥٢٣/٤، ح٢٢٥٤، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٢) ذكره أبو بكر ابن المرزبان في كتابه المروءة، ص١٠٤.

وقته وجهده للعمل فيه، والقاعدة في ذلك: تقديم ما لم ينشر على إعادة نشر ما نشر، كما جاء في توصيات لجنة وضع مشروع أسس تحقيق التراث العربي ومناهجه المنبثقة عن معهد المخطوطات العربية، لكنهم أوصوا بالتسامح بتجديد نشر المطبوعات التي لم تراع في تحقيقها القواعد العلمية، ونحن نذهب إلى أبعد من هذا لنؤكد أن الكتاب المنشور بشكل تجاري يُعدّ غير محقق، وكذلك يمكن أن نحقق كتابا منشورًا إذا كان المحقق السابق اعتمد على نسخ رديئة فيها سقط وتصحيف وتحريف، واكتشفنا نسخًا أجود أو نسخة بخط المؤلف.

مثال الكتاب المشهور **جامع الأصول** لأبي السعادات ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) طبع طبعة ناقصة في القاهرة بعناية عبد المجيد سليم وحامد الفقي، ثم طبع كاملًا بدمشق بتحقيق عبد القادر أرناؤوط، غير أن عمل الأرناؤوط أيضا غير مستوف للشروط العلمية لوجود نسخ أفضل من التي اعتمدها كنسخة الجامع الكبير في صنعاء، وهي نسخة نفيسة اطلع عليها الأستاذ محمود الطناحي وهناك نسخ أقدم منها، ففي شستربيتي مجلد بخط المؤلف، وهناك نسخ أخرى بعصر المؤلف، وهناك نسخ قديمة في المكتبة الخالدية في القدس، وقد نشرت الفرقان فهرس المكتبة الخالدية، فتمكنا من الاطلاع عليها، وهناك نسخ أقدم أيضًا في الأسكوريال.

ب- أخذ القيمة العلمية للكتاب بعين الاعتبار، فنتجه إلى الأمهات والأصول في كل علم وفن مما شهد له المتخصصون بذلك قديمًا وحديثًا، ولا نتجه إلى الفروع والمختصرات، ونراعي أولوية التحقيق. فمنهم من يتوجه إلى تحقيق أي مخطوط يقع في يده، لمجرد أنه حصل على نسخ من المخطوط، أو يحقق ما هو غريب في العلم الذي كُتب فيه، أو ما هو مجهول القيمة، فيبذل الجهد والوقت في إخراج الكتاب،

وربما يستنتج هو نفسه بعد الانتهاء من الكتاب أنه لا توجد له أي قيمة علمية، وربما يبقى مصرًا على أن تحقيقه للكتاب مهمٌ؛ لأنّه يظهر عدم أهمية الكتاب، وهذا منطق عجيب.

هناك تصور عام تقريبي لأهمية تحقيق الكتب المخطوطة:

- المخطوطات التي كانت في القرون الأربعة الأولى، لها الصدارة لقدمها، ولأن العلم كان في شبابه، وكان مَن بعده عالة عليه، ولكن ننتبه أن هناك تجديدًا في العلوم، هناك مفاصل مهمة في تطور كل علم من العلوم، فنحن نتكلم هنا بشكل عام، عندما نشير إلى الأهمية الخاصة لمؤلفات القرون الأربعة الأولى.

- كتب جمعت نصوصًا لكتب قديمة فقدت أصولها، تأتي في المرتبة الثانية، لأنها حلّت محل الأصول، مثلا كتب الزوائد التي ضمت مسانيد فقدناها.

- كتب تناولت موضوعًا طرقه السابقون بحسن العرض والتحرير والاستدراك، وضعها علماء راسخون في تخصصاتهم، أو أضافت جديدًا في مجال العلم أو صححت مفاهيم وأفكار خاطئة، وتأتي في المرتبة الثالثة. وهنا نشير إلى أن الابتكار في العلم بالمعنى الخالص نادر الوجود (مثل **الرسالة** للشافعي ت١٥٠هـ) ، وهو الغرض الأول للمحقق، كما أشرنا، وهذا يكثر في مؤلفات القرون الأولى التي هي من المرتبة الأولى، غير أنه ما من فرع من فروع العلم إلا اشترك في تشييد أركانه أجيال من العلماء، كل واحد يضع لبنة في تشييد صرحه، فليس من الإنصاف أن ننسبه إلى واضع اللبنة الأخيرة. فالمقصود من الابتكار معنى خاص يتعلق بإضافة علمية أو تجديد في العرض أو جمع لشتات العلم.

إذا هذا النوع من المرتبة الثالثة التي تتناول مواضيع طرقها السابقون الذين ذكرناهم في المرتبة الأولى، لا بد من أن توجد فيها إحدى الخصائص الآتية حتى تكون غرضا للتحقيق:

* تتميم الناقص.
* الاستدراك وتصحيح الخطأ.
* شرح المبهم والمستغلق.
* اختصار المطول.
* تجميع أشتات المتفرق.
* ترتيب المشوش، ليكون قريباً من تناول المتعلمين.

يقول القاضي ابن العربي رحمه الله في وصف الكاتب الذي يُعتدّ بكتابه في باب التصنيف: «إما أن يخترع معنى، أو يبدع وضعًا ومبنًى، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السَّرَق». وإلى مثل هذا يشير السيوطي أيضا الذي ألف رسالة في آداب التأليف.

- كتب طبعت طبعة رديئة، تأتي في المرتبة الرابعة.

١:١:٣: دراسة صلاحية المخطوط للتحقيق:

تعتمد دراسة صلاحية المخطوط للتحقيق على أسس ثلاثة:

أ- تحقيق عنوان المخطوط واسم المؤلف ونسبة الكتاب لمؤلفه، ونتحقق من ذلك عن طريق المخطوط نفسه في صفحات العنوان والمقدمة وخواتيم المخطوط،

وعن طريق المصادر المتعلقة بذلك من كتب الكتب والتراجم وتاريخ العلوم، ومن الشروح والاقتباسات والاختصارات.

ب- الدراستان التاريخية والعلمية اللتان تبينان قيمة المخطوط.

ج- التأكد من وجود نسخ للكتاب صالحة للتحقيق، حتى لو كان الكتاب نسخة وحيدة، ولكن يجب أن تكون صالحة للتحقيق، بأن تكون تامة، وأن تكون مقروءة، ليس فيها فساد يمنع من قراءتها، كالتلف أو انطماس الخط، وألا يكون فيها كثير من السقط والتصحيفات والتحريفات التي تجعل تحقيقها عبارة عن إخراج نص مشوّه، وإلا فيمكن أن يكتب الباحث دراسة عنها، مستشهدًا بالنصوص المهمة فيها، ويبين عدم صلاحيتها للتحقيق، وذلك إذا كان للكتاب قيمة علمية.

وبعد استيفاء أساسيات اختيار الكتاب المراد تحقيقه، فمن الناحية الإجرائية يبدأ عمل المحقق من التعامل مع فهارس مخطوطات الحديث، فما هي نوعية الفهارس التي علينا الاهتمام بها لهذا الغرض؟ وما هي فائدتها في الوصول إلى أولويات تحقيق مخطوطات السنة؟

١:٢: السعي نحو فهرسة متقدمة لمخطوطات السنة وعلومها:

مما لا شك فيه أن الخطوة الأولى لتمكين الباحثين من الإفادة من التراث المخطوط في مجال السنة وعلومها هي عملية الفهرسة الدقيقة المستوعبة. وهذا عمل مؤسساتي يحتاج إلى جهود كبيرة.

والذي نطمح إليه في فهرسة مخطوطات السُّنَّة وعلومها - لتحقق خدمة جليلة للباحثين - هو أن تستوفي هذه الفهرسة كل العناصر التي يمكن أن ترشد الدارس أو المحقق إلى أقصى ما يتوقعه من تلك الفهرسة قبل أن يصل إلى المخطوط، فتوفر عليه الجهد والوقت والمال، وتكون هذه الفهرسة نواة لدراسات تخصصية في عالم المخطوطات، خاصة دراسة أولويات التحقيق. وعليه فإنه يجدر بنا السعي إلى اعتماد ما يمكن أن نسميه **الفهرسة المتقدمة**، التي تشمل عناصر الفهرسة النصية والفهرسة الكوديكولوجية.

فمن البيانات المفيدة للباحث والتي علينا الاهتمام بها في بطاقات الفهرسة المتقدمة الذكر - زيادة على البيانات التقليدية في الفهرسة الوصفية -: بيان نسخ الكتاب الأخرى في مكتبات المخطوطات، وبيان طبعاته في حال كونه مطبوعًا، ومقارنتها بالمخطوط، وذكر مراجع عن الكتاب والمؤلف، وإضافة المعلومات الكوديكولوجية لاسيما التي تتعلق بالتوثيق، والأكثر من ذلك إعطاء فكرة موجزة عن الكتاب، وطريقة استعماله، ومجال الإفادة منه، وقيمته في العلم الذي ينتسب إليه، وذكر فهرس موجز لموضوعاته ومحتواه، وتوسيع مجال ذكر بداية المخطوط ليشمل الهدف من ذكرها بيان منهج المؤلف وسبب تأليف الكتاب وروايات الكتاب فضلًا عن ذكر الجمل الأولى من الكتاب، كذلك توسيع مجال ذكر خاتمته ليشمل جميع بيانات حرد المتن، فضلًا عن الجمل الأخيرة من الكتاب التي تدل على انتهائه. وهذا ما أطلقنا عليه **الفهرسة المتقدمة**.

الخطوات المقترحة للعمل في مشروع فهرسة مخطوطات السنة وعلومها:

الخطوة الأولى: إعداد ببليوغرافية شاملة تجمع الفهارس الخاصة بمخطوطات السنة وعلومها: والتي يمكن أن تكون على شكل كتب مستقلة أو أقسام من كتب أو مقالات في مجلات تراثية متخصصة. فهناك الكثير من الفهارس التي فصلت بين موضوعات المخطوطات، لكننا لا نجد مخطوطات السنة وعلومها في جزء مستقل من الفهرس ككتاب يحمل عنوان: **(مخطوطات السنة وعلومها)** ، وإنما نجدها تكوّن قسمًا من جزء من أجزاء الفهرس، كما في **فهرس مخطوطات الحرم المكي** مثلا الذي يحتوي الجزء الأول منه - في قسم من أقسامه – على التفسير وعلوم القرآن والقراءات والتجويد، وتحتوي الأقسام الأخرى على الحديث والإجازات والعقيدة. فعلينا في هذه الحال شمل تلك الأجزاء المختصة بفهارس السنة وعلومها في الببليوغرافيا.

إن صنع مثل هذه الببليوغرافيا بحد ذاته إنجاز يستفيد منه الباحث، ويقدم له خدمة قريبة مما لا يجعله ينتظر إلى نهاية المشروع لتحصيل الفائدة منه.

الخطوة الثانية: إعداد بطاقة فهرسة إلكترونية نموذجية: تشتمل على خانات لجميع عناصر الفهرسة المتقدمة المشار إليها. وإنجاز برنامج للفهرسة الإلكترونية انطلاقا من البطاقة المعدّة. وإقامة دورة للمفهرسين.

الخطوة الثالثة: تفريغ جميع ما توفر من البيانات الموجودة في الفهارس المطبوعة (التي جُمعت في الخطوة الأولى) على برنامج الفهرسة الإلكترونية: ولو كانت المعلومات في بعضها ناقصة لا تغطي جميع خانات الفهرسة المتقدمة.

الخطوة الرابعة: إضافة بيانات فهارس المخطوطات الالكترونية الموجودة على الشابكة (الخاصة بالسنة وعلومها) : ومنها ما ليس له فهارس مطبوعة.

وفي نهاية هذه الخطوة نكون قد مكّنّا الباحث من الإفادة من خدمة جديدة تظهر من خلال التعامل الرقمي مع البيانات الموضوعة على برنامج واحد، مع إمكانية البحث المتعدد الأشكال.

الخطوة الخامسة: عمل ببليوغرافيا لفهارس المخطوطات العربية في العالم: ويمكن الاعتماد هنا على العمل الذي أنجزته مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي بلندن، وهو إحصاء المكتبات التي تحتوي مخطوطات عربية، وفهارسها المنجزة.

الخطوة السادسة: مسح الفهارس المجموعة في الخطوة الخامسة لاستخراج بيانات جميع مخطوطات السنة وعلومها فيها، والتي لم تدخل في الخطوات السابقة لعدم وجود فصل مستقل لفهرسة مخطوطات السنة وعلومها في كثير من فهارس المكتبات التي لا ترتب مخطوطاتها حسب الموضوعات. ثم إضافة بيانات مخطوطات السنة وعلومها التي حصلنا عليها إلى برنامج الفهرسة الإلكترونية لمخطوطات السنة وعلومها.

الخطوة السابعة: تكليف باحثين متخصصين في الدول التي فيها مكتبات مخطوطات عربية بمراجعة فهرسة مخطوطات السنة وعلومها فيها: من خلال الاطلاع المباشر على تلك المخطوطات، للقيام بما يأتي:

* إدخال بيانات مخطوطات السنة وعلومها التي لم تدخل في الفهرس الإلكتروني لعدم طباعة فهارس كثير من المكتبات إلى الآن.

* تصحيح المعلومات الخاصة بالفهارس التي أدخلت ببرنامج الفهرسة الإلكتروني في الخطوات السابقة، وذلك أن كثيرا من الفهارس المطبوعة والبطاقات التي أعدها غير متخصصين تحتوي على أخطاء تضلل الباحثين.

* استكمال خانات الفهرسة الإلكترونية المتقدمة، حيث إن كثيرا من العناصر التي ذكرناها في الفهرسة النصية أو الفهرسة الكوديكولوجية لم يكن ليُعتنى بها عند المفهرسين.

الخطوة الثامنة: وهي مرحلة مفتوحة زمنيا. تتمثل في تجديد الفهرس الإلكتروني من خلال تجديد بياناته بصورة دورية (كل سنة مثلا) بالإضافة أو التعديل، فنضيف مثلا بيانات لمخطوطات في السنة وعلومها ظهرت فهارس المكتبات التي احتوتها مؤخرا. ونعدل مثلا بيانات تتعلق بمعلومات عن كتاب عرفنا أنه قد تم تحقيقه..

١:٣: مشروع الفهرسة المتقدمة في خدمة أولويات تحقيق مخطوطات السنة وعلومها:

لا يخفى أن فهارس المخطوطات المعتنى بها جيدا تكوّن الأساس الذي يمكن أن يقوم عليه هذا النوع من الدراسات، وذلك أن أسس تقويم المخطوطات عند دراسة أولوية التحقيق، ترتكز على عناصر ما أسميناه بالفهرسة المتقدمة الشاملة: النصية والكوديكولوجية (المرحلة الأولى) .

وقد حاولنا من خلال خطوات هذه الدراسة - والمنهجية المتّبعة في إخضاعها إلى معايير واضحة - أن يكون الحكم على أولوية تحقيق مخطوط ما للغة الأرقام (النقاط الذي يأخذها كل مخطوط كما سيأتي) ، لضمان السوية الموضوعية

العالية للدراسة، وتجنب تحكّم المزاج والتوجّهات السابقة التي يمكن أن يتأثر بها الباحث.

١:٢:١: الأسس العامة المعتمدة في المشروع:

تتلخص الأسس التي المعتمدة في المشروع فيما يأتي:

* تحديد أهمية الكتاب في بابه.
* النظر بعين الاعتبار إلى زمن تأليف الكتاب.
* تحديد مكانة المؤلِّف في السنة وعلوم الحديث.
* تحديد قيمة المخطوط وفق علم المخطوطات.
* النظر إلى وجود تحقيق سابق للمخطوط، ومدى كفايته.

فبمقدار استيفاء الفهرسة المتقدمة لهذه العناصر بمقدار ما تكون مفيدة في دراسة أولويات التحقيق.

٢:٢:١: مصادر المشروع: إن مصادر مشروع دراسة أولويات تحقيق مخطوطات السنة وعلومها هي الفهرسة المتقدمة لمخطوطات السنة وعلومها التي أنجزت في المرحلة الأولى، والكتب المساعدة التي يرجع إليها من خلال مفاتيح عناصر الفهرسة بشكل مساند، وعلى ذلك تم تحديد المصادر العلمية للمشروع في الآتي:

* الفهرسة المتقدمة لمخطوطات السنة وعلومها.
* الفهارس والكتب والإصدارات الرقمية التي تبين الكتب العربية المطبوعة.
* كتب الطبقات والتراجم والأعلام.
* كتب السنة وعلومها.

* كتب الكتب والمصنفات.
* العودة المباشرة للمخطوطات.

١:٢:٣: خطوات المشروع:

بناء على ما تقدم تم تحديد خطوات العمل في المشروع على النحو الآتي:

الخطوة الأولى: إثبات البيانات التفصيلية لمخطوطات السنة وعلومها (بالرجوع إلى الفهرسة المتقدمة لمخطوطات السنة وعلومها المنجزة في المرحلة الأولى) على برنامج اكسل، وذلك على النحو الآتي:

اسم الكتاب، اسم المؤلف، تاريخ وفاته، نوع العلم الفرعي (التصنيف الدقيق) ، ملاحظات تخص الكتاب أو المؤلف، بيان فيما إذا كان قد حقق في رسالة جامعية، بيان الطبعات القديمة، بيان الطبعات الحديثة، مقرونة بالنسخ المخطوطة التي تم الاعتماد عليها في التحقيق، بيان النسخ المخطوطة من الكتاب في المكتبات المختلفة، مقترنة بعناصر الفهرسة المتقدمة.

الخطوة الثانية: وتتضمن ما يأتي:

أ: صنع ثلاث قوائم انطلاقًا من ملفات الخطوة الأولى:

* القائمة الأولى بالمخطوطات التي لم تنشر إلى الآن.
* القائمة الثانية بالمخطوطات التي نشرت دون تحقيق.
* القائمة الثالثة بالمخطوطات التي نشرت مع تحقيق سيء، أو طبعة نافدة.

ب: إعطاء نقاط للعناوين الواردة في قائمة الكتب غير المنشورة لتقويمها واختيار المهم منها؛ لكونها أولى بالعناية (ثم في مرحلة تالية للكتب المنشورة دون

تحقيق) ، فيمكن أن يستخرج منها أهم ١٥٠ كتابا - على سبيل المثال - مرتبة حسب أولوية التحقيق بمراعاة المعايير الآتية:

* تاريخ تأليف الكتاب.

* مكانة المؤلف في العلم.

* أهمية الكتاب في بابه.

* أهمية خاصة لتحقيق الكتاب غير منضبطة بالمعايير السابقة يرجع تقديرها لثقافة الباحث في السنة وعلومها.

وذلك وفقا لما يأتي:

أ- زمن المؤلف (تاريخ تأليف الكتاب) :

••• نقاط تحت ٤٠٠هـ.

•• بين ٤٠٠هـ و ٧٠٠هـ.

• بين ٧٠٠هـ و ١٠٠٠هـ.

ب- **مكانة المؤلف في العلم (في الحديث وعلومه)** ، من خلال كتب التراجم والطبقات:

••• نقاط مشهور في الحديث وعلومه.

•• في ترجمته إشارة إلى كونه محدثًا، أو في حال كونه مذكورًا في كتب طبقات المحدثين.

• لا توجد إشارة إلى كونه محدثًا.

ج- أهمية الكتاب:

••• الإشارة إلى أهميته كمصدر في بابه في كتب الكتب والطبقات، أو إبداع مؤلفه فيه، أو اعتماد من بعده عليه..

•• إذا كان مكتملاً، أو وجدت له نسخ خطية كثيرة، أو كان من المتون التي كثر شرحها والتعليق عليها. فكل ذلك مؤشر على أهمية الكتاب.

• الأهمية الخاصة غير المنضبطة بالمعايير السابقة (حسب تقدير الباحث) .

ثم تجمع النقاط التي حصلها كل كتاب مخطوط حسب المعايير السابقة من أجل المفاضلة بينها حسب النقاط، وبالتالي ترتيبها حسب الأهمية بشكل أقرب ما يمكن إلى الموضوعية.

الخطوة الثالثة:

أ: إثبات النسخ الخطية لأهم ٣٠٠ عنوانًا (حازت على أعلى نقاط) من الملف السابق (الكتب غير المطبوعة) وتقويمها من جديد بإعطاء نقاط جديدة للعناوين بحسب قيمة النسخة الخطية. وفق ما يأتي:

••• بخط المؤلف أو في عصره.

•• نسخة بخط عالم، أو عليها إجازات أو قراءات أو سماعات أو مقابلات أو مطالعات ...

• ميزات أخرى: كمال النسخة، وجود نسخ كثيرة، وضوح الخط...

نأخذ بعين الاعتبار إثبات المخطوطات المهمة جدًّا في بابها، ولو كانت ناقصة، أو لها نسخة وحيدة فقط، أو عبارة عن رسائل صغيرة، أو كتب لم يتمها المؤلف؛ لأن مثل هذه المخطوطات المهمة لو لم تقم المؤسسات التراثية العلمية

بنشرها والعناية بها ووضعها بين يدي الباحثين، فلن يقوم بها أفراد، ولا شك أن العناية بها مؤشر على صدق المؤسسة في خدمة العلم وأهله من الباحثين أولًا، وهذا لا يتحقق في المؤسسات ذات الأغراض الربحية.

ب: ترتيب أهم ١٥٠ عنوانًا من القائمة السابقة (٣٠٠ عنوانا) بحسب أولوية التحقيق وفق النقاط التي يحققها كل مخطوط (بمراعاة نقاط الخطوة الثانية ونقاط أهمية النسخ الخطية التي تدرس في هذه الخطوة) . ويكون الترتيب في ١٥ صفًّا، كل صفّ يحتوي على ١٠ عناوين. وتعدّ مخطوطات الصف الواحد ذات قيمة واحدة وأولوية متساوية.

ج: ثبتت في هذا الملف الأخير جميع البيانات السابقة مع إضافة توثيق النسخ المخطوطة في مكتبات العالم، مع ترجمة موجزة للمؤلف والكتاب، موثقة بذكر مصادر عن الترجمة والكتاب.

د: ملاحظات:

- عند وضع النقاط، ربما لا نجد ترجمة للمؤلف أو للكتاب، فلا نضع نقطة في حقل المؤلف أو الكتاب، مما يضعف فرصته للاختيار بسبب وجود كتب أخرى منافسة في الموضوع ذاته لأئمة كبار، مترجم لهم، إلا في بعض المواضع النادرة التي كان يُختار الكتاب فيها لأهمية خاصة به، معروفة في تاريخ هذا العلم.

- في حال التساوي في القيمة العلمية من حيث النقاط يقدم المؤلّف الذي كتب في زمن متقدم.

- كل صف من الاختيارات توضع فيه مخطوطات ذات أهمية واحدة، حتى يكون الترتيب أكثر موضوعية، فقولنا هذه المخطوطات العشر مقدمة في العناية بها أدق من ترقيمها واحدًا واحدًا حسب الأهمية.

- يراعى أن يغطي كل صف من المخطوطات موضوعات متنوعة: كتاب في الرواية الأصلية، كتاب من نوع الجامع، كتاب في الشروح، كتاب في علوم الحديث الشاملة الموضوعات، كتاب في الرجال، كتاب في علوم الحديث المؤلفة في موضوع جزئي (يتصل بالعلوم المتعلقة بالراوي أو الرواية أو السند أو المتن أو العلوم المشتركة بينهما).

- مثل هذا العمل ينبغي تحديثه كل سنة، بسبب ظهور فهارس جديدة للمخطوطات، وطباعة كتب جديدة مما لم ينشر سابقًا.

- الإفادة المثلى من هذا المشروع تكون في وضع نتائجه النهائية بين يدي الباحثين في السُّنَّة وعلوم الحديث من خلال المراكز العلمية المتخصصة بخدمة دراسات السنة، سواء المستقلة منها أو التابعة لجهات أكاديمية، مثل أقسام الحديث وعلومه في كليات العلوم الشرعية.

٢: أولوية تحقيق مخطوطات الحديث من جهة الوعاء:

بعد أن يختار الباحث الموضوع الذي سيتوجه إلى التحقيق فيه، ثم يختار الكتاب الذي سيحققه من ضمن كتب كثيرة في هذا الموضوع، وذلك وفق ضوابط اختيار الموضوع والكتاب، تأتي **مرحلة البحث عن النسخ المخطوطة**.

والبحث عن النسخ يتطلب منا أن ندرك أولًا منازل النسخ، حتى يكون اختيارنا للنسخ التي نحقق الكتّاب علها اختيارًا منهجيًا علميًّا صحيحًا، وبالتالي لا بد من أن نتحدث عن معايير تقويم النسخ، وما هي قيمة النسخة القديمة، وهل زمن النسخة هو الأهم دائمًا؟ وكيف نعرف زمن النسخة؟

القضية الأخرى المرتبطة بالموضوع ارتباطًا مباشرًا وصميميًّا هي كيف نبحث عن النسخ.

وأخيرا: كيف ندرس هذه النسخ التي وجدناها؟ وما هي علاقات النسخ ببعضها؟

والنتيجة أنه من خلال تطبيق القواعد التي ستمر معنا في المعايير، ومن خلال دراسة النسخ وعلاقاتها سوف يتم اعتماد عدد محدّد من النسخ التي وجدناها بعد عملية البحث.

ومن الواضح أن هذا النوع من البحث المتصل بمنازل النسخ من خلال الموضوعات التي تقدم ذكرها يرتبط بعلم المخطوط من جهة، وبعلم تحقيق المخطوطات من جهة أخرى. لذلك سوف نبحث في هذه الموضوعات الجزئية مشيرين إلى تعلقها بالعلمين معا.

٢:١: منازل النسخ ومعايير تقويمها:

٢:١:١: منازل النسخ: مما لا شك فيه أن قيمة النسخة المخطوطة تتفاوت تبعًا لاعتبارات متعددة، ونظرًا لأهمية معرفة مراتب النسخ المخطوطة، فإننا نقدم

العلم بها على قضية البحث عن النسخ واختيار النسخ التي ستكون معتمدة في التحقيق.

ويمكن أن نجمل الكلام على التسلسل الذي ينبغي اعتماده في أهمية النسخ المخطوطة بما يأتي:

* نسخة المؤلف التي كتبها بيده هي أهم نسخ المخطوط، وتأتي في المرتبة الأولى.
* النسخة التي قوبلت على نسخة المؤلف تأتي في المرتبة الثانية.
* النسخة المكتوبة في عصر المؤلف تأتي في المرتبة الثالثة.
* النسخة التي كتبت بعد عصر المؤلف تأتي في المرتبة الرابعة.

ونشير هنا إلى أن اعتماد النسخة الأم عرفه علماؤنا في سياق عملية التحقيق التي سبقوا إليها الغرب بما يقرب من عشرة قرون. يقول القاضي عياض (ت٥٤٤هـ) : «وأولى ذلك أن تكون الأمّ على رواية مختصّة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى أُلحقت، أو من نقصٍ أُعلم عليها، أو من خلافٍ خُرّج في الحواشي، وأُعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه من اسمه أو حرفٍ منه للاختصار(ترميز النسخ) ، لاسيما مع كثرة الخلاف والعلامات»(١) .

ولابد من أن ننوه إلى أن هذا الترتيب بين المراتب السابقة ليس مطلقًا، فمن الممكن أن تكون هناك ميزة في نسخة تنتمي إلى مرتبة أدنى تجعلها مقدمة على نسخة أخرى في مرتبة أعلى.

(١) القاضي عياض، الإلماع، ص١٨٩.

٢:١:٢: معايير تقويم النسخ: بناء على ما تقدم فإنه لا بد من المفاضلة بين النسخ ضمن المراتب السابقة، مما ينقلنا إلى وجوب معرفة المعايير التي علينا اعتمادها في تقويم النسخ المخطوطة في إطار هذه المراتب.

المرتبة الأولى: نسخة المؤلف: نشير في حالة وجود نسخة المؤلف إلى نقطتين:

الأولى: تقدم مبيّضة المؤلف على المسوّدة، في حال وجودهما معا، وفي هذه الحالة نكتفي بالتحقيق على نسخة واحدة هي المبيضة، ويمكن الاستئناس بنسخ خطية أخرى للكتاب استئناسًا، لاسيما في حال وجود مشكلة في نسخة المؤلف بسبب تأثر المخطوط برطوبة أو تلف جزئي أو بسبب صعوبة خط المؤلف أو بياض في بعض المواضع أو غير ذلك، ثم لا ننسى أننا في عملية التحقيق نتعامل مع المؤلف الناسخ وليس مع المؤلف الكاتب؛ لأنه هو أول من نسخ المخطوط، فيمكن أن يخطئ في نقله عن مصادر أخرى، ويمكن أن نجد هذا النقل مصححًا في نسخ أخرى، أو يخطئ حتى فيما يكتبه هو من عند نفسه، فيسبق قلمه إلى ما هو مجانب للصواب. وقولنا التحقيق على نسخة المؤلف قول صحيح؛ لأن عملية التحقيق لا تتوقف على وجود المقابلة[١]، فالتحقيق كما هو معلوم: إثبات وتقويم وإحكام للنص، أي: توثيق وتصحيح وتقريب له.

النقطة الثانية: في حال وجود المسوّدة فقط، وفقدان المبيضة، لابد من البحث عن نسخ أخرى ومقابلتها على نسخة المؤلف.

---

(١) قابل الكتاب بالكتاب: عارضه به ليرى وجه التماثل أو التخالف بينهما. وعارضت بالكتاب الكتاب: جعلت ما في أحدهما مثل ما في الآخر. المعجم المدرسي، ص٨٣٢.

وفي حال عدم وجود نسخة المؤلف فإننا نلحق بهذه المرتبة (المرتبة الأولى) النسخ التي لها صلة بالمؤلف، ونضع المعايير الآتية للوقوف على أهميتها:

أ- النسخة التي قرأها المؤلف أو قرئت عليه مقدمة على غيرها، والنسخة التي قرأها المؤلف أو قُرئت عليه مع الإملاء مقدمة على النسخة التي قرأها أو قرئت عليه دون إملاء. وهنا نجعل السماع والعرض في منزلة واحدة، وذلك أنه يوجد خلافٌ في تقديم السماع على العرض أو تقديم العرض على السماع، ولعل الراجح تفضيل السماع إلا إذا كان القارئ ممن يستطيع إدراك الخطأ فيما يقرأ، والشيخ غاية في الحفظ والتيقظ. أخرج ابن عبد البر عن مالك، أنه سئل: «أفيعرِض عليك الرجل أحبّ إليك أو تحدثه؟ قال: بل يعرض إذا كان يتثبت في قراءته، فربما غلط الذي يحدث أو نسي»[1].

ب- النسخة التي تحمل إجازة[2] من المؤلف أدنى درجة من النسخة التي قرأها المؤلف أو قُرئت عليه، لكن لها ميزة على غيرها مما لم يُقرأ على المؤلف، وكذلك النسخة التي حملت توقيعه لسبب آخر.

المرتبة الثانية: النسخة المقابلة على نسخة المؤلف: وهنا نقدم ضمن هذه المرتبة النسخة المقابلة التي كتبت أصلاً عن نسخة المؤلف على النسخة المقابلة التي لم تنقل عن نسخة المؤلف وإنما نقلت من نسخة أخرى.

---

(١) انظر جامع بيان العلم وفضله ١٧٨/٢.

(٢) الإجازة: هي الإذن من المحدث لمن يروي عنه أن يروي عنه حديث أو كتابًا أو كتبا من غير أن يسمع منه أو يقرأ عليه ما يرويه لوثاقة المجاز. وتعني: إقرار المؤلف بنسبة الكتاب إليه وأنه روي عنه، وأن هذه النسخة موثوقة. انظر نور الدين عتر، منهج النقد، ص١٥ وما بعد.

المرتبة الثالثة: النسخة المكتوبة في عصر المؤلف: ومن المعايير المعتمدة في هذه المرتبة أن تقدم النسخة التي لها ميزة أخرى على النسخة التي ليس لها ميزة، كأن تقدم الأقدم أو تقدم النسخة المكتوبة بخط عالم أو التي عليها سماعات أو قراءات أو إجازات أو ما إلى ذلك من المزايا.

المرتبة الرابعة: النسخة التي كتبت بعد عصر المؤلف: وهنا نعتمد على عدد من المعايير:

* نقدم النسخة الأقدم على غيرها.
* نقدم النسخة الأوضح على غيرها.
* نقدم النسخة الأكمل على غيرها.
* نقدم النسخة المقابَلة على غيرها.
* نقدم النسخة المكتوبة بخط عالم على غيرها.
* نقدم النسخة المكتوبة بخط ناسخ متقن على غيرها.
* نقدم النسخة التي عليها سماعات أو قراءات أو إجازات من العلماء على غيرها.
* نقدم النسخة التي عليها مطالعة لعالم أو تعليق له على غيرها من النسخ.
* نقدم النسخة التي عرف ناسخها على غيرها.
* نقدم النسخة المؤرخة على غيرها، إلا إذا ثبت أن غير المؤرخة أقدم من خلال تقنيات علم المخطوطات.

٢:٢: زمن النسخة:

لماذا نهتم بمعرفة تاريخ النسخة؟

أولا: لأهمية ذلك من حيث دراسة المخطوط كوعاء مادي يجب أن نتناوله بالدرس والتحليل، وهذا يدخل في علم المخطوط.

ثانيا: لغاية توثيقية ترتبط بالنص؛ إذ الأصل أنه كلما كان المخطوط أقرب لزمن المؤلف كانت النسخة أهم وأنفس وأحرى بالاعتماد. ولا يكون هذا مطردا، كما سيأتي.

وقد أصبح من الممكن تقدير عمر المخطوط وربما المكان الذي أنجز فيه المخطوط بشكل تقريبي دون وجود النص على تاريخ النسخ ومكانه صراحة على المخطوط، وذلك من خلال حوامل الكتابة من البَردي والرَّق إلى الورق، ومن خلال نوع الكُراسات والأحبار والخطوط والزخارف والتسفير، ثم من خلال من خوارج النص، التي تشمل طرق التحمل من سماعات وقراءات وإجازات وغيرها، وتشمل أيضا ما يسمى بحرد المتن حتى لو لم يتضمن تاريخ النسخة كما سوف نرى، وتشمل طرر الأغلفة بما فيها من الوقف والتملك والأختام وما إلى ذلك، وتشمل الحواشي والمقابلات والمطالعات، وكل ذلك من الممكن أن يكون وسائل نقدّر بها تاريخ النسخ.

١:٢:٢: قيمة النسخة القديمة: ما هي قيمة النسخة القديمة، وهل قدم النسخة هو الأهم دائما؟ هنا لا بد من الإشارة إلى أن النسخة الأقدم ليست هي الأفضل دوما، وليست هي التي يجب أن تتخذ أمًّا دائما، ما لم يكن هنالك من المبررات الأخرى لاتخاذها أمًّا، وذلك للأسباب الآتية:

* قد تكون النسخة الأقدم مشحونة بالتصحيف والتحريف، وتكون النسخة الأحدث منقولة عن أصل قديم، أو مقابلة عليه، أو عليها تصحيحات لأحد العلماء.

* قد تكون النسخة الأقدم مشحونة بالتصحيف والتحريف، وتكون النسخة الأحدث منقولة عن أصل مكتوب بخط عالم متخصص أو عليها قراءات أو سماعات أو إجازات من العلماء.

* قد تكون هناك نسخة قديمة بخط ناسخ جاهل، وحديثة بخط ناسخ عالم.

* قد تكون النسخة قديمة لكنها مخرومة، وأخرى حديثة كاملة فنعتمد الكاملة.

٢:٢:٢: حالة الإبرازات المتعددة: يجب أن نتنبه أنه في حال وجود إبرازات متعددة من الكتاب من قبل المؤلف، فلا يجوز اعتماد أكثر من إبرازة، وخلطها مع بعضها؛ لأننا نحدث بذلك شيئًا لم يكن موجودًا، وهذا مخالف للأمانة العلمية. وهناك عدد من المعايير التي نعتمدها في هذه الحالة:

* نختار النسخة التي أبرزها المؤلف مؤخرا دون التي قبلها.

* نختار التي أبرزها المؤلف في حياته دون التي أُبرزت بعد وفاته.

* نختار النسخة المسهبة دون المختصرة، والأكمل دون الأنقص[١].

* نختار النسخة المصححة دون النسخة غير المصححة.

* إذا كان هناك إبرازتان والفرق بينهما كبير، فالأولى نشرهما جميعًا. فمثلا كتاب تاريخ دمشق لابن عساكر له نسخة حديثة في ثمانين مجلدة وأخرى قديمة في سبع وخمسين. ولذا يعدون أصل النسخ آخرها سماعًا، فلرواية يحيى بن يحيى الليثي

---

(١) نحدد المخطوطة الأكمل اعتماداً على إحصاء عدد الكلمات الكلي التقريبي للنسخ، على النحو الآتي: عدد كلمات المخطوطة = عدد صفحات المخطوطة × عدد الأسطر في الصفحة الواحدة × عدد الكلمات الوسطي في السطر الواحد.

لموطأ مالك مزية على غيرها؛ لأنها أوفى النسخ، لأن يحيى رحل لسماع الإمام مالك في السنة التي مات فيها.

٢:٢:٣: عادة النساخ في ذكر زمن النسخة: عندما يكون هناك حرد للمتن في المخطوط، يمكن أن يشير فيه الناسخ إلى تاريخ النسخة ويأتي ذلك عادة بعد أن يصرح الناسخ باسمه. وحرد المتن كما هو معلوم عبارة عن معلومات تتعلق بالنسخة يكتبها الناسخ في نهاية نص المؤلف أو في نهاية مقطع نصي منه عندما يكون النص طويلا أو في أكثر من مجلد إذا تعددت مجلدات الكتاب الواحد، فعند ذلك يمكن أن يحتوي المخطوط على أكثر من حرد للمتن. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن حرد المتن يمكن أن يتضمن معلومات خاطئة، سواء أكانت مقصودة أم غير مقصودة، وهنا تأتي أهمية البيانات الكوديكولوجية لتكشف لنا بمجموعها مواطن الإشكال في البيانات المصرح عنها.

٢:٢:٤: القرائن التي يستأنس بها لمعرفة تاريخ النسخة:

عند عدم وجود تاريخ صريح للنسخة في حرد المتن، أو عند وجود تاريخ يحمل إشكالية تؤدي بنا إلى أن نشك في صحته، نلجأ إلى البحث عن قرائن أخرى يمكن الاستئناس بها لمعرفة تاريخ النسخة. وقد قيدنا بقولنا (يستأنس بها) لأن الرقوم على المخطوط لاحقة لكتابة النص، فنحن نعول إذًا على نجاحنا في تقدير المدة بين نسخ النص وما رقم عليه مما هو مقيد بالتاريخ.

وسوف نكتفي هنا بتعداد القرائن دون ذكر التفاصيل؛ لأن التفاصيل ستمر في محاضرات أخرى، كمحاضرة: خوارج النص:

* صفحة العنوان (الظهرية) .

* مقدمة الكتاب.
* حرد المتن.
* وجود الحواشي والهوامش في المخطوط.
* وجود السماعات والقراءات والإجازات في المخطوط.
* ود التقييدات والأختام.
* نظام ترتيب الأوراق (التعقيبة) .
* مكان النسخ.
* وجود تقييد الوقفز

٣:٢: البحث عن النسخ اللازمة للتحقيق وجمعها:

لابد للمحقق من بذل الجهد للحصول على أكبر عدد من النسخ للكتاب الذي يريد تحقيقه، فإذا علمنا وجود نسخة أقدم من النسخ التي عندنا أو لها ميزة عما عندنا حسب المعايير التي تقدم ذكرها لا نبدأ بتحقيق الكتاب إلا بعد الحصول على تلك النسخة، والاطلاع عليها. ونحن نعلم أن كثيرًا من الرسائل العلمية المسجلة اليوم في الجامعات تعتمد في التحقيق على نسخ يوجد ما هو أقدم منها وأهم، وهذا يحدث خللًا كبيرًا في المنهج العلمي للتحقيق.

والبحث عن أماكن وجود النسخ المخطوطة من الكتاب يكون بالعودة إلى المراجع المتخصصة التي تبين ذلك، وكذلك بالعودة إلى فهارس المكتبات الخطية، ثم نحاول دراسة النسخ، بشكل مباشر، وهو الأفضل، لكنه الأصعب، لتعذر الوصول إلى جميع النسخ، فإذا تعذر ذلك نرجع إلى دراسة النسخ من الفهارس العلمية التي تكشف عن محتوى النسخ وتبين كثيرًا من المعلومات الوصفية لكل

نسخة على حدة، عند ذلك سنختار وفق ما تقدم من المعايير النسخ المطلوبة للتحقيق. فإن كانت كثيرة صنفناها ورسمنا شجرة المخطوطات لنستخلص الأفضل منها فنعمل عليه، كما سيأتي في محاضرة مستقلة.

ويمكننا أخذ فكرة عن أماكن وجود مخطوطات الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه، والبحث عما إذا كان قد طبع أو درس سابقا بالاستعانة بالمراجع الآتية:

* **كتاب تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان.

* **تاريخ التراث العربي**، لسيزكين.

* **الفهرس الشامل للمخطوطات** من إصدار مؤسسة آل البيت في عمان.

* **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، لسركيس.

* **معجم المخطوطات المطبوعة بين سنتي ١٩٥٤ - ١٩٦٠**، لصلاح الدين لمنجد.

* **المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع**، لصالحية.

* الجامع للرسائل والأطاريح في الجامعات العراقية والسورية والمصرية والأردنية والتركية...

* فهارس المكتبات التي تحتوي على مخطوطات عربية.

* قواعد البيانات التي أنشأتها المراكز المتخصصة بجمع صور المخطوطات، كمعهد المخطوطات العربية في القاهرة، ومركز جمعة الماجد في دبي، ومركز الملك فيصل في الرياض (خزانة التراث) .

* سؤال أهل الاختصاص عما يعرفونه من نسخ الكتاب المراد نشره، أو عن طباعته إن نشر سابقًا.

* الشابكة التي تعد اليوم مصدرًا غنيا لمثل هذه المعلومات.

٣: خاتمة:

إن ما تقدم من البحث في مشروع الفهرسة المتقدمة والمشروع الذي يمكن أن يؤسَّس عليه، وهو خدمة الفهرسة لأولويات تحقيق مخطوطات السنة وعلومها، يحدونا إلى اعتماد الفهرسة المتقدمة بما تعطيه من خدمة جليلة واسعة للباحثين في الدراسات الحديثية. ولعل المجدي في هذه الحال أن نقرر أن ثقافة المفهرس الذي يتصدى للفهرسة المتقدمة ينبغي أن تشمل إضافة إلى تخصصه في علم فهرسة المخطوطات جانبين مهمين لا غنى له عنهما: الأول يتصل بالإلمام بعلوم السنة ومصادرها ورجالها، والثاني يتصل بعالَم المخطوطات من جهتي التحقيق وعلم المخطوطات. ومن الناحية العملية التي نراها أكثر مثالية وفائدة في تحقيق المشروعين أن يتولى هذا الأمر متخصص في السنة وعلومها، وله خبرة طويلة في عالم المخطوط، ودربة قوية على التعامل معه، بحيث يتم إخضاعه لدورة في أصول الفهرسة وتقنياتها، وتدريبه على بطاقة الفهرسة المعتمدة.

ونتيجة ما تقدم من البحث في أولويات تحقيق من جهة الوعاء يمكننا أن نجمل علاقة علم المخطوطات بالتحقيق العلمي من خلال الموضوعات التي درسناها في سياق دراسة منازل النسخ بثلاث نقاط، تمثل جزءًا مهمًّا من الوظيفة الكوديكولوجية:

الأولى: قضية التوثيق، وهي أهم القضايا المشتركة بين علم المخطوطات وعلم تحقيق النصوص، وقد تبين ذلك من خلال علاقة خوارج النص بتحديد زمن النسخة، لاسيما السماعات والقراءات والإجازات التي شاعت في مخطوطات الحديث، وبالتالي أثر ذلك في معرفة منازل النسخ.

الثانية: التفتيش عن المخطوطات. وهذا يجمع بين عمل المحقق الذي يبحث عن أجود النسخ ليستعملها في التحقيق وعمل عالم المخطوطات الذي يبحث عن المخطوط كأثر مادي.

الثالثة: قضية النساخة التي هي جزء من علم المخطوط وأثرها يظهر في المخطوطات العربية وبالتالي بعلم التحقيق. فالناسخ يقوم بعملية قراءة النص وحفظه والإملاء الداخلي ثم عملية الكتابة[١] . ويمكن أن يدخل عليه الخطأ في أي مرحلة من هذه المراحل. وهذا الفعل منه له أثره في المخطوط وبالتالي في التحقيق. وكذلك في عملية تقليد الناسخ للنسخة المخطوطة تقليدًا كاملًا فينقل حتى تاريخ النسخ أو خوارج النص، وغير ذلك من الأمور التي تظهر فيها علاقة علم المخطوطات بعلم تحقيق النص من خلال النساخة.

(١) انظر بنبين، أحمد شوقي، دراسات في علم المخطوط والبحث البيبليوغرافي، ص٣٧.

المصادر والمراجع

* **الإلماع**، لعياض بن موسى اليحصبي، ت: أحمد صقر، ط١، دار التراث - المكتبة العتيقة، القاهرة - تونس، ١٩٧٠م.

* **جامع بيان العلم وفضله**، لابن عبد البر القرطبي، المكتبة السلفية، المدينة المنورة.

* **دراسات في علم المخطوطات والبحث البيليوغرافي**، لأحمد شوقي بنبين، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط٢، ٢٠٠٤.

* **السنن**، لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر، ط٢، ١٩٧٥م.

* **محاضرات في المخطوط العربي: الجانب العلمي**، لمطيع الحافظ، الدورة التدريبية السادسة لمبعوثي الدول العربية لدراسة شؤون المخطوطات العربية، دمشق، ١٩٨٧م.

* **المخطوط العربي: دراسة في أبعاد الزمان والمكان**، لإياد الطباع، الهيئة العامة السورية للكتّاب، وزارة الثقافة، دمشق، ٢٠١١م.

* **المخطوط العربي**، لعبد الستار الحلوجي، مكتبة مصباح، جدة، ط٢، ١٩٨٩م.

* **المدخل إلى علم الكتّاب المخطوط بالحرف العربي**، لفرنسوا ديروش، ترجمة: أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ٢٠٠٥م.

* **المروءة**، لأبي بكر محمد بن خلف بن المرزبان، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٩م.

* **المسند**، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠١م.

* **المعجم الكبير**، مجمع اللغة العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.
* **المعجم المدرسي**، لمحمد خير أبو حرب، وزارة التربية، دمشق، ١٩٨٥م.
* **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، لفرانتز روزنتال، ترجمة أنيس فريحة ووليد عرفات، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، ط٤، ١٩٨٣م.
* **المناهج العلمية في كتابة الرسائل الجامعية وتحقيق المخطوطات والعلوم المساعدة**، لحسان حلاق ومحمد منير سعد الدين، دار بيروت المحروسة، بيروت، ط٢، ٢٠٠٦م.
* **منهج النقد في علوم الحديث**، لنور الدين عتر، تصوير عن الطبعة الثالثة، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٥م.
* **الوقف وبنية المكتبة العربية: استبطان الموروث الثقافي**، ليحيى محمود الساعاتي، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٩٦٦م.

اختلاف الروايات في المخطوط الحديثي:
أسبابه وأسس تحقيق نصوصه
موطأ الإمام مالك أنموذجا

مصطفى الزكاف(*)

أولا: موضوع البحث:

العنوان مركب من ثلاثة عناصر: (اختلاف الروايات في المخطوط الحديثي) (أسبابه) (أسس تحقيق نصوصه) فما المقصود بها:

- يقصد: بـ (اختلاف الروايات في المخطوط الحديثي) ما وقع في اختلاف في روايات الكتب الحديثية، مما أنتج نسخًا متعددة للكتاب الواحد.

- ويقصد بـ (الأسباب) أن ذلك ما كان إلا لأسباب أحاطت بالكتاب حتى كان ذلك، فما هي هذه الأسباب؟

- ويقصد بـ (أسس تحقيق نصوصه) أن هذه النصوص من أجل تحقيقها وإعدادها إعدادًا علميًّا مدققًا لابد أن تقوم على أسس مدروسة وطرق قويمة.

(*) كلية الآداب والعلوم الإنسانية - تطوان.

ثانيا: موجبات البحث في الموضوع:

١- موجب حضاري:

وبيان ذلك أن الأمة اليوم وهي تخطو خطواتها نحو إعادة الإمامة الحضارية، يتطلب منها الحسم في أمور، لتنطلق راشدة على هدى ونور، وأول ذلك الحسم في قضية خدمة التراث، فقد آن الأوان؛ لنجعل من خدمة التراث مشروعًا حضاريًّا، يتنادى من أجل إنجازه ذلك أبناء الأمة البارون المخلصون الراسخون، الذين تبينت لهم معالم الطريق، وصحا لهم الغيم فأثنوا ركبهم، بحثًا وتنقيبًا، استيعابًا وتحليلًا تعليلًا وتركيبًا، فإذا ما حققوا ذلك، قادوا أنفسهم بأيديهم، وعللوا ما حصل في التراث بسديد فهمهم، يضعون أيديهم على مكمن الخلل، ويقومون الزلل.

يبحثون دأبًا ولا ينتظرون أن تثخن الأمة بالجراح، فإذا ما قاموا بحثوا بردة فعل، تحت وطأة الإرجاف، والخرص والرجم بالغيب، فتكون النتائج عند ذاك غير سليمة، وعواقب الأمور غير محمودة، تقف عند هدم الافتراء دون تحقيق أركان البناء.

وبدهي إن لم يكن لمراكز العلم ومؤسساته هذا الدور فبأي دور تقوم؟ وما خبر المراكز المتخصصة في العالم الغربي عنا ببعيد.

٢- موجب علمي.

إن البحث الدقيق في هذا الفنّ والغوص في أعماقه بحث في ذات الأمة، وهو ما يمليه علينا حق هذا العلم من معرفة حقيقة بأصول هذا العلم ومدوناته والكشف عن طبيعة بنائها، ومسلسل تطورها، وأسباب اختلاف رواياتها، وأسس

توثيقها وتحقيقها وتدقيقها، وذلك من أجل إحكام نصوص الأصول التي بنيت عليها مدونات الدين؛ إذ لا ينبغي أن يقدم عليه شيء، فقد كثير من الطعن والتوهيم لأعلام كبار، ممن وضعوا الأساس الأول في صرح هذا التراث، فإذا ما حقق الأمر وجد أن الأمر في أغلبه حاصل من اختلاف النسخ الواقعة لنا برواية دون رواية، فَلِم التسرع والعجلة التي تنافي أدبيات العلم والتعلم.

إضافة إلى ما تتعرض له الكتب بسبب تقلبها وتعاقبها بين أيدي الناسخين، ورحلتها بين العالمين، من زيادة ونقص وتغيير وتبديل، فتصبح البنت مع الزمن أما وهكذا تتعدد الأمهات، فلزاما على ما يرود هذا الفنّ أن يكون على ذُكر من هذا الأمر عارفًا بطبيعة تأليف المدونات الأولى، ومعالمها المشتركة في الجملة، وإذا استطاع -مع طول نظر وتتبع- أن يدرك منهج كل عالم على حدة في بناء كتبه كان على صراط مستقيم.

٣- موجب منهجي.

ويتمثل في نداء التراث الذي يستغيث منذ زمن، ينتظر منهجًا شافيًا كافيًا، يقوم على أساس التلاحق والتلاقح، يستجمع ما فات، من أجل أن يبنى عليه ما هو آت.

فلقد أوتيت الأمة كثيرًا من اختلاط الأمور، وقلب المفاهيم، فقدمت ما حقه التأخير وأخرت ما حقه التقديم، بذلت هنا وهناك جهود وأموال وطاقات، طبعها طابع الفردية أحيانًا، وحكمتها رؤى ضيقة أحيانًا أخرى، فكثير من الكتب طبعت مدققة محققة، يستبشر بها الباحثون، لا نلبث قليلًا حتى نسمع بأن نسخة قد ظهرت في مكان ما هي أوثق وأدق وأشمل فيسود الحزن، وتغيب البشارة، وفي

أحسن الأحوال، يحقق ما وجد تحت عنوان من مثل: أوراق ساقطة من كتاب كذا، أو بقية كذا، أو فائت وهكذا وغالبًا لا يستفاد منه لطبعه منفصلًا وفي دار غير التي طبع فيها الأول.

فلابد من حل لهذه المعضلة، بمنهجية شاملة، تقوم بحسم أمر الأصل قبل الفرع، وتقدم الأهم على المهم، والأولى على خلاف الأولى.

ثالثا: غاية البحث وثمرته:

- الوقوف على طبيعة تصنيف الكتب الحديثية الأولى.
- بيان أسباب اختلاف روايات الكتب.
- بيان أثر اختلاف الروايات في اختلاف الأحكام، وتعدد الأفهام.
- إبراز ما كان غائبًا عن الأذهان من قضايا هذا الفن(١).
- الإسهام في وضع أسس تعتمد في إخراج مثل هذه الكتب إخراجًا صحيحًا موثقًا متقنًا موثقًا عن أصح النسخ وأجلها.
- وضع خرزة في عقد هذه الدورة لتنتظم دورات أخرى بفضل الله تعالى.

فلذا كان هذا البحث في هذه الدورة التكوينية المباركة يرود هذه الآفاق، ويخبُر تلك الشعاب، وينشر بين السادة العلماء قضايا هذا الفن، لتتلاقح فيها الفهوم

(١) كثرة بأخرة ظاهرة توهيم الأعلام بأدنى إشارة تلوح في الأفق، فعلى الباحث الراسخ أن لا يكون عجلا متسرعا في الأحكام، بل ينبغي إذا عن له شيء أن يقلب النظر كثيرا، فإذا ما تحقق من الأمر وانجلى له كشمس الضحى ازدان بأدب العلم وتزين بزينة الحلم، وأبدى ذلك على استحياء، وقدم بين يدي قوله عبارات تنبئ عن جميل الخصال، من مثل: فلعله، وحسب ما وقع لنا من نسخة كذا. وما إلى ذلك.

وتتلاحق بها أبنية العلوم، فليس العلم شهوة تثار، ولا رغبة ذاتية تستكثر، وإنما هو عبادة وخضوع لله جل جلاله، فمكتب الباحث محراب قنوت لربه، فلا يكتب حرفًا إلا حاسب نفسه: أتراه يبني أم يهدم، يرفع أم يسف؟.

وقد قام هذا البحث بتوفيق الله تعالى ببيان خمسة مقاصد:

المقصد الأول: بيان مفهوم اختلاف رواية المخطوط الحديثي.

المقصد الثاني: بيان أسباب الاختلاف.

المقصد الثالث: بيان أوجه الاختلاف.

المقصد الرابع: بيان أسس التعامل مع هذا الاختلاف.

المقصد الخامس: تجلية المغطى على كتاب الموطإ.

المقصد الأول: بيان مفهوم اختلاف رواية المخطوط الحديثي.

أولا: مفهوم الاختلاف.

الاختلاف لغة: افتعال مصدر اختلف، قال ابن فارس: (الخاء والفاء واللام: أصول ثلاثة، أحدها أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه. والثاني خلاف قدّام. والثالث التغيّر... وأمّا قولهم اختلف الناس في كذا، والناس خِلفة أي مختلفون: فمن الباب الأوّل؛ لأنّ كلّ واحد منهم ينحَى قول صاحبه، ويقيم نفسه مقام الذي نحّاه) (١) .

---

(١) مقاييس اللغة (خلف) .

ويوضح الراغب بدقيق سبره ما أجمله ابن فارس، فاصلا بين معنى الاختلاف الخلاف فيقول: (والاختلاف والمخالفة: أن يأخذ كلّ واحد طريقًا غير طريق الآخر في حاله أو قوله، والخلاف أعمّ من الضدّ؛ لأنّ كلّ ضدّين مختلفان، وليس كلّ مختلفين ضدّين) (١) .

وما سيأتي في المعنى الاصطلاحي يدلي بسبب قوي إلى ما ذكره الراغب في الاختلاف الذي عليه مدار البحث.

ثانيا: مفهوم الرواية:

الرواية: مصدر على وزن فعالة قال ابن فارس: (الراء والواو والياء: أَصلٌ واحدٌ، ثمَّ يُشتقُّ منهُ. فالأَصل ما كان خلاف العطش، ثم يصرَّف فِي الكلام لحامل ما يروى منه.

فالأَصل رَوِيتُ من الماء رِيًّا. وقالَ الأَصمعي: رَوَيْتُ على أهلي أَرْوِي رَيًّا. وهو رَاوٍ من قوم رواة، وهم الذين يأْتونهم بالماء.

فالأَصل هذا، ثم شُبِّهَ به الّذي يأتِي القوم بعلم أَو خبر فَيَرويه، كأَنّهُ أتاهم بِرِيِّهِمْ من ذَلِكَ) (٢) .

والمعنى الاصطلاحي مأخوذ من هذا، وهذا من لطائف الاستعمال الاصطلاحي حيث يختار ما له صلة بسبب الحياة الذي هو الماء، فيستعمل في العلم الذي به قوام الحياة ومثل هذا لفظ الشريعة.

---

(١) المفردات (خلف) .
(٢) مقاييس اللغة (روي) .

والرواية إذا أطلقت في اصطلاح المحدثين فهي: أداء الحديث كما سمعه بوجه من وجوه التحمل سواء كان مرفوعًا أو موقوفًا أو مقطوعًا(١).

ولها معان عند المحدثين بحسب ما تضاف إليه سواء أضيفت إلى راويها أو نوعها.

والذي يعنينا هنا إضافتها إلى الكتب: وهو **أداء الكتب كما تحملها** (وقد اشتهر هذا الإطلاق بعد القرن الثالث حيث أصبحت عناية المحدثين مركزة على رواية المصنفات وضبطها، فأصبحت المصنفات تقوم مقام الروايات قبل التصنيف) (٢).

فيقال: رواية الفربري **لصحيح البخاري**، ورواية يحيى الليثي **للموطأ** ورواية القلانسي **لصحيح مسلم** وغير ذلك.

وأطلقت لفظ النسخة على راوية الكتب أيضا ولعل هذا كان بعد استقرار الكتب وكثرة الانتساخ الذي هو: نقل نسخة عن نسخة، فقد كانت النسخة عند المحدثين تطلق على: مجموعة الأحاديث التي تروى بسند واحد وهي في مقابل الصحيفة(٣).

وبعد هذا يظهر أن معنى الاختلاف مضافا إلى الرواية هُوَ: أن يختلف الرُّوَاة في رواية كتاب حديثي بسبب ما: زيادة أو نقصًا، حذفا أو إضافة، تقديما أو تأخيرا تغييرا أو تبديلا(١).

---

(١) ينظر: رواية الجامع الصحيح ونسخه ١/٤٠.

(٢) رواية الجامع الصحيح ونسخه ١/٤٠.

(٣) ينظر فضل بيان لهذا في كتاب: معرفة النسخ والصحف الحديثية لبكر أبي زيد، ص٢١ وبعدها.

المقصد الثاني: بيان أسباب الاختلاف(٢).

أولا: طبيعة تصنيف الكتب في عصر الرواية:

كان اعتماد السابقين في نقل السُّنة وضبطها على الحفظ والإتقان، والضبط في الصدور مع وجود الكتابة عندهم، لا على ما يكتبونه من السُّنة المشرفة، قال الإمام ابن الأثير رحمه الله: (وكان اعتمادهم أولًا على الحفظ والضبط في القلوب والخواطر، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه ولا معولين على ما يسطرونه، محافظة على هذا العلم كحفظهم كتاب الله عز وجلّ) (٣).

ثم بيّن أنه لمّا ضعف الحفظ، وقلّ الضبط، احتيج إلى الاعتماد على الكتابة، فقال: (فلما انتشر الإسلام، واتسعت البلاد، وتفرقت الصحابة في الأقطار، وكثرت الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرق أصحابهم وأتباعهم، وقلّ الضّبط، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث، وتقييده بالكتابة) (٤).

ثم قال: (فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة مثل عبد الملك بن جريج (ت١٥٠هـ)، ومالك بن أنس (ت١٧٩هـ)، وغيرهما ممن كان في عصرهما، فدونوا الحديث حتى قيل: إن أول كتاب صنف في الإسلام كتاب ابن جريج، وقيل موطأ

---

(١) ويفهم من هنا أن ما حصل بسبب الوهم والاضطراب في المروي ذاته ليس موضوع هذا البحث وإن كان يلامس بالتبع في بعض محاوره.

(٢) اجتهدت بتوفيق الله في حصر هذا الأسباب حسب الوسع والطوق، وقد تكون هناك أسباب لم تذكر، فحبل العلم موصول بين أهله، والهدية لا ترد.

(٣) جامع الأصول لابن الأثير ١/٤٠.

(٤) نفسه.

مالك رحمة الله عليهما، وقيل إن أول من صنف وبوّب الربيع بن صَبيح بالبصرة (ت١٦٠هـ) ، ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه، وسطره في الأجزاء والكتب، وكثر ذلك وعظم نفعه إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ) ، وأبي الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري رحمهما الله (ت٢٦١هـ)) (١) .

وعلى الرغم من ظهور التصنيف وانتشاره كان بعض العلماء لا يرى التصنيف، وظهر ذلك جليا في كتبهم، ومنهم الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

قال الذهبي في ترجمة عبد الله بن أحمد: (ثم الإمام أَحمد كَانَ لاَ يرَى التَّصْنِيْف، وَهَذَا كتَاب (المسند) له لمْ يصنفه هُوَ، وَلاَ رتَّبه، وَلاَ اعتنَى بتهذيبه، بل كان يرويه لولده نسخا وَأَجزاء، ويأمره: أَن ضع هذا فِي مسند فلان، وَهَذَا فِي مسْنَد فلان) (٢) .

ثم قال: (وله زيادات كثيرة فِي (مُسند) وَالده وَاضِحَةٌ عَن عوالي شيوخه، وَلَم يُحَرِّر تَرْتِيْبَ (المُسْنَد) وَلاَ سَهَّله، فَهُوَ مُحتَاج إِلَى عَمَلٍ وَتَرتِيب) (٣) .

وقالَ في كتَاب له أيضا: (وكِتَاب (فَضَائِلِ الصَّحَابَةِ) مُجَلَّدَةٌ، قلت: فِيه زِيَادَاتٌ لعبد اللهِ؛ ابنه، وَلأَبِي بَكر القَطِيعِي؛ صَاحِبِهِ) (٤) .

وكانت عادة العلماء في بداية الأمر أن يصنفوا للكتب لأنفسهم خاصة؛ لئلا يَغلَطوا فيما يملونه على الجماعة؛ ولذا كان العالم يَزِيدُ في كتابه وينقُصُ منه

---

(١) نفسه.
(٢) سير أعلام النبلاء ٥٢١/١٣-٥٢٢.
(٣) نفسه.
(٤) سير أعلام النبلاء ٣٣٠/١

حسبَ ما يبدو له في كل دَورٍ من أدوار التسميع المختلِفة، فتختلف نسخ الكتّاب على اختلاف مجالس المستملين، ترتيبًا وتبويبًا وزيادة ونقصًا وإسنادًا وإرسالًا[١].

ثانيا: معاودة النظر في الكتّاب، ومداومة التنقيح:

كانت عناية العلماء بمصنفاتهم كبيرة، فكانوا لا يملون من مراجعتها وتنقيحها وتهذيبها، فهذا الإمام البخاري رحمه الله روي عنه أنه قال: صنفت جميع كتبي ثلاث مرات[٢]، أي: أنه ما زال ينقحها ويراجعها أكثر من مرة.

وقال الذهبي في معرض نفيه لما نسب لأحمد بن حنبل من تفسير كبير: (ثُم الإِمَام أَحْمَد لو جَمَعَ شيئًا فِي ذَلِكَ، لكان يكون منَقَّحًا مهذَّبًا عن المشاهير، فيصْغُر لِذَلِكَ حَجْمه) [٣].

ويصور لنا الحافظ يحي بن سعيد القطان حالة الإمام مالك في تصنيفه لكتبه فيقول: (كل علم الناس في زيادة وعلم مالك في نقصان، لو عاش مالك لأسقط علمه كله) [٤] يعني من شدة تحريه وتنقيح ما يكتب.

وكان يحتسبون جهدهم هذا لله تعالى، يدل على ذلك ابتهالهم لله في مفتتح مصنفاتهم، وما روي عن بعضهم أنه كان يصلي ركعتين قبل أن يضع أي حرف،

(١) وكتّاب الموطأ من هذا الطراز كما سيأتي بيانه في المقصد الخامس.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٠٣/١٢، هدي الساري، ص٤٨٧.

(٣) سير أعلام النبلاء ٥٢٢/١٣.

(٤) عن بحث: محمد عبد الصادق عبد اللطيف: رواة كتّاب الموطأ وتفاوتهم في التثبت، ص١١ (مرقون).

فروي عن البخاري أنه قال: (ما وضعت في كتاب الصحيح حديثًا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين، وعنه أنه قال: صنفت (الجامع) من ستمائة ألف حديث في ست عشرة سنة، وجعلته حجّة فيما بيني وبين الله، وقال: صنفت كتابي (الجامع) في المسجد الحرام، وما أدخلت فيه حديثًا حتى استخرت الله تعالى، وصليت ركعتين وتيقنت صحته) [١].

وبعضهم كان يصلي شكرا لله بعد أن يفرغ من تدوين أي مسألة، فقد قال الذهبي في ترجمة المزني صاحب الشافعي: (بَلَغَنَا أَن المُزَنِيَّ كان إذا فرغ من تبييض مسألة وأَودعهَا مختصره صَلَّى للهِ رَكْعَتَيْنِ) [٢].

وكان لهذا التحري، وكثرة التنقيح، أثر واضح في اختلاف روايات كتبهم كما سيظهر من خلال موطأ الإمام مالك.

ثالثا: تعاقب الإملاءات بتعاقب الرواة:

كانت مجالس الحديث في ربوع البلاد الإسلامية خلايا نحل يفد إليها الطلاب من كل مكان، فتكثر المجالس وتتعاقب الإملاءات.

وكان نمط الإملاء سائدًا مشهورًا، بل كان: «أكملَ طرائق المتقدمين في تلقين العلوم طريقةُ الإملاء. والإملاء نتيجة لاستحكام الملكة في العلم واستقلال الفكر فيه، أو سعة المحفوظ ورحابة آفاق الحافظة، واستقلال الملكة واستقلال الفكر وقوة

(١) هدي الساري، ص٤٨٩، وتغليق التعليق ٤١٨/٥، وسير أعلام النبلاء ٤٤٣/١٢.
(٢) سير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٢ - ٤٩٤.

الحافظة مزايا تكون خالصة لعلماء سلف هذه الأمة لم يبلغ علماء الأمم الأخرى مُدَّ أحدهم فيها ولا نَصِيفَه»(١).

وكان الإمام البخاري رحمه الله مجلس عظيم لإملاء كتابه الجامع الصحيح، فقد ذكر الفربري انه قد سمع منه - يعني البخاري - تسعون ألف رجل، وآخر من سمع منه ببغداد القاضي حسين المحاملي(٢).

وكان لهذا التعاقب مع شدة التحري والتنقيح أثر بين في اختلاف روايات الرواة، وتعدد نسخهم، كما وصل إلينا كثير منها من مثل صحيح البخاري وغيره.

رابعا: تفاوت الرواة في ضبط المرويات.

من المعروف في بدائه علم الحديث أن الضبط شرط أساسي في صحة الحديث النبوي الشريف، والضبط : هو إتقان ما يرويه الرَّاوِي بأن يكون متيقظا لما يروي غير مغفل، حافظًا لروايته إن رَوَى من حفظه، ضابطًا لكتابه إن رَوَى من الكتاب، عالمًا بمعنى ما يرويه، حتى يثق المطّلع على روايته والمتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها، لم يغير منها شيئا، وهذا مناط التفاضل بين الرُّوَاة الثقات، فلم يكن الرواة على وِزان واحد في الضبط، ولاسيما في ضبط الكتاب، فقد اشترط العلماء في ضبط الكتاب شروطا من مثل: ضرورة المقابلة والمعارضة على الأصول، مع معرفة كاملة بطرق ضبط السقط واللحق، والتقديم والتأخير والتكرار، وعبارات السماع، إضافة

(١) آثار البشير الإبراهيمي ٣٤١/١.
(٢) انظر تاريخ بغداد ٥/٢، سير أعلام النبلاء ٤٣٣/١٢.

إلى جودة الخط وحسنه وعدم الضرب والكشط الموهم للتزوير إلى غير ذلك من الشروط التي بينت في مظانها(١).

وقد يكُوْن لفقد الكتب أو غيابه عن صاحبه، أثر في اختلاف المرويات عنه، فيكون أيضا مدعاة للوهم والخلاف، فإذا حدّث الرَّاوِي - الَّذِيْ يعتمد في الأداء على كتابه - في حالة غياب كتبه عَنْهُ، كان سبب لوقع الوهم والخطأ في حديثه، فقَد قَالَ الإمام أحمد في رِوَايَة عبد الرزاق عن معمر: (حَدِيث عَبْد الرزاق عَن معمر أحب إليّ من حَدِيث هؤلاء البصريين، كَانَ يتعاهد كتبه وينظر، يعني باليمن، وكَانَ يحدّثهم بخطأٍ بالبصرة) (٢). وقَالَ يعقوب بن شيبة: (سَمَاع أهل البصرة من معمر، حين قدم عليهم فِيْهِ اضطراب؛ لأن كتبه لَمْ تَكُنْ مَعَهُ) (٣).

فكان لهذا أثر في اختلاف الروايات، فلذلك لجأ العلماء إلى ترجيح رواية على رواية في الكتب المروية باختلاف، كما حصل في البخاري ومسلم والموطأ وغيرها.

خامسا: تعدد الإبرازات:

نتيجة لما ما دأب عليه العلماء من معاودة النظر، وكثرة المراجعة كانوا يعيدون إخراج الكتاب للناس بعد ما كان قد أخرجه من قبل وتداوله الناس ونسخوه ونقلوا عنه.

---

(١) ينظر فضل بيان لهذا في: مقدمة ابن الصلاح، ص٣٠٣ والإلماع ص: ١٥٧، وأدب الإملاء والاستملاء، ص١٧١.

(٢) شرح علل الترمذي ٢/٧٦٧.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/٧٦٧.

فهذا الإمام نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ) في كتابه: **غاية المقصد في زوائد المسند** فقد نص على أن نسخة الإسكندرية هي التي يجب أن تعتمد بعد أن تداول أهل العلم قبلها(١).

ومثل كتاب: **فتح المغيث** للسخاوي فنسخة الحرم المكي فيها إضافات كثيرة على النسخ الأخرى بمقدار الثلث(٢).

ووقع هذا في غير كتب الحديث وعلومه، فهذا المسعودي يذكر في كتابه: **(التنبيه والإشراف)** أن **(مروج الذهب)** في نسخته التي وضعها سنة (٣٣٢هـ) وهي التي اختصر فيها **(الأوسط)** لا تكاد تذكر أمام النسخة التي وضعها سنة (٣٤٥هـ) والتي جاءت أضعاف نسخة (٣٣٢هـ) (٣).

ولا شك أن الإبرازة الأخيرة مختلفة عن الأولى في كثير من مسائلها ورواياتها.

سادسا: النسخ عن المسوَّدات.

قد يعاجل المصنف الأجل أو يعرض له أمر يحول بينه وبين إتمام الكتاب، فيقع الكتاب للناس مسوَّدة، وطبيعة كتابة المسودة أنها لا تخضع للترتيب الدقيق للفقرات، وتكثر فيها التعاريج، في اتجاهات الورقة الأربع، ويصعب أحيانا رد النص إلى موضعه فيقدمه الناقل أو يؤخره، وقد تستعصي عليه كلمات، فيكتبها

---

(١) ينظر: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص١٣٠.

(٢) نفسه ص: ١٢٩.

(٣) التنبيه والإشراف ١٣٢/١.

كيفما اتفق له، فإذا جاء غيره ونقل عنها أيضا وفعل ما فعل الأول، اختلف نسخ الكتّاب وتعددت بتوارد النقلة.

وقد حصل بعض من هذا في مواضع من نسخ البخاري (قال المستملي: انتسختُ كتّاب البُخاريّ مِنْ أصْله، كما عند ابنِ يوسفَ فرأيتُه لم يتمَّ بعد، وقد بقيت عليه مواضع مُبَيَّضَة كثيرة، منها تراجم لم يثْبُت بعدها شيئًا، ومنها أحاديث لَم يُتَرجم عليها، فأضَفنا بعض ذلكَ إلى بعضٍ.

قال أبو الوليد :وَمِمَّا يدلُّ على صِحَّةِ هذا القول: أنَّ رواية أبي إسحاقَ، ورواية أبي محمَّد، ورواية أبي الهيثم، ورواية أبي زيد – وقد نسخوا مِن أصلٍ واحد – فيها التَّقديمُ والتَّأخيرُ، وإنَّما ذلكَ بحسب ما قدَّر كل واحد منهم فيما كانَ في طُرَّةٍ، أو رُقعة مُضافةٍ أنَّه مِن موضعٍ ما فأضافه إليه، وبينَ ذلكَ أنَّكَ تجد ترجمتين وأكثر مِن ذلكَ مُتَّصِلةً ليس بينهما أحاديث، ثُمَّ أتبع أبو الوليد هذا الكلامَ بما كان الواجبُ عليه تركَه[1].

سابعا: إدخال الحواشي والتعليقات في المتون.

عادة كثير من العلماء المتقدمين أثناء قراءته كان يعلق طُررًا، أو يضع حواش، وأغلب ما يكون ذلك شرحًا لغريب أو ذكرا لفائدة انقدحت في ذهنه، فأحيانًا كان يذكر اسم المعلق على ما ذكر، وأحيانًا يتركها غفلًا، فإذا جاء من بعده مما ينقل عن تلك النسخة ظن اللحق من الأصل فأدخله في المتن، فيتسلسل الأمر وتتعدد نسخ الكتّاب باختلاف نقلتها ورواتها، وقد جر هذا على كثير من الكتب

(١) إفادة النَّصيح، ص٢٦

حتى دخل الشك هل هي لمؤلف الكتاب أم لا؟ حيث يذكر فيها أمر أو قضية حصلت بعد المؤلف فكيف وقع ذلك؟.

فلذا ينبغي عدم التسرع في الحكم بالنفي حتى تتبين الأمر من جهاته كلها، فكثير من الكتب وقع فيه ذلك، وعند التبين ظهر أن الأمر كما ذكر[١].

المقصد الثالث: بيان أوجه الاختلاف[٢].

أ- الاختلاف في البناء العام للكتاب، ويشمل:

١- الاختلاف في ترتيب الكتب والأبواب وعناوينها.

٢- زيادة بعض الأحاديث واختلاف ترتيبها تقديمًا وتأخيرًا.

٣- الزيادات من قبل المصنف أو الرواة عنه شرحًا أو تعليقًا، أو قولًا أو فتوى.

ب: الاختلاف في أسانيد أحاديث الكتاب، ويشمل:

١- الاختلاف في ذكر سند لحديث في رواية دون أخرى.

٢- الاختلاف في ذكر رجال السند أسماء وكنى وألقابًا.

٣- الاختلاف في صيغ التحمل والأداء.

٤- الاختلاف في زيادة حرف أو كلمة في السند يترتب عليها اختلاف المعنى.

---

(١) ينظر بيان هذا في كتاب: **المخطوطات العربية مشكلات وحلول** لعابد المشوخي، ص٦٥، مع نماذج مصورة لما ذكر في آخر الكتاب.

(٢) اقتصرت على سرد الأوجه العامة المشتركة بين المصنفات التي اختلفت رواياتها، وأما الأمثلة فستأتي في الأنموذج التطبيقي: **كتاب الموطأ**، وقد استفدت ترتيب هذه الأوجه من الدراسة القيمة التي قام بها د جمعة عبد الحليم في رسالته: **روايات الجامع الصحيح ونسخه** ٤٢٥/١. وبعدها. وفيها أمثلة لما نحن بصدده.

٥- الاختلاف في زيادة راو أو عدمه في إسناد مما يترتب عليه علة في الإسناد أو زيادة ثقة أو غير ذلك.

ج: الاختلاف في متون الأحاديث وتشمل:

١- ذكر الحديث كاملًا في رواية واختصاره في أخرى.

٢- زيادة جملة أو نقصانها.

٣- زيادة كلمة أو حرف أو شكل بما يخالف معنى الرواية الأخرى.

٤- الاختلاف في ذكر عبارات التعظيم لله تعالى، أو الصلاة والسلام على رسول الله، أو الترضي والترحم على الصحابة والتابعين.

المقصد الرابع: بيان أسس التعامل مع هذا الاختلاف.

١- جمع مخطوطات الكتاب كلها.

إن اختلاف روايات الكتاب ونسخه يجب أن يكون أكبر حافز لتتبع نسخ الكتاب في مظانها، مستعينا على ذلك بسؤال أهل الخبرة والتخصص، ولا ينبغي الترخص في ذلك، فرب تساهل يجر على العلم ويلات كثيرة، فقد يطبع الكتاب بروايات متقدمة، مع أن له روايات أخرى هي العمدة فيه، ويستبشع الأمر أكثر إذا كان الكتاب عمدة في الفن أو أصلًا فيه، قد نقل عنه الناس كثيرًا، فرزاياه لا يستطاع تحملها، وأهل هذا الفن يعرفون ذلك، ويتجرعون خصصه.

٢- فحص المخطوطات وتتبع الروايات من أهل الاختصاص.

ويحسن أن تقوم بذلك لجنة من الأساتذة المتخصصين بالحديث النبوي الشريف، وأن يكونوا من أهل المعرفة بفنّ التحقيق، ولهم الدربة الواسعة بمسالك

هذا الفن ومضايقه، فرب صاحب فنّ يضطلع بأمور قد تند عن غير ممن لم يعالج طبع هذا الفنّ، ويصطبغ بلحمه ودمه.

٣- توثيق الروايات وتصنيفها وترتيبها.

٤- الاطلاع على طبيعة تصنيف الكتّاب ورواياته في مصادر الباب.

٥- اختيار أوثق الروايات وجعلها أصلا، ووضع ما وقع فيه الخلف فيه الحواشي مع اسم راويها.

فلا ينبغي أن يقدم على الرواية الأوثق غيرها، مهما كانت الدواعي والتعليلات، ولا ينبغي كذلك أن يلفق بين الروايات لما في ذلك من الالتباس[١] . وقد نبه الإمام العراقي على ذلك من قبل فقال: (إذا كانَ الكتَابُ مرويًا بروايتينِ، أو أكثرَ ويقعُ الاختلافُ في بعضِها، فينبغي لمنْ أرادَ أَن يجمعَ بينَ روايتينِ فأَكثرَ في نسخةٍ واحدةٍ أنْ يبْني الكتَابَ أوّلًا على روايةٍ واحدةٍ، ثُمَّ ما كانَ من روايةٍ أُخرى أَلحقَهَا في الحاشيةِ أو غيرِها مع كتَابةِ اسمِ راوِيْها مَعَهَا، أو الإشارةِ إليهِ بالرمزِ إنْ كانتْ زيادةً. وإنْ كانَ الاختلافُ بالنَّقْصِ أَعْلَمَ على الزائدِ أنّهُ ليسَ في روايةِ فلانٍ باسمِهِ، أو الرمزِ إليهِ. وإنْ شاءَ كتبَ زيادةَ الروايةِ الأخرى بِحُمْرَةٍ، وما نَقَصَ منها حَوَّقَ[٢] عليهِ بالحُمْرة) [٣] .

---

(١) وقع في هذا اللبس ناشر الموطأ بدار بيت الأفكار الدولية، الأردن، فقد جمع ٢٨ وعشرين رواية كما ذكر، ولفق بينها وأتى بالعجائب في ترتيب الأبواب والكتب، ولما استعصت عليه بعض الأحاديث أن تدخل تحت أي باب وضع لها بابا من عنده فكان ضغثا على إبالة مثل وضعه: باب في ذم **البخل والتدخل في شؤون الآخرين**، (الموطأ، ص٦٠٨) فعبارة **التدخل في شؤون الآخرين**، عبارة لا تتناسب مع الحديث المذكور ولا تناسب الذوق العربي الأصيل.

(٢) التحويق هو: وجه في طريقة إبطال الكلام بواسطة وضع نصف دائرة في أول الكلام وأخرى في آخره. **معجم مصطلحات المخطوط العربي**، ص ٧٥.

(٣) شرح التبصرة والتذكرة ٤٩٤/١.

٦- الاعتماد على آخر نسخة.

وذلك في حال وجود إبرازات متعددة، فلا يجوز اعتماد أكثر من إبرازة، وخلطها مع بعضها؛ لأننا نحدث بذلك شيئًا لم يكن موجودًا، وهذا مخالف للأمانة العلمية. وهناك عدد من المعايير التي نعتمدها في هذه الحالة:

١- نختار النسخة التي أبرزها المؤلف مؤخرًا دون التي قبلها.

٢- نختار التي أبرزها المؤلف دون التي أُبرزت بعد وفاته.

٣- نختار النسخة المسهبة دون المختصرة، والأكمل دون الأنقص.

٤- نختار النسخة المصححة دون النسخة غير المصححة(١) .

٥- إذا كان هناك إبرازتان والفرق بينهما كبير، بحيث تكاد تكون أحدهما بمثابة مختصر للأخرى فالأولى نشرهما جميعا على انفراد، فقد يكون في المختصر فوائد ليس في الأخرى.

٧- الاستعانة بكتب الشروح والتقييدات والمشكلات والأوهام.

كثيرًا ما يقع التنبيه على اختلاف الروايات وترجيح أحدهما في شروح الكتاب، مثل: شروح **البخاري** والموطأ وغيرها، وكذلك الكتب التي أقيمت على بعض الكتب مثل: **تقييد المهمل وتمييز المشكل** لأبي علي الجياني (ت٤٩٨هـ) **ومشارق الأنوار على صحاح الأخبار** للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) ففيهما ذكر لكثير من الروايات التي وقع الاختلاف فيها في **صحيح البخاري**.

---

(١) ينظر: د محمود مصري، منازل النسخ، بحث مرقوم قدم في إحدى الدورات التكوينية التي أقامتها مؤسسة الفرقان.

وكذلك كتاب: **مشكلات موطأ مالك بن أنس** لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ) ففيه أيضا ذكر لما وقع من اختلاف الروايات في موطأ الإمام مالك وتوجيهها والاحتجاج لها.

٨- وضع فهارس شاملة توضح اختلاف الروايات في الكتاب.

فهارس الكتب مفتاحها، وفي الكتب التي اختلفت رواياتها ستكون مفتاح المفتاح، وذلك بتخصيص فهارس مجدولة توضح فيها اختلاف الروايات والزيادات وبواسطته يتمّ التعرُّف على حجم الفروق بين الروايات وطبيعتها، ويراعى في ذلك اختلاف أطراف الأحاديث، واختلاف الألفاظ في المتون متبوعًا كل ذلك باسم صاحب الرواية.

المقصد الخامس: تجلية المغطى على كتاب الموطأ.

أولا: الموطأ واختلاف رواياته.

صنف الإمام مالك رحمه الله كتابه «**الموطأ**» وجمع فيه ما صحّ عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين وما عليه أهل المدينة، على الأبواب الفقهية، وتسميته بـ«**الموطأ**» على ما يروى أنه (صنفه ووطّأه للناس) ويقول الإمام مالك «عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهًا من فقهاء المدينة وعلمائها كلهم واطأني عليه فسميته «**الموطأ**» »[١].

---

(١) ترتيب المدارك ٨٠/٢.

فبارك الله في الكتاب ووطئ للناس وألقى الله عليه مهابة وقبولا «فإن الموافق والمخالف، اجتمع على تقديره، وتفضيله، وروايته، وتقديم حديثه وتصحيحه». كما قال القاضي عياض رحمه الله[١].

(ولم يكن تأليفُه الكتاب ليعطيَهُ الناسَ فينسخوه ويتداولوه بينهم، كعادة أهل الطبقات المتأخرة في تصانيفهم، بل كان التعويل حينذاك على السماع فقط.

وكان تأليفُهُ الكتابَ لنفسِهِ خاصة؛ لئلا يَغلَطَ فيما يُلقيه على الجماعة، كعادة أهل طبقته من العلماء في تآليفهم، ولذا كان يَزيدُ فيه وينقُصُ منه حسبَ ما يبدو له في كل دَورٍ من أدوار التسميع المختلِفة، فاختلفت نُسَخُ الموطأ ترتيبًا وتبويبًا وزيادةً ونقصًا وإسنادًا وإرسالًا على اختلاف مجالس المستملين.

فأصبح رواتُها على اختلاف الختّمات هم مُدوِّنُوها في الحقيقة، فمنهم من سَمِعَ عليه الموطأ سبعَ عشرةَ مرة، أو أكثرَ أو أقل، بأن لازَمَه مُدَدًا طويلةً تَسَعُ تلك المرات، ومنهم من جالسه نحو ثلاثِ سنوات، حتى تمكن من سماع أحاديثه من لفظه ومنهم من سَمِعَهُ عليه في ثمانية أشهر، ومنهم من سَمِعَهُ في أربعين يومًا؟ ومنهم من سَمِعَه عليه في أيام هرمه في مدة قصيرة، ومنهم من سَمِعَه في أربعة أيام، إلى آخرِ ما فُصِّل في موضعه.

ومنازلُ هؤلاء المستملين تتفاوَتُ فهمًا، وضبطًا، وضعفًا، وقوةً، فتكونُ مواطنُ اتفاقهم في الذروة من الصحة عن مالك، ومواضعُ اختلافهم وانفرادهم متنازلةَ المنازلِ إلى الحضيض حسبَ مالهم من المقام في كتب الرجال)[٢].

---

(١) شرح التبصرة والتذكرة ٤٩٤/١.

(٢) مقدمة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة لتحقيق كتاب: التعليق الممجد على موطأ محمد ٧٤/١.

ثانيا: أشهر روايات الموطأ.

قال الحافظ صلاح الدين العلائي في «**الدرر الكامنة**»: «روى «**الموطأ**» عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير وزيادة ونقصان»[1].

وهذه أشهر روايات **الموطأ** مرتبة على وفيات أصحابها[2]:

- علي بن زياد (ت١٨٣هـ).
- محمد بن الحسن (ت١٨٩هـ).
- عبد الرحمن بن القاسم (ت١٩١هـ).
- عبد الله وهب القرشي (ت١٩٧هـ).
- معن بن عيسى القزاز (ت١٩٨هـ).
- سليمان بن برد (ت٢١٠هـ).
- يحيى بن بكير (ت٢١٣هـ).
- محمد بن المبارك (ت٢١٥هـ).
- عبد الله بن يوسف التنيسي (ت٢١٨هـ).
- مطرف بن عبد الله (ت٢٢٠هـ).
- عبد الله بن مسلمة القعنبي (ت٢٢١هـ).

---

(١) نقله السيوطي في **تنوير الحوالك** ٧/١.

(٢) مقتضى المقام التمثيل فقط وأما التفصيل فقد ألفت كتب في الباب لقدامى ومعاصرين فمن القدامى ابن ناصر الدمشقي في كتابه: **إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك**، جمعهم في نظم ثم شرحه، ومن المعاصرين: نذير حمدان في كتابه: **الموطآت**، ط دار القلم دمشق، فليرجع اليهما.

- رواية يحيى بن يحيى الليثي (ت٢٢٤هـ).
- رواية سعيد بن عفير (ت٢٢٦هـ).
- يحيى بن يحيى النيسابوري (ت٢٢٦هـ).
- مصعب بن عبد الله الزبيري (ت٢٣٠هـ).
- رواية أبي مصعب الزهيري (ت٢٤١هـ).

وهذه الروايات كتب الله القبول لبعضها فبقيت عبر الدهر تروى وتتداول وتقام عليه الشروح والتعليقات والنكت، وبعضها وقع إلينا مجموعًا كاملًا وكثير منها، بقي يروى في الكتب مثل رواية قتيبة بن سعيد التي يفاضل بينها وبين راواية القعنبي الإمام البخاري في **صحيحه**.

ثالثا: موازنة بين رواية محمد بن الحسن الشيباني ويحيى بن يحيى الليثي[(١)].

١ - أسباب اختلاف الروايتن.

- اختلاف زمن الرواية.

محمد بن الحسن من أقدم من روى عن الإمام مالك، ورواية يحيى كانت آخر الموطآت نقلا، وسبق أن ذكر أن الإمام مالك كان يعيد النظر في كتابه، فكان من الطبيعي أن تختلف روايات الآخذين عنه باختلاف زمن الأخذ وتباعده.

---

(١) اخترت التمثيل بهاتين الروايتين ليكون أمر ما سبق من الاختلاف أجلى عليهما، إذ محمد بن الحسن يعد من أوائل من روى الموطأ عن مالك، فقد أخذ عن مالك وهو صغير، وكان له مجلس بالكوفة وهو ابن عشرين سنة، أما يحيي بن يحيي الليثي فهو من أواخر من روى عن مالك، فلذلك في روايته ما ليس في رواية غيره.

- الاختلاف المذهبي.

كان محمد بن الحسن فقيه العراق وصاحب إمامها أبي حنيفة، وقد خالف إمامه في مسائل من الفروع والأصول، وكان يعتمد مذهب مدرسته من أهل الرأي والقياس، (وهذا ما جعل لروايته من المزايا ما لم يكن لسواها، ومما امتازت به هذه الرواية من التعليقات. والرويات التي يعارض به أحيانًا ما رواه عن مالك بما رواه عن أبي حنيفة، فهي من معارضة الحجازيين برواية العراقيين) [1].

وأما يحيى الليثي فهو مالكي ومذهبيته تقتضي استيفاء أقوال وفتاوى الإمام مالك في مسائل وإحكام لا يراعيها محمد ولا يأخذ بها[2].

- الاتجاه العلمي.

محمد بن الحسن كان فقيهًا ولم يكن محدثًا، ولا شك أن غلبة الفقه كان لها أثر في تعليقاته على الموطأ وموازنته بما أخذ عن غير مالك، وأما الليثي فشهرته في الحديث أقوى، فلذلك اقتصر على ما أخذه عنه في رحلته إليه حتى استوفى ما أخذه عن مالك فكانت بذلك العرضة الأخيرة على شيخه مالك.

٢- من أوجه الاختلاف بين الروايتين.

- الاختلاف في ذكر بعض الكتب والأبواب.

كتاب الجهاد: هو في رواية يحيى بعد كتاب الحج وقبل كتاب الضحايا[3]. وخلت رواية محمد بن الحسن الشيباني من الكتاب تمامًا. ومثله كتاب كراء الأرض

---

(١) ينظر: د. شرحبيلي، يحيى بن يحيى الليثي وروايته للموطأ، ص٩٥-٩٦ وقد أفدت منه ما يأتي في أوجه الاختلاف بين الروايتين.

(٢) ينظر: الموطآت، ص٢٢٨.

(٣) الموطأ برواية يحيى ٤٨٢/٢.

والكراء فقد خلت منهما رواية الشيباني. ولعل الإمام مالك استدرك هذه الكتب فيما روى عنه المتأخر ما لم يروه الأول كما سبق بيانه.

وقد يكون العكس فقد وجدت كتب وأبواب في رواية محمد وخلت منه رواية يحيى من مثل: باب الشفاعة وباب النوادر وباب التفسير[١] وهو آخر باب في رواية محمد بن الحسن. ولعل الإمام أيضا بعد تهذيب وتنقيح حذف الباب.

- الاختلاف في ترتيب الكتب والأبواب.

كتاب الاعتكاف: هو في رواية يحيى بعد الصيام مباشرة[٢]، وفي رواية محمد في آخر الكتاب بعد باب ليلة القدر[٣].

- الاختلاف في تقسيم الكتب والأبواب.

كتاب الشفعة: هو في رواية يحيى كتاب مستقل[٤]، وفي رواية محمد باب مستقل اقتصر فيه على ثلاثة أحاديث فقط[٥]، من غير أن يورد فتاوى الإمام مالك وأقواله في الشفعة كما فعل يحيى.

- الاختلاف في ترتيب الأبواب في الكتاب الواحد.

أول باب من كتاب النكاح في رواية يحيى هو باب ما جاء في الخطبة[٦]، بينما عند محمد هو الباب الرابع بعنوان: باب الرجل يخطب على خطبة أخيه[٧].

---

(١) الموطأ برواية الشيباني، ص٣٢٢، ٣٣٧، ٣٤٤.
(٢) الموطأ برواية يحيى ٣١٢/١.
(٣) الموطأ برواية الشيباني، ص١٣١.
(٤) الموطأ برواية يحيى ٧١٣/٢.
(٥) الموطأ برواية الشيباني، ص٣٠٥.
(٦) الموطأ برواية يحيى ٥٢٣/٢.
(٧) الموطأ برواية الشيباني، ص١٧٧.

- الاختلاف في تسمية الأبواب.

في كتاب الطهارة من رواية يحيى: باب ترك الوضوء مما مسته النار[١]، وعند محمد: باب الوضوء مما غيرت النار[٢].

- الاختلاف في ذكر الأحاديث.

سبق أن ذكر أنه قد تخلو رواية من كتب وأبواب، وبالبداهة تخلو منه جميع أحاديث الكتب أو الباب تبعًا، وقد تتفرد رواية بحديث من مثل حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**»[٣].

فقد ذكر في رواية محمد[٤] وخلت منه رواية يحيى، وما ذكره الحافظ ابن حجر من: (أن هذا الحديث متفق علَى صحته أَخرجه الأَئِمة المشهورون إلا الموَطَّأ)[٥] فالظاهر أنه يقصد رواية يحيى وهي المقصود عند الإطلاق وقد خلا منها الحديث.

- الاختلاف في ألفاظ المتون.

وقع ذلك في ألفاظ كثيرة ومنها ما ورد في: باب الوضوء مما مسته النار. جاء في حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ أكل كتف شاة ثم صلى ولم يتوضأ، هكذا في رواية يحيى[٦]، وفي رواية محمد: جنب شاة مكان كتف شاة[٧].

---

(١) الموطأ برواية يحيى ١/٢٥.

(٢) الموطأ برواية الشيباني، ص٣٩.

(٣) أخرجه البخاري في **صحيحه** (١/٦)، في كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، ح١.

(٤) الموطأ برواية الشيباني، ص٣٤١.

(٥) فتح الباري ١/١١.

(٦) الموطأ برواية يحيى ١/٢٥.

(٧) الموطأ برواية الشيباني، ص٣٨.

- الاختلاف في إثبات الفتوى والأقوال والتعليقات على الأحاديث.

يرجع هذا الاختلاف إلى عاملين: عامل مذهبي، وعامل زمني. فالعامل الزمني سبق بيانه في أثر ذلك في اختلاف الرواية، فأقوال مالك وفتواه تتغير بحسب الأحوال زمانًا ومكانًا وإنسانًا، فلذا قد نجد في رواية يحيى ما لا نجد رواية محمد المتقدمة، وأما العامل المذهبي يبدو جليًّا في رواية محمد بن الحسن، فقد خلت روايته من فتاوى مالك وأقواله، (وحتى إذا أتى بحديث مذهبه على خلاف ما يؤخذ منه يأتي بتعليق يخالف فيه ذلك الحديث أو ذاك الأثر... وإذا كان مذهبه على الموافقة فإنه يصرح بذلك فيقول مثلا وبهذا نأخذ) [1]. مثال ذلك: حديث عَائِشَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: «أُتِيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِصَبِيٍّ، فَبَالَ عَلَى ثَوْبِهِ، فَدَعَا بِمَاءٍ فَأَتْبَعَهُ إِيَّاهُ».

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَبِهَذَا نَأْخُذُ تُتْبِعُهُ إِيَّاهُ غَسْلا حَتَّى تُنَقِّيَهُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ[2].

خاتمة: مقترحات.

نختم هذا البحث بمقترحات عملية مستخلصة مما سبق؛ من أجل الإسهام في حل معضلة النص في التراث الحديثي، ثم التأسيس لمشروع: إعداد مدونة الحديث المقبول الشاملة والكاملة، التي تحدثت عنها عدة مؤتمرات، وصدرت في سبيل

---

(١) يحيى بن يحيى الليثي وروايته للموطأ، ص١٠٨.

(٢) الموطأ برواية الشيباني، ص٤٢.

إنجازها عدد من التوصيات، وهذه المقترحات يمكن أن تكون خطوات عملية في خدمة تحقيق روايات كتب الحديث النبوي الشريف، وهي تتمثل فيما يلي:

١- حصر أسماء الكتب التي وقع الاختلاف في راواياتها وفهرستها فهرسة علمية دقيقة(١).

٢- ترتيب هذه الكتب ترتيباً تاريخياًّ.

٣- البدء بتحقيق المدونات الأصول.

٤- جمع روايات الكتاب المختار للتحقيق.

٥- ترتيب روايات الكتاب ترتيباً تاريخياًّ.

٦- ترتيب منازل النسخ وفق دراسات متخصصة.

٧- اختيار أوثق النسخ وفق معايير معتمدة.

٨- اختيار نسخة برواية واحدة وجعلها أصلاً، بأدلةٍ علمية قوية، وإثباتات واضحة.

٩- الإشارة إلى اختلاف الروايات في هامش نسخة الأصل بمصطلحات ضابطة مطردة.

١٠- وضع فهارس شاملة دقيقة تقوم بوضع أصنافها ومداخلها لجنة متخصصة في الفن.

---

(١) يستفاد هنا مما كتبه د. محمود مصري في مشروع: فهرسة مخطوطات القرآن الكريم وعلومه. الذي قدمه ضمن بحث: **أفق خدمة الفهرسة والتصوير للمخطوطات في الدراسات القرآنية**، ففيه معايير وأسس ضابطة للحصر ثم الاختيار ثم التحقيق.

١١- إعداد برامج حاسوبية متطورة تستوعب الكتاب الأصل ورواياته المختلفة تتيح الإشارة للاختلاف الحاصل بطريقة ذكية، يتعاون على إعدادها أهل الاختصاص في الفنين معا.

وأختم هذا البحث بما قاله القلقشندي في مقدمة صبح الأعشى:

(وليعذر الواقف عليه، فنتائج الأفكار على اختلاف القرائح لا تتناهى، وإنما ينفق كل أحد على قدر سعته لا يكلف الله نفسًا إلّا ما آتاها، ورحم الله من وقف فيه على سهو أو خطأ فأصلحه عاذرًا لا عاذلًا، ومنيلًا لا نائلًا، فليس المبرأ من الخطل إلا من وقى الله وعصم. وقد قيل: الكتّاب كالمكلف لا يسلم من المؤاخذة ولا يرتفع عنه القلم، والله تعالى يقرنه بالتوفيق! ويرشد فيه إلى أوضح طريق!. وما توفيقي إلّا بالله عليه توكّلت وإليه أنيب) (١).

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

(١) صبح الأعشى ٣٦/١.


بسم الله الرحمن الرحيم
وقوت الصلاة

صورة الورقة الأولى من الموطأ

برواية يحي بن يحي الليثي


بسم الله الرحمن الرحيم
باب وقت الصلوة قال محمد بن الحسن أخبرنا
مالك بن أنس عن يزيد بن زياد مولى بني هاشم عن
عبد الله بن رافع مولى أم سلمة رضي الله تعالى عنها
زوج النبي صلى الله عليه وسلم عن أبي هريرة أنا أخبرك صل الظهر
إذا كان ظلك مثلك والعصر إذا كان ظلك مثليك والمغرب
إذا غربت الشمس والعشاء ما بينك وبين ثلث الليل
فإن نمت إلى نصف الليل فلا نامت عيناك وصل الصبح
بغلس قال محمد بن الحسن وهذا قول أبي حنيفة في العصر
وكان يرى الإسفار بالفجر وأما قولنا فإنا نقول إذا زاد
الظل على المثل فصار مثل الشيء وزيادة من حين زالت

صورة الورقة الأولى

من الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني

التراث الحديثي بين تحري المحدِّثين وتجني المحدَثين

بوشتى الزفزوفي(*)

تمهيد

إن تراث أي أمة هو عنوان مجدها التليد وهو ضميرها الحي ووجدانها المتدفق، به تفاخر الأمم وبه تناطح القمم، وإن أمة بلا تراث لأمة لقيطة لا حسب لها ولا نسب، وإن أمة أضاعت تراثها لأمة غير جديرة بالاحترام، وكل الشعوب الناهضة تعتز بماضيها وتراثها وتحاول أن تثبت أنها لم تكن نكرة في التاريخ بل لها ماض عريق، وفضلٌ على الإنسانية بما قدمته من إنجازات، وما أسهمت به من حضارة وتطور.

والأمة الإسلامية تمتلك من الرصيد الحضاري والميراث العلمي والثقافي في شتى فنون المعرفة ومجالات الإبداع ما بوأها بالأمس مركز القيادة والريادة، وما هو اليوم قمين باستنهاض همم أبنائها وبعث عزائمهم على استعادة الأمجاد، والمضي قدما على خطى الأجداد.

إن إحياء تراث الأمة جمعًا وصيانةً وفهرسةً وتحقيقًا ونشرًا في حلة قشيبة وصورة رائقة، لمن أعظم وسائل استرجاع مجدها خطرًا، وأبقاها على الأيام أثرًا، فهو ضميرها وتجربتها عبر التاريخ، لاسيما في هذه الأعصر التي تحتاج فيها الأمة إلى

(*) أستاذ الحديث بمؤسسة دار الحديث الحسنية.

تثبيت هُويتها الحضارية، لانطلاق أبنائها نحو استعادة أمجادهم وتطهير أوطانهم من دنس الغزو الفكري الذي تعمل جهات العولمة جاهدة على طمس معالمه، وفرض المثل والقيم الغرْبية الغريبة عليه.

ولئن كان للمستشرقين يد عندنا ومنة علينا في نقل جزء من تراثنا المخطوط إلى خزائنهم وحفظه وفهرسته ونشره والتعريف به، لغايات معروفة وأغراض مكشوفة، فليس لهم البتة فضل السبق في فنّ التحقيق والتوثيق والتدقيق، خلافا لما هو سائد في الأوساط الأكاديمية، مسلم به لدى جمهرة من الباحثين (١).

إن فنّ التحقيق لم يعرفه الغربيون إلا في القرن الخامس عشر الميلادي عندما اهتموا بإحياء الآداب اليونانية واللاتينية، وعندما عرفته أوربا بعلمائها لم يأتوا به على الوجه الصحيح إذ ذاك لجهلهم بمناهج التوثيق؛ وقد عمدوا إلى المهم منه، واستنتجوا اصطلاحات حدسية خالفوا بها ما في النسخ الأصلية، وهذا ما يناقض الأصول التي سبق أن وضعها علماؤنا للتحقيق العلمي، وحسبنا أن نورد ما صرح به أحد دهاقنة الاستشراق المعاصر وهو يصور الطريقة الساذجة التي كان يسلكها قدماء الغربيين في تحقيق تراثهم ونشره، قبل أن تمتد أيديهم إلى تراثنا، حيث يقول: «كانوا إذا وجدوا كتابًا من كتب القدماء، قاموا بطبعه، لا يبحثون عن النسخ الأخرى لهذا الكتاب، ولا يصححون إلا أخطاءه البسيطة، فلما ارتقى علم الآداب القديمة [فيلولوجي] عمدوا إلى جمع النسخ المتعددة لكتاب من الكتب القديمة، وإلى المقابلة بين هذه النسخ المتعددة، وكانوا كلما تخالفت النسخ في موضع من المواضع، اختاروا إحدى الروايات المختلفة، ووضعوها في نص الكتاب، وقيدوا

---

(١) انظر عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن، البراهين الإسلامية في رد الشبهة الفارسية، ص٢٣.

ما بقي من الروايات في الهوامش، ولكنهم مع ذلك تعمدوا انتقاء المهم منها، واستنتجوا اصطلاحات حدسية، يخالفون بها ما هو مروي في النسخ، إلا أنهم في كل ذلك لم يكن لهم منهج معلوم، ولا قواعد متبعة؛ لأنهم لم يكونوا قد فكروا تفكيرًا نظريًا في تصحيح الكتب، وأي الطرق تؤدي إليه... وما زال الأمر كذلك إلى أواسط القرن التاسع عشر، حين وضعوا أصولًا علمية لنقد النصوص... ونشر الكتب القديمة»(١).

ولكي أثبت بالبرهان الساطع والدليل القاطع أسبقية علماء المسلمين بعامة والمحدثين منهم بخاصة إلى وضع أصول التحقيق وإعمالها في ضبط النصوص، وأنه فنّ عربي المولد والمنبع إسلامي المنشأ والمنزع، أسوق ثلاثة أمثلة مما حظي به **الجامع الصحيح** للإمام البخاري في مسيرته المباركة قبل وصوله إلينا مصونا محفوظا:

- فهذا شيخ الإسلام أبو ذر الهروي (ت٤٣٤هـ) الذي يمثل الحلْقة الثالثة في سند **الجامع الصحيح**، لما قابل نسخته وضبطها على أصول مشايخه الثلاثة: إبراهيم ابن أحمد المستملي (ت٣٧٦هـ) ومحمد بن عبد الله السَّرَخسي (ت٣٨١هـ) ومحمد ابن مكي الكشميهني (ت٣٨٩هـ) عن شيخهم جميعًا محمد بن يوسف الفربري (ت٣٢٠هـ) تلميذ البخاري عنه، جاءت غاية في الصحة والإتقان، مما حدا بالأمير ميمون بن ياسين المرابطي (ت٥٣٠هـ) أن يبذل في

---

(١) أصول المستشرق براجشتراسر، نقد النصوص ونشر الكتب، ص١١-١٢ نقلا عن رمضان عبد التواب، مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، ص١٥، نشر مكتبة الخانجي - القاهرة، ط الأولى، ١٤٠٦هـ.

شرائها لعيسى بن أبي ذر مالًا وفيرًا، ويدخلها إلى المغرب بعد أن سمعها عليه بمكة (١).

وهو ما حمل الحافظ ابن حجر أيضا على اعتمادها أصلا في شرحه الماتع على **الجامع الصحيح**، معللا اختياره بكونها «أتقن الروايات عنده، لضبطه لها وتمييزه لاختلاف سياقها» (٢).

– وهذا أحمد بن عبد الوهاب بن محمد بن عبد الدائم شهاب الدين النويري (ت٧٣٣هـ) ، قال عنه الحافظ ابن حجر: «نسخ من **البخاري** ثمانيَ نسخ، وكان يكتب النسخة ويقابلها، وينقل الطباق والروايات عليها ويبيعها بألف» (٣).

– وهذا محدث الشام الإمام الحافظ شرف الدين أبو الحسين عليّ بن أحمد ابن عبد الله بن عيسى اليونيني (ت٧٠١هـ) كانت له نسخة من أحسن نسخ **الجامع الصحيح** وأضبطها، قال عنه معاصره الحافظ الذهبي: «استنسخ **صحيح البخاري** وحرره، حدثني أنه قابله في سنة واحدة وأسمعه إحدى عشرة مرة، وقد ضبط رواية **الجامع الصحيح**، وقابل أصله... بأصل مسموع على الحافظ أبي ذرِّ الهروي، وبأصل مسموع على الأصيلي، وبأصل الحافظ مؤرخ الشام أبي القاسم ابن عساكر، وبأصل مسموع عن أبي الوقت» وحرصًا منه على مزيد من الضبط والتحري، أجرى المقابلة بحضرة الإمام اللغوي النحوي جمال الدين أبي عبد الله

---

(١) انظر: أبو طاهر السلفي، الوجيز في ذكر المجاز والمجيز، ص١٢٤ – ١٢٥، أبو عبد الله القضاعي، **التكملة لكتاب الصلة** ١٩٦/٢ – ١٩٧.

(٢) **فتح الباري** ٧/١.

(٣) **الدرر الكامنة** ٢٣١/١ ط مجلس دائرة المعارف العثمانية.

محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطِّائِّ الجيِّانِيِّ الأندلسي نزيل دمشق (ت٦٧٢هـ) صاحب الألفية الشهيرة في النحو، فكان يضبط الألفاظ على الأوجه في اللغة، ويعلل ويوجه ما وقع فيها من ضبط ربما أشكل على أهل اللغة والنحو، وكان إذا مرَّ بلفظ يتراءى له أنه مخالف لقوانين العربية، سأل اليونيني: هل الرواية فيه كذلك؟ فإن أجاب بأنه منها، شرع ابن مالك في توجيهها حسب إمكانه (١).

وهذه النسخة أعظم أصل يوثق به ويطمأن إليه من نسخ «الجامع الصحيح»، ولذلك بذل الأمير علاء الدين آقْبُغا عبد الواحد الناصري (ت٧٤٤هـ) عشرة آلاف دينار في شرائها، وللسبب نفسه جعلها الإمام القسطلاني عمدته في تحقيق متن شرحه على الصحيح، حيث ضبطه حرفًا حرفًا وكلمةً كلمةً (٢).

المحور الأول: من وسائل الضبط والتحري عند المحدثين.

الوسيلة الأولى: اشتراط الإذن في رواية الكتاب

لقد اعتنى المُحَدِّثونَ برواية النُّصوصِ شفهية كانت أو كِتابية عنايةً واسعةً، واستخدموا في سبيلِ المحافظةِ على سلامتها أساليب عديدة، ووضعوا شروطًا وألفاظًا لصيغ التَّحمل والأداء تميزت بالدِّقَّةِ والموضوعيَّة، إضافةً إلى التَّحري الدَّقيق لمعرفة

---

(١) انظر القسطلاني، إرشاد الساري ١/ ٤٠- ٤١.

(٢) انظر إرشاد الساري ١/ ٤٠-٤١ وعلى النسخة اليونينية طبعت الطبعة السلطانية التي أمر بطبعها السلطان عبد الحميد العثماني رحمه الله، طبعت بمصر في المطبعة الأميرية في سني ١٣١١-١٣١٣هـ ثم الطبعة التالية لها طبعت على مثالها في المطبعة الأميرية سنة ١٣١٤هـ وعلى النسخة السلطانية تم طبع صحيح البخاري في مصر في مطبعة مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٨م بتقديم المحدث الشيخ أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ) رحمه الله.

رواة السُّنَنِ والمسانيدِ، فلم يتركوا الفرصة لِمنتحِلٍ أن يَدُس في السنةِ ما ليس منها، أو أن يَدَّعي أحدٌ في المُصَنَّفاتِ ما ليس فيها، ولقد تفنّن المُحَدِّثونَ في روايتِهم للنُّصوصِ واتَّبعوا أساليب عديدة في تآليفاتهم مِن أجل الوصولِ إلى أدقِّ النُّصوصِ للرِّواياتِ وأسلمها.

ابتكر المحدثون نظام الإسناد، وطبقوه في كل الروايات، ولم يحيدوا عنه قيد أنملة حتى لو تعلق الأمر بكلمة، وقد نحا نحوهم وقلدهم في لزوم الإسناد غيرهم من أهل الفنون الأخرى، فانتقلت الأسانيد إلى كل المجالات المعرفية، وأضحت عناية العلماء المسلمين بالإسناد شاملة لكل الفنون، فالتفسير ينقل بالإسناد، والتاريخ يروى بالإسناد، والشعر يروى بالإسناد، والطرفة تحكى بالإسناد، وقصص البخلاء والأذكياء والمجانين والطفيليين تروى كلها بالأسانيد (١)، ولم يكتفوا بإلزام الرواة به في نقل الأخبار والآثار وما دونها من النقول، بل اعتمدوه شرطًا في رواية الكتب والأجزاء والصحائف وما ضارعها من دواوين السنة وأوعية الحديث، مهما كبر حجمها، فلا يقبل من أحد بلغ ما بلغ من الوثوق والشهرة، أن ينتسخ كتابًا ويرويه ما لم يكن مصححًا مقابلاً على أصل مؤلفه أو على نسخة مقابلة على أصل، مسموعًا على مصنفه أو على من سمعه منه، مأذونًا له في روايته بطريق من طرق التحمل المعتبرة، لقد جرت سنة المحدثين أن يتلقوا الحديث عن شيوخهم سماعًا بالإسناد المتصل إلى رسول الله ﷺ أو إلى من دونه، فلما دونت السنن وألفت الكتب رويت عن مؤلفيها بأسانيد تتصل بالنبي ﷺ.

---

(١) مثاله كتاب التطفيل وحكايات الطفيليين للخطيب.

وهذه الطريقة في تلقي الحديث الشريف ونقله بالسند لم تتخلف عن كتاب من كتب الحديث الشريف وعلومه، صغر حجم ذلك الكتاب فكان رسالةً أو جزءًا في صفحات معدودة، أو كبر فجاء في مجلدات ضخام.

والناظر في كتب الفهارس ومعاجم الشيوخ والبرامج والأثبات والإجازات (١)، والمطالع لمقدمات الشروح الحديثية، يقف على هذه الحقيقة جليةً واضحةً وضوح الشمس في رابعة النهار، وإذا حصل فوت أثناء التلقي أو تعددت طرائقه، وجب التعبير عن ذلك عند الأداء، وإلا عُدَّ تدليسًا يشين المتلبس به ويغض من قيمة نسخته، قال الإمام أبو عمرو بن الصلاح في كتابه: **صيانة صحيح مسلم**... ـ وهو ينبه على اختلاف النسخ في رواية أبي أحمد محمد بن عيسى الجُلودي عن إبراهيم بن سفيان المروزي تلميذ الإمام مسلم، وراوي **المسند الصحيح** عنه، وكيف يتعين التحري في استخدام عبارات الأداء بما يتوافق وكيفيات التحمل، وكيف حصل فائت في هذه الرواية المعتمدة ـ تحت عنوان: **تنبيهات:**

«ـ **الأول** اختلفت النسخ في رواية الجلودي عن إبراهيم هل هي بحدثنا إبراهيم أو أخبرنا، والتردد واقع في أنه سمع من لفظ إبراهيم أو قراءة عليه، فالأحوط إذن أن يقال: أخبرنا إبراهيم حدثنا إبراهيم، فيلفظ القارئ بهما على البدل، وجائز لنا الاقتصار على أخبرنا، فإنه كذلك فيما نقلته من **ثبَت الفراوي** من خط صاحبه عبد الرازق الطَّبَسي، وفيما انتخبته بنيسابور من الكتاب من أصل فيه سماع شيخنا المؤيد، وسمعته عليه عند تربة مسلم رحمه الله، وهو كذلك بخط الحافظ

(١) كفهرست ابن خير وفهرست ابن عطية وفهرست الوادي آشي وبرنامج التجيبي والمعجم المفهرس لابن حجر، وفهرس الفهارس والأثبات للكتاني وغيرها كثير.

أبي القاسم الدمشقي العساكري عن الفراوي وفي ذلك أيضا، فحكم المتردد في ذلك المصير إلى أخبرنا؛ لأن كل تحديث من حيث الحقيقة إخبار وليس كل إخبار تحديثا والله أعلم.

– الثاني اعلم أن لإبراهيم بن سفيان في الكتاب فائتًا لم يسمعه من مسلم يقال فيه: أخبرنا إبراهيم عن مسلم، ولا يقال فيه: قال أخبرنا أو حدثنا مسلم، وروايته لذلك عن مسلم إما بطريق الإجازة وإما بطريق الوجادة، وقد غفل أكثر الرواة عن تبيين ذلك وتحقيقه في فهارسهم وبرنامجاتهم وفي تسميعاتهم وإجازاتهم وغيرها، بل يقولون في جميع الكتاب: أخبرنا إبراهيم قال: أخبرنا مسلم، وهذا الفوت في ثلاثة مواضع محققة في أصول معتمدة»[(١)].

الوسيلة الثانية: التشدد في أمر الإجازة والوجادة

ولما توسع بعض الشيوخ في شأن الإجازة، وهي إحدى وسائل التحمل المعتبرة، ونوعوها أنواعًا، وترخصوا في أمرها حتى أجازوا لمعدوم لم يبصر النور[(٢)].

تصدى المحققون من المحدثين لهذا التساهل، وتناولوا الإجازة نوعًا نوعًا، وبينوا ما يجوز منها وما لا يجوز، وممن اعتنى بذلك عناية كاملة القاضي عياض في الإلماع، حيث تقصاها بما لم يسبق إليه، ووصل بها إلى ستة أنواع، غير أنه نقل عن الإمام مالك أن شرطه في الإجازة «أن يكون الفرع مُعارضًا بالأصل حتى كأنه

(١) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، ص١١٣ – ١١٤، ويراجع: الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص٢٧ – ٢٨.

(٢) انظر القاضي عياض، الإلماع، ص١٠٤، والسخاوي، فتح المغيث ٢/ ٩٠.

هو، وأن يكون المجيز عالمًا بما يجيز، ثقةً في دينه وروايته معروفًا بالعلم، وأن يكون المجاز من أهل العلم متسمًا به، حتى لا يضع العلم إلا عند أهله»(١).

ثم جاء ابن الصلاح فلخص كلامه وزاد على الأنواع الستة نوعًا واحدًا هو إجازة المجاز، فبلغت سبعة أنواع، وختم بما يشبه الخلاصة، فنقل عن العلماء قولهم:

«إنما تستحسن الإجازة إذا كان المجيز عالمًا بما يجيز، والمجاز له من أهل العلم؛ لأنه توسع وترخيص يتأهل له أهل العلم لمسيس حاجتهم إليها».

وهو الذي قوّاه ونصره الحافظ ابن عبد البر من قبل، فقال في جامع بيان العلم وفضله: «تلخيص هذا الباب أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة حاذق بها، يعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معين معروف لا يُشكل إسناده، فهذا هو الصحيح من القول في ذلك»(٢).

وإذا كانت الوجادة(٣) هي الوسيلة المتاحة اليوم للظفر بكتب السابقين، فإنها كانت عندهم آخر مراتب التلقي، وكثير منهم لم يكن يعتد بها، ولا يراها وسيلة صحيحة للتحمل، ويخشون من وقوع التصحيف في المؤلفات المنقولة بها، أو صيرانِها إلى من ليس من أهل العلم، أو خوف أن يُقحم فيها ما ليس منها، فكانوا يُتلفونها بأنفسهم عند دنو أجلهم أو يوصون بدفنها بعد وفاتهم.

---

(١) الإلماع، ص٩٥.

(٢) جامع بيان العلم ٢/١٨٠.

(٣) سماها القاضي عياض في الإلماع، ص١١٦-١١٧: الخط، وقال في تعريفها: وهو الوقوف على كتاب بخط محدث مشهور يعرف خطه ويصححه، وإن لم يلقه ولا سمع منه أو لقيه ولكن لم يسمع منه كتابه هذا وكذلك كتب أبيه وجده بخط أيديهم.

نقل الذهبي - في ترجمة الحافظ محمد بن يحيى الذُّهلي - عن أبي حامد بن الشرقي قوله: سمعت أبا عمرو المستملي، يقول: «دفنت من كتب محمد بن يحيى بعد وفاته ألفي جزء» [١].

كما نقل عن أبي عبد الله الحاكم النيسابوري قوله: «إسحاق بن راهويه وابن المبارك ومحمد بن يحيى - أي الذهلي - هؤلاء دفنوا كتبهم».

ثم قال الحافظ الذهبي تعقيباً على قول الحاكم، وتسويغًا لهذا التصرف الذي قد يستغرب أو يستنكر: «هذا فعله عدة من الأئمة، وهو دال أنهم لا يرون نقل العلم وجادة، فإن الخط قد يتصحف على الناقل، وقد يمكن أن يزاد في الخط حرف فيغيِّرَ المعنى، ونحو ذلك...» [٢].

وقال الحافظ الخطيب البغدادي في **تقييد العلم** «وكان غير واحد من المتقدمين إذا حضرته الوفاة أتلف كتبه أو أوصى بإتلافها خوفًا من أن تصير إلى من ليس من أهل العلم، فلا يعرف أحكامها ويحمل جميع ما فيها على ظاهره، وربما زاد فيها ونقص فيكون ذلك منسوبًا إلى كاتبها في الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نقل عن المتقدمين الاحتراس منه» [٣].

وكانوا يترصدون حاملي الصحف والنسخ الحديثية من أصحاب الوجادات، فينبهونهم ويحذرونهم من مغبة التحديث منها بلا سماع، فإذا تمادوا فضحوهم

(١) سير أعلام النبلاء ٢٧٨/١٢، وإكمال تهذيب الكمال ٣٨٦/١٠.

(٢) سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٧٧ وتاريخ الإسلام ٧٨١/٥ تحقيق بشار، وقد ورد إسحاق في السير مهملا، أما في تاريخ الإسلام فورد مقيدا بكونه ابن راهويه.

(٣) تقييد العلم، ص٦١.

ونسبوهم إلى الكذب، قال الحافظ ابن حبان في المجروحين «ومنهم من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب؛ إذ العلم لم يكن من صناعته، ولا اغبرَّ فيه قدمه، كما قال بعض أهل البصرة: كان بالعَوَقة[1] شيخ عنده صحيفة عن حُميد عن أنس، وكان مؤذنَهم فلما مات قيل لي: إن في ذلك المسجد شيخًا يحدث بتلك الصحيفة عن حُميد نفسه، قال: فأتيته فإذا شيخ عليه سَجّادة وأثر الخير فيه بيّن، فقلت له: صحيفةَ حميد، فأخرجها إلي، وإذا هي تلك الصحيفة نفسها، فقلت: اقرأ، فأخذ يقول: حدثنا حميد حتى أتى على آخرها، فقلت له: أي موضع رأيت حميدا؟ قال: لم أره، قلت: فكيف تحدث عمن لم تره؟ قال: وهذا لا يجوز؟ قلت: لا، قال: كان في هذا المسجد شيخ يؤذن ويحدث بهذه الصحيفة، فلما مات ولوني الأذان مكانه وأعطوني الصحيفة وقالوا: أذن كما كان يؤذن وحدث كما كان يحدث، فأنا أؤذن كما كان يؤذن وأحدث كما كان يحدث»[2].

الوسيلة الثالثة: ترك الرواية عمن لا يصون أصوله

من المحدثين من كانت أصوله صحيحة، ووسائله في الأخذ عن شيوخه سليمة معتبرة، وهو مستقيم في نفسه، غير مطعون عليه في دينه، إلا أن آفته أنه كان لا يصون كتبه من تطرق الفساد إليها، فامتدت نحوها أيدي العابثين ونالت منها، فلما انكشف الأمر للنقاد زهِدوا فيها، وأبطلوا الاحتجاج بها، وتركوا أصحابها، وهذه ثلاثة أمثلة من مجمل ما حفظته لنا كتب التراجم:

---

(١) العوقة بفتح أوله وثانيه: محلة من محال البصرة. ياقوت، معجم البلدان ١٦٩/٤، وانظر عز الدين ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب ٣٦٤/٢.

(٢) ابن حبان، كتاب المجروحين ٩١/١.

- قال ابن حبان عن أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث بن سعد: «إنما وقعت المناكير في حديثه من قبل جار له رجلٍ سوء»، ثم روى عن شيخه ابن خزيمة أنه سمعه يقول: «كان له جار بينه وبينه عداوة، فكان يضع الحديث على شيخ عبد الله بن صالح، ويكتب في قرطاس بخط يشبه خط عبد الله بن صالح، ويُطرح في داره في وسط كتبه، فيجده عبد الله فيحدث به، فيتوهم أنه خطه وسماعه، فمن ناحيته وقعت المناكير في أخباره»(١).

- قال عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي: سمعت أبي يقول: «جاءني جماعة من مشيخة الكوفة فقالوا: بلغنا أنك تختلف إلى مشايخ الكوفة تكتب عنهم وتركت سفيان بن وكيع، أما كنت ترعى له في أبيه؟ فقلت لهم: إني أوجب له وأحب أن تجري أموره على الستر، وله ورّاق قد أفسد حديثه، قالوا: فنحن نقول له أن يبعد الوراق عن نفسه، فوعدتهم أن أجيئه، فأتيته مع جماعة من أهل الحديث، وقلت له: إن حقك واجب علينا في شيخك وفي نفسك، فلو صنت نفسك وكنت تقتصر على كتب أبيك لكانت الرحلة إليك في ذلك، فكيف وقد سمعت، فقال: ما الذي ينقم علي؟ فقلت: قد أدخل ورّاقُك في حديثك ما ليس من حديثك، فقال: فكيف السبيل في ذلك؟ قلت: ترمي بالمخرجات وتقتصر على الأصول، ولا تقرأ إلا من أصولك وتنحي هذا الوراق عن نفسك، وتدعوا بابن كرامة وتوليه أصولك فإنه يوثق به، فقال مقبول منك، وبلغني أن وراقه كان قد أدخلوه بيتًا يتسمع علينا الحديث،

---

(١) كتاب المجروحين والضعفاء ٤٠/٢، وتهذيب التهذيب ٢٢٨/٥.

(١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ٢٣١/٤.

فما فعل شيئا مما قاله فبطل الشيخ، وكان يحدث بتلك الأحاديث التي قد أدخلت بين حديثه، وقد سرق من حديث المحدثين»[(١)].

- وقال أحمد بن محمد بن سليمان التُّستَري: «سألت أبا زرعة الرازي عن حديث زهرة بن معبد، عن سعيد بن المسيب، عن جابر، عن النبي ﷺ في «الفضائل» فقال: هذا حديث باطل، كان خالد بن نجيح المصري وضعه ودلسه في كتاب الليث، وكان خالد بن نجيح هذا يضع في كتب الشيوخ ما لم يسمعوا ويدلس لهم، وله غير هذا».

إن رصد المحدثين النقاد لهذه الظواهر الشاذة، وتفطنهم لدسائس هؤلاء العابثين بكتب السُّنة، لينم عن وعي عميق بالنظم الحديثية القائمة من جهة، ويدل على يقظة تامة قادتهم في أكثر الأحيان إلى اكتشاف العلل الخفيّة التي قد تقع في أحاديث الأئمة الكبار، الذين يفترض في حديثهم السلامة من جميع العلل.

الوسيلة الرابعة: كتابة الطباق أو التسميع

إن من أدق ما تفتقت عنه عبقرية المحدثين وما أبدعوه في مجال الضبط والتوثيق لحياطة السنة وحمايتها من التحريف والانتحال: ما عرف عندهم بنظام الطبقة أو التسميع، والتسميع هو كتابة السماع، والسماع في عُرْف المحدثين عبارة عن شهادة خطية تدون على الكتب والأجزاء المسموعة، إما في أول ورقة أو في آخر الجزء، تتضمن اسم الشيخ المسموع منه ذلك الكتاب أو الجزء وكنيتَه ونسبه، واسم كاتب الطباق، وتسمية من حضر السماع من الطلبة، وكذا تاريخ وقت

---

(١) تهذيب الكمال ١٠٥/١٥.

السماع ومكانه، وتعيينَ مقدار ما فات كل واحد من السامعين إن حصل فوت، إلى غير ذلك من الأمور المرتبطة بتوثيق السماع [١].

قال الحافظ أبو بكر الخطيب: «وإن كان سماعه الكتاب في مجالس عدة كتب عند انتهاء السماع في كل مجلس علامة البلاغ، ويكتب في الذي يليه التسميعَ والتاريخ كما يكتب في أول الكتاب، فعلى هذا شاهدت أصول جماعة من شيوخنا مرسومة، ورأيت كتابا بخط أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل مما سمعه منه ابنه عبد الله، وفي حاشية ورقة منه بلغ عبد الله» [٢].

وهي ميزة يكاد ينفرد بها المحدثون عما سواهم من علماء الإسلام، تعظيما لشأن السنة ومبالغة في الذب عنها، قال العلامة محمد بن إبراهيم الوزير الصنعاني (ت٨٤٠هـ) : «ومصنّفات العلماء الأعلام، بل كتب الحديث مختصّة بصرف العناية من العلماء إلى سماعها وتصحيحها، وكتابة خطوطهم عليها، شاهدةً لمن قرأها بالسّماع، ولا يوجد في شيء من كتب الإسلام مثل ما يوجد فيها من العناية العظيمة في هذا الشأن، حتّى صار كأنه خصيصة لها دون غيرها، وذلك من العلماء ﷺ تعظيم لشعارها، ورفع لمنارها، وبيان لكونها أساس العلوم الإسلامية، وركنَ الفنون الدينية» [٣].

وحرصا منهم على بلوغ المرام وتحقيق المراد من هذه العملية العلمية التوثيقية، فقد أحاطوها بسياج منيع من التدابير الاحترازية، حيث اشترطوا شروطًا واستحسنوا آدابًا في كاتب الطباق، ومن هذه الشروط :

---

(١) كما سيأتي بيانه من خلال بعض الأمثلة التطبيقية.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/٢٦٨-٢٦٩.

(٣) الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم ١/١٦.

أ – أن يكون ثقة، ذا خط مميز معروف عند أصحاب الحديث؛ فالثقة يحجزه إيمانه وتمنعه مروءته من التلاعب في الطباق حذفًا وإضافةً وإلحامًا، قال ابن الصلاح: «وينبغي أن يكون التسميع بخط شخص موثوق به غيرِ مجهول الخط»[(١)].

وكثيرا ما وصف كُتّاب التسميع بجودة خطوطهم وحسن كتاباتهم[(٢)].

ب – أن يكتب الطباق بخط قوي احترازًا من الحك؛ أي التزوير، فقد ورد في ترجمة سنجر بن عبد الله التركي «عُني بالرواية، وصار له أنسة بالفن، وكتب الطباق بخط قوي»[(٣)].

ت – إثبات أسماء كل السامعين من غير تساهل، مع التمييز بين السماع والحضور، قال الحافظ ابن الصلاح: «وعليهِ الحذر من إسقاطِ اسمِ أحدٍ منهم لغرضٍ فاسدٍ»[(٤)].

ث – ذكر أحوال الحاضرين في مجلس السماع، وتمييز المُكَلِّمين والناعسين والمتحدثين والباحثين والكاتبين والحاضرين من المفوِّتين واليقظين والمنصتين والسامعين[(٥)].

---

(١) ابن الصلاح، معرفة أنواع علم الحديث، ص٢٠٥، تحقيق: نور الدين عتر.

(٢) ذيل التقييد في رواة السنن و... ٢٣٥/٢، شذرات الذهب ٢٠٢/٥ و١٧١/٦ والضوء اللامع، ترجمة رقم ١٧٩ محمد بن مفلح و٣٢٩ عبد الرحمن بن محمد.

(٣) الذهبي، المعجم المختص بالمحدثين ١٠٦/١، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، نشر مكتبة الصديق بالطائف، ط الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٤) معرفة أنواع علوم الحديث، ص٢٠٦ تحقيق: عتر.

(٥) انظر فتح المغيث ٩٤/٣، دار المنهاج بالرياض، ط الأولى، ١٤٢٦هـ.

ج - كتابة الطبقة بمحضر السامعين أو أكثرهم؛ ليكون أمكن في الإثبات وأبعد عن الظنة، وحينئذ قد لا يحتاج إلى إمضاء الشيخ المسمع وتصحيح السماع بنفسه.

وكان المحدثون يحفظون هذه السماعات إما في خزائنهم الخاصة أو في خزانة المدرسة التي حصل السماع في رحابها، ويصونونها من طروء أي تغيير عليها، ويضنون بها عن كل أحد، ولا يمكنون منها أحيانًا حتى من له الحق في انتساخها ممن دوِّن اسمه في ثبَت الطباق، فقد روى الرامهرمزي عن الحسن بن عثمان التُّستَري، عن أبي زرعة الرازي قال: «ادعى رجل على رجل بالكوفة سماعًا منعه إياه، فتحاكما إلى حفص بن غياث، وكان على قضاء الكوفة، فقال حفص لصاحب الكتاب: «أخرج الينا كتبك فما كان من سماع هذا الرجل بخط يدك ألزمناك، وما كان بخطه أعفيناك منه» [(١)].

وبمثل هذا الحكم قضى إسماعيل بن إسحاق القاضي في دعوى مماثلة كما روى الخطيب في الجامع [(٢)].

وكانوا يفحصون هذه السماعات ويتتبعون حامليها، ويختبرون ما بأيديهم من نسخ وأجزاء للكشف عن صحة السماع فيها أو عدمه كلما تطلب الأمر ذلك، فإذا تجاسر أحد على التلاعب بطباق، فأدرج اسمه أو اسم غيره ممن لم يحضر مجلس الإملاء أو لم يسمع، ضبطوه وكشفوا حاله ورموه بالكذب ونسبوه إلى التزوير، قال الحاكم: «يتأمل أصوله أعتيقة هي أم جديدة، فقد نبغ في عصرنا هذا جماعة يشترون

---

(١) الرامَهرمزي، المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، ص٥٨٩.

(٢) انظر الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ١/٢٤١.

الكتب فيحدثون بها، وجماعة يكتبون سماعاتهم بخطوطهم في كتب عتيقة في الوقت فيحدثون بها»[١].

وممن تلبسوا بهذه البلية التي نبه إليها الإمام الحاكم، فهتك الله سترهم وفضحهم على رؤوس الأشهاد:

- محمد بن الحسن بن هبة الله ابن شيخ القراء أبي طاهر بن سوار: قال عنه أبو الفتوح بن الحُصري: «كان رجل سوء، يُزوِّر الطِّباق»[٢].

- عبد الملك بن عمر أبو الفتح البزار: نقل الذهبي عن الدارقطني أنه «اتهم بتزوير الطباق»[٣].

- محمد بن عبد الخالق بن أحمد اليوسُفي، قال الذهبي: «هو الذي زور سماعات الخطيب الموصلي ثم انكشف أمره وسقط نقله»[٤].

- محمد بن محمد بن معمر بن طبَرزد أبو البقاء، قال فيه الذهبي في الميزان: «اتهم بتزوير سماعات»[٥].

وفسر هذه التهمة في التاريخ فنقل عن عُمَر بن المبارك بن سهلان أنه قال فيه: «لم يكن أبو البقاء بن طبَرزَد ثقة، كان كذّابًا يضع للناس أسماءهم في الأجزاء، ثمّ يذهب فيقرأ عليهم»[٦].

---

(١) معرفة علوم الحديث، ص١٦.

(٢) تكلمة الإكمال ٢٤٠/٣ رقم ٣١٥٨.

(٣) الذهبي، ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين، ص٤٤.

(٤) المغني في الضعفاء ٦٠٣/٢، وتنظر ترجمته في ميزان الاعتدال ٦١٣/٣، ولسان الميزان ٢٤٦/٥ .

(٥) ميزان الاعتدال ٣٠/٣ .

(٦) تاريخ الإسلام ٣١٤/١١، تحقيق: بشار.

وكانوا لا يألون جهدا في الوصول إلى طرق التزوير، فيستخدمون في الكشف عنه وسائل شتى، منها الاستدل بطراوة الخط في الكتّاب العتيق، ومنها تعدد الخطوط وتزاحمها في الجزء الواحد، ومنها تغاير ألوان الحبر وجدة الورق الملحق...

– محمد بن عبد الوهاب أبو عبد الله الدلال.

قال عنه الخطيب البغدادي: «وكان سماعه لمسند أبي هريرة من ابن مالك، عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه صحيحًا، وما عداه قد ألحق التسميع فيه لنفسه بخطه خط طري...» (١).

– يعقوب بن حميد بن كاسب أبو يوسف المديني، نقل العقيلي في الضعفاء عن زكريا بن يحيى الحلواني قال: «رأيت أبا داود السجستاني صاحب أحمد بن حنبل قد ظاهر بحديث ابن كاسب، وجعله وقايات على ظهور كتبه، فسألته عنه، فقال: رأينا في مسنده أحاديث أنكرناها، فطالبناه بالأصول فدافعنا، ثم أخرجها بعد فوجدنا الأحاديث في الأصول مغيرة بخط طري، كانت مراسيل فأسندها وزاد فيها» (٢).

– محمد بن أيوب بن سويد: قال أبو حاتم الرازي: «كنت بالرملة فرأيت شيخًا جالسا بحذائي، إذا نظرت إليه سبح، وإذا لم أنظر إليه سكت، فقلت في نفسي: هذا شيخ هو ذا يتصنع لي، فسألت عنه فقالوا: هذا محمد بن أيوب بن سويد، فقلت لبعض أصحابنا: اذهب بنا إليه، فأتيناه فأخرج إلينا كتب أبيه أبوابًا مصنفة بخط أيوب بن سويد، وقد بيض أبوه كل باب، وقد زيد في البياض أحاديث بغير

(١) تاريخ بغداد ٦٦٦/٣.

(٢) ضعفاء العقيلي ٤٤٦/٤ – ٤٤٧، وميزان الاعتدال ٤٥١/٤.

الخط الأول، فنظرت فيها فإذا الذي بالخط الأول أحاديث صحاح، وإذا الزيادات أحاديث موضوعة ليست من حديث أيوب بن سويد.

قلتُ: هذا الخط الأول خط من هو؟ فقال خط أبي، فقلت هذه الزيادات خط من هو؟ قال خطي، قلتُ: فهذه الأحاديث من أين جئت بها؟ قال أخرجتها من كتب أبي، قلتُ لا ضير أخرج إلي كتب أبيك التي أخرجتَ هذه الأحاديث منها، قال أبو زرعة: فاصفار لونه وبقي، وقال: الكتب ببيت المقدس، فقلت: لا ضير أنا أكتري فيجاء بها إلي فأوجه إلى بيت المقدس، واكتب إلى من كتبك معه حتى يوجهها، فبقي ولم يكن له جواب، فقلت له: ويحك أما تتقي الله، ما وجدت لأبيك ما تفقه به سوى هذا، أبوك عند الناس مستور وتكذب عليه، أما تتقي الله، فلم أزل أكلمه بكلام من نحو هذا ولا يقدر لي على جواب»[1].

ومن أشهر الأصول الحديثية التي تعرضت بعض نسخها لتزوير السماع: كتابا السنن للإمامين أبي عبد الرحمن النسائي وأبي عبد الله محمد بن ماجه القزويني، إلا أن المحاولتين اكتشفتا بفعل يقظة المحدثين ودقة ملاحظتهم، وشدة فحصهم للنسخ والأجزاء، ومبالغتهم في اختبار الورق والمداد.

روى الحافظان أبو بكر بن نقطة وأبو عبد الله ابن النجار البغدادي كلاهما عن محمد بن طاهر المقدسي أنه قال: «لما دخلت همذان بعد رجوعي من الري بأولادي، وكنت أسمع وأنا بالري أن كتاب السنن لأبي عبد الرحمن النسائي يرويه عبدوس - هو عبدوس بن عبد الله بن محمد أبو الفتح الهمذاني - فقصدته، فأخرج إلي الكتاب، والسماعُ فيه ملحق بخطه سماعًا طريًّا، فامتنعت من القراءة،

---

(١) سؤالات البرذعي ٢/٣٩٠-٣٩١.

وبعد مدة خرجت بابني أبي زرعة إلى الدون إلى الشيخ أبي محمد عبد الرحمن بن محمد الدوني، فقرأت له الكتاب عليه، وكان سماعه صحيحا»[1].

وقال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: «لما دخل واقد بن الخليل القزويني الريَّ أخذوا في قراءة كتاب السنن لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه عليه، فحضرت أول يوم فرأيت الورقة الأولى من الجزء قد قطعت وكتب عليها بخطه خط طري، فلم نسمع منه الكتاب إلى أن وصل أبو منصور محمد بن الحسين المقومي فقرأنا عليه الكتاب دفعات، وكان سماعه ـ يعني المقومي ـ فيه صحيحًا لا خلاف فيه»[2].

ثبت الطباق مرجع في إثبات السماع

وكانت هذه السماعات هي الملاذ والمفزع لدى أي اختلاف، وهي القول الفصل عند كل ادعاء، فمن ادعى سماعا لكتاب أو ادعي له، ولم يشتهر بذلك بين أهل طبقته، نُظر في الطباق، فإن وجد اسمه مثبتًا على الأجزاء فقد سمع، وإلا فهو كاذب، ومن الوقائع الدالة على لجوء المحدثين إلى الطبقات للتأكد من السماع أو عدمه: ما جاء في ترجمة عيسى بن عبد الله بن عبد العزيز الحَجي الفارسي اليمني نزيل وادي نخلة، من وفيات السلامي، فإنه لما نقل سماعه للجامع الصحيح من الإمام أبي عبد الله محمد بن أبي البركات الهمداني، وأنه حدث به في مكة غير مرة.

(١) أبو بكر بن نقطة، التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص٣٠٦، وابن النجار البغدادي، ذيل تاريخ بغداد ١/٢٥٤.

(٢) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ص٣٦٧ ولسان الميزان ٣٧١/٨ .

قال: «فأخذت البخاري جميعه وقرأت الطباق، فوجدت المجلد الأول ليس عليه طبقة بالكلية بل على الخمسة، وجميع الطباق بخط العلامة فخر الدين التوزري، فأما المجلد الرابع والخامس فسمعهما، واسمه على كل مجلد منهما، وأما المجلد الثاني والثالث فيحتمل أنه سمعهما ويحتمل لا، وسماعه للمجلد الثالث أظهر من سماعه للثاني، وسبب ذلك أنه مكتوب في المجلد الرابع والخامس اللذين سمعهما محققًا على هذه الصفة، وهي: «وعيسى ومحمد ولدا المحي» وأما المجلد الثالث فمكتوب «وعيسى ومحمد» وباقي السطر لما رَثَّ لصق عليه ورقة، فليس ببعيد أن يكون بعد قوله ومحمد ولدا المحي، وأما الثاني فمكتوب عليه ما صورته ومحمد وعيسى أولا، وباقي السطر لكونه قد رث لصق عليه ورقة، فكونه قدم اسم هذا الشيخ المسمع عيسى على أخيه محمد في المجلدين اللذين هما سماعه، أعني الرابع والخامس دل على أن عيسى أسن من محمد وقد قدم عيسى أيضًا في المجلد الثالث إن قلنا إنهما ولدا المحي، وأما هذا المجلد الثاني فيحتمل أن يكون محمد وعيسى المذكوران ولدي المحي، وقدم وأخر ويحتمل أن لا يكونا، ثم لما أمعنت النظر في مطالعة هذه الطبقات غير مرة مع رثاثتها، وجدت لعيسى المذكور فوتا في المجلد الرابع الذي قلت إنه سمعه، وهذا الفوت هو من سورة الأعراف إلى آخر سورة الصف، وهو آخر المجلد المذكور، وعدد أوراقه أعني أوراق الفوت ست وأربعون ورقة ونصف ورقة، وهو ميعادان من المواعيد التي قرأها التوزري على محمد الهمداني كاملان، مع أن التوزري صدر الطبقة على المجلد الرابع بما صورته سمع جميع هذه المجلدة وما قبلها من صحيح البخاري، وذكر الجماعة واحدًا واحدًا إلى أن قال وعيسى ومحمد ولدا المحي.

ثم قال بعد ذلك: وفات عيسى ولدَ الحي من سورة الأعراف إلى آخرها، فعلى هذا والله أعلم يكون المذكور قد سمع جميع البخاري إلا هذا الفوت المعين، وإلا جميع المجلد السادس وأوله كتاب الدعوات وآخره آخر الكتاب»[١].

أنموذج رائع من السماعات المحفوظة

ولعله من المفيد أن أختم حديثي عن الطباق بنقل نموذج حي من تلك السماعات المحفوظة إلى اليوم والشاهدة على الجهود الجبارة التي بذلها المحدثون في توثيق النصوص الحديثية وحفظها من الانتحال والتحريف، ويتعلق الأمر بواحد من الدواوين الحديثية العظيمة، وهو السنن الكبرى للحافظ الكبير أبي بكر البيهقي الشافعي، فهذا الكتاب العظيم والسفر الحديثي الفخيم، الذي يقع في عدة مجلدات ضخام، حظي بعناية خاصة من الحافظ الشهير أبي عمرو ابن الصلاح، قراءةً وسماعًا وإسماعًا، حيث قرئ عليه وسمع منه من أوله إلى آخره في نحو ٧٥٧ مجلس، وسمع المجلدَ الثامن منه بمفرده ٩٣ محدثًا في ٩٠ مجلسًا، تم ذلك كله في رحاب دار الحديث الأشرفية بدمشق، وكان ابن الصلاح أول من تولى تدريس الحديث فيها.

ومن خلال التأمل وإمعان النظر في هذه السماعات المحفوظة، يمكننا أن نسجل جملة من المعطيات الهامة[٢]:

---

(١) تقي الدين محمد بن رافع السلامي، **الوفيات** ٢٩٦/١.

(٢) طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية في مدينة حيدر آباد الدكن بالهند، عام ١٣٥٥هـ) ، ثم أفرده الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت١٤١٩هـ) بطبعة مستقلة قدم لها بدراسة وسماها: **الإسناد من الدين وصفحة مشرقة من تاريخ سماع الحديث عند المحدثين**. ط حلب بسورية سنة ١٤١٢هـ.

١. الضبط التام لعدد مجالس السماع.

٢. تعيينها بخط الشيخ ابن الصلاح المقروءة عليه كالشهادة منه بذلك.

٣. ذكر السامعين منه بألقابهم وكناهم وأسمائهم وأنسابهم تعريفًا بهم.

٤. ضبط أحوال السامعين: من سمع المجالس كلها بغير فوات، ومن سمعها بفوات، ومن سمعها مع نوم في بعضها أو إغفاء أحيانًا، ومن سمعها وهو يتحدث خلال السماع، ومن سمعها وهو ينسخ خلال ذلك، ومن سمع وقد جمع كل ذلك وتعيين حال كل واحد منهم.

٥. تاريخ الفراغ من إسماع الشيخ ابن الصلاح هذا المجلد.

٦. تعيين المكان الذي أسمع فيه هذا الكتاب.

٧. تعيين اسم كاتب السماع ومثبت السماع وذكره أن محضر السماع المكتوب هو بخطه.

وبذلك حفظ الله لنا علوم السنة، «وحماها بحماة صفدوا بسلاسل أسانيدهم الصادقة أعناق الكاذبين، وكفاها بكفاة كفوا عنها أكف غير المتأهلين من المنتابين المرتابين، فغدا معينها الصافي غير مقذر بالأكدار، وزلال عذبها الشافي غير مكدر بالأقذار»، كما قال الإمام الشوكاني في مقدمة **نيل الأوطار**[١].

تلكم كانت عينات ونماذج من تضحيات المحدثين على تعاقب أعصارهم وتباعد أمصارهم، في حفظ الرواية وصيانة النص الحديثي من الدس والافتراء، ثم حماية الكتاب التراثي من التحريف والانتحال.

---

(١) نيل الأوطار ١/١.

«وإذا وازنت بين جهد العلماء المتأخرين في سبيل حفظ التراث والدواوين وبين جهد المتقدمين في حفظ الأحاديث عن طريق الأسانيد، تجد مجال التفاضل بينهما يكاد يكون منعدمًا من حيث النتائج والآثار المترتبة عليها جميعًا، ذلك لأنه إذا كانت الأحاديث قد استقرت بأسانيدها في تلك الكتب في أثناء مرحلة الرواية، فإن الكتب التي تحمل هذه الأحاديث والآثار قد وصلتنا مؤصلة منسوبة بدقة متناهية دون تحريف ولا تصحيف، بحيث تطمئن النفوس إلى وثاقتها بفضل جهد المتأخرين» (١).

المحور الثاني: نماذج وأمثلة من تجني المحدَثين

إذا كان التراث الإسلامي قد تعرض في القديم لسلسلة من النكبات التي أتت على معظمه، كان أسوأها همجيةُ المغول في بغداد ووحشية الصليبيين في قرطبة، حيث عاثوا فيه فسادًا، وأمعنوا في إتلافه إغراقًا وتمزيقًا وإحراقًا، فحرموا الإنسانية الإفادة من كنوز ثمينة لا تقدر بعوض، فإن القليل الناجي منه يتعرض اليوم على يد المتعالمين من أبناء المسلمين لخطر المسخ والتشويه، من غير مراعاة لقيمته في ذاته، ولا تقدير لجهود السابقين من أصحابه، فإذا كانت مهمة المحقق هي بذل الجهد واستفراغ الوسع والسعي الحثيث في إثبات النص المحقق وإخراجه على النحو الذي كتبه مؤلفُهُ من غير تعديل ولا تحسين، فإننا في هذا الزمان قد ابتلينا بجماعة من المحققين يتصرفون في نصوص كتب التراث ويتعمدون تغيير ما في الأصل « كأنما هي مِنْ كدهم وكَد أبيهم، وترقصُ أقلامهم بين سطورها متصرّفة بما

---

(١) المليباري، الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليلها، ص١٨.

بدا لها تَصرُّف المُلاك في أملاكهم، وذوي الحقوق في حقوقهم، وهم لا يستحقونها بنسبٍ ولا سببٍ، ولا يملكون منها نقيرا ولا قطميرا:

فبعضهم عمد إلى أسماء كتب فغيرها، ووضع لها أسماء من عنده، ونشرها بغير الأسماء التي سماها بها مؤلفوها...

وبعضهم تيمم مصنفات شهيرة، فسلخ أبوابًا أو فصولًا منها، ثم نشرها باسم جديد يوهم بأنه تأليف مستقل...

وبعضهم حذف أسانيد الكتاب من صلبه، ونقلها إلى الحاشية.

وبعضهم حذف مقدمة محقق سابق للتعمية والتملص من حقوق النشر والتحقيق، مع ما في هذا الحذف من خطورة بالغة على النص المحقق، فقد تشكل هذه المقدمة مفتاحا ضروريا لحسن فهم النص، وتكون موضحة للتدخلات التي حصلت في النص بالحذف أو الإضافة أو التقديم أو التأخير، وعندئذٍ لا يمكن تمييز أصل الكتاب كما صنفه صاحبه، من بين الإلحامات التي تمت بمادته الرئيسة.

وبعض كتب التراث لم يحقق تحقيقًا علميًّا وفق القواعد المقررة في فنّ التحقيق وقواعده، فصدرت في طبعات رديئة الإخراج، بها ما لا يحصى من السَّقَط والتصحيف والتحريف والأوهام والتناقضات، إما لعدم اعتمادها على نسخ خطية صحيحة، وإما للتلفيق بين عدة نسخ ناقصة، وإما لإسناد أعمال التحقيق إلى أناس غير مؤهلين علميا، ولا مؤتمنين أخلاقيا[1].

---

(١) كما سيأتي بيانه في المثال الأخير.

أولا: تغيير أسماء الكتب

إذا كان عنوان الكتاب هو أبرز شيء فيه وأوضحه، وهو ظاهره الذي يدل على باطنه، وهو الكلمات الموجزة التي تختصر مضمون الكتاب برمته مهما عظم حجمه، وتفصح عن منهج مؤلفه فيه، فإنه ليس لأحد أن يبدل حرفًا واحدًا منه، بله أن يُغير عليه ويغَيّره كله؛ إذ في ذلك اعتداءٌ سافر على حقوق المؤلف، واستهانةٌ بعلمه واستخفافٌ بعقله، لا يرضاه عاقل منصف لنفسه ولا لغيره، «فالكتاب ابنُ المؤلف، وعنوانُه كاسم ابنه؛ فهل يحق لأحدٍ أن يُغير اسم ابنك؟» (١).

ولو أن أحدًا تصرف في مؤلفات هؤلاء المحققين تصرفهم إزاء كتب السلف، لأرغوا وأزبدوا وأقاموا الدنيا نحيبًا وصراخًا ولم يقعدوها، ولشنعوا عليهم في كل محفل، غير أنهم استباحوا حمى غيرهم بغير حق، بعضهم عن جهل وقلة اطلاع، وأغلبهم عن قصد وإصرار وتعليل عليل، وقد وقفت على نحو من أربعين مصنفًا في الحديث الشريف وعلومه، كلها حققت ونشرت بغير الأسماء التي اختارها لها مصنفوها، ومنها ما طبع منذ أكثر من قرن، وأعيد طبعه مرارًا، وفي أكثر من بلد، ولم يوضع على ظهره اسمه الحقيقي إلى الآن...

وتضم القائمة كتب الرواية والمصطلح والتراجم وغريب الحديث وغيرها، وفيما يلي نماذج من كتب الرواية والمصطلح التي ناب التغيير أسماءها:

١ - **كتب الرواية:** وقد شمل التغيير ثلاثة أصناف منها: الصحاح والسنن والمسانيد.

---

(١) يراجع: حاتم بن عارف العوني، عنوان الكتاب للشريف، ص١٨.

أ- **كتب الصحاح:** كتب الصحاح المشهورةُ الأكثر تداولًا وانتشارًا بين المسلمين، كلها غيرت أسماؤها الحقيقية التي اختارها لها مؤلفوها لتكون كالمفاتيح تحل مقفلها، ووضع بدلها أسماء غاية ما تفيده إضافة الكتاب إلى المؤلف.

- **فصحيح البخاري** الذي لا يعرفه أكثر الباحثين بغير هذا الاسم فضلا عن عامة المسلمين، إنما سماه مؤلفه: «**الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه**»، كما هو مثبت في مقدمات شروحه وفي كتب المصطلح والفهارس وغيرها (١).

وكل كلمة فيه سمة تعبر عن منهج، وترمز لمضمون، وإليها استند العلماء في استجلاء خطة البخاري في **جامعه**؛ إذ لم يصدره بمقدمة توضيحية.

- **وصحيح مسلم** سماه مؤلفه: «**المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله**» كما ذكره غير واحد من أهل العلم، منهم ابن خير الإشبيلي (٢).

---

(١) انظر القاضي عياض، **مشارق الأنوار على صحاح الآثار** ٩/١ مع تعديل طفيف في العنوان، و**مقدمة فتح الباري**، ص٨ إلا أن المثبت هو «حديث» بدل «أمور»، وليس فيه «المختصر»، ومحمد الفضيل الشبيهي الزرهوني، **الفجر الساطع على الصحيح الجامع** ٢٠/١ و**معرفة أنواع علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح**، ص٩٤، وبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، **النكت الوفية بما في شرح الألفية** ٩٣/١. و**فهرست ابن خير الإشبيلي**، ص٨٢ رقم ١٥٢، والنووي، **تهذيب الأسماء واللغات** ٧٣/١.

(٢) انظر **فهرسة ما رواه عن شيوخه**، ص ٨٥ رقم ١٥٣، وابن عطية (ت٥٤٢هـ) في **فهرسته**، ص٦٧، ولم يذكر «المختصر»، والقاسم بن يوسف التجِيبي السبتي (ت٧٣٠هـ) في **برنامجه**، ص٨٣، وهو ما أثبته الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت١٤١٩هـ) في رسالته القيمة «**تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي**» ط١، ١٤١٤، ص٣٣ فما بعدها.

– وصحيح ابن خزيمة سماه مؤلفه إمام الأئمة: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العدل عن العدل موصولًا إليه من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار»، كما صرح بذلك في أول كتاب الوضوء منه [١]. وأعاد التصريح به كاملا في أول كتاب الصيام [٢].

– وصحيح تلميذه ابن حبان وسمه مصنفه بـ «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها»، كما نقله تامًا غير واحد من أهل العلم [٣].

ومن المؤسف أن يعلن بعض المحققين بلا مواربة أنهم يخالفون ابن حبان في تسميته الطويلة هذه، بعد أن أثبتوا نسبتها إليه، مبررين فَعلتهم بالقول: «وأما نحن فقد اخترنا هذه التسمية «صحيح ابن حبان» للأسباب التالية :

١– لأن هذا الاسم هو الشائع الذائع في الأوساط العلمية والعامة، وفي المؤلفات التي يتعرض أصحابها لذكر هذا الصحيح.

٢– لأنه أخصر التسميات، وأسهلها نطقًا على اللسان، وأعذبها وقعًا على الآذان.

---

(١) كتاب الوضوء ٣/١.

(٢) انظر كتاب الصيام ١٨٦/٣.

(٣) ذكره بهذا الاسم الإمامان: القرطبي في تفسيره ٧٤/٣ وابن رُشيد السبتي في السنن الأبين، ص١٥٤ والعلامة الشيخ أحمد شاكر في، ص٣ من الجزء الذي حققه، وكذا في هامش، ص٥٠٢ من ج٣ من مسند أحمد بتحقيقه، والشيخ الألباني في مقدمة كتابه: التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ٧/١– ١١ على سبيل الجزم واليقين بعد وقوفه على قطعة منه كما ذكر.

٣- تأسيًا بـ «الجامع الصحيح» للإمام البخاري، الذي لم يذع ولم ينتشر بهذا الاسم، وإنما انتشر وذاع باسم «صحيح البخاري»[١].

ب- كتب السنن

وهي الكتب التي تعنى غالبا بإخراج أحاديث الأحكام، ولم تسلم هي أيضا مما أصاب غيرها من التغيير:

- **فسنن الترمذي** سمي من قبل صاحبه: **«الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل».**

بهذا الاسم استعمله بعض الأئمة[٢].

وهذا العنوان الدقيق يميط اللثام عن منهج الإمام الترمذي في كتابه الجليل، ويعبر تعبيرًا صادقًا عن مضمونه، وعلى كثرة من حقق ونشر هذا الكتاب، لم نبصر على ظهر غلافه هذا الاسم الكامل، بل كتبت عليه أسماء مختلفة كلها غير صحيحة، بل بعيدة في بعض الأحيان كل البعد عن مضمون الكتاب، فقد نشر بعنوان

---

(١) انظر، ص٣٧ من مقدمة تحقيق موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للحافظ نور الدين الهيثمي للمحققَين: حسين سليم أسد وعبده علي الكوشك.

(٢) منهم الحافظ أبو القاسم عبيد بن محمد الإسعِردي (ت٦٩٢هـ) في جزئه «فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي» ص٣٨، ومنهم ابن خير الإشبيلي (ت٥٧٥هـ) في فهرسة ما رواه عن شيوخه، ومنهم القاسم بن يوسف التجيبي في برنامجه، ص٩٩ إلا أنه سماه: الجامع الكبير المختصر من السنن، وذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة (ت١٤١٩هـ) أنه وقف على مخطوطتين قديمتين لجامع الترمذي كتبت إحداهما قبل سنة ٤٨٠هـ والأخرى سنة ٥٨٢هـ وقد أثبت هذا الاسم بتمامه على النسختين كلتيهما. فراجع رسالتيه القيمتين: «تحقيق اسمي الصحيحين واسم جامع الترمذي»، ص٥٥- ٧٩، و«الإسناد من الدين وصفحات مشرقة من تاريخ الإسناد»، ص١٤.

«الجامع الصحيح» وبعنوان «السنن» وطبع بعنوان «الجامع الكبير» و«صحيح الترمذي» وكلها عناوين غير صحيحة، ولا دالة على حقيقة الكتاب.

– و«سنن النسائي الصغرى» أو «المجتبى» أو «المجتنى»، لعل اسمه الحقيقي هو «المجتبى في السنن المسندة» كما سماه ابن خير الإشبيلي في فهرسة ما رواه عن شيوخه، وابن خير ممن لهم العناية التامة بإثبات أسماء المصنفات كاملة من غير تصرف، حتى إنه ضبط الباء دفعا للالتباس أو ردا على من سماه «المجتنى» بالنون (١).

ت– المسانيد :

ومن أشهر المسانيد التي نشرت بغير اسمها الحقيقي: مسند أبي بكر البزار، فقد طبع باسم «البحر الزخار» اعتمادا على تسميته بذلك في كشف الأستار عن زوائد البزار للحافظ الهيثمي (٢). بالرغم من خلو جميع النسخ الخطية الخمس التي اعتمدها المحقق من هذا الاسم، ولا أعلم أحدًا من أهل العلم سماه بذلك، لا في كتب التراجم ولا في الفهارس ولا في التخريج، وإنما يطلقون عليه «المسند» أو يضيفونه إلى مؤلفه، ووجدت الحافظ الذهبي يصفه في مصنفاته بالمسند الكبير (٣).

---

(١) ذكره في سياق كلامه عن السنن الكبرى وسماه: «المجتبى – له بالباء – في السنن المسندة»، وبعد أن ساق سبب اختصار النسائي له من الكبرى، عاد وقال: فهو «المجتبى من السنن»، ص٩٧، ثم أفرده بالذكر في ص١٠٥ برقم ١٧٢ وسماه: «المجتبى – بالباء – في السنن المسندة» وقال: «اختصره من كتابه الكبير المصنف، وقد تقدم ذكري له عند ذكر مصنفه الكبير في السنن».

(٢) انظر كشف الأستار ٥/١، وراجع مقدمة التحقيق الدكتور: محفوظ الرحمن زين الله ٢٦/١ و٤٣–٤٨.

(٣) انظر سير أعلام النبلاء ٥٥٤/١٣، وميزان الاعتدال ١٢٤/١ والعبر في خبر من غبر ٩٨/٢ وانظر أيضا: فهرسة ابن خير، ص:١٣، وابن حجر، المعجم المفهرس، ص١٣٩، والعوني، العنوان الصحيح للكتاب، ص٦٥.

– ومن المسانيد التي اشتهرت بغير اسمها العلمي الحقيقي، كتاب «المسند» للحافظ أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارِمي السمرقندي (ت٢٥٥هـ) ، فقد طبع واشتهر باسم «سنن الدارمي» حتى لم يعد يعرف في الأوساط العلمية إلا بذلك، ولعل السبب في هذا الاشتهار هو كونه مرتبًا على الأبواب وليس على أسماء الصحابة، مع أن من ترجموا لمصنِّفه من أهل العلم لم ينسبوا إليه السنن، بل نسبوا إليه المسند (١). ومما يؤكد كونه مسندا:

– عدُّ الحافظ ابن الصلاح له في المسانيد لا في السنن (٢).

– أن الحافظ ابن حجر وإن تأرجح في تسميته فقال: «وأما كتاب السنن المسمى بمسند الدرامي» كما في كشف الظنون ١٦٨٢/٢، فإنه ألف كتابا سماه: «الأفراد الحسان من مسند الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن» (٣).

٢– كتب المصطلح

– لعل أقدم كتاب في علم مصطلح الحديث غير اسمه بلا سبب، ونشر باسم غريب عليه، هو كتاب ابن الصلاح في علم المصطلح، هذا الكتاب الذي نال شهرة واسعة، وكان سبباً في انتشار هذا العلم الشريف بعد انحساره، وفي نهضته بعد

---

(١) راجع تاريخ بغداد ٢٠٩/١١ تحقيق: بشار، والسمعاني، الأنساب ٤٤١/٢، وتهذيب الكمال ٢١٦/١٥ تحقيق: بشار، والداودي، طبقات المفسرين ٢٤٢/١.

(٢) كما في كتابه معرفة أنواع علم الحديث، ص٢٠، وإن نسبه الحافظ العراقي بسبب ذلك إلى الوهم، فمناط التوهيم هو قوله عن المسانيد «فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه»، ولما كان مسند الدارمي مرتبا على الأبواب كالكتب الخمسة، كان الاعتراض متجها.

(٣) كما في نظم العِقيان للسيوطي، ص٥٠ وفهرس الفهارس للكتاني ٣٣٦/١.

كبوته، وفي إقبال الطلاب عليه بعد إهماله، وهو الكتاب الذي عكف عليه العلماء شرحًا ونظمًا واختصارًا واعتراضًا لما يربو على القرنين.

- إنّ أول من طبع الكتاب عَلى الحجر هم إخواننا الهنود، وذلك سنة ١٣٠٤هـ بعناية الشيخ عبد الحي اللكنوي باسم «**مقدمة ابن الصلاح**».

- ثُمَّ طبع للمرة الثانية في مطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٢٦هـ بتصحيح الشّيْخ محمود السكري الحلبي، تحت عنوان: «**كتاب علوم الحديث المعروف بمقدمة ابن الصلاح**» وكتب بأعلى كل صفحة منها «**مقدمة ابن الصلاح**».

وهكذا توالت الطبعات اللاحقة وتواردت على تسميته بالمقدمة أحيانا أو كتاب علوم الحديث تبعا للطبعات السابقة.

- إن الحافظ ابن الصلاح لم يسمِّ كتابه قط بـ «المقدمة»، ولا وسمه بذلك أحد من العلماء ممَّن جاء بعده، على كثرتهم وانتشارهم في الآفاق وشدة احتفائهم به، وإنما سماه: «**معرفة أنواع علم الحديث**»، كما تشير إلى ذلك الدلائل الآتية:

أ- أنه نص على ذلك في ديباجته بقوله: «... من الله الكريم تبارك وتعالى - وله الحمد - أن أجمع بكتاب «**معرفة أنواع علوم الحديث**» [(١)].

ب- أن نسخة إستانبول المحفوظة في المكتبة السليمانية برقم ٣٥١ والتي كان الفراغ من قراءتها عَلَى المصنِّف سنة ٦٤١هـ أي: قبل وفاة ابن الصلاح بنحو عامين، وعليها خطه في أكثر من موضع، جاء في صورة السماع: «سَمِعَ جميعَ هذا الكتاب وهو كتاب «**معرفة أنواع علم الحديث**» على مصنِّفه ... ».

(١) معرفة أنواع علم الحديث، ص٣.

وكتب ابن الصلاح رَحِمَهُ اللهُ في آخر طبق السماع : «صحَّ ذَلِكَ نفعه الله وبلَّغه ... ».

ت- وجاء اسم الكتاب واضحًا أيضا في سماع النسخة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٥٥ وهي نسخة قيمة وموثَّقة: سمعتُ جميع هذا الكتاب المترجم بكتاب «**معرفة أنواع علم الحديث**»[١].

ث- أن بعض العلماء المعاصرين للمؤلف ذكروا الكتاب باسمه الصحيح، منهم:

- الإمام محب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر المكي الطبري الشافعي (ت٦٩٤هـ) ، وهو تلميذ المؤلف أبي عمرو بن الصلاح [٢].

- الإمام الفقيه المفسر أبو عبد الله القرطبي (ت٦٧١هـ) في **تفسيره**، وهو معاصر للمؤلف [٣].

ج- إن «المقدمة» في علوم الحديث هي اسم للمقدمة «التي كتبها الإمام الحافظ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري (ت٦٠٦هـ(في مقدمة كتابه الجليل «**جامع الأصول في أحاديث الرسول**» ١/٣٥-١٧٨.

فإنه قال في فاتحة كتابه «**جامع الأصول**» الباب الأول: في الباعث عَلَى عمل الكتاب، وفيه مقدمة وأربعة فصول «المقدمة».

---

(١) يراجع موفق بن عبد الله بن عبد القادر، **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، ص١٠٢-١٠٨.

(٢) ذكره في مقدمة كتابه: **غاية الإحكام في أحاديث الأحكام** ١/٥ بقوله: قال شيخنا أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الحافظ المعروف بابن الصلاح في كتاب «**معرفة أنواع علوم الحديث**».

(٣) انظر **الجامع لأحكام القرآن** ٨/١٨٠.

وقال في آخر «المقدمة» وهي مقَدمة في «علوم الحديث» هذا آخر القول في الباب الثالث من هذه المقدمة.

- ومن أشهر كتب المصطلح التي نشرت بغير اسمها، واشتهر الاسم الموضوع لها من قبل المحقق أو الناشر: «**شرح التبصرة والتذكرة**» للحافظ زين الدين أبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ) ، فقد نشر هذا الشرح خطأ باسم: «**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث**»[(١)].

ومعلوم أن «**فتح المغيث**» هو شرح الحافظ المؤرخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ) على الألفية المذكورة[(٢)].

أما الحافظ العراقي فلم يسم شرحه «**فتح المغيث**» جزما، فقد حُقق هذا الشرح على أربع نسخ خطية، وليس على واحد منها اسم بعينه، ومن ثم اجتهد المحققان في اختيار أقرب اسم وأوفقه بهذا الشرح، وهو: «**شرح التبصرة والتذكرة**»، قال المحققان: «قد اعترى الناس شيء من الاضطراب في تحديد اسم هذا الكتاب، فمنهم من يسميه: **شرح ألفية الحديث**، ومنهم من يسميه **شرح التبصرة والتذكرة**، ومنهم من يسميه: **فتح المغيث**، ومردُّ ذلك كله إلى الاختلاف في تسمية النَّظْم أصلاً.

والحق أن الذي ظهر لنا من خلال بحثنا أن الذين أسموه: «**فتح المغيث**» مخطئوون خطًا محضًا، فلا متابع لهم البتة في هذه التسمية...

---

(١) نشرته جمعية النشر والتأليف الأزهرية، وعلَّق عليه: ذ. محمود ربيع سنة ١٣٥٥هـ ثم أعادت نشره بهذا الاسم مؤسسة الكتب الثقافية عام ١٤١٦هـ.

(٢) صدر مؤخرا في خمسة مجلدات عن مكتبة دار المنهاج بتحقيق: الدكتور عبد الكريم الخضير والدكتور محمد بن فهيد.

أمّا الذين أسموه شرح ألفية العراقي أو ألفية الحديث للعراقي، فهؤلاء متجوزون في هذه التسمية، خشية الالتباس بألفية الحديث للسيوطي، فإن الناظم لم يصرح البتة في نظمه بأنه جعلها ألفية، وهذا هو المطابق للواقع؛ إذ زادت أبيات النظم على الألف ببيتين... وعلى هذا فإن الراجح - في نظرنا - أن اسم الكتاب هو: «**شرح التبصرة والتذكرة**» تبعًا لتسمية النظم بـ «**التبصرة والتذكرة**»، لا سيّما أَنَّهُ قَالَ في النظم:

نظمتُها تبصرةً للمبتدي تذكرةً للمنتهي والمسْنِدِ

مع قول الحافظ السخاوي في شرحه لهذا البيت: «وأشير **بالتبصرة والتذكرة** إلى لقب هذه المنظومة».

ولم ينص الحافظ العراقي في أثناء شرحه على اسم يكون علمًا على شرحه هذا، الأمر الذي يضطرنا إلى القول بأن الحافظ العراقي ترك شرحه هذا من غير اسم، ولما كان سمى نظمه، فيكون هذا شرح - كذا - لذلك النظم، وعليه استقر رأينا في تسميته بـ: «**شرح التبصرة والتذكرة**»، والله أعلم (١).

ثانيا: التصرف في نصوص الكتاب بالحذف والتنقيل

من أسوإ أشكال العبث بالتراث الإسلامي عامة والحديثي خاصة، ومن أخطر مظاهر المسخ والتشويه التي تَمَس صلب الكتاب لا شكله، ومضمونه لا عنوانه: التصرف فيه بالحذف والإضافة قصدًا وعمدًا، من قبل محققين أشباح

(١) العراقي، شرح التبصرة والتذكرة ٧٤/١ تحقيق: عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين الفحل، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

وجامعيين مجهولين، ومن أمثلة الكتب التي أُفسدت بسبب التدخل في مادته العلمية محوا وإثباتا، كتاب «**موعظة المؤمنين من إحياء علوم الدين**» لعلامة الشام الشيخ: محمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ) . الكتاب مطبوع أكثر من طبعة، ثم طبع عام ١٣٩٤هـ وأعيد طبعه عام ١٤٠٥هـ في دار ابن القيم للنشر والتوزيع بالدمام.

أول ما يقابلك من الكتاب على غلافه وفي صفحة عنوانه الداخلية أيضا بعد اسم الكتاب واسم مؤلفه، عبارة: «راجعه وحقق أحاديثه طائفة من الجامعيين»، فما حقيقة المراجعة وما نوع التحقيق الذي قام به هؤلاء الجامعيون؟

فبعد أن ذكروا أنهم بحثوا عن كتاب في الوعظ والإرشاد يجمع المزايا ويخلو من الآفات فلم يجدوا، وأن أحسن كتاب ألف في الموضوع هو **الإحياء** للغزالي، ولكن بعد تنقيته من الأحاديث الضعيفة والموضوعة ومن العثرات، وأن ابن الجوزي قد اضطلع بهذه المهمة باختصاره الإحياء في «**منهاج القاصدين**»، كما قام بها أيضا العلامة ابن قدامة المقدسي في «**مختصر منهاج القاصدين**» خلُصوا إلى أنهم وجدوا كتاب «**موعظة المؤمنين**» للعلامة القاسمي أقرب إلى تحقيق روح هذا العصر، ومن ثم انتقلوا إلى الكشف عن عبثهم في الكتاب، فقالوا تحت عنوان: «عملنا في هذا الكتاب»:

١ - «لقد اعتمدنا هذا المختصر في دراستنا وتحقيقنا، وهو مع علو شأن مختصِره، احتوى على العديد من الأحاديث غير الصحيحة، فحذفناها على الغالب لعدم الفائدة من ذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ولو بالتعليق عليها، خشيةً من بلبلة المبتدئين، وحققنا الصحيح من هذه الأحاديث كما هو واجب على كل باحث».

وحيث إنهم اعتمدوا غالبا في تصحيح الأحاديث على تحقيق الحافظ العراقي في كتابه «**المغني عن حمل الأسفار في الأسفار**»، فلم يفتهم أن يقولوا «واستدركنا على الحافظ العراقي في الأحاديث التي اكتفى بعزوها إلى كتب السنن فقط، مع أن فيها العديد من الأحاديث غير الصحيحة.

٢- وكذلك حذفنا العثرات التي أشار إليها ابن الجوزي، وقد ذكرنا كلامه في أول هذه المقدمة، مع أنه أبقى بعضها في مختصره.

٣- وحذفنا أيضًا من كتاب «**موعظة المؤمنين**» المسائل المتعلقة بأحكام فقهية عن الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج، كما حذف أكثرها الإمام ابن الجوزي أو المقدسي؛ لأنها مستفيضة في كتب مخصصة لها، وهي موضع خلاف بين المذاهب.

٤- وأثبتنا بعض مباحث وأحاديث وأشعار رأيناها مفيدة، وقد حذفها الشيخ القاسمي، منها ما نقلناه من **الإحياء** نفسه، ومنها ما نقلناه من **مختصر الإمامين ابن الجوزي وابن قدامة**، فجاء هذا الكتاب مشتملاً على مزايا الكتابين المختصرين.

٥- ومن أهم ما قمنا به أننا ذكرنا بحثًا في الجهاد، ليأتي الكتاب كاملاً، فإن الإمام الغزالي لم يتطرق إلى موضوعه على الرغم من خطورته وعظمته، فهو من أهم أركان الإسلام بعد الإيمان بالله تعالى...» [(١)].

والأسئلة التي ترد على هذه المقدمة وتتطلب الإجابة بإلحاح، لتجلية الموقف ورفع الإشكالات هي :

---

(١) مقدمة تهذيب موعظة المؤمنين ١/٥-٨.

أ – ما اسم الكتاب الذي تولوا تحقيقه: أهو «موعظة المؤمنين» كما هو معروف عند العلماء[١]، وكما هو مسمى في أقدم الطبعات السابقة[٢]، وكما أثبتوه بأنفسهم في ص ٧ و٨، أم هو «تهذيب موعظة المؤمنين» كما وضعوا على ظهر الغلاف وفي أول الكتاب؟

فإن كان كتاب القاسمي هو الموعظة، والتهذيب من صنيعهم، فلم لم ينسبوه لأنفسهم ويريحونا من عناء هذا النقد؟ لماذا الإمعان في التدليس والتلبيس على القراء بإضافة الكتاب إلى الإمام القاسمي؟

ب – من هم هؤلاء الجامعيون المجاهيل؟ لماذا لم يذكروا أسماءهم وأنسابهم وألقابهم العلمية وتخصصهم ومؤهلاتهم المعرفية حتى نرى أهم أهل لهذا العمل العلمي الجليل أم متطفلون عليه؟

ت – إذا كانوا قد حذفوا من صلب الكتاب الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وكذا ما استدركوه على الحافظ العراقي من الأحاديث التي اكتفى بعزوها إلى كتب السنن، وحذفوا العثرات التي أشار إليها ابن الجوزي، والمسائل المتعلقة بالأحكام الفقهية، فماذا تبقى من الكتاب؟

ث – إذا كانوا قد أثبتوا بعض المباحث والأحاديث والأشعار مما حذفه الشيخ القاسمي نفسه أثناء الاختصار، وأضافوا بحثا كاملا في الجهاد، أوليس من الافتئات البين أن ينسب هذا التلفيق إلى مؤلف لم تخطه يراعه؟ وهل هذه هي وظيفة المحقق؟

(١) انظر خير الدين الزركلي، الأعلام ١٣٥/٢ وسركيس، معجم المطبوعات العربية ١٤٨٥/٢.
(٢) طبع في مطبعة السعادة عام ١٣٣١هـ.

ولكي نتبين المستوى العلمي لهؤلاء الجامعيين الذين أجازوا لأنفسهم الاستدراك على الحافظ العراقي، وبلغوا الغاية في تحقيق الكتاب كما زعموا، أسوق مثالا واحدا يتعلق بتخريج أول حديث في الكتاب، فقد جاء في «كتاب العلم» «... وأما الأخبار، فقال رسول الله ﷺ: «**من يراد – كذا – الله به خيرًا يفقهه في الدين ويلهمه رشده**».

ونقرأ التخريج في الهامش هكذا: «ولفظ الحديث كما في **البخاري** و**مسلم** «**من يرد الله به خيرًا يفقه – كذا – في الدين**»، دون زيادة «**ويلهمه رشده**»، ومعنى يفقه في الدين: أي يعلمه القرآن والسنة[1].

وواضح أنهم صحفوا الحديث في موضعين «يراد» و«يفقه»، ولم يخرجوا الحديث باللفظ الذي أورده المؤلف، مع أنه مخرج بلفظه في **المعجم الكبير** للطبراني عن معاوية، وفي **الحلية** لأبي نعيم عن ابن مسعود[2]، وفي غيرهما بإسناد حسن[3].

وقصروا في تخريج الحديث المتفق عليه من غير زيادة، فلم يحددوا لا الكتاب ولا الباب حيث هو في **الصحيحين**، ولم يذكروا اسم الصحابي الذي رواه، وهكذا يكون التحقيق الذي بلغ الغاية.

---

(١) تهذيب موعظة المؤمنين ١/١٥.

(٢) انظر المعجم الكبير ١٩/٣٢٠، والحلية ٤/١٠٧.

(٣) خرجه عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد، ص١٦١ والقَطيعي في جزء «الألف دينار»، ص٤١ وأبو بكر البزار في مسنده ٥/١١٧ وحسن إسناد البزار: الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة ٥/١٥٠.

ثالثا: السقط الفاحش

من أهم الكتب التي نشرت لأول مرة، غير أن الخلل أصابها على أيدي محققيها، فظهرت مخدَجة الخلقة، مشوهة المظهر: «**كتاب الأحكام**» للإمام المحدث فقيه الحرم محب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الله الطبري (ت٦٩٤هـ) الذي قال عنه الحافظ الذهبي في **تاريخه**: «صنف كتابا كبيرا إلى الغاية في الأحكام في ست مجلدات، وتعب عليه مدة، ورحل إلى اليمن وأسمعه للسلطان صاحب اليمن» (١).

صدر هذا الكتاب النفيس عام ١٤٢٤هـ في طبعته الأولى عن دار الكتب العلمية بعنوان: «**غاية الإحكام في أحاديث الأحكام**» تحقيق: د. حمزة أحمد الزين، وذكر المحقق في ص٣٢ من مقدمة تحقيقه أنه عثر على أجزاء الكتاب: الثالث والرابع والخامس بالمكتبة الظاهرية ثم على صورة لها من المغرب، مضاف إليها الجزء الذي يبدأ من أول الصلاة، ثم أحرز صورة الجزء الأول من تركيا بعد صعوبات، وبذلك اكتمل الكتاب بين يديه، ثم قال: «فهي إذن نسخة ملفقة من شامية ومغربية وتركية، لكن بالنظر إلى كتبها وأبوابها نجدها متناسقة كاملة، ليس فيها نقص إن شاء الله تعالى».

وإذا كان المؤلف محب الدين الطبري قد أحكم رصف كتابه، فإن المحقق أخفق في مجاراته، فقد وقع سقط كبير بين المجلدين الخامس والسادس من طبعته الناقصة، وتوضيح ذلك: أن المجلد الخامس ينتهي بهذ العنوان: ذكر حَجر الرجل على

---

(١) الذهبي، تاريخ الإسلام ٧٨٥/١٥ تحقيق: بشار عواد.

زوجته وأنه لا يجوز عطيتها إلا بإذنه، من باب الحجر ص٧٢٢. أما السادس فيبتدئ بـالديات والقصاص، وقد ذكر الطبري في مقدمة أحكامه ص٥ أنه رتب الكتاب على ترتيب كتب الشيخ أبي إسحاق الشيرازي، وبالرجوع إلى كتاب التنبيه وجدنا أن بين هذين الموضعين أبوابًا كثيرة من كتاب البيوع، ثم عدة كتب فقهية كبيرة، فمن أبواب كتاب البيوع الساقطة - وهي سبعة وعشرون بابا من أصل تسعة وثلاثين -: باب الصلح، باب الحوالة، باب الضمان، باب الشركة، باب الوكالة، باب الوديعة، باب الغصب، باب الشفعة، باب القراض، باب العبد المأذون، باب المساقاة والمزارعة، باب الإجارة، باب الجعالة،... إلى باب الولاء، وهو آخر باب في كتاب البيوع.

ومن الكتب الفقهية التي سقطت بكاملها: كتاب الفرائض، كتاب النكاح، كتاب الطلاق، كتاب الأيمان، كتاب النفقات.

ومحال أن يصنف كتاب في أحاديث الأحكام، وصف بأنه كبير إلى الغاية كما تقدم، وصرح مصنفه في المقدمة ص٥ أنه رام فيه الإكثار، ثم يغفل هذه الكتب والأبواب.

فهل يصح الادعاء - مع هذا الإعواز - بأن النسخة الملفقة بالنظر إلى كتبها وأبوابها متناسقة كاملة ليس فيها نقص؟ وقد صرح أحد الباحثين أنه يملك نسخة خطية نفيسة تكمل هذا السقط [1].

---

(١) هو حسين بن عكاشة، انظر تصريحه في موقع الألوكة على الشبكة المعلوماتية، تحت عنوان: سقط كبير من كتاب «غاية الإحكام في أحاديث الأحكام»، ولعلها النسخة التي أقر المحقق في، ص٣٢ بعلمه بوجودها وأقدميتها, ولكن بعد الفراغ من أعمال التحقيق والطبع.

أضف إلى هذا السقط الهائل، أن الترقيم لم يكن دقيقا، فعلى سبيل المثال: بلغت أحاديث الكتاب نحوا من ١٣٢٦٥ حديثًا، فبعض الأحاديث رقمت مرتين على اعتبار أنهما حديثان، وإنما هو حديث واحد من رواية صحابي واحد، ورد بلفظين متقاربين (١).

رابعا: الأخطاء الشنيعة

من أهم كتب التراث الحديثي المندرجة في مجال التراجم بعامة والوفيات بخاصة، التي تعرضت للمسخ والتحريف على يد أدعياء التحقيق، ممن لم يتأهلوا له بعد، كتاب **«صلة التكملة لوفيات النقلة»** للحافظ الشريف عز الدين أبي القاسم أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الحسيني (ت٦٩٥هـ) .

صدر هذا الكتاب سنة ٢٠٠٥م عن دار ابن حزم - بيروت، بتحقيق عبد الله الكندري من الكويت، اعتمادا على نسخة من مخطوطات كوبرلي بتركيا، ذكر أنها نسخة فريدة، والكتاب يقع في ٥٨٠ صفحة، ويغطي وفيات الفترة الممتدة من ٦٤١هـ إلى ٦٧٥هـ.

ثم صدر الكتاب من جديد عن دار الغرب الإسلامي - بيروت عام ١٤٢٨هـ في مجلدين بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف.

---

(١) انظر على سبيل المثال الحديث المرقم برقم ١١٧٨ و١١٧٩ في ٤٨٤/١ والمرقم برقم ١٢١٨ و١٢١٩ و١٨٩٧-١٧٩٨ من الجزء نفسه. كما رقمت بعض الأقوال وشروح الغريب، وأهملت أقوال أخرى فلم ترقم. راجع الأثر رقم ١١٩٠ من ٤٨٦/١ حيث رقم أثر ابن سيرين ولم يرقم أثر الحسن وقتادة.

ولما كان المحقق الثانيَ اعتمد على النسخة نفسها، وهي النسخة التركية الفريدة المكتوبة بخط المؤلف ذات الرقم ١١٠١، فإنه كان مجبرًا على تبرير إعادة التحقيق، فماذا قال الدكتور بشار عواد؟

بعد تعريفه بالمؤلِّف ومكانته، وبالمؤلَّف وقيمته، ووصفِ النسخة الخطية للكتاب، والسماعات المكتوبة على بعض أجزائها، قال تحت عنوان – طبعة الكَنْدَري –: «وحين كنت أعد هذا الكتاب للنشر ظهرت له طبعة عن دار ابن حزم في بيروت سنة ٢٠٠٥م كُتب على غلافها: ضبط النَّص وعلق عليه أبو يحيى عبد الله الكندري، وقد أعجبني في البدء غلافها وورقها، وتوقفت عن العمل برهة ريثما أقرأ هذا العمل لأقف على مدى التزامه بمناهج التحقيق العلمي الرصينة، ومن ثم أتخذ قرارا بترك عملي، أو الاستمرار فيه، ولم يستغرق الأمر كثيرا لأتيقن من أن الأخ الذي تصدى لهذا العمل على الرغم من تحمسه لعمله، وبذله الوسع، واستفراغه الجهد، لم يكن من المؤهلين لمثل هذا العمل، فوقع في أخطاء قاتلة، أتلفت عمله بالكليَّة، وأساء إلى هذا الكتاب من حيث أراد أن يحسن إليه، فأخرج طبعة سقيمة فاقدة لأبسط قواعد التحقيق العلمي الرصين: لغة وضبطًا وقراءة ومعرفة بالمخطوط، ثم جهلا بموضوع الكتاب، أوقعه في مزالق خطيرة، ومما يؤسف له في هذه الأزمنة، أن يُمتهن علم تحقيق النصوص، فيمارسَه كل من هب ودب، مع أنه يدرَّس اليوم في أرقى الجامعات، وتمنح فيه الشهادات العليا، فصارت آلات الطباعة تدور، لتخرج تراثا مشوها بحروف جميلة، وألوان جذابة وتجليد فاخر من غير عناية بالمحتوى[١].

---

(١) مقدمة تحقيق صلة التكملة لوفيات النقلة ١/٢٦–٢٧.

وبعد أن عبر عن ألمه الشديد لما يتعرض له تراث الأمة من عبث على أيدي محققين غير أكفاء، ومن يحق له أن يتصدى لأعمال التحقيق، ومسؤوليات الجامعات فيما يحدث، صرح أن المحقق المذكور وقع في مئات الأخطاء، بعضها ناتج عن ضعفه الشديد في اللغة العربية، وبعضها راجع إلى قلة خبرته بالنسخة الخطية، وعدم قدرته على التمييز بين خط المؤلف وخطوط من علقوا واستدركوا عليه، بالإضافة إلى إهمال تنظيم النص المحقق، وقد سرد منها في نحو عشرين صفحة، عشرات الأمثلة والنماذج، ومن هذه الأخطاء الفاحشة :

أ - السقط الناتج عن سوء المقابلة: أورد اثنين وعشرين مثالا مما وقع في الطبعة المنتقدة، ومنها :

- في ص ١٦٦ س ١٧ من طبعة الكندري، في نسب المحدثة أم الخير خديجة «...هبة الله بن عبد اللطيف بن أبي سعد الصوفي».

والصواب «هبة الله بن أبي البركات الميمون بن أبي الفضل عتيق بن هبة الله بن محمد بن يحيى بن عتيق بن عبد الرحمن بن عيسى بن وردان المصرية. سمعت بإفادة أبيها من أبي الحسن عبد اللطيف بن إسماعيل، وأبي القاسم عبد المجيب بن عبد الله بن زهير.

ثم قال الدكتور بشار: فهذه أمثلة يسيرة لها عشرات النظائر (١).

ب - الحذف المتعمد بسبب العجز عن قراءة النص: وقد ضرب الدكتور بشار لهذا النوع من الأخطاء ثلاثة وعشرين مثالا، وهذا أولها :

---

(١) مقدمة تحقيق صلة التكملة ٣٣/١.

- جاء عنده ما تبقى من المقدمة كما يأتي: «...ذكرت منهم جماعة كثيرة لعل جملتهم تزيد على جملة من ذكروا وإن أعان الله تعالى ويسر وفسح في الأجل وقدر جمعت ما وقع إلي مما فاتهم... وجعلته كتابا واحدا فردا في وقته إن شاء الله تعالى وعليه أتوكل وبه أستعين وإياه أسأل التيسير والتسديد والصلاح في الدنيا والدين إنه سميع الدعاء فعال لما يشاء».

والنص الصحيح هو «واحد منهم جماعة كبيرة لعل جملتهم تزيد على جملة من ذكروه، وإن أعان الله تعالى ويسر وفسح في الأجل وقدّر، جمعت ما وقع إلي مما فاتهم، وأضفت إليه ما في كتبهم، وجعلته كتابا واحدا يكون فردا في فنه إن شاء الله تعالى. وعليه أتوكل وبه أستعين وإياه أسأل التيسير والتسديد والسلامة في الدنيا والدين، إنه سميع الدعاء فعال لما يشاء» (١).

ت - التصحيف والتحريف:

أورد الدكتور مائة مثال مما وقع في النشرة الكندرية من التحريفات والتصحيفات، قبل أن يختم قائلا «وأرى أن أمسك القلم، ففيما قدمنا كفاية ليدرك ذو الإرب والمعرفة مدى خطورة نشر الكتب على هذه الصورة المزرية المليئة بالتصحيف والتحريف والسقط وسوء القراءة، وعدم القدرة على التعامل مع النصوص؛ إذ لو شئت الاستطراد لقدمت مئات النظائر» (٢).

---

(١) مقدمة تحقيق صلة التكلة ١/٣٣-٣٤.

(٢) مقدمة تحقيق صلة التكلة ١/٤٥.

ث - قلب التواريخ:

ولما كان موضوع الكتاب المحقق هو تواريخ الوفيات، حيث يتعين على محقق الكتاب أن يكون ضابطا متحريا فيها، فإنه يحسن بي أن أسوق بعض الأمثلة مما وقع فيه من خبط وخلط دل على ذهول شديد :

- ففي ص١٥٧ عند ترجمة عبد الله الغرناطي: ذكر أنه ولد سنة ٧٦٩هـ، وتوفي سنة ٧٤١هـ، أي أنه توفي قبل ولادته. والصَّحيح أنه ولد سنة ٦٦٩هـ[١].

- وفي ترجمة عبد الله النحريري: ذكر أنه ولد سنة ٨٨٤هـ، وتولَّى القضاء سنة ٨٦٧هـ، وتوفي سنة ٨٨٧هـ. فتأمل. والصحيح أنه ولد سنة ٨٠٤هـ[٢].

- وفي ترجمة محمد اللقاني: أثبت أن محمدًا اللقاني ولد سنة ٨٥٧هـ، وتوفي سنة ٧٣٥هـ، أي أنه مات أيضا قبل ولادته بـ ١٢٢سنة؟؟؟. والصحيح أنه ولد سنة ٨٥٧هـ، وتوفي سنة ٩٣٥هـ[٣].

---

(١) وانظر مصادر الترجمة في ص١٥٧.
(٢) انظر مصادر الترجمة في ص١٦٩.
(٣) انظر مصادر الترجمة في ص ٤٦٣.

إقامة النص عند المحدِّثين - «المعارضة» نموذجا

عزيز الخطيب(*)

١ - مدخل:

١/١ - توطئة

ليس منطلق هذه الدراسة هو الوقوف عند إقامة النص لدى المحدِّثين من ناحية الإنجاز فقط، ولكن يتعداه إلى ناحية التصور عندهم ثم عند تابعيهم من العلماء الذين نظّروا وقعّدوا لمجمل عملية التلقي والتّحديث.

ثم إذا صحّ اليوم ما يتردد في أوساط العلم أن احترام التخصص العلمي مما يتوجب الالتزام به، فإن ميدان علم التحقيق قديماً وحديثًا تجتمع عنده جميع التخصصات، ويفزع إليه معظم العلماء، وذلك لارتباط التحقيق بالتراث، وارتباط التراث بجميع العلوم، ناهيك به من علم نحن اليوم من أحوج ما نكون إليه - طلابًا وباحثين - لأنه:

- يُمكِّن من تعلُّم الضبط، والتدقيق، والتوثيق، والأمانة، وذلك في ظل سطو الكثيرين على ما تختزنه الأجهزة الإلكترونية، أو النقل من رسائل جامعية وكتب مطبوعة واعتمادها دون ذكرها والإحالة عليها، مما يعد خيانة للأمانة(١).

(*) مؤسسة دار الحديث الحسنية.

(١) راجع من الأمثلة على هذا:

كتاب (**تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره**) ، ط/٢، دار المعارف، (١٩٩٣م) ، وهذا الكتاب الذي طبع طبعته الأولى سنة ١٩٨٣م، بعدما نشر الأستاذ عبدالسلام هارون كتابه (**تحقيق النصوص**

= ونشرها) ، فيه نقول كثيرة من كتاب عبد السلام هارون هذا، راجع بعض الأمثلة على ذلك بين الأول والثاني على التوالي:

من مثل: صفحات: من ٤٣ إلى ٤٦ ومن ١٣٥ إلى١٣٧ في مباحث: تحقيق العنوان، تحقيق اسم المؤلف، تحقيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه... فمثلا في المبحث الأول جاء في الأول منهما: «وليس بالأمر الهين. فبعض المخطوطات يكون خاليا من العنوان:

(أ) إما لفقد الورقة الأولى منها.

(ب) أو انطماس العنوان.

(جـ) وأحيانا يثبت على النسخة عنوان واضح جلي، ولكنه يخالف الواقع ١ - إما...».

وجاء عند هارون: «وليس هذا بالأمر الهين، فبعض المخطوطات يكون خاليا من العنوان: (١) إما لفقد الورقة الأولى منها. (٢) أو انطماس العنوان. (٣) وأحيانا يثبت على النسخة عنوان واضح جلي ولكنه يخالف الواقع: (أ) - إما...».

ولا إحالة هناك على كتاب عبد السلام هارون، ولا في قائمة المصادر والمراجع، وللقارئ الكريم أن يحكم على هذا بما يشاء.

- وكتاب (ضوء السراج في ترجمة أبي زكريا السرّاج) ط/١، (٢٠٠٩م) ، مما جاء في مقدمته، ص٩: «... والحافظ أبو زكريا السراج لم يسبق أن تناوله أحد بالدراسة، حيث لم تظهر - فيما أعلم - أي دراسة عن شخصيته العلمية... وقد واجهتني في سبيل إعداد هذه الدراسة صعوباتٌ كثيرة منها:

١ - نُدرة المادة العلمية المتعلقة بحياته الخاصة، وسيرته».

٢ - قلة مؤلفاته، فهو لم يترك لنا سوى فهرسته - وهي مخطوطة -... وقد استنبطت سيرة الشيخ الذاتية. وكل ما يتعلق بحياته ومصادر ثقافته مما كتبه هو بنفسه في «فهرسته»، ومن خلال الرسائل الكبرى لشيخه...».

فقارن بين قوله السابق: نُدرة المادة العلمية... مع وجود رسالة مرقونة محفوظة في خزانة مكتبة مؤسسة دار الحديث الحسنية من ثلاثة أجزاء مجلدة، عنوانها: **فن الفهرسة بالمغرب خلال القرن الثامن الهجري: «فهرسة أبي زكريا يحيى بن أحمد السراج نموذجا»** رسالة لنيل الدكتوراه من إعداد الطالبة: نعيمة جمال بنيس، تحت إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور محمد الراوندي، السنة الجامعية: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م. وقد طبعتها صاحبتها تحت عنوان: **فهرسة الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن أحمد السراج الفاسي**، دار الحديث الكتانية، طنجة - المغرب، ط/١، (١٤٣٤هـ-٢٠١٣م) .

=

- ويصحّح النصوص ويُظهر زائفها، فالنصوص تنبني عليها أحكام، والأحكام تُنزّل على واقع الناس الفكري والاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

- ويُبيّن الفروق بين المحقق الجيد والآخرِ الرديء، في ظل تدليس بعض الناشرين واستخفافهم بعقول مَن يعتمد في أبحاثه على تلك الأجهزة يوم يضطر لشراء كتاب، لبعد صلته بالكتاب الجيد.

=وليس لي سابق معرفة بصاحبة هذه الرسالة ولا بصاحب ذلك الكتاب ولكني أعرف الرسالة جيدا، وأعرف كتاب (ضوء السراج...) ، سارعت إلى الاطلاع عليه حين وقع بين يدي، فقرأت مقدمته وكثيرا من فصوله، ثم سارعت أيضا إلى مقارنة مواده بمواد الرسالة فوجدت تطابقا شبه تام في بعض الفقرات التي وقفت عليها، بل إن بعض معتمد الرسالة من المصادر هو نفسه معتمد الكتاب بالترتيب نفسه وأرقام الصفحات نفسها، وذلك مما وقفت عليه، واقتصر ذكر أسماء تلك المصادر في الكتاب ضمن الهوامش فقط دون تضمينها مع قائمة مصادر الكتاب، ودون تضمين اسم الرسالة طبعا، ولا تنس أن تلتفت - أثناء المقارنة: عند شيوخ السراج - إلى انتظام الفقرات، ومتى يُرجع إلى السطر في كل من الكتابين.

وقد لا يُلام بعد هذا، على أن إدريس بن الماحي القيطوني (ت١٣٩١هـ) قد ألحق - هو أو غيره من بعده بكتابه (**معجم المطبوعات المغربية**) المطبوع - اختصارًا لفهرسة السراج من ص٣٨٣ إلى ص٤٣٩، وهي مخطوطة اختصرها القيطوني فألحقها هو - رحمه الله - أو أبناؤه من بعده بالكتاب، وكتب أحدهم على الورقة التي قبلها معنونا: تراجم شيوخ المؤلف، ربما لأنه رأى عبارة الختم «فهذا ما تيسر ذكره من الشيوخ الذين أخذت عنهم»، وهي عبارة السراج نفسه لا المختصِر القيطوني، وفي نسخ أخرى للطبعة نفسها (مطابع سلا) استدرك أحدهم - ربما لأنه لم يرَ تناسبا بين سنة وفاة بعض الشيوخ مع سنة وفاة القيطوني - فألصق ورقة فوق العنوان الخاطئ ليستره، كتب عليها: «تراجم بعض الشيوخ القدامى».

بينما كانت حقيقة أمر هذا الاختصار المخطوط المضموم إلى المعجم في نهايته أنه لم يكن سوى تلخيصا لفهرسة أبي زكريا السراج، وكان القيطوني يكتفي في كل ورقات هذه المخطوطة بـ: قال أبو زكريا، ولم يذكره بلقبه السراج ولا باسمه أحمد بن يحيى، غير أنه أفصح في آخرها، ص٤٣٩ قائلا: «قال مختصر هذه الفهرسة: ابتدأت اختصارها صبيحة يوم الجمعة عاشر ربيع النبوي... عام أربعة وستين وثلاثمائة وألف موافق ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٥م... بقرية والماس من أرض زيان ذات المياه المعدنية الصحية...».

– ويمكّنُه من أن الأخذ من كتابِ كذا وكذا في علمٍ كذا مما قد يُكتفى به لأصالته وعلو كعبه، وانظر كيف اكتفى أحد صلحاء عصرِ المقّري وعلمائه بمطالعة **(مشارق الأنوار)** قائلا: «لا أحتاج في كتب الحديث إلا **المشارق**، فإذا كان عندي فلا أبالي بما فقدت منها»(١).

– ويبتليه بالتهمم بالجودة وتربية الذات المسؤولة عوض التهمم بالشهادة العلمية والترقي في السلالم العلمية والإدارية، غير آبه بأحكامه الصادرة عن نص غير موثوق به(٢).

---

(١) أزهار الرياض ٣/٢٠.

(٢) ومن أمثلة هذه النصوص: هذا النص الوارد في كتاب **(الاقتراح في علم أصول النحو)**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، ط/٢، دار الكتب العلمية، (١٤٢٧هـ)، والنص في ص٣١–٣٢:
«وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ لأنه أفصح العرب.
قال ابن خروف: يُسْتَشْهَدُ بالحديث كثيرا فإن كان على وجه الاستظهار والتبرّك بالمروي فَحَسَنٌ، **وإن كان يرى** أنّ من قبلَهُ أغفَل شيئًا **وجب عليه** استدراكه فليس كما رأى». انتهى».
والنص بهذا لا يستقيم له معنى؛ إذ على من يعود الضمير في «**وإن كان يرى... وجب عليه...**»؟ وأين يوجد قول ابن خروف على سياق هذا النص؟ فلو انتبه المحقق إلى عود الضمير مثلا وكلف نفسه البحث عن نص ابن خروف في كتبه ربما لهداه ذلك إلى إعادة النظر في سياق النص، ليجد أن صوابه هو: «... **قال: ابن خروف يسْتَشْهِدُ**...» والكلام لابن الضائع والضمير في الأفعال يعود على ابن خروف الذي لاحظ ابنُ الضائع أنه يَستشهد بالحديث كثيرا، وهنا تبرز قيمة علامات الترقيم وإسهامها في ضبط النصوص.
فكان صوابه هو: «وقال أبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل: تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك .... – لأنه أفصح العرب. =

وهكذا هي حالُ كثيرٍ منْ بحوث نَاسِ اليوم.

٢/١ – العنوان:

أما الآن فنعرض في عجالة مفاهيم بعض كلمات العنوان التي تشكل بنيته، فنبدأ بـ «إقامة» ثم «النص» فـ «إقامة النص» ثم «المعارضة».

١/٢/١ – مفهوم «الإقامة»:

حينما نبحث في المعنى العام لـ «الإقامة» فإننا لا نعرض معنى جديدا، يخرج عما فهمه القدامى، ولكن حينما نضيفها إلى «النص» ثم نربط معناها بمفهوم ضبط النص عند المحدّثين نرى انسجاما وتوافقا بين معناها العام ومعناها مضافة إلى النص وعلاقة ذلك بالضبط والتصحيح؛ فمن معاني هذه الاشتقاقات المولّدة من جذر «ق و م» من قام يقوم قياما، وأقام يُقيم إقامة، والهمزة فيها للتعدية:

– العزم، «ومعنى القيام: العزم»[1].

– المحافظة والإصلاح واللزوم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ [المائدة/٥٧]؛ أي يُديمُون فعلها ويُحافظون عليها، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران/٧٤] أي ثابتا ملازما محافظا[2].

=قال: ابن خروف يَسْتَشْهِدُ بالحديث كثيرا فإن كان على وجه الاستظهار والتبرّك بالمروي فَحَسَنٌ، وإن كان يرى أنّ من قبلَهُ أغْفَل شيئًا وجب عليه استدراكه فليس كما رأى. انتهى»، وهو الذي يوافق التحقيق المعتبر (انظر: الاقتراح للسيوطي، ص٥٥-٥٦، تحقيق: حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، ط/٤، ١٤٣٠هـ - ٢٠١٠م).

(١) لسان العرب ٥٤٤/٧، مادة (قوم).

(٢) مفردات الراغب، مادة (قوم).

– الاستقامة والاعتدال، «وقام الشيءُ واستقام اعتدل واستوى... أَقَمْتُ الشيءَ وقَوّمتُه فقامَ بمعنى استقام.... وقَوّم دَرْأَه: أزال عِوَجَه... وكذلك أَقامَهُ»(١) .

– التمام والكمال، «وفي الحديث: «تَسويَةُ الصفِّ من إقامة الصلاة»(٢) أي من تمامها وكمالها...»(٣) .

فيكون محصّل معاني «الإقامة» الوارد هنا هو: العزم، والمحافظة والإصلاح، والاستقامة والاعتدال، والتمام والكمال، وهي كلها معان مرعية في سياق العنوان وما يستبطنه من محتوى النص ككل؛ فالمحدّث أو المحقّق كل منهما قائم على النص بالحفاظ على أصله، وإصلاح ما اعوَجّ فيه بثبات وعزم حتى يصل بذلك إلى إكماله وإتمامه على صورة ما يقرّبه مما أراده له مؤلفه.

٢/٢/١– مفهوم «النص»:

– «النَّصُّ: السّيرُ الشّديد. قال الأصمعي: حتى يستخرجَ ما عندها (يعني الإبل) . قال: ولهذا قيل: نَصَصْتُ الإنسان: إذا سألته عن الشيء حتى تستقصيَ ما عنده»(٤) .

– الاستخراج وإظهار الرأي؛ «ينصّهم، أي يستخرج رأيهم ويُظهرُه»(٥) .

---

(١) لسان العرب ٥٤٥/٧–٥٤٦، مادة (قوم) .

(٢) أخرجه البخاري في *صحيحه* (١٤٥/١) ، في كتاب الأذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، رقم (٧٢٣) .

(٣) لسان العرب ٥٥٠/٧، مادة (قوم) .

(٤) الغريب المصنف ١١٣/٢–١١٤.

(٥) لسان العرب ٥٧٦/٧، مادة (نصص) .

فمن شأن النص أن يُظهر إلى قارئه ما يحتويه من معان أتتْ من مؤلِّفه، فهو الحامل لأفكار المؤلِّفين وآرائهم المستخرجة من عقولهم. فيكون النص ناقلا للأفكار الماضية بمجرد ما ينهي المؤلف كِتَابَةَ كِتَابِهِ ويظهرها للقارئ ومن ثمّ يصبح معرّضًا للاختلاف بسبب اختلاف رواياته والنقول منه جرّاء تنوع أساليب الإلقاء وطرق التحمل، وما يحيط بها من عوارض.

فتصبح النصوص مفتقرة في وجودها إلى من يقوّمها افتقار تصحيح وضبط على الصورة السليمة التي تراعيها العربية لمختلف لهجات قبائل العرب، وضمنها الصورة التي يرتضيها صاحب النص لنصه، ومن ثمّ فقد احتيج إلى من يُقوّم هذه النصوص.

وقد مارس المحدّثون هذا الضبط في نصوصهم المنقولة إلينا أحسن ممارسة، وأداروا شأنها إدارة فاقوا بها غيرهم من ذوي العلوم الإسلامية الأخرى فضلا عن الأعاجم، فأظهروا نصوصًا صحيحة موثّقة، تجردوا لها وطلبوها، ورحلوا لذلك شهورًا وسنوات، ويكفينا استدلالًا على هذا سعيُ القاضي عياض إلى تصحيح أصوله ورحلته من سبتة إلى قرطبة سنة ٥٠٧هـ لتحقيق مسعاه فكان له ما سعى إليه كما تشهد على ذلك كتبه.

وكان سبيلهم إلى ذينك الضبط والتوثيق مجموعةً من القواعد مارسوها على النص تلقيًا ثم إلقاءً قبل أن يتفطّن إلى جمعها وتحريرها علماؤهم الذين سطروا منهجًا ألزموا اتّباعه كلّ من أراد التلمذة وتكلّف مشقّةَ التحمّل والتّحديث.

وكانت لهم طرق خاصة في تحمّل العلم عن الشيوخ تشمل جملة من تلك القواعد المنقولة عنهم إلينا التي يصححون بها متون العلم وترخص بها الرواية عن

الشيوخ، وهي طرق: «السماع»، و«القراءة»، و«الإجازة»، و«المناولة»، و«المكاتبة»، و«الوجادة»(١) ...

وقد اقتصرت هذه الدراسة على التحدّث عن واحدة من جملة طرق تحملهم، وهي طريق «المعارضة أو المقابلة».

٣/٢/١- مفهوم المعارضة:

جاء في معنى «عارض» واشتقاقاتها: «وعارضتُ الشيءَ بالشيء: قابلته»(٢)، «وعارضَ الشيء بالشيء مُعارضة: قابله، وعارضتُ كتابي بكتابه أي قابلته»(٣)،

(١) «السماع» هو أحد طرق النقل وواحد من وجوه الأخذ عن الشيخ. و«القراءة» أن يقرأ التلميذ على الشيخ من كتاب والشيخ منصت يقارن بما في نسخته أو بما وعته حافظته. و«الإجازة» الإذن أو الشهادة، وهي إباحة المجيز للمجاز له برواية ما يصح عنده أنه حديثه. و«المناولة» إعطاء الشيخ الطالب شيئا من مروياته مع إجازته له صريحا أو كناية. و«المكاتبة» أن يكتب الشيخ إلى الطالب شيئا من حديثه، ويبعث به إليه. و«الوجادة مصدر مولّد غير مسموع، مفرّع عن «وِجادة»، وهو«فيما أُخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مُناولة؛ من تفريق العرب بين مصادر «وجد» للتمييز بين المعاني المختلفة. يعني قولَهم: وجد ضالّته: وجدانا، ومطلوبه: وجودا، وفي الغضب: مَوجِدة، وفي الغِنى: وُجدا، وفي الحُبّ: وَجْدا» **مقدمة ابن الصلاح**، ص٢٩٢ و**مصطلحات الكتاب العربي المخطوط** «وجد».

(٢) **الغريب المصنف** ٥٢٥/٢.

(٣) **لسان العرب** ١٧٩/٦، (عرض) ، وفيها قال ابن منظور: «قال ابن برّي: قال الجوهري: وعَرَضْتُ بالبعير على الحوض، وصوابه عرضت البعير، ورأيت عدة نسخ من **الصحاح** فلم أجد فيها إلا وعرضت البعير، ويحتمل أن يكون الجوهري قال ذلك وأصلح لفظه فيما بعد».

«والعارِضَة: قوّة الكلام وتنقيحه، والرأي الجيّد»[١]، «وتقول: عارضتُ فلانا في السير، إذا سرت حِيَالَه... ومنه اشتُقّت المعارضة... وعارضتُه بالكتّاب»[٢].

فالمعارضةُ هنا ترد بمعنى قوة الكلام وتنقيحه وتجويده، كما ترد بمعنى المقابلة.

٢- بين «العرض» و«المعارضة»:

تدل كلمة العَرْض بهذه الصيغة على تجردها من التشارك واقتصارها على الاستظهار كما يدل عليه معناها في اللغة وفي الاصطلاح، جاء في لسان العرب: «وعَرَضتُ له الشيءَ أي أظهرته له وأبرزته إليه، وعَرَضتُ الشيء فأعرضَ أي أظهرتُه فظهر»[٣]، وفي الاصطلاح: «العرْضَة: استظهار النسخة أمام الشيخ»[٤]، فكأن «العرض» هنا يتعلق فقط باستظهار ما تحصّل عند التلميذ لدى الشيخ دون التزام بالمقابلة، وإن التزم فيها بالمقابلة انتقلت إلى مفهوم المعارضة.

أما «المعارضة» فمن عارض يعارض معارضة، فهي تتعلق بالتفاعل بين شيئين أخذًا وعطاء؛ فالتلميذ يقابل نسخته بأصل الشيخ ويأخذ عنه الصواب، فتكون «المعارضة» بصيغة التفاعل والتشارك أنسب عندهم للدلالة على «المقابلة» بالكتّاب، فتكون «المعارضة» بمعنى «المقابلة»، وليس «العرض» بمعناها.

٣- بين «المعارضة» و«المقابلة»:

---

(١) لسان العرب ١٩٠/٦، (عرض).
(٢) معجم مقاييس اللغة ٢٧٢/٤، (عرض).
(٣) لسان العرب ١٨٠/٦، (عرض).
(٤) مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص٢٢٨.

«والمقابلة: المواجهة»[١] ؛ لأن «القاف والباء واللام أصل واحد صحيح تدلُّ كلمُه كلُّها على مواجهة الشيء للشيء، ويتفرّع بعد ذلك»[٢] .

أما في الاصطلاح الحديثي فالظاهر عدم وجود فرق بين معنييهما، ففي بعض نصوص القاضي عياض مثلا، أن الفرق بين المعارضة والمقابلة غير مثبت، يقول: «إذا صحّ الخبر والرواية كما قدمنا بالعرض والمُناولة ... لم تضر المُسامحة في القراءة؛ إذ هي شيء زائد على جواز ما تقدم، إذا صحّت المعارضة بالأصول والمقابلة بكتاب الشيخ»[٣] ، ويظهر عدم الفرق بينهما أكثر في نص آخر بعد السابق يقول فيه: «وأما مقابلة النسخة بأصل السماع ومعارضتها به فُمتعيِّنة لابدّ منها»[٤] .

فمفهوم المعارضة لا يختلف عن مفهوم المقابلة عنده كما عند بعض المحدّثين، فعند ابن الأثير أن «المعارضة: المقابلة»[٥] .

وهكذا فإننا نجد في نصوص علمائهم توظيف الاستعمالين بمفهوم واحد، وحينما كثر استعمالهم لمصطلح «العرض» حال السماع، دفع - فيما يبدو - ببعض رجالات زماننا[٦] من أهل التحقيق إلى أن يفهم أن «المعارضة» مقصورة

---

(١) لسان العرب ٢٣٠/٧، (قبل) .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٥١/٥، (قبل) .

(٣) الإلماع، ص١٢٨.

(٤) الإلماع، ص١٤٢.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر ٢١٢/٣، (عرض) .

(٦) مثل ما ذهب إليه بعض الأصدقاء الكرام أثناء عرض ورشاتهم، منها تلك المسماة: «ورشة المقابلة مفهومها وطرقها وموقعها العملي ووظائفها» ضمن أعمال دورة تدريبية ... في تحقيق المخطوطات الإسلامية التي أقيمت بمركز البحوث الإسلامية isam باستنبول - تركيا بين ٢٧ يناير و٦ فبراير ٢٠١٤م.

على كونها قراءة على الشيخ شفاهة، بينما قصر «المقابلة» على أن تكون بأصله كتابة لا شفاهة كالأولى.

وهذا غير مسلّم به على إطلاقه، ذلك أن «العرض» على الشيخ إذا صاحبه التصحيح والضبط أصبح يطلق على هذه العملية اسم «المعارضة» أو«المقابلة» لا اسم «العرض»، وإنْ في وقت السماع فـ «أفضل المقابلة أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال السماع»(١) ، وكذلك هما في (الكليات) : «وعارضتُ كتابي بكتابه: قابلته»(٢) وفي (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط) ؛ فقد جاء في تعريف المعارضة: «المعارضة: المقابلة وهي أن يقابل الناسخ نسخته بأصل موثوق وإصلاح ما يوجد فيها من خطأ»(٣) ، وكذلك المقابلة «هي مقابلة المخطوط بعد نسخه بالأصل... وهي المعارضة وقد جعل ابن الصلاح المقابلة والمعارضة في مفهوم واحد»(٤) .

وهكذا لحسب التوظيف الوارد في نصوصهم، فإن كل معارضة مقابلة وكل مقابلة معارضة، وبمقتضى ذلك أمكننا الآن التعبير في هذا الموضوع عن المصطلحين بمفهوم واحد اتكاء على نصوص القدامى الواردة.

أما المحدَثون اليوم فلا شك أن الغالب على لسانهم عند حديثهم عن النسخ إبان مرحلة ما بعد جمعها وقراءتها هو المقابلة فيما بينها، ثم إذا كانت المعارضة عند المحدِّثين لإقامة النص وتصحيحه وتأصيله، فإنّ المقابلة عند المحدَثين تهدف إلى تعيين ذلك الأصل وانتخابه من بين سلسلة النسخ المتواردة؛ لأن كثرة النّسَخ مع

(١) المنهل الروي، ص٩٤.
(٢) الكليات، ص٢٢٧.
(٣) مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص٣٣٢.
(٤) مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص٣٣٦.

تباعد المدة بين زمن التأليف وزمنِ آخرِ نسخة يمسخ الكتاب، وتكبر فيه دواعي التحريف، فقد نُقل عن الخليل بن أحمد قوله: «إذا نُسخ الكتابُ ثلاثَ مرات، تحوّل بالفارسية من كثرة سَقطه»[(١)] ، خاصة مع كثرة الوسائط المعنعنة لا المنقولة عن الأصل وإن تعددت في العصر الواحد؛ ومع ذلك فقد توجد نسخة متأخرة أفضل من أُخر سوابق عليها إذا صُحّحت على أصل، غير أن القاعدة العامة هي: كلما قلّت الوسائط كلما كانت ثقتنا أكمل، إلا أن تعارض فلا بأس، فقد نُقل عن الأخفش أنه قال: «إذا نُسخ الكتابُ ولم يُعارَض، ثم نُسخ ولم يُعارَض، خرج أعجميا»[(٢)] ، فمعارضته ترفع عنه العجمة.

٤ - أنواع المعارضة:

بناء على ما سبق، فإنّ الظاهر أن هناك ثلاثةَ أنواع من أنواع المعارضة تبعًا لما تدل عليه نصوص القدامى الواردة ضمن كل نوع منها التي أتكلم عنها تباعا، وهي المعارضة بمعنى القراءة على الشيخ وتسمى عرضًا، والمعارضة بمعنى المقابلة على النسخة بقصد الضبط، والمعارضة بمعنى المناولة بإقرار الشيخ وتسمى عرض المناولة، فكانت تسمية هذا العنوان الفرعي بـ «أنواع المعارضة» تسمية إجرائية على سبيل التغليب لقيمة «المعارضة» وأهميتها مقارنة بـ «العرض»، من جهة، ولما بينهما من تقارب على المستويين: الاشتقاقي والمفهومي من جهة ثانية، وإلا لتعلق الأمر بعرض القراءة وعرض المناولة والمعارضة بمعنى المقابلة.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص١٨٢، والسّقط هو ما ينقص من النسخة حرف أو كلمة أو عبارة أو أكثر، ينبه عليه الناسخ أو المحقق أثناء المقابلة.

(٢) مقدمة ابن الصلاح، ص٣١٠.

١/٤ – المعارضة بالقراءة على الشيخ وتسمى عرضا:

جاء في (كتاب التعريفات) أن «العرض» بمعنى القراءة على الشيخ [١]، وكذلك هو في (مصطلحات الكتاب العربي المخطوط) [٢]، ولذلك سميتُ هذا النوع بعرض القراءة، وهو من جملة طرق تحمّل الحديث التي يأخذ بها الطالب العلم عن شيخه، وتصحّ عنه الرواية والإقراء، «ويسميها أكثر قدماء المحدّثين (عرضًا)؛ لأن القارئ يعرضه على الشيخ»[٣]، في مجلس الدرس الذي يلزمه أن يصطحب فيه نسخةَ ما يُملى عليهم؛ لأنّ «حضور المجلس بلا نسخة ذلٌّ»[٤] كما روي عن الشافعي.

وفي مقدمة ابن الصلاح تنصيص على تسميتها عرض القراءة، قال: «... فلنُسمِّ ذلك: عَرْض القراءة»[٥].

أما درجة صحتها ومبلغ قيمتها فهي عندهم من أصحّ الطرق؛ إذ «لا خلاف أنها رواية صحيحة»[٦]، بل اعتبرها مالك وغيره «أنها أرفع من السماع وأصحّ»[٧]، وقد «سئل فقيل له: (العرض) أحبُّ إليك أم (السماع)؟ قال: بل (العرض) قيل: فتقول في العرض حدثنا؟ قال: نعم»[٨].

---

(١) كتاب التعريفات، ص٢٢٥.

(٢) مصطلحات الكتاب العربي المخطوط، ص٢٢٩.

(٣) المنهل الروي، ص٨١.

(٤) الجامع لأخلاق الراوي، ص١٨٧.

(٥) مقدمة ابن الصلاح، ص٢٧٨.

(٦) الإلماع، ص٧٩.

(٧) نفسه، ص٨٠.

(٨) خلافا لما ذهب إليه جمهور أهل المشرق وخراسان من أن (القراءة) درجة ثانية وأَبَوا من تسميتها (سماعًا) وسمّوها: (عرْضًا) وأبوا من إطلاق: (حدّثنا) فيها. نفسه، ص٨٠.

٢/٤ – المعارضة بالمقابلة على النسخة:

ظاهر صيغ عبارة القدامى الواردة فيها كلمة: قابل ومختلف مشتقاتها يصرف الذهن إلى أن الأمر يتعلق بنَسْخ الكتاب ثم مقابلته بأصل كتاب الشيخ، ولو من غير شرط حضور مجلس الشيخ صاحب الكتاب وبين يديه، وإن أقرّ الكثير منهم بأفضلية حضور هذا المجلس، كما ذهب إلى ذلك ابن الصلاح مفضلًا المعارضة التي تكون «بكتاب الشيخ مع الشيخ في حال تحديثه إياه من كتابه، لما يجمع ذلك من وجوه الاحتياط والإتقان من الجانبين»(١).

وألزموا المحدّث بـ «مقابلة كتابه بأصل شيخه وإن كان إجازة، وأفضلُ المقابلة أن يمسك هو وشيخه كتابيهما حال السماع وينظر معه مَن لا نسخة معه ولا سيما إن كان يريد النقل من نسخته. وقال يحيى بن معين: لا يجوز أن يروي من غير أصل الشيخ، إلا أن ينظر فيه بنفسه حالة السماع. والصحيح أنه يكفي مقابلة ثقة أي وقت كان، ويكفي مقابلته بفرع قوبل بأصل الشيخ، وبأصل أصل الشيخ المقابل به أصل الشيخ»(٢).

فهاهنا في النص السابق جملة قواعد نجملها في:

– أن عرض القراءة على الشيخ تنتقل تسميته عندهم إلى المقابلة؛ وإنْ في وقت السماع، لكن مع شرط التصحيح والضبط كما سبق بيانه.

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص٣١١.

(٢) المنهل الروي، ص٩٤.

– أن مقابلة الكتاب بأصل الشيخ مقتضى ضروري لصحة الرواية عنه حتى وإن كان إجازة.

– أن مقابلة الطالب كتابه بأصل شيخه عملية يباشرها من وجهين اثنين: الأول أنه يباشرها بنفسه، وهو من باب أولى وأحسن، لكن مع جواز إسناد هذه المقابلة إلى ثقة مشهود له بالأمانة. الآخر أنه هو أو ثقة غيرُه يباشرها من أصل الشيخ، وهو أيضا من باب أولى وأحسن، لكن مع جواز النقل عن فرع مقابَل بأصل والتسهّل فيه وإن نزل.

ويلاحظ أن بهذا التسهّل تكثر الوسائط بين آخر نسخة ونسخة المؤلف مما يوقع في الغلط وكثرة التصحيف، وقد أدرك الأوائل هذا في وقت مبكر، منهم الخليل والأخفش كما جاء في نصّيهما السابقين.

وهذا يعني أنهم في هذا الوقت وقبله كانوا يعرفون عملية النساخة وما يحيط بها، ويدركون درجة قيمة أصل الشيخ مع المنقولة عنه مع المنقولة عن المنقولة عنه حتى تفقد الأخيرة منها رضى صاحبِها الأول مؤلِّفِها.

وغير خاف على من يقلب النظر فيما كتبه بعض جهابذة هذا الفن من بلاد الغرب الإسلامي من أمثال أبي علي الجياني والقاضي عياض وابن خير الإشبيلي وابن عبد البرّ في كتبهم. ومن أمثلة إدراكهم وحرصهم على النقل من نسخة المؤلف أو من أصل لها، قال ابن خير عن (كتاب الدلائل) وهو في شرح غريب الحديث ومعانيه لأبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي: «حدثني به الشيخ أبو الحسن يونس... قراءة مني عليه في أصل كتابه بمنزله، والشيخ أبو عبد الله جعفر بن محمد بن

مكي بن أبي طالب قراءة مني عليه في كتابي وهو يُمسك علي أصل كتابه بمنزله أيضا»[١] ، إذعانا منهم لشروط التحديث ولقيمة ما سنّه شيوخهم أنه من الواجب «على مَن كتب نسخة من أصل بعض الشيوخ أن يعارض نسخته بالأصل، فإن ذلك شرطٌ في صحة الرواية من الكتاب المسموع»[٢] .

فهذه معارضة بالكتاب التي قد يختفي فيها الشيخ ومجلسه «فعن هشام بن عروةَ قال: «قال لي أبي: أكتبتَ؟ قلتُ: نعم، قال: عارضتَ؟ قلت: لا، قال: فلم تكتبْ»[٣] .

وقد التزم هذا المحدّثون، منهم القاضي عياض في كثير من الأصول **كمصنف السنن** لأبي داود السجستاني، قال عنه: «وأجازَنيه أبو علي الجياني رحمه الله وقابلتُ كتابي بأصله»[٤] ، امتثالا لقاعدتهم: «عليه مقابلة كتابه بأصل شيخه وإن كان إجازة»[٥] ، وككتاب **غريب الحديث** لابن قتيبة، قرأه على محمد بن أحمد التجيبي[٦] ، وكان حسَن الضبط جيّدَ الكتْب كثيرَ الرواية، قال: «وعارضتُ كتابي بكتابه»[٧] ، وصححه أيضا على كبار شيوخ الأندلس قال: «وصحّحتُ كثيرًا من

---

(١) فهرس ابن خير، ص٢٤١.
(٢) الجامع لأخلاق الراوي، ص١٨٢.
(٣) الجامع لأخلاق الراوي، ص١٨٢.
(٤) الغنية، ص٣٧-٣٨.
(٥) المنهل الروي، ص٩٤.
(٦) الفقيه القاضي أبي عبد الله ابن الحاج، الغنية، ص٤٧، ٤٨.
(٧) الغنية، ص٤٧، ٤٨.

شواهِدِه وعويصِ حروفه على الوزير أبي الحسين ابن سِراج وأخبرني به عن أبيه رحمهما الله، وكتبتُ عنه فوائدَ»[١].

وعني ابن خير عناية فائقة بضبط كتبه ومقابلتها بالأصول الصحيحة حتى نوّه بذلك أكابر العلماء، قال ابن الأبار: «وكانت كتبه في غاية الصحّة والإتقان لكثرة ما عاناها وعالج تصحيحها بحُسْن خطّه وجودة تَقييده وضبْطه، وفي ذلك قطعَ دهره وأنفق حياتَهُ، فلحق بالمتقدمين وأربَى على المتأخرين»[٢]. فإذا نَسخ ناسخ كتابًا «فلا ينقل سماعه إلا بعد المقابلة المرضية. وكذا لا ينبغي لأحد أن ينقل سماعًا إلى نسخة أو يثبته فيها عند السماع إلا بعد المقابلة المرضية بالمسموع، إلا أن يبين عند النقل كون النسخة غير مقابلة، أو ينبه على كيفية الحال، وإذا قابل كتابه علّم على مواضع وقوفه وإن جاء في السماع كتب (بلغ في المجلس الأول أو الثاني) إلى آخرها»[٣]، وسنرى نماذج من هذا وغيره إن شاء الله في ملحق المخطوطات بآخر هذا المقال.

٣/٤– المعارضة بالمناولة بإقرار الشيخ وتسمى عرض المناولة:

عرض المناولة هو أحد نوعي المناولة وهي المقرونة بالإجازة، وهي أعلى أنواع الإجازة، ومن صورها: أن «يجيء الطالبُ إلى الشيخ بكتاب أو جزء من حديثه فيعرضَه عليه، فيتأمله الشيخُ وهو عارف متيقّظ، ثم يُعيده إليه ويقول له: وقفتُ على ما فيه، وهو حديثي عن فلان، أو: روايتي عن شيوخي فيه، فاروِه عنّي، أو:

---

(١) الغنية، ص٤٧، ٤٨.

(٢) فهرس ابن خير، ص٨.

(٣) المنهل الروي، ص٩٧.

أجزتُ لك روايتَه عنّي. وهذا قد سمّاه غير واحد من أئمة الحديث: عَرْضًا. وقد سبقتْ حكايتُنا في (القراءة على الشيخ) أنها تسمى عرضًا، فلنُسمِّ ذلك: عَرْض القراءة، وهذا: عَرْض المناولة»[١] . وحكمها حكم السماع عند مالك وغيره[٢] .

ومدار الكلام في هذا النص لابن الصلاح ونصوص أخرى منقولة عنه على جملة أمور هي:

- منحه حق تسمية نوعين من أنواع المعارضة وهما: «عرض القراءة» و«عرض المناولة»، وهي تسمية صريحة صدرت عن وعي خاطر وإنعام نظر، فلا مفرّ من الاستكانة إلى التسميتين والحفاظ عليهما بالترويج لهما في سياقيهما المفهومي.

- بيانه أن «العرض» هنا كـ «عرض القراءة» يخلو من شرط التصحيح والضبط وإقامة النص على الوجه المرضي كما تشترطه المعارضة، وإنما المطلوب فيه إقرار الشيخ للتلميذ إقرار تيقّض وتأمّل، فتبقى معارضة الكتب بعدئذ منوطة بهذا التلميذ كي يحدّث بها شيخًا، ويترك بها آثارًا تكسبها قيمة وأهمية.

٥- مظاهر المعارضة وقيمتها:

١/٥ - مظاهر المعارضة:

هنا في عرضنا لهذه المظاهر نتجاوز أن تكون بين أيدينا نسخة المؤلف المرضية (أو الإبرازة الأخيرة منها إذا وُجدت) التي وصلتنا بخط يده، وإلا فهي مقدمة

---

(١) مقدمة ابن الصلاح، ص٢٧٨.

(٢) نفسه.

على غيرها لأصالتها ودقتها واحتوائها على ما ارتضاه مؤلفها، بل قد لا نحتاج بعدئذ إلى غيرها من النسخ التي نقلت عنها.

ولكننا نفترض أن نسخته هذه لم تصلنا فنكون عندئذ أمام نسخة أو نسخ نقلت عن تلك النسخة التي لم تصلنا أو لا نزال نجهل مكانها من رفوف مكتبات العالم مما لم يفهرس بعد.

كما نتجاوز أننا نكون إزاء هذه النسخ مجبرين على مراعاة حالاتها من حيث حواملها والناسخون لها؛ هل هم من العلماء أو من الوراقين التجار، وهل هم من المتخصصين في موضوع العلم الذي يختص به موضوع الكتاب صاحب تلك النسخ أو لا، ومدى عنايتهم بجودة الخط إلى آخر ما يُفترض أن يكون حاصلاً.

وذلك لنقف عند أمر المعارضة من جهة انطوائها على جملة من الإجراءات التصحيحية التي توثّق النص المعارَض وتضبطه وتشهد له بالصحة، وأن لتلك الإجراءات مظاهر تقع عليها عين المحقق في كل نسخة معارَضة، وتمكّنه من اتخاذها أصلا في ترتيب النسخ. فقد رُوي عن أبي نُعيم أنه قال: «إذا رأيتَ كتاب صاحب الحديث مُسْجحًا – يعني: كثيرَ التغيير – فاقرِبْ به من الصحّة»[1] ، وروى بعضهم هذا المعنى شعرا فقال:

وأرى وُشومًا في كتابك لم تَدَعْ * شكًّا لمرتاب ولا لمفكّر

وإذا تقرّر هذا تقرر معه أنّ الحاجة ماسة للوقوف على أهم الضوابط التي تظهر في النص المعارَض؛ لأن الوقوف على هذه المظاهر ومعرفتها مما يمهد للمحقق حسن التعامل مع النسخ، جمعًا وقراءةً ومقابلةً واختيارًا وترتيبًا.

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص١٨٥.

ومنها من غير اطراد ولا إلزام:

- الضبط بالنقط والشكل أو بالإهمال فيما يشكل ويشتبه:

فهناك حروف في العربية تتشابه في الرسم إذا تجرّدت من الإعجام، مثل: (ب - ت - ث - يـ - نـ)، و (جـ - حـ - خـ ...) فيقع إثر ذلك تداخل في بعض الكلمات التي لا يستطيع أن يفرّق بينهما السياق دائمًا، ولا يُعرَف القصد منها، فتحصل هناك شبهة، ويقع غموض، فلا يدفعهما عنها سوى إعجامها، فعن ثابت بن معبد أنه قال: «نور الكتّاب العَجْم»[(١)]، ولعل هذا هو أصل تعبيرنا اليوم حين نقول: يسلط الضوء على النص، فالنص يكون مظلمًا بسبب الإبهام الذي يعتريه، فإذا أُعجم أُنير فتبدّدت ظلمته وأزيلت.

وأما شأن الحروف المهملة (د - ر - س - ص - ط - ع) فعادة المحدّثين المتقنين معها جارية على جعْلهم من تحت كل حرف منها نقطَ التي فوق نظيره، أو حرفًا صغيرًا مثله، أو بإثبات الكلمة كلها في الحاشية وضبطها حرفًا حرفًا مبالغةً منهم في الإيضاح والتحرّي أو غير ذلك مما هو مثبت في مظانه.

وكذلك الشأن في الضبط بالشكل؛ فإن بعض الكلمات ترد في سياق يُستشكل معه المقصود من المعنى، فيكون إيقاع الشكل على تلك الكلمات المُشكِلة ضروريًّا لفهم المعنى المراد، وتقييدها بالإعراب مما لا فكاك عنه إلا به، فطالبُ الحديث «إذا وَجد اسمًا عاطلًا من التقييد نقَطَه، وإن رأى حرْفًا مُشكِلًا شَكَله وضبَطه»[(٢)].

---

(١) الإلماع، ص١٣٤.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص١٨٢.

غير أن حدود ما يُستشكل غيرُ منضبطة عند القدماء كما عند المحدثين؛ بين أن يُشكَلَ الكتاب كاملًا أو يُقتصرَ فيه من ذلك على الصعب الخفيّ، «قال بعضهم: إنما يُشكَل ما يُشكِل»[١] ، وعلق القاضي عياض على هذا بقوله: «وهذا هو الصواب، لا سيما للمبتدئ وغير المتبحر في العلم»[٢] .

فهذا ضبط من جهة النقط والشكل، ثم هناك ضبط آخر يتعلق بالمشتبه من الألفاظ خطّا لا لفظًا، وأولاها « بالضبط أسماء الناس؛ لأنه لا يدخله القياس، ولا قَبله شيء يدل عليه، ولا بعده شيء يدل عليه»[٣] ، فيُفرّق بالضّبط بين «عيّاش وعبّاس»، و«حَيّان وحَبّان»، و«حَبّان وحِبّان» و«وسلاّم وسَلاَم» وأمثالها.

وفي ضبط (الجلودي) من اسم أبي أحمد محمد بن عيسى الجلودي (ت٣٦٨هـ) [٤] يقول عياض: «وبعضُ شيوخنا يقول فيه: الجَلودي - بفتح الجيم - منسوب إلى... وجُلُّ شيوخنا يقولونه بالضم وأُراه الصواب في هذا بخلاف ما ذكره ابن السكّيت...»[٥] .

وقد يقع التحريف في الأسماء والأوصاف العلمية وغيرها والأمثلة على ذلك كثيرة منها تلك التي سردها د. بشار عواد[٦] ، فذكر أن أحد المحققين حرّف صفة «اللغوي» لأشهر عالم، وهو صاحب تهذيب **اللغة** إلى «البغوي» فقال في صاحب

---

(١) الإلماع، ص١٣٦، ومقدمة ابن الصلاح، ص٣٠٣.

(٢) الإلماع، ص١٣٦.

(٣) الإلماع، ص١٣٩.

(٤) الغنية، ص٢٨.

(٥) الغنية، ص٣٦.

(٦) في تحقيق النص، ص٣٥٤، وينظر غيرها هناك.

ترجمة أنه «روى عن... وأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري البغوي»، وذهب ينسب «البغوي» إلى بلدة من بلاد خراسان محيلا على **أنساب السمعاني** ليؤكد تحريفه بهذه الإحالة على مصدر متخصص.

- الضبط بالتخريج والإلحاق للنقص:

وذلك بتخريج ما سقط من الكلام والإلماع إلى دخوله في الأصل بعلامة اللّحق، فيصحح النص بإدخال الساقط، رُوي عن الإمام الشافعي أنه قال: «إذا رأيتَ الكتاب فيه إلحاقٌ وإصلاح فاشهَدْ له بالصحّة»(١) ؛ لأنهما ينجمان عن إعادة قراءة الأصل والمقابلة به.

- الضبط بالتصحيح والتمريض والتضبيب

قال القاضي: «كان شيوخنا من أهل الأدب يتعالمون أن الحرف إذا كتب عليه (صح) - بصاد وحاء - أن ذلك علامة لصحة الحرف؛ لئلا يتوهم متوهّم عليه خللاً ولا نقصًا، فوضع حرف كامل على حرف صحيح، وإذا كان عليه صاد ممدودة دون حاء كان علامة أن الحرف سقيم؛ إذ وضع عليه حرف غير تام ليدل نقص الحرف على اختلال الحرف، ويسمى ذلك الحرف أيضا (ضبّة) »(٢) .

وأورد ياقوت الحموي هذا القول وعقّب عليه قائلا: «وهذا كلام عليه طلاوة من غير فائدة تامة، وإنما قصدوا بكتبهم على الحرف: «صح»، أنه كان شاكا في صحة اللفظ، فلما صحت له بالبحث خشي أن يعاوده الشك فكتب عليها صح؛ ليزول شكه

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، ص١٨٥.

(٢) الإلماع، ص١٤٩.

فيما بعد، ويعلم هو أنه لم يكتب عليه «صح» إلا وقد انقضى اجتهاده في تصحيحها. وأما الضبة التي صورتها «صـ»: فإنما هو نصف «صح»، كتبه على شيء فيه شك ليبحث عنه فيما يستأنفه، فإذا صحت له أتمّها بحاء، فيصير «صح»، ولو علم عليها بغير هذه العلامة لتكلف الكشط وإعادة كتْبه «صح» مكانها»(١).

ولعل ياقوتا الحموي كان هنا أكثر دقة؛ حين لم يترك إشكالا أثاره كلام القاضي؛ وذلك إذا وضع الناسخ ضبة فوق الكلمة علامة على سقمه واختلاله، وتبين له هو أو غيره فيما بعد صوابه وصحته ما عساه أن يفعل غير واحد من أمرين: إما أن يكشطه وهذا يعد من العيوب عندهم، أو أن يلجأ إلى ما ذهب إليه ياقوت وهو زيادة الحاء ليصح عنده وعند غيره، وهو ما ينسجم مع شدة عنايتهم بجمالية النصوص ونقائها.

- الضبط بالضرب والحك والشق والمحو:

ويلجأ إلى ذلك عندما يقع في الكتاب ما ليس منه، فيضعون على الخطإ خطّا يدل على إبطاله واطِّراحه دون طمسه بحيث يكون ممكن القراءة وهو المسمى بـ «الشق» واللجوء إليه أولى من غيره.

- الضبط بإثبات صيغ ورموز دالة على المقابلة:

فقد جرت عادة النسّاخ العلماء على معارضة نسخهم على الشيوخ المصنِّفين أو المقرئين، والمعارضة أو المقابلة من أهم طرق التوثيق وأقواها ضبطًا للنص.

وللنساخ رموز واصطلاحات في معارضاتهم ومقابلاتهم ستعرض نماذج منها بعد قليل.

---

(١) معجم الأدباء ٢/٥-٦.

٢/٥- أهمية المعارضة وقيمتها:

أمكننا الآن الوقوف عند أهمية المعارضة وإظهار قيمتها وذلك:

- أن من أفضل الطرق الصحيحة التي اتّبعها المحدّثون لضبط النصوص وتوثيقها توثيقًا سالمًا صحيحًا الرواية بالسند المتصل؛ إذ مكّنهم هذا السند من «المحافظة على الأصول الخطية للكتاب الواحد، وعدم السماح بتداخل الروايات بعضها في بعض»(١) ، فكانت هذه الروايات المختلفة للكتاب الواحد بمثابة نسخ متعددة لذلك الكتاب؛ كل رواية تمثل نسخة، فكانت قيمة هذا كله هو تصحيح النص والتعرّف على مختلف رواياته والتمييز بين الأصلية منها والتبعية لها، وهو ما لا يتأتى بغير المعارضة.

قال القاضي: «وأولى ذلك أن يكون الأمُّ على رواية مختصة، ثم ما كانت من زيادة الأخرى ألحقت، أو من نقص أُعلم عليها، أو من خلاف خُرِّج في الحواشي، وأُعلم على ذلك كلّه بعلامة صاحبه من اسمه أو حرف منه للاختصار لا سيما مع كثرة الخلاف والعلامات، وإن اقتصر على أن تكون الرواية الملحقة بالحمرة فقد عمل ذلك كثير من الأشياخ وأهل الضبط»(٢) . لذلك استحوذت النسخ المنتخبة على جملة من التقاييد والعلامات والرموز والحواشي شكلت مظهراً إصلاحياً واضحًا لأثر المعارضة.

- أن للمعارضة أصلًا بعيدًا أبعد من تطور مفهومها عن مجرد «العرض» بالمفهوم الذي رأيناه، وأن مرجعها يرجع إلى عرض الرسول ﷺ القرآن على

---

(١) توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص٢٧.

(٢) الإلماع، ص١٦٣.

جبريل عليه السلام؛ فقد كان «يَعرِض القرآن على جبريلَ في كلّ سنة مرّةً، فلمّا كانت السّنَة التي قُبض فيها عرَضه عليه مرّتين»[١].

وأن هذا العرض انتقل إلى الصحابة وكتّاب الوحي فكانوا يعرضون القرآن أيضا على رسول الله ﷺ، كما انتقل إلى مجالس المحدّثين فباقي العلماء من مختلف المعارف الإسلامية في مختلف المراكز العلمية.

وإذا كان ذلك كذلك، فإن للمعارضة قيمة دينية وتاريخية وعلمية متميّزة، أكسبت النصوص مظهراً حضاريًّا متفرّدًا تختصّ به نصوص الأمة الإسلامية ومختلف تراثها. فترتقي بهذا في نظري - والله أعلم - إلى أن تصبح نظرية علمية قائمة بذاتها في تصحيح النصوص عند علماء الإسلام.

والحمد لله رب العالمين،،،

(١) مسند أحمد، ١٣٤/٣، رقم (٢٤٩٤) ، وينظر نصوص أخرى في: توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين، ص١١٧.

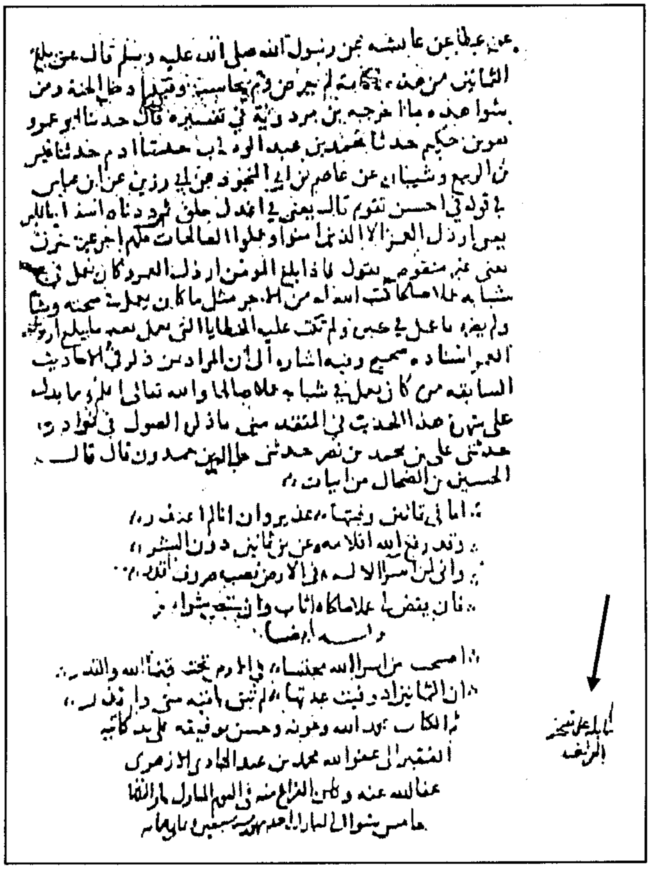
المصادر والمراجع

- **إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء)** ، لياقوت الحموي، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مؤسسة المعارف، بيروت، ط/١، (١٤٢٠هـ/١٩٩٩م) .
- **أزهار الرياض في أخبار عياض**، لأحمد المقري التلمساني، تحقيق: عبد السلام الهراس وسعيد أحمد أعراب، منشورات اللجنة المشتركة لنشر التراث الإسلامي بين المملكة المغربية والإمارات العربية المتحدة، مطبعة فضالة، المحمدية، (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م) .
- **الإلماع**، للقاضي عياض، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط/٣، (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م) .
- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، للحافظ ابن كثير، لأحمد محمد شاكر، دار الآثار بالقاهرة، ط/١، (١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م) .
- **تحقيق التراث العربي منهجه وتطوره**، لعبد المجيد دياب، ط/٢، دار المعارف (١٩٩٣م) .
- **تحقيق النصوص ونشرها** لعبد السلام هارون، مكتبة السنة، ط/٥، (١٤١٤هـ/١٩٩٤م) .
- **التعريفات**، لعلي الجرجاني، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار النفائس بيروت، ط/٢، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) .
- **توثيق النصوص وضبطها عند المحدثين**، لموفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار التوحيد للنشر، المملكة العربية السعودية، ط/١، (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م) .
- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، للخطيب البغدادي، تهذيب وضبط طارق بن عبد الواحد، دار ابن الجوزي، ط/١، (١٤٣٣هـ) .

- **صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)** ، للإمام البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) ، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ.
- **ضوء السراج في ترجمة أبي زكريا السرّاج** لمحمد بن عزوز، مركز التراث الثقافي المغربي، دار ابن حزم، ط/١، (١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م) .
- **الغريب المصنف**، لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار الفيحاء، دمشق وبيروت، ط/١، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م) .
- **الغنية - فهرست شيوخ القاضي عياض**، تحقيق: ماهر زهير جرار، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/١، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م) .
- **فهرس ابن خير الإشبيلي**، تحقيق: بشار عواد معروف ومحمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط/١، (٢٠٠٩م) .
- **فهرسة الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن أحمد السراج الفاسي**، دار الحديث الكتّانية، طنجة - المغرب، ط/١، (١٤٣٤هـ/٢٠١٣م) .
- **في تحقيق النص - أنظار تطبيقية نقدية في مناهج تحقيق المخطوطات العربية** لبشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط/١، (٢٠٠٤م) .
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، ط/٢، (١٤٢٧هـ) .
- **الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية)** ، لأبي البقاء الكفوي، تحقيق: عدنان درويش ومحمد مصري، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق (١٩٧٤م) .
- **لسان العرب** لابن منظور، دار الحدبث، القاهرة (١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م) .

- **مسند أحمد**، شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر، دار الحديث القاهرة، ط/١، (١٤١٦هـ/١٩٨٥م) .
- **مصطلحات الكتاب العربي المخطوط: معجم كوديكولوجي**، لأحمد شوقي بنبين ومصطفى طوبي، منشورات الخزانة الحسنية، مطبعة دار أبي رقراق، ط/٤، (٢٠١١م) .
- **معجم مقاييس اللغة** لابن فارس، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/٢، (١٣٨٩هـ/١٩٦٩م) .
- **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، مطبعة دار الكتب، (١٩٧٤م) .
- **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**، لبدر الدين ابن جماعة (ت٧٣٣هـ) ، تحقيق: محيي الدين رمضان، دار الفكر، دمشق، ط/٢، (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م) .
- **النهاية في غريب الحديث والأثر** لابن الأثير مجد الدين، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر، (د.ت) .
- «**المقابلة مفهومها وطرقها وموقعها العملي ووظائفها**» ورشة للدكتور خالد فهمي ضمن أعمال دورة تدريبية ... في تحقيق المخطوطات الإسلامية التي أقيمت بمركز البحوث الإسلامية isam باستنبول - تركيا بين ٢٧ يناير و٦ فبراير ٢٠١٤م.

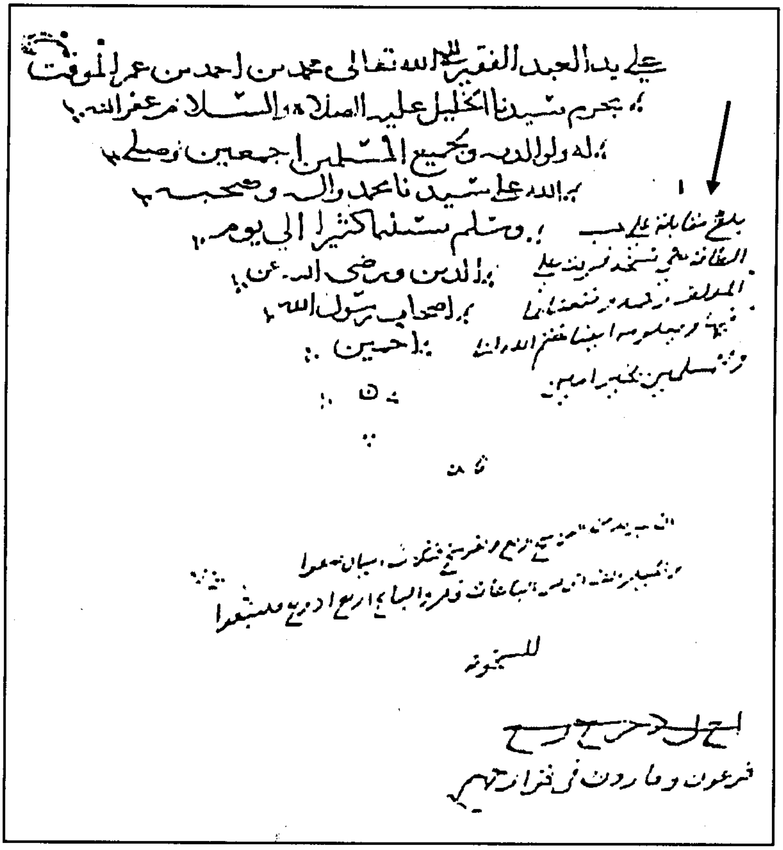
ملحق نماذج نسخ المقابلة وبعض صيغها، ومنها:


عن عطاء عن عائشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من بلغ
الثمانين من هذه الأمة لم يعرض ولم يحاسب وقيل له ادخل الجنة ومن
شواهده ما أخرجه ابن مردويه في تفسيره قال حدثنا أبو عمرو
بن حكيم حدثنا محمد بن عبد الوهاب حدثنا آدم حدثنا عمر
بن الربيع وشيبان عن عاصم بن أبي النجود عن أبي رزين عن ابن عباس
في قوله في أحسن تقويم قال يعني في أعدل خلق ثم رددناه أسفل سافلين
يعني إلى أرذل العمر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم أجر غير ممنون
يعني غير منقوص يقول فإذا بلغ المؤمن أرذل العمر وكان يعمل في
شبابه عملا صالحا كتب الله له من الأجر مثل ما كان يعمل في صحته وشبابه
ولم يضره ما عمل في كبره ولم تكتب عليه الخطايا التي يعمل بعد ما يبلغ أرذل
العمر إسناده صحيح وفيه إشارة إلى أن المراد من ذلك في الأحاديث
السابقة من كان يعمل في شبابه عملا صالحا والله تعالى أعلم ومما يدل
على ثبوت هذا الحديث في المتقدمين ما ذكر الصولي في نوادره
حدثني علي بن محمد بن نصر حدثني [illegible] بن حمدون قال قال
الحسين بن الضحاك من أبيات
أما في ثمانين وفيتها [illegible]
وقد رفع الله أقلامه عن ابن ثمانين دون البشر
وإني لمن أسرا الله في الأرض [illegible]
فإن يقض لي عملا صالحا أثاب وإن يقض [illegible]
[illegible]
[illegible] والقدر
[illegible]
تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه على يد كاتبه
الفقير إلى عفو الله محمد بن عبد الهادي الأزهري
عفا الله عنه وكان الفراغ منه في اليوم المبارك [illegible]
خامس شوال المبارك [illegible] سبعين [illegible]

قابلته على نسخة المؤلف

قابلته على نسخة المؤلف

بلغ مقابلة على حسب الطاقة من نسخة قرئت على المؤلف، وبآخرها دائرة منقوطة علامة على المقابلة

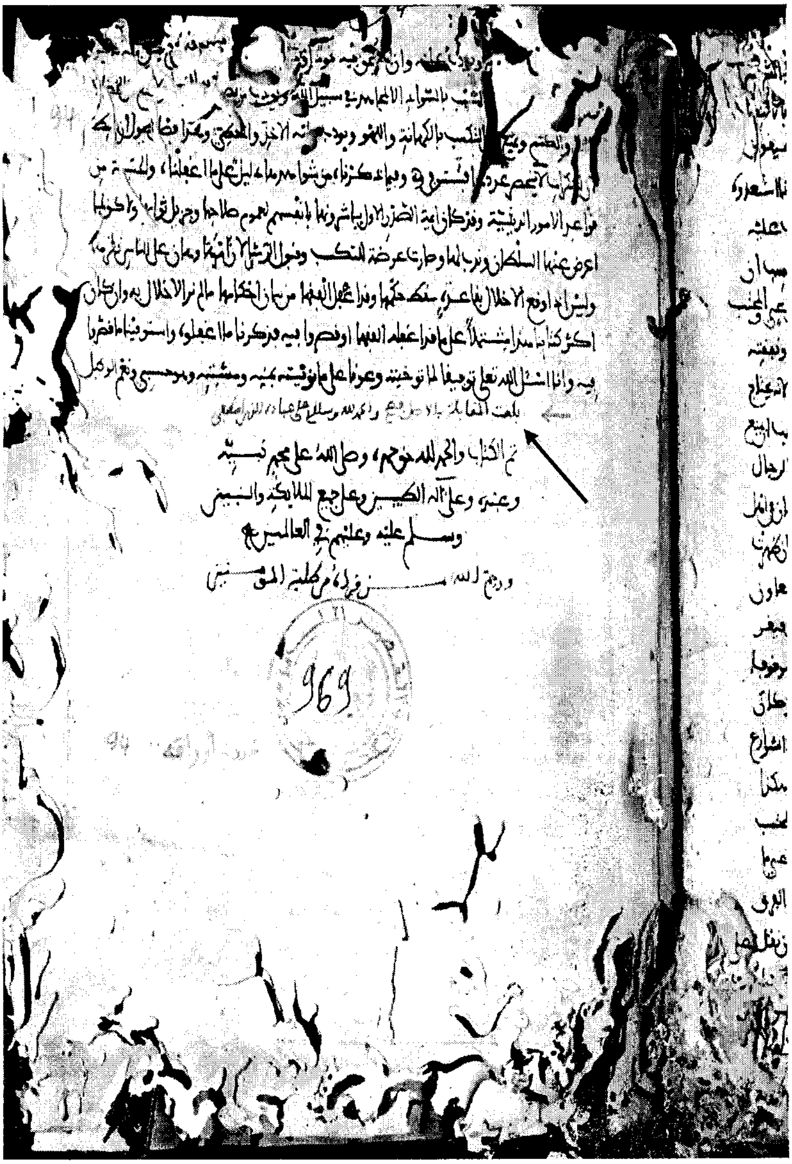

على يد العبد الفقير إلى الله تعالى محمد بن أحمد بن عمر المؤقت
بحرم سيدنا الخليل عليه الصلاة والسلام غفر الله
له ولوالديه ولجميع المسلمين أجمعين وصلى
الله على سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا إلى يوم
الدين ورضي الله عن
أصحاب رسول الله
أجمعين

بلغ مقابلة على حسب
الطاقة على نسخة قرئت على
المؤلف

قابلته (كتاب إصلاح المنطق) فتم بحمد الله ثم بلغته ثانية... .



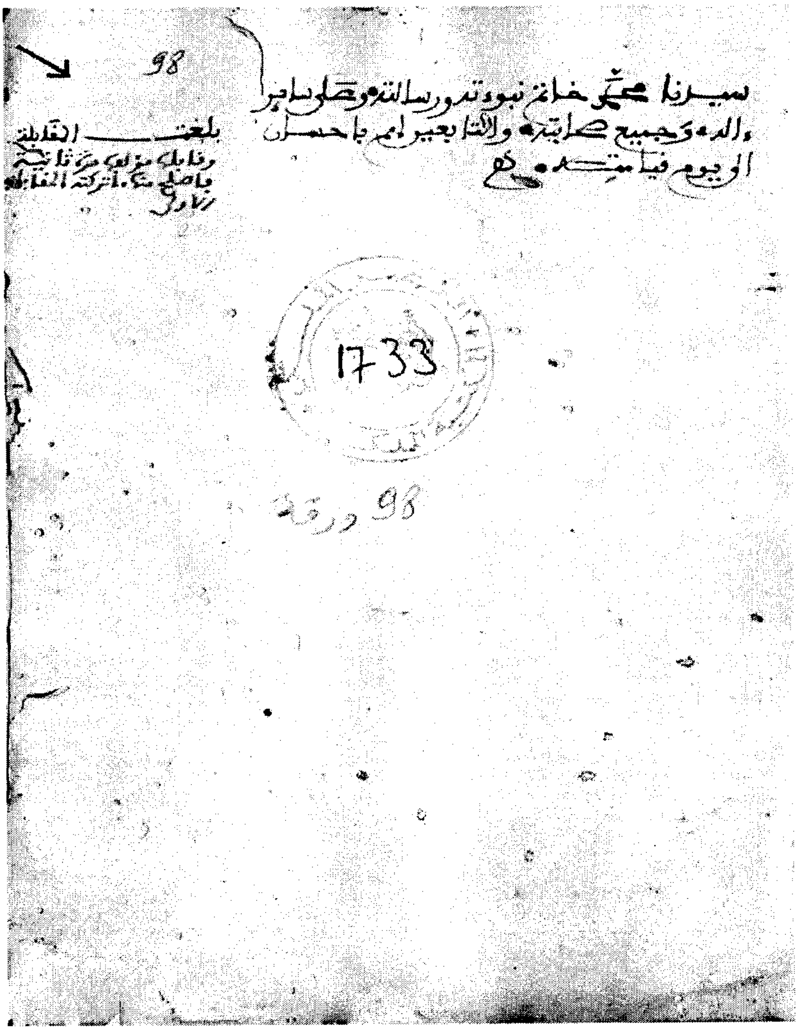
بلغت المقابلة بالأصل فصحّ والحمد لله


تم الكتاب والحمد لله وحده، وصلى الله على محمد نبيه
وعبده وعلى آله الطيبين وعلى جميع الملائكة والنبيين
وسلم عليه وعليهم في العالمين

قوبل بنسخة صحيحة في غاية التحرير جهد الطاقة فغلبته الصحة ولله الحمد



نموذج المقابلة المتكررة وإصلاح اللاحقة للأخطاء التي تركتها السابقة


سيدنا محمد خاتم نبوته ورسالته وعلى سائر
آله وجميع صحابته والتابعين لهم باحسان
الى يوم قيامته

بلغت المقابلة
وقابله مرة ثانية
باصله [illegible] تركته المقابلة

1733

98 ورقة

خوارج النص: ظلال وارفة وقطوف دانية:
أنواعها، تقسيمها، وما وراءها من فوائد

حسن أحمد العثمان

المخطوطُ العربيُّ بوصفِه كيانًا مادّيًا يتكون من مادّةٍ يكتب عليها، ومادّةٍ يكتب بها، وأداةٍ تستخدم في الكتابة، وخط يختار لها، وأسلوبٍ معيَّنٍ للكتابة، ثم ألوانٍ مختلفة من الفنّ يمكن أن تضاف إليه، وأخيرًا من أسلوبٍ معينٍ للتجليد.

وجليّ جدًا أن اهتمام الباحثين بمعنى النص، كان ومازال، أعظم من اهتمامهم بخوارجه، وهذا قُصورٌ يجب تداركه، وخطأ يجب تصحيحه.

إن من أهم العوامل المساعدة على الإحاطة بغوامض مخطوطٍ ما دراسةَ العمليات الماديّة المحيطة به، والتي تُسمّى بمجموعها خوارج النص.

وإن الاعتناء بهذه الخوارج سيمكن الباحثين من اكتشاف جانب من تاريخ العرب الحضاري مازال مجهولًا[1].

وهو أيضا سيوصل إلى فهم للحضارة التي تنهض أساسًا على فنون الكتابة، وعلى الكتب.

---

(١) مقدمة الدكتور أحمد شوقي بنبين لكتاب المخطوط العربي وعلم المخطوطات، ص٨.

وسيساعد على إعادة تركيب حلقات السلسلة التاريخية والجغرافية الطويلة، بما يحقق الربط بين المؤلفين والنسّاخ من ناحية، والجامعين والقرّاء من ناحية أخرى، بما ينتج عنه تاريخ ثقافي كامل الأبعاد(١).

أنواع الخوارج:

من الخوارج ما هو مادي محسوس، ومنها ما هو مستلْهَم مستنطَق.

ومنها ما هو داخلي مشهود، وما هو خارجي مستحضَر.

ومنها ما يلقي بظلاله على النص، وما ينثرها خارجه.

وإنني هنا سأقصر الحديث على القسم الأول من الأنواع الثلاثة السابقة.

وقبل الحديث في فوائدها يجب تجليتُها بتعداد وتبيان أنواعها، ولعلّ من أظهرها **أهمّها:**

١ – حوامل النص: وهي أوعيته الحاملة له، ابتداءً من اللِّخافِ، والعِظامِ، والبَرْديّات، والعُسُبِ، والكَرانيفِ، واللِّحاء، والخُشُب، والرّقاق، والمَهارِق، وانتهاءً بالكاغِدِ.

٢ – تقاليد الحوامل: والمقصودُ بها تقاليد صناعة المخطوط وصيانته وترميمه.

٣ – وسائط التحميل: والمقصودُ بها الأقلامُ والأَمِدَّةُ وما أشبههما.

٤ – تواريخ وتقاليد صناعة وسائط التّحميل.

٥ – أنواع وفنون وتواريخ الخطوط.

---

(١) انظر أنجيلو ميكيلي بيونتيزي، المخطوطات الإسلامية في الغرب، ص٧١.

٦- تقاليد التآليف.

٧- تقاليد النّساخة.

٨- تقاليد النُّسَخ.

٩- علامات وكيفيّات الترقيم والتفقير.

١٠- أنواع التأريخ المثبتِ في حَرْدِ المتْنِ.

١١- السماعات.

١٢- القراءات على المصنفين والشيوخ.

١٣- الإجازات.

١٤- المعارضة.

١٥- المقابلة.

١٦- التصحيحات.

١٧- المطالعاتُ: وهي مطالعاتُ المُلَّاكِ

١٨- التملُّكاتُ.

١٩- التحبيسَاتُ: الوقفيَّاتُ.

٢٠- ظهرية المخطوط: صفحة الغلاف.

٢١- حَرْدُ المَتْنِ (قَيْدُ الفراغ).

٢٢- البسملة.

٢٣- العلامات المائيَّةُ.

٢٤- الرُّنوك.

٢٥- الرُّسومُ.

٢٦- المُنَمْنَماتُ.

٢٧- التذهيب.

٢٨ – التزويق.

٢٩ – الزَّخرفةُ.

٣٠ – الطُّرَرُ: وهي جميع ما جاء في الحواشي والهوامش، وتشمل بعضًا ممّا سبق ذكره من الخوارج، وغيره ممّا لم يذكر كالتعليقات والتحشيات والتقييدات، وغير ذلك.

التَّمَلُّكاتُ:

أ– من صيغ التملُّكِ:

١ – استصحبه. ٢– اشتراه. ٣– انتقل إلى. ٤–انتقل بالشراء الشرعي. ٥– انتقل بمنه تعالى لذمة. ٦– انسلكَ في سِلْك. ٧– تبرَّك به. ٨– دخل في مُلكِ. ٩– صار إلى. ١٠– صار في مُلك. ١١– في حوْزِ. ١٢– في حوْزَةِ. ١٣– في مُلكِ. ١٤– في نوْبةِ. ١٥– قد استعاره من الزّمان. ١٦– قد دخل في سِلك مُلك. ١٧– قد صار من عواري الزّمان وودائع الدوران في يد. ١٨– مُلكُ العبد الفقير. ١٩– من كُتُبِ. ٢٠– ممّا أنعم به الله. ٢١– ممّا أنعمه الله. ٢٢– ممّا تشرَّفَ بملكه. ٢٣– ممّا منحه المنّان. ٢٤– من نعم الله على. ٢٥– مِنْ مَنِّ الله على. ٢٦– مِنْ مَنِّه وكمال منحته ٢٧– وصل إلى.

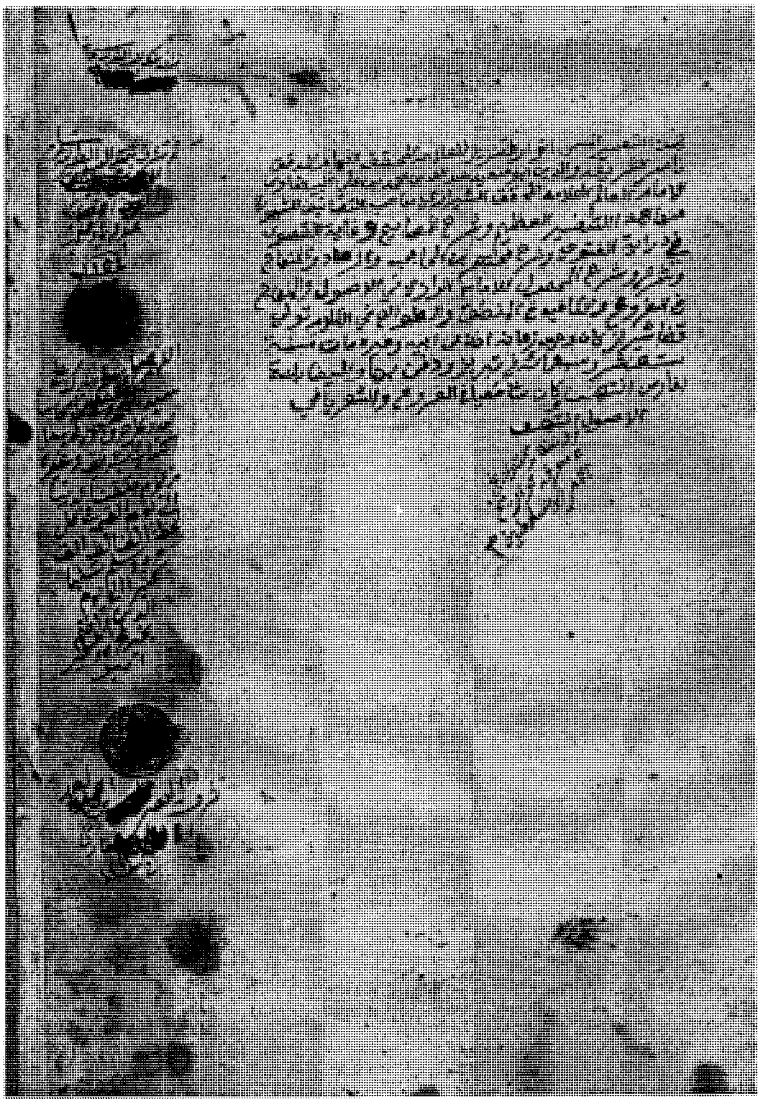
ب– تنبيهات:

– **الأول:** الغالب أن يصف المالك نفسه، العبد الفقير، أو الحقير، أو أفقر عباد الله، أو أحقر عباد الله، أو ما يشبه ذلك مما يقتضي التواضع.


كتاب رفع الحجاب عن تنبيه الكتاب تأليف

رفع الحجاب عن تنبيه الكتّاب للرعيني - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ١٨٧

- الثاني: وكثيرًا ما يطمس آخرُ مالكٍ تملكات من سبقه وكتب تملُّكهُ على المخطوط.



أنوار التنزيل للبيضاوي - مكتبة ابن عباس بالطائف - برقم ٢٤٥

- **الثالث:** الغالب أن يبدأ المالك الثاني تملُّكه بقوله: (ثمّ) مستعيرًا صيغة تملك الأول، كأن يقول الأول: صار في حَوْز...، فيقول الثاني: ثم في حَوْز، أو: ثم انتقل إلى حَوْز، وهكذا من بعدهما.

- **الرابع:** من النادر أن يشير التملّك إلى اسم البائع أو ثمن البيع.

ج- من فوائد التملكات:

١- قد يذكر في هذه التملّكات عنوان الكتاب أو اسم مؤلِّفه، فينفع هذا فيما جاء غفلًا من ذلك.

٢- إنّ أثمان الكتاب، وأصناف المُلّاك، تشير إلى قيمة الكتاب ومكانته.

٣- يُتعرف من هذه التملّكات إلى تاريخ وجود الكتاب، وأماكن سيره، وأوان فقده، وقد تنفع في بيان تاريخ تأليفه أو انتساخه، أو تقرّب من ذلك.

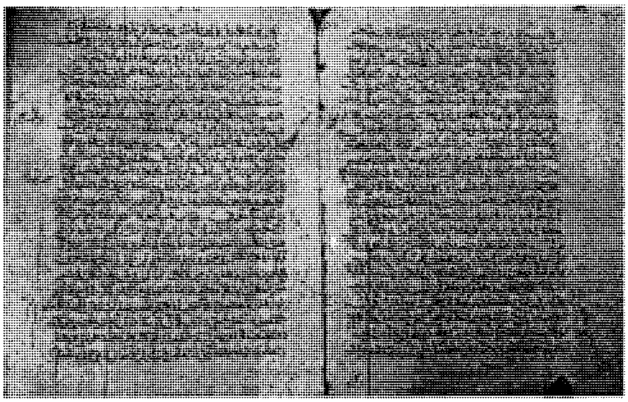
٤- ما يذكر في هذه التملّكات من ثمن البيع وقطع ومقادير النقد يوضح بعضًا من تاريخ النقد ومصطلحاته.

٥- إنّ هذه التملّكات توضح شيئًا من الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبائع والمشتري.

التعقيبة:

ويقال لها أيضًا: التقييدة، والحافظ، والوصلة، والصلة، والكعب ، والرَّقّاص. المؤكد علميًا أن بدايات استخدامها مبكرة جدًا، ولعلها تأتي بعد نظام تقسيم الكتاب إلى ملازم وكراسات، والقصدُ منهما معًا الحفاظُ على ترتيب أوراق المخطوط وانتظامها خوفًا ممّا يمكن أن يعتريه من الخلط بسبب الانفراط أو الخرم.

وصفة التعقيبة أن يكتب الناسخ تحت آخر كلمة من الصفحة اليمنى أول كلمة ستأتي في الصفحة اليسرى، وقد يكتب أكثر من كلمة ممّا سيلي، وهذه صورتها:

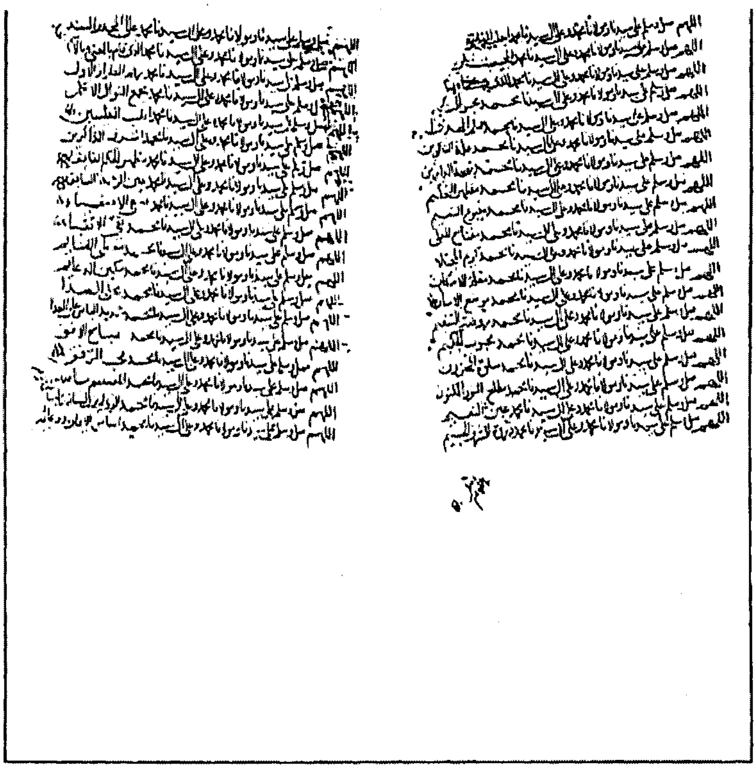


شرح الشافية في التصريف لابن الحاجب - السليمانية - شهيد علي - برقم ٢٥٥٨



النهر الفائق شرح كنز الحقائق لعمر بن نجيم - المجلد الثاني - مكتبة ابن عباس بالطائف - برقم ١٣٤

ومن النادر جدًا أن يجمع الناسخ بين نظام التعقيبة والترقيم العددي للصفحات، علمًا أن الترقيم العددي للصفحات بالطريقة المعهودة اليوم متأخر جدًا، بل عهده قريب جدًا، ومن أقدم ما وصلنا من النسخ وقد جمع فيه ناسخه بين النظامين كتاب...... وهذه صورته:



انموذج فيه :

استخدام الكلمات والأرقام في التعقيبات.

تنبيه الأنام في بيان علو مقام نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام .

عبدالجليل بن محمد بن أحمد المرادي (المتوفى سنة ٩٦٠ هـ) .

تاريخ النسخ : سنة ١١١١ هـ .

رقم ٨٠٧٠ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

ومن أنواع **التعقيبات:** التعقيبة المضادة، وهي أن يثبت الناسخ في بداية الصفحة التالية الكلمة أو الكلمات الأخيرة من الصفحة السابقة(١).

ولعل من أقدم النصوص التي وصلتنا معقّبة(٢):

١- **تاريخ ملوك العرب** للأصمعي بخط الإمام النحوي ابن السّكّيت، المؤرخ نسخه في شوال من عام ٢٤٣هـ، والمحفوظ في المكتبة الوطنية بباريس برقم ٦٧٢٧.

٢- **المدخل الكبير في علم أحكام النجوم** لأبي معشر البلخي، نسخه المطرّز سنة ٣٢٥هـ. نسخة الخزانة الوطنية بباريس برقم ٥٩٠٢.

٣- **ديوان الفرزدق**، والتي يرجع تاريخ نسخه إلى ما قبل عام ٣٣١هـ، والمحفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٨٨٠٠.

٤- **الروحة** لمحمد بن الحسن الجرباذقاني، نسخة بخطه عام ٣٧٤هـ. نشره الدكتور فؤاد سزكين، بالتصوير على معهوده ومنهجه في عدد من المخطوطات.

---

(١) انظر أحمد شوقي بنبين، ومصطفى طوبي، **معجم مصطلحات المخطوط العربي** - الرباط، الخزانة الحسنية بالرباط -، ط٣، ٢٠٠٥م.

(٢) انظر:

- الدكتور أحمد شوقي بنبين، **دراسات في علم المخطوط والبحث البيليوغرافي**، ص٧٦، الدار البيضاء، مطبعة النجاح، ١٩٩٣م.
- الدكتور قاسم السامرائي، **علم الاكتناه العربي الإسلامي**، ص ١٧٩، ١٩٥، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- الدكتور عبد الستار الحلوجي، **المخطوط العربي**، ص ١٧٥القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠٢م.
- فرانسوا ديروش، **المدخل إلى علم الكتّاب المخطوط بالحرف العربي**، ص١٦٧، نقله إلى العربية وقدم له الدكتور أيمن فؤاد السيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٥- مخطوط بخط ابن البواب تاريخ نسخه عام ٣٩١هـ، محفوظ في مكتبة شستر بتي بدبلن بأيرلندة.

الكُرَّاس، الكُرّاسة:

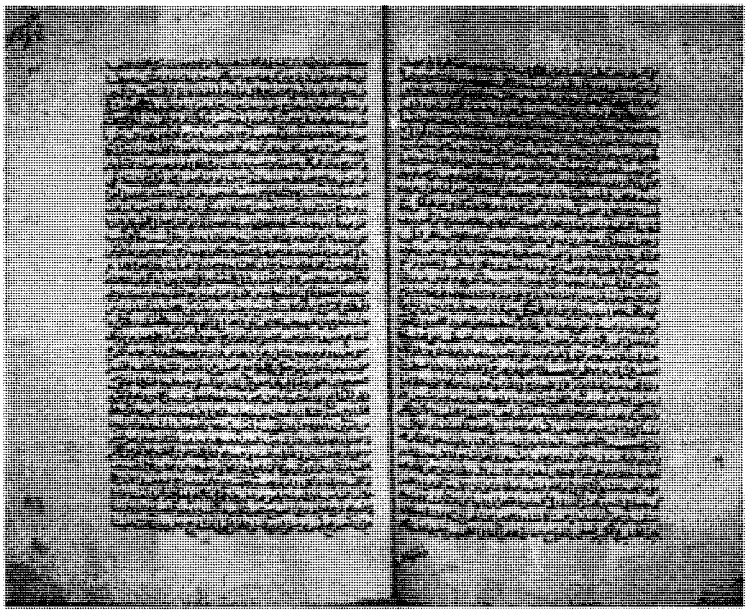
وهو بالتذكير أشيعُ منه بالتأنيث، وهل هو والمَلْزَمةُ والجزءُ شيءٌ واحدٌ، أو بين ثلاثتها اختلاف؟ هذا أمر يحتاج إلى تحرير.

وكم هو عدد أوراق الكراس: ورقتان، ست، ثمان، عشر، عشرون؟ أقوال متعددة، وهذا ما اضطرني إلى تفتيش مئات المخطوطات لهذا الغرض حصرًا، ولقد وجدتُ أن أوراق الكراس الواحد في جميع ما فحصتُه هي عشر أوراق، أو لنقل عشر لوحات، بمعنى هي في معهود تسمية وقتنا هذا عشرون صفحة. كما لحظتُ ما يلي:

١- أن جميع المخطوطات قديمها وحديثها مكرّسة.

٢- أن القليل منها مَنْ يُدوّن ناسخُها على صفحاتها أرقامَ وترتيب الكراسات ، بحيث يقول: الكراس الأول، الثاني، وهكذا.

٣- أن الغالب عند مَن يدوّن أرقام الكراسات أن يذكر رقم الكراس والجزء إن كان الكتاب متعدد الأجزاء، فيقول مثلًا: الكراس الثاني من الجزء الأول، الكراس السابع والعشرون من الجزء الثاني، وهكذا.



النهر الفائق شرح كنز الحقائق لعمر بن نجيم - المجلد الأول - مكتبة ابن عباس بالطائف - برقم ١٣٥

٤- وبعضهم يجعل أرقام كراسات كل جزء من الأجزاء مستقلة عن تاليتها في الجزء التالي.

٥- أن العادة اللازمة عند هؤلاء جميعًا أن يضعوا رقم الكراس التالي في أعلى الزاوية اليسرى من آخر ورقة من الكراس السابق، بمعنى أنه يكتب في أعلى الزاوية اليسرى من اللوحة العاشرة: الكراس الثاني، وفي أعلى الزاوية اليسرى من اللوحة العشرين: الكراس الثالث، وهكذا.

٦- أن بعض النساخ يكتفي بكتابة (كـ) أو (ك) .



التيسير شرح الجامع الصغير للمناوي - مكتبة ابن عباس بالطائف - برقم ٢٧

تأريخ النسخ[١] :

تعددت أنماط تأريخ النسخ الخطية، وإن معرفة هذه الأنماط، وتواريخ نشوئها، أمر بالغ الأهمية، ومن هذه الأنماط:

(١) انظر:

- محمد بن حميد العوفي، التأريخ بالكسور في الكتاب العربي المخطوط.
- جعفر هادي حسن، نموذج من التأريخ بالكسور في المخطوط العربي، ص٣٩٤، مقالة منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية، ط: الكويت (١٤٠٩هـ) ، مجلد ٢/٣٢.
- مصطفى موالدي، حل تعمية التأريخ بالكسور، ص٢١٤، مقالة منشورة في مجلة معهد المخطوطات العربية، ط: القاهرة (١٤١٦هـ) ، مجلة ٢/٣٩.

أولًا: التأريخ بالكسور:

أ - مؤكد أن هذا النمط من التأريخ عثماني المولد، وهذا سر تسمية هذا النمط أيضا التأريخ العثماني، والتأريخ التركي.

ب - والمشهور أن ابن كمال باشا المتوفى سنة ٩٤٠هـ هو أول من عرف باستعماله، ولعله يكون هو مبتدعه، ولهذا يسمى هذا النمط كذلك عند كثير من الدارسين: تأريخ ابن كمال باشا.

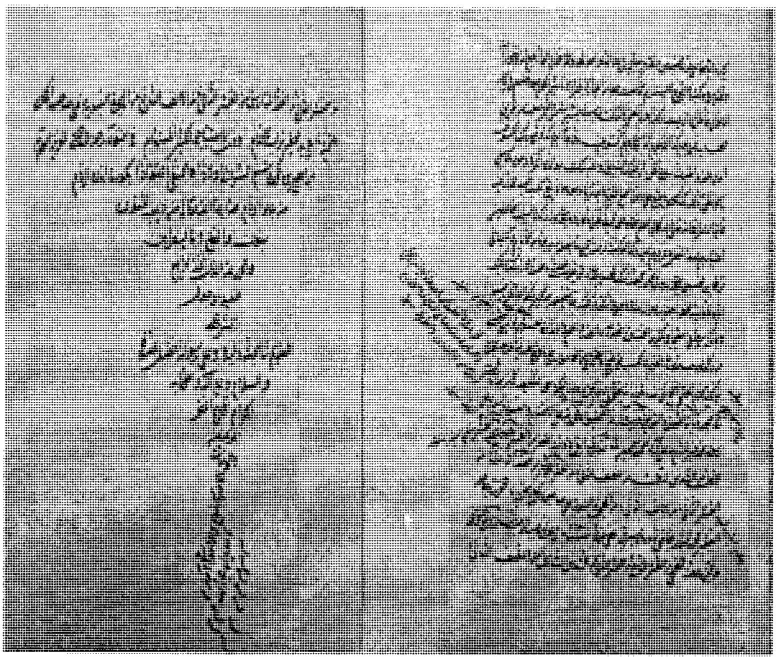
جـ - ولأن هذا النمط ملغز، معمّى، أشبه ما يكون بالكناية في علم البديع، فإنه يسمى أيضا: التأريخ الكنائي، والتأريخ المعمّى، والتأريخ بالتعمية، والتأريخ بالإلغاز، والتأريخ بالتلغيز.

د - ولأن مستخدم هذا النمط يعتمد الكسور التراكمية في حساب التأريخ، فإنه اشتهر أيضا بمسمى: التأريخ بالكسور، وهذا المصطلح هو الأشهر.

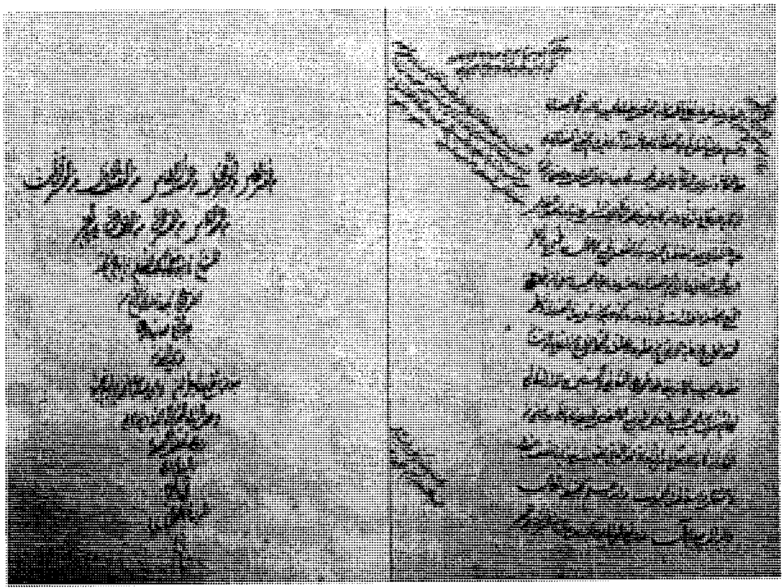
ومن أول ما حفظ من تأريخ ابن كمال باشا وفق هذا النمط ما جاء في الغاشية البعدية للنسخة الخطية لكتاب العقد الفريد في اتصال الأسانيد للتاجي، والمحفوظة في مكتبة الحرم المكي برقم ٧٩٨، ونصه: (تأريخ رسالة المرحوم ابن كمال باشا: وقد وقع الفراغ من التحرير بعون الملك القدير بتاريخ: النصف الأول من الخمس الخامس في السبع السابع في العشر الخامس من الثلث الأول من النصف الثاني من السدس الخامس من العشر الثاني من العشر الثالث من العشر العاشر من الهجرة النبوية.

إذا قسمنا الأَلْفَ إلى خمسة أقسام يكون كل قسم مائتي سنة فالخمس الأول المائة الأولى والثانية، والثاني الثالثة والرابعة، والثالث الخامسة والسادسة، والرابع السابعة والثامنة، والخامس التاسعة والعاشرة، فـ«النصف الأول من الخمس

الخامس» المائة التاسعة. وقوله: «في العشر الخامس» إلى آخره...، المراد: بالعشر العاشر من الهجرة النبوية المائة العاشرة، فإذا قسمنا المائة إلى عشرة أقسام كما يدل عليه في «العشر الثالث» يكون كل قسم عشر سنين، فإذا قسمنا عشر سنين إلى عشرة أقسام يكون كل قسم سنة واحدة، وإذا قسمنا السنة إلى ستة أقسام يكون كل شهرين سدسا والابتداء من المحرم الحرام؛ فـ«السدس الخامس» هو رمضان وشوال و«النصف الثاني» هو شوال، و«الثلث الأول» منه هو العَشْرُ الأولى، و«العشر الخامس» منه اليوم الخامس) .



انظر: رسالة في الاسطرلاب للدوائي - مكة المكرمة - مكتبة إمام الدعوة - برقم ٢٣٩ - نسخة مؤرخة بالتأريخ الكسري - تاريخ نسخها ١١٥٢هـ



بيان الكسب والاختيار الجزئي للقاضي زاده محمد أفندي الأسبري - مكة المكرمة - مكتبة إمام الدعوة - برقم ٢٣٩ - نسخة مؤرخة بالتأريخ الكسري - التاريخ يساوي ١١٥٢هـ

ثانيا: التأريخ بالعدد الترتيبي:

وهو تقييد زمن معين أو بعضه بأرقام ترتيبية معينة مستقلة لا يُفْصَل بينها بميقات ظاهر.

أي: أن واضعه يعبر عن مقصوده باستعمال أرقام معينة تصاغ لغرض الترتيب (وهي: الأول، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس، والسادس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر) على وجه الاستقلال لا أن تكون وسيطة لنمط آخر، مع ترابط الأرقام المستعملة منها دون أن يُفصَل بينها بميقات ظاهر، أي من غير أن يسمى الميقات.

تتابع الدارسون على إدراج التأريخ بالعدد الترتيبي في نمط التأريخ بالكسور، وذلك لتشابه النمطين في بعض الأوجه، إلا أن ظهور الترتيبي يعدّ طورًا هامًّا في مراحل التأريخ المعَمّى؛ فكان تمهيدًا لظهور الكسري وعلى الرغم من حاجة هذين النمطين في حلهما إلى رياضة ذهنية وممارسة عملية إلا أن الترتيبي أقل تعقيدًا وألطف إلغازًا.

جاء في نسخة محفوظة بدار الكتب المصرية: (وقع الفراغ من نظمه وتأليفه يوم الإثنين المبارك في ثالث رابع خامس السادس من سابع الثامن من العشر التاسع من تاسع مئي الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام. أي: وقع يوم الاثنين سادس شهر رجب الفرد سنة ثمان وثمانين وثمانمائة. كتبه مؤلفه...) .

إن من نظر إلى استعمال العدد الترتيبي بشكل متسلسل ودقيق، مع عدم تسمية المواقيت الزمانية (الساعة، اليوم، الشهر، السنة) ، أو تعيين المنزلة العددية (آحاد، عشرات، مئات، الألف) ؛ أدرك مقدار التعمية النوعية في هذا النمط والتي تشبه الكسري إلى حدٍّ كبير، مما أدى إلى عدم التفريق بينهما، علما بأن التأريخ بالعدد الترتيبي له سماته، ومنها:

١ـ استعمال أعداد معينة (الأول – العاشر) من جملة الأعداد الترتيبية.

٢ـ ترابط الأعداد بالتتابع دون أن يُفْصَل بينها بميقات ظاهر.

٣ـ تعمية التأريخ المقصود بعدم تسمية المواقيت الزمانية أو تعيين المنزلة العددية.

٤ـ استيعاب السياق الواحد لعدد من المواقيت.

٥ـ استقلالية العدد، وحصر ترتيبه المباشر على المواقيت الزمانيَة المعمّاة، لا أن يكون استعماله لترتيب أجزاء نمط آخر، فما كانَ استعماله فيه وسيطًا لنمط آخر؛ فإنه يلحق بذلك النمط، فترتيبه كسور الكسري يدرجه فيه - وقد سبق مثاله –،

وترتيبه الحروف في حساب الجُمَّل يلحقه به، مثاله ما جاء في النسخة المحفوظة في دار الكتب المصرية إذا يقول: محمد الغمري معميا اسمه ولقبه: (... العبد الفقير ذو الباع القصير مَن حروف اسمه ولقبه: الرابع من الثاني والثامن من الأول والرابع من الثاني والرابع من الأول والأول من الأول والثالث من الثاني والأول من الرابع والرابع من الثاني والثاني من الثالث والأول من الثاني) .

وفي هذا المثال أمران؛ وهما:

الأول: أن العدد الترتيبي - في هذا المثال - جاء وسيطا، ويكون المقصود هو الوصول إلى حروف معينة بطريقة غير مباشرة باستعمال العدد الترتيبي.

الثاني: على فرض توظيفه لمعرفة التأريخ؛ فإن العدد الترتيبي يكون وسيلة لمعرفة التأريخ بحساب الجُمَّل، فلو قسمنا حروف حساب الجمّل إلى منازلها الأربع: الآحاد (وفيها تسعة أحرف) ، والعشرات (وفيها تسعة) ، والمئات (وفيها تسعة) ، والألف (وفيها حرف واحد) ؛ فسنصل إلى تأريخ - غير مقصود هنا لكاتبه - (وهو عام ١٣٧٣هـ) ، وهذا ما يمكن أن نطلق عليه حساب الجُمَّل المجدول.

أوجه الجمع بين النمطين

إن اشتراك بعض أنماط تأريخ المخطوط العربي في وصفها بالتعمية والإلغاز قد يوجد أوجهًا للشبه فيما بينها وبخاصة التشابه الواقع بين النمط الكسري والترتيبي، ومن تلك الأوجه التي يجتمعان فيها الآتي:

١ - التعمية والإلغاز باستعمال العدد (النسبي أو الترتيبي) .

٢ - ترابط مكونات النمط الواحد.

٣- تعمية الميقات الزمني والمنزلة العددية.

٤- استيعاب السياق الواحد لعدد من المواقيت.

٥- استقلالية النمط الواحد.

أوجه التفريق بين النمطين

إن تفاوت التعمية والإلغاز في بعض أنماط تأريخ المخطوط العربي يظهر فروقا بين الكسري والترتيبي، ومن تلك الأوجه التي يفترقان فيها الآتي:

١- وسيط التعبير في الكسري هو الكسور، وفي الترتيبي هو العدد الترتيبي.

٢- القيمة الحسابية في الكسري هي قيمة كسرية متولدة عن كسر آخر، والقيمة في الترتيبي هي قيمة مباشرة لميقات زمني أو لمنزلة عددية مضمرين - ويعبر عنهما أحيانا بـ جزء -.

٣- ترابط مكونات الكسري يكون بالتراكم، ويكون في الترتيبي بعدم وجود ميقات يفصل بينها.

ثالثا: التأريخ بالقلم الفاسي:

ستجدون في ملحق هذا الكتاب صورة لمقدمة الأستاذ تامر عبد المنعم الجبالي لتحقيقه لكتاب **إرشاد المتعلم والناسي في صفة أشكال القلم الفاسي** لأحمد بن العياشي سكيرج المتوفى سنة ١٣٦٣هـ.

رابعًا: التأريخ بحساب الجمل:

حساب الجمل

ترتيب المشارقة: أبجد هوز حطي كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ.

ترتيب المغاربة: أبجد هوز حطي كلمن صعفض قرست ثخذ ظغش.

قيم الحروف في حساب الجمل: تعطى الحروف القيم من ١ إلى ٩ حسب ترتيبها من الألف إلى الطاء، ثم من عشرة إلى تسعين بزيادة الواحد عشرة عن سابقه، ثم من مائة إلى تسعمائة بزيادة الواحد مائة عن سابقه، ويبقى حرف وله ألف. فتكون هكذا:

مشرقي	مغربي	القيمة	مشرقي	مغربي	القيمة
أ	أ	١	س	ص	٦٠
ب	ب	٢	ع	ع	٧٠
ج	ج	٣	ف	ف	٨٠
د	د	٤	ص	ض	٩٠
هـ	هـ	٥	ق	ق	١٠٠
و	و	٦	ر	ر	٢٠٠
ز	ز	٧	ش	س	٣٠٠
ح	ح	٨	ت	ت	٤٠٠
ط	ط	٩	ث	ث	٥٠٠
ي	ي	١٠	خ	خ	٦٠٠
ك	ك	٢٠	ذ	ذ	٧٠٠

ل	ل	٣٠	ض	ظ	٨٠٠
م	م	٤٠	ظ	غ	٩٠٠
ن	ن	٥٠	غ	ش	١٠٠٠

كان حساب الجمل مستعملا قبل استعمال نظام الترقيم الحالي الهندي الأصل، كما استعمله السريان والعبرانيون، مع أن عدد حروفهم أقل. واستعمله الشعراء في تأريخ بعض الأحداث، بنظم أبيات في موضوع الحدث، ثم صوغ جملة يبلغ مجموع حروفها سنة وقوع الحدث، وتميز هذه الجملة عن غيرها من سياق الأبيات بأنها ترد بعد ذكر التاريخ، بقوله: أرخ، أو: أرخته، أو: أرخوا، وسوى ذلك.

أمثلة:

في سيل أصاب حضرموت وأهلك كثيرا من نخلها:

سيل بوادي حضـرموت أذاه عم　　في نوء إكليل النجـوم لقد نسم
وضعـوا له تاريخ ناسب جـوره　　يلقاه من يطلبه في أحرف (ظلم)

٩٧٠

في سيل أصاب مكة وارتفع ذراعا فوق الركن اليماني:

يا سـائلي تاريخ سـيل طمى　　علا على الركن اليماني (ذراع)

٩٧١

في تاريخ تولي السلطان مراد (الثالث) العثماني:

بالبخت فوق التخت أصبح جالسا　　ملك به رحـم الإلـه عباده
وبه سرير المـلك سر فأرخـو　　(حاز الزمان من السرور مراده)

٩٨٢

في تاريخ وفاة شخص:

أبكى المساجد والجوامع فقد من قد كان سمت عوارف التمكين
وكذا المدارس أظلمت لما أتى تاريخه (بخفاء بدر الدين)

٩٨٤

في وفاة آخر:

لما لدار التقى مفتي الأنام مضى فالعين تبكي دما من خشية الله
لفقد مولى خطيب الشام سيدنا من لم يزل قائما في نصرة الله
وفاته قد أتت فيما أؤرخه (البهنسي عليه رحمة الله)

٩٨٦

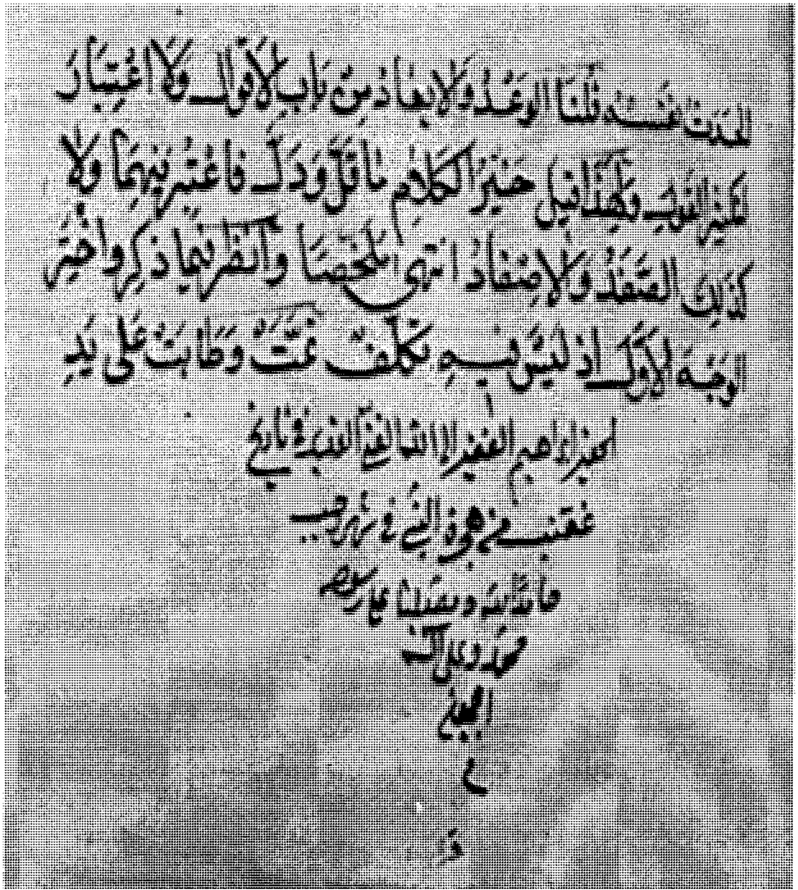
في عرس، وعلى القارئ حساب التاريخ:

هنئتم بعرسكم والسعد قد خولكم
وقد أتى تاريخه (نساؤكم حرث لكم)

٩٦٠

جميع ما تقدم من الأمثلة مستفاد من شذرات الذهب لابن العماد، الجزء الثامن.

ومن ألطف ما قرأته في هذا أن راغب باشا صاحب المكتبة المخطوطاتية الشهيرة باستانبول قد أرخ بناءها بقوله تعالى: ﴿فِيهَا كُتُبٌ قَيِّمَةٌ﴾، فيكون تاريخها ١٠٧٨هـ.



للحدث غيث قلنا الوعد والإبعاد من باب الأقوال ولا اعتبار
لغير المذهب ولهذا قيل خير الكلام ما قل ودل فاعتبرتهما ولا
كذا من المقصد والاعتقاد انتهى ملخصا وأنا اقتصرنا ما ذكره واختصر
الرحمة لا تدرك إذ ليس فيه تكلف تمت وطابت على يد
أحقر الأنام الفقير إلى الله الغني
غعنقب

رسالة في الحسد للقاضي زاده محمد المفتي بأرض روم - مكة المكرمة - مكتبة إمام الدعوة - برقم ٢٣٩ - والنسخة خالية من تاريخ النسخ - و(غعنقب) تساوي ١١٥٢

العلامات المائية[١] :

وهي تصميم ينطبع في أفرخ الورق خلال الصناعة يفيد في التعرف إلى المنتجات الخاصّة بمصانع الورق المختلفة.

ويؤكد الدكتور قاسم السامرائي أن العلامات المائية في الكاغد العربي الشامي كانت أسبق منها في الكاغد الأوربي، وأن ذلك كان في أواخر القرن السابع الهجري، في حين يرى كثيرون أن البدايات الأولى لظهور العلامات المائية كانت في أوربا، بعد أن انتقلت إليها صناعة الورق من حواضر العالم العربي والإسلامي، وقد ظهرت العلامات المائية للمرة الأولى في أوربا في أواخر القرن السابع الهجري.

ولعل أقدم النماذج الأوربية:

١- وثيقة من بولونيا تعود إلى عام ٦٨١هـ.

٢- وأخرى من مصنع فابريانو بإيطاليا تعود إلى سنة ٦٩٢هـ.

٣- وأول صانع ورق ظهر اسمه كاملا على الأوراق بوصفه علامة مائية كان هو الصانع بوزولي سنة ٧٩٩هـ.

وأما أقدم النماذج لظهور هذه العلامات المائية في العالمين العربي والإسلامي يرجع إلى منتصف القرن الثاني الهجري وما بعده.

أما فيما يتعلق بأهمية العلامات المائية فالرجاء قراءة كتاب الخطوط والعلامات المائية في المخطوطات العربية من ص١٣٣-١٤٢.[٢]

---

(١) انظر:
- أمير محمد صادي إبراهيم، الخطوط والعلامات المائية في المخطوطات العربية، ص٨٩، ١٠٢، ١٣٣-١٤٢، الرياض - مكتبة الملك عبد العزيز العامة، ط١، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- الدكتور قاسم السامرائي، علم الاكتناه العربي الإسلامي، ص٢٩٥-٣١٥، الرياض - مركز الملك فيصل للبحوث، ط ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(٢) انظر: الخطوط والعلامات المائية في المخطوطات العربية، مرجع سابق.

المُنَمْنَمَات[(١)] :

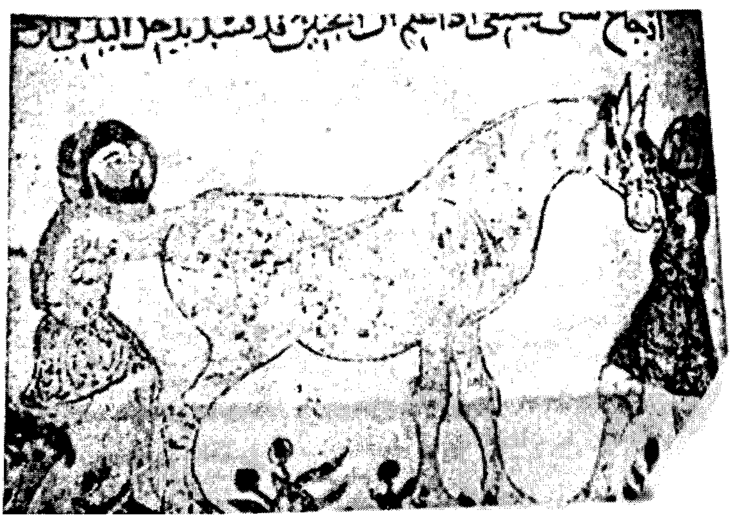
نوع من التعبيرية في الرسم اقترنت بالفنون التصويرية.

وهو فن قديم جدا برع فيه الصينيون والفرس قبل الإسلام، غير أنه أقدم ما وصلنا من تلك الرسوم لا يعود بتاريخه لأكثر من أوائل العصر العباسي، وربما أواخر العصر الأموي، وتعود أقدم الأمثلة المرسومة على الورق التي بين أيدينا اليوم إلى أواخر الفترة العباسية والفاطمية.

ومن أوائل من عرف بهذا الفن من المتقدمين الفارسي يحيى الواسطي.

(١) انظر: الدكتور محمود عباس حمودة، تاريخ الكتاب الإسلامي، ص١٤١، القاهرة، دار غريب، ط١، ١٩٩٤م.





شكل رقم (٩)

- لوحة من كتاب «البيطرة» ١٢٠٩ م ـ فارس يروض جواده «بإذن من دار الكتب المصرية». صورة لم يسبق نشرها.
- تحت لوحة من كتاب «البيطرة» ١٢٠٩م حارسان يتعاونان لمساعدة فرس على ولادة عسيرة «بإذن من دار الكتب المصرية صورة لم يسبق نشرها».



شكل رقم (١٠)

«مقامات الحريري» الجزيرة الشرقية ، المقامة التاسعة والثلاثون ، بغداد ، العراق،
١٢٣٧م ، ٦٣٤هـ
رسم يحيى بن محمود الواسطي المليلس (٣٥٩×٢٨٠ ملم)
(عرب) ٥٨٤٧ مجموعة شفر ورقة ١٢١ الصفحة اليمنى المكتبة الوطنية باريس



شكل رقم (١١)

من كتاب مادة الطب، لديو سقوريدس، شجرة عنب شمال العراق او سوريا ١٢٢٩م ٦٢٦هـ المليلس ،٢٣٥ × ١٩٥ ملم، جامع السلطان احمد الثالث رقم ٢١٢٧ ورقة ٢٥٤، الصفحة اليسرى ـ مكتبة متحف طوبقبو سراي .. استنبول.

التحبيسات[1] :

وهي مصطلح المغاربة، ويقابلها عند المشارقة مصطلح الوقفيات.

من المعلوم أن التحبيس الصحيح يستلزم أركانا أربعة: صيغة الوقف، واسم الواقف، وذكر الشيء الموقوف، والجهة الموقوف عليها.

ومن لوازمه بيان الغرض منه، وذكر شروطه، واستحضار شهوده الذين يوصفون بأنهم شهود الحال.

أهمية التحبيسات:

١- إن أهمية التحبيسات لا تقل عن أهمية وفوائد التملكات، بل لعلها تفوقها، ويرجع ذلك إلى أن من أركان الوقف التصريح باسم الواقف، وهذا يكشف عمّن امتلك الكتّاب، فعلّق، أو حشّى، أو صحّح.

٢- كما أن من أركانه ذكر الموقوف، وهو الكتاب هنا، وليس هذا من شروط التملك الصحيح، وهذا يفيد في بيان وكشف ما جاء من المخطوطات غفلا من اسم الكتّاب، غير أنه من الواجب هنا بيان أن كثيرا من التحبيسات تأتي صيغتها: (وقفت هذا الكتاب) من غير تصريح باسمه.

---

(١) انظر: يحيى محمود ساعاتي، الوقف وبنية المكتبة العربية: استبطان للموروث الثقافي، الرياض، مركز الملك فيصل، ط٢، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

- الدكتور أحمد شوقي بنبين، ظاهرة وقف الكتب، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مجلد ٦٣، الجزء ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

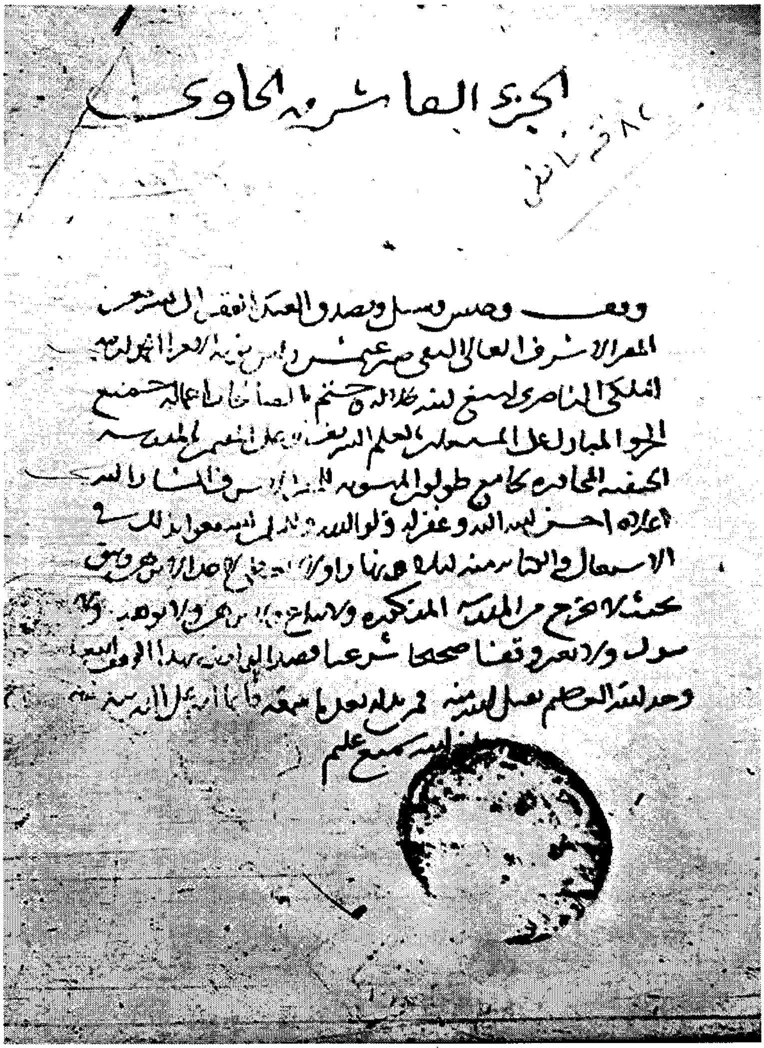
٣- كما أن من أركان التحبيس الصحيح ذكر الجهة المحبَّسِ عليها، وهي غالبا ما تكون مسجدا، أو مدرسة، أو مكتبة، وهذا يكشف عمّا كان منها عامرا في تلك الفترة، كما يكشف عن الجانب الحضاري والثقافي في تلك الديار وتلك الأزمنة.

٤- وإن تعدد التحبيسات على الكتاب الواحد يكشف أيضا عن مساره الزماني والمكاني.

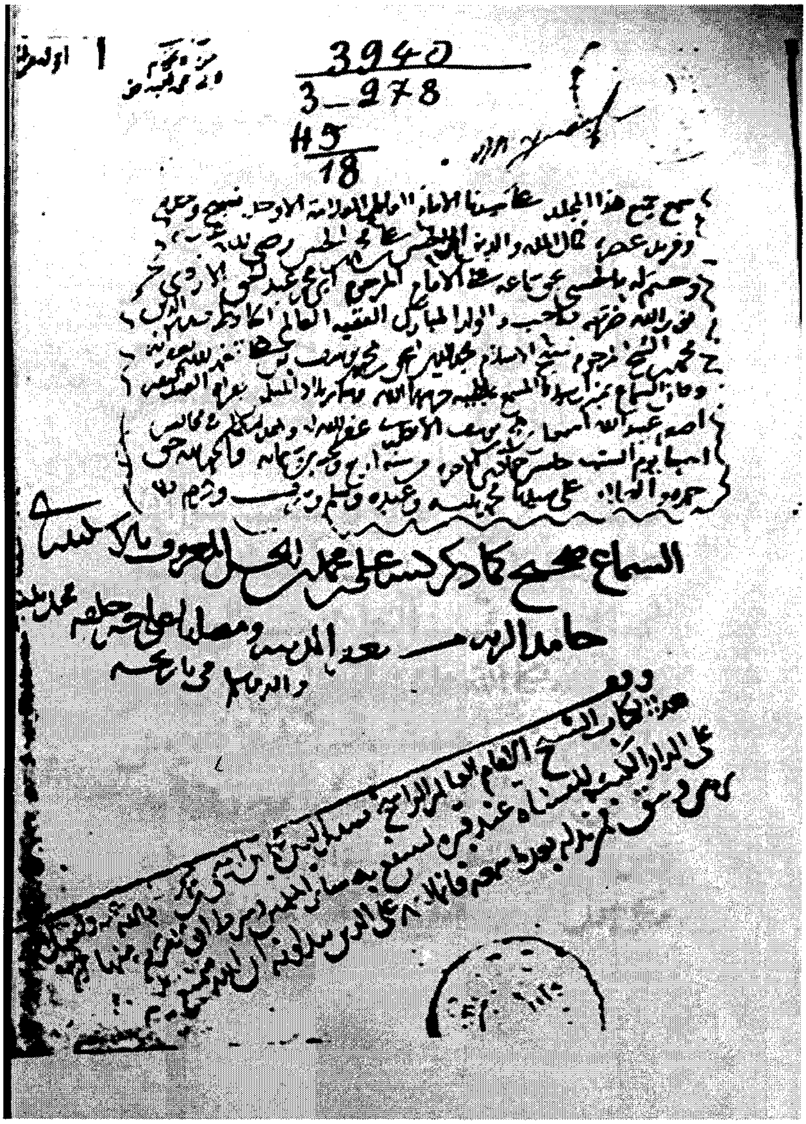
٥- كما تكشف عن خطوط سيره وأزمنة تنقلاته ممّا يجلّي الحالة الثقافية والعلمية لتلك المجتمعات عبر الأزمنة والبقاع المختلفة.



شرح سيبويه للسيرافي - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ٣٣٤ - تحبيس لشعبان الآثاري النحوي صاحب الألفية - نسخة غير مؤرخة.


الجزء العاشر من الحاوي

الحاوي للماوردي - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ٣٠٨ - نسخة غير مؤرخة - ولكن الوقف يساعد



الحاوي الكبير للماوردي - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ٣٠٧ - سماع مؤرخ، ونسخة غير مؤرخة


الجزء الحادي عشر من الحاوي

الحاوي الكبير للماوردي - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ٣٠٩ - وقفية للمعز الأشرف - والنسخة غير مؤرخة

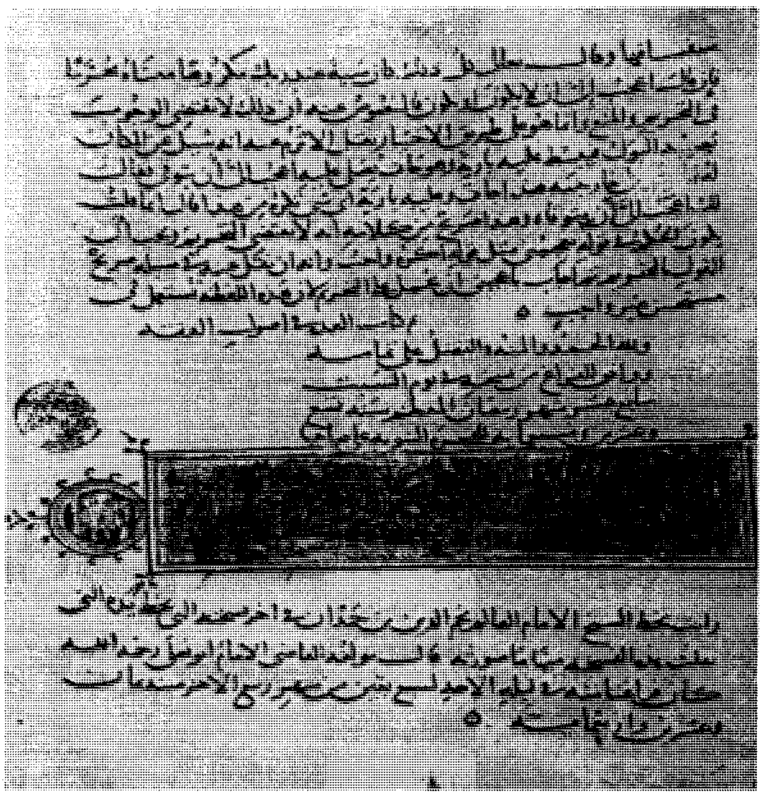


العمدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفرّاء - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ١٨٤ - تحبيس للملك المؤيد

الطُّرَر:

وهي كل ما جاء في الحواشي والهوامش من المقابلات والمعارضات والسماعات والإجازات والتصحيحات والمطالعات والقراءات والتحشيات والتقييدات والتعليقات والنكات وغير ذلك ممّا له صلة بالكتاب أو لا صلة له به.

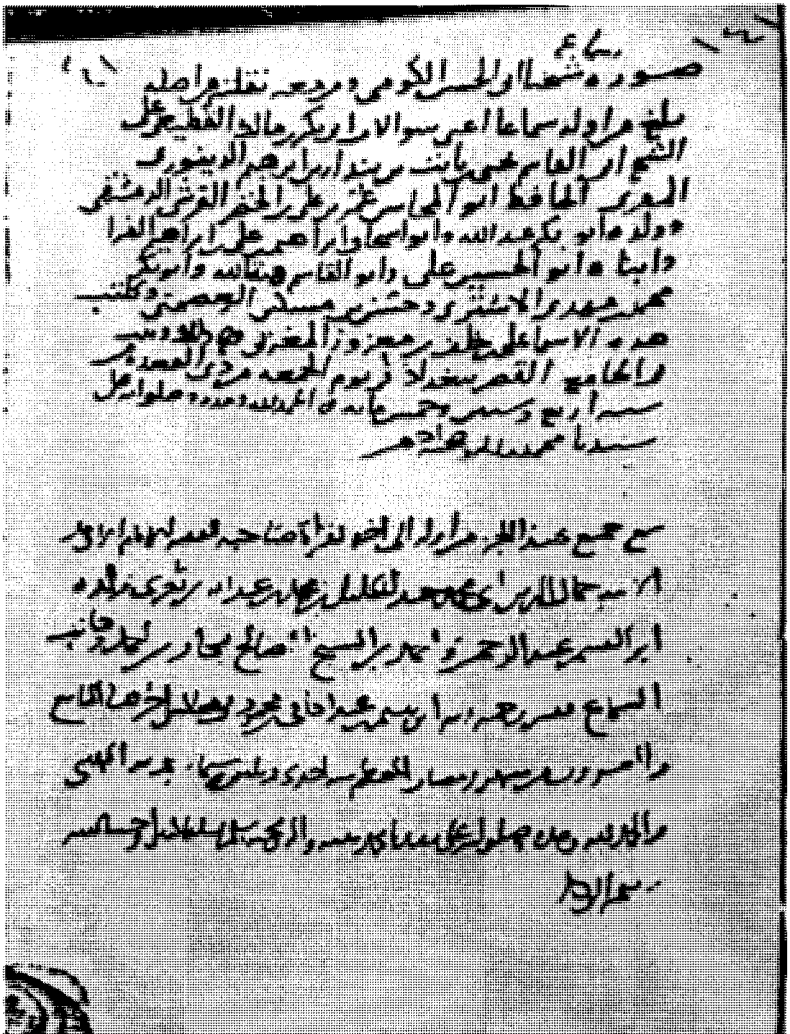
ومسلَّم أن فوائدها كثيرة جدا، وأن ما يتعلق منها بنص الكتاب كثير جدا أيضا، وسأثبت هنا صورا لنماذج خطية تكشف عن كثير من هذه الفوائد.



العمدة في أصول الفقه لأبي يعلى الفرّاء - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ١٨٤


كتاب رفع الحجاب
عن تنبيه الكتّاب تأليف

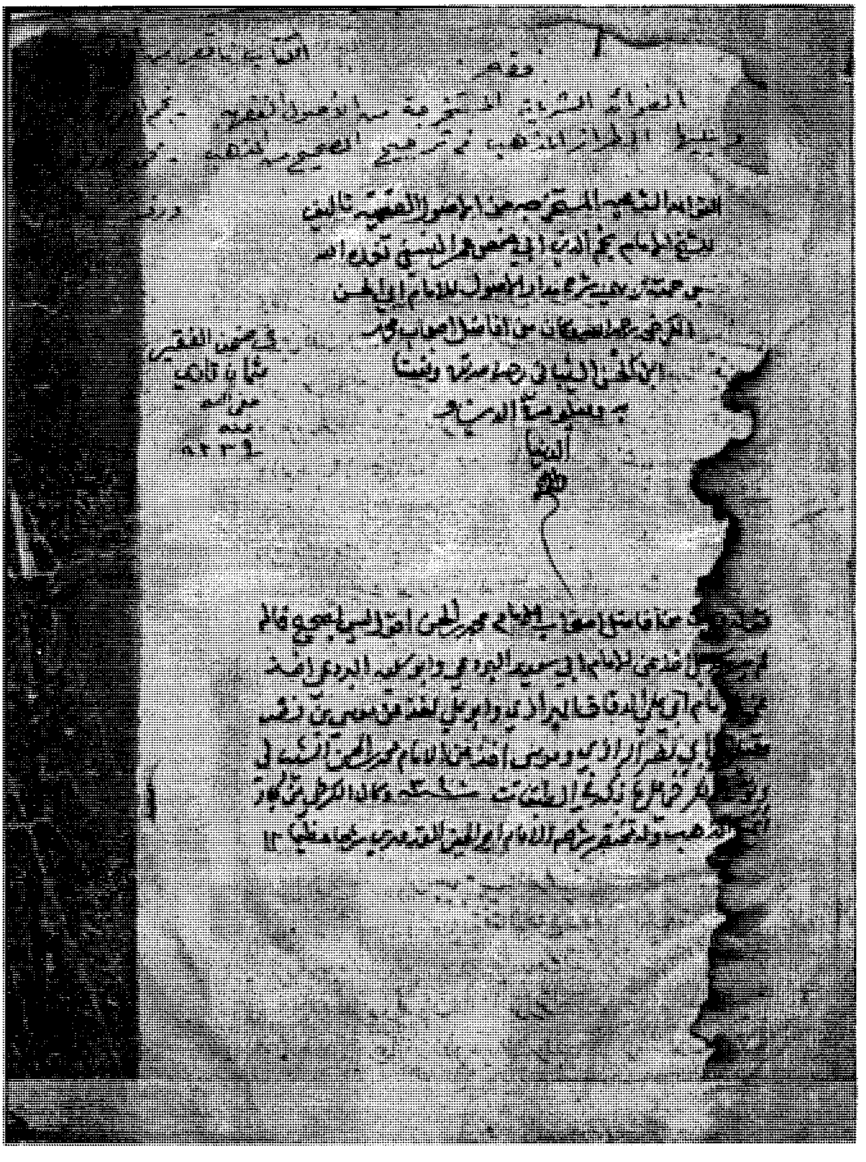
رفع الحجاب عن تنبيه الكتّاب للرعيني - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ١٨٧ - سماع مؤرخ على مصنفه.



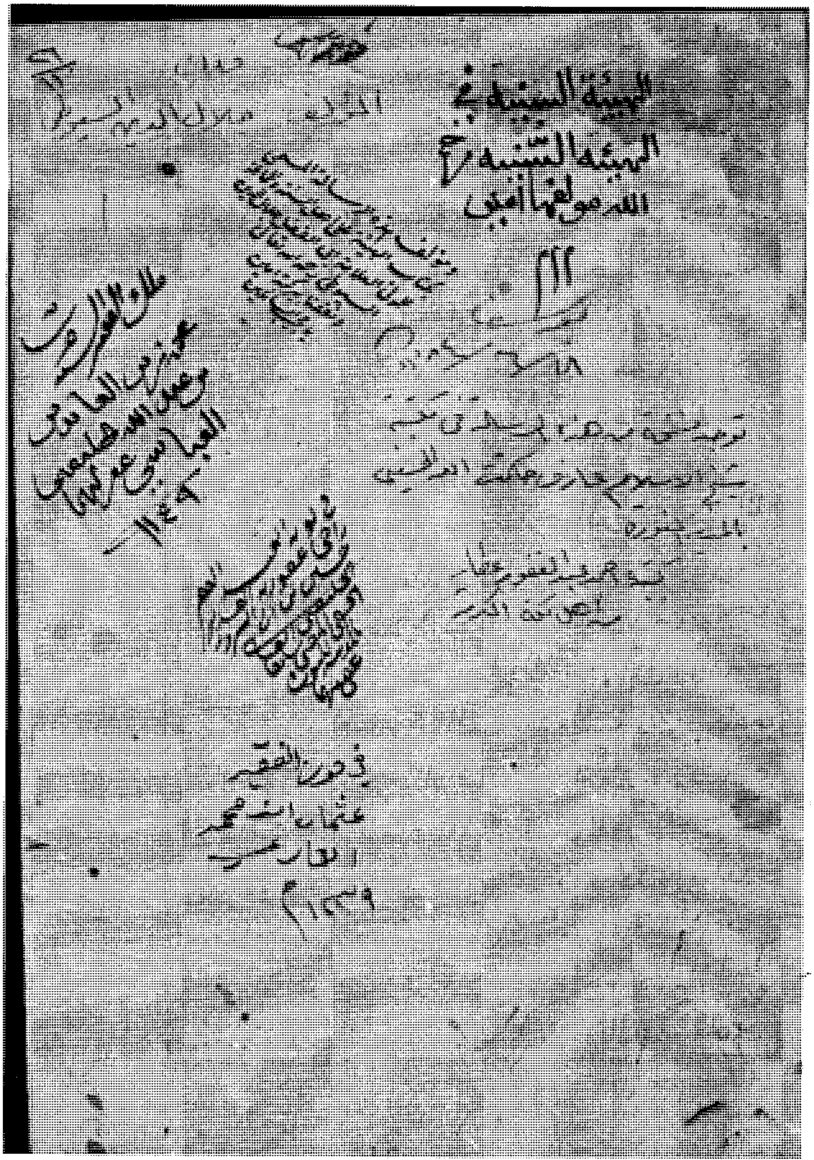
جزء الألف دينار للقطيعي - جامعة أم القرى - معهد المخطوطات وإحياء التراث - برقم ٢٦١ - سماعات مؤرخة - والنسخة غير مؤرخة



المنهاج الجلي في شرح مقدمة الجزولي - السليمانية - لا له لي - برقم ٣٤٥٠ - قراءة الكتّاب على ناسخه ياقوت المستعصمي



القواعد الشرعية للنسفي - مكتبة ابن عباس بالطائف - برقم ٥٠



الهيئة السَّنِية للسيوطي - مكتبة ابن عباس بالطائف - برقم ٣٩٤

ملحق

وهي مقدمة الأستاذ تامر عبد المنعم الجبالي لكتاب « **إرشاد المتعلِّم والنَّاسي في صِفة أشكال القلم الفاسي**»، للعلَّامة أحمد بن الحاج العياشي سْكِيرِجْ (ت١٣٦٣هـ).

والقلم الفاسي طريقة مُبتكَرة تَعتمد على وضع رموز خاصة للأرقام (آحاد وعشرات ومئات) ثم وضع قاعدة مطَّردة لآحاد الآلاف وما فوقها، إلى ما لا نهاية له، وهذه الطريقة في الأساس اخترعها العلماء في بلاد المغرب الأقصى بقصد التعمية[١] والإلغاز، فلم يكن يفهمها غيرهم، واستخدموها - في المقام الأول - في تقييد التَّرِكات، بغرض مَنْع التَّلاعب والتزوير فيها. وقد وضع الأستاذ محمد الفاسي (ت ١٤١٢هـ / ١٩٩٢م) في مقالٍ له **بمجلة مجمع اللغة العربية** المصري بعنوان « حساب القلم الفاسي » صورةً من وثيقة تقسيم تَرِكة كُتبت بالقلم الفاسي[٢]، وقد نُسِبت هذه الطريقة لمدينة فاس بسبب شيوع استخدامها فيها.

ولئن كان القلم الفاسي قد اشتُهر وارتبط بتقييد التركات وما يُخشى وقوع التزوير فيه، فإن استخدامه لم يكن مقتصرًا على تلك الوثائق، بل استخدمه العلماء والنُّسَّاخ في تأريخ المخطوطات، وقد ذكر الأستاذ محمد الفاسي في مقالته أنه يمتلك عددًا من الكتب المؤرَّخة بالقلم الفاسي، بخطِّ

---

(١) التعمية مصطلح تراثي، والمقصود به: « تحويل نص واضح إلى نص غير مفهوم باستعمال طريقة محددة، يستطيع مَن يعرفها أن يعود ويفهم النص » . « **علم التعمية عند العرب** » (١/ ٢٨).

(٢) (ج٦٢/ ص٢٥٩). وقد اقتطعتُ منها نماذج وضعتها في ملحق النماذج.

الشيخ أبي زيد عبد الرحمن الفاسي (ت١٠٩٦هـ)[١]، وأيضًا كتاب « **طبقات الأطباء** » لابن جُلجُل (ت بعد ٣٧٧هـ) الذي نشره الأستاذ فؤاد سيد - رحمه الله - كانت نُسْخته مؤرَّخة بحساب القلم الفاسي، وقد استعان بالعلَّامة حسن حسني عبد الوهّاب (ت ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) لحلِّ تعميتها.

ويجد المتتبّع لهذا الأمر عددًا من المخطوطات المؤرّخة به، منها:

- نسخة كتاب **الشفا** للقاضي عياض المحفوظة بخزانة القرويين برقم (١٨٦٥)، فقد أُرِّخت بحساب القلم الفاسي في سنة (١١٤٤هـ).

- نسخة فيها المجلدة الثانية من « **كتاب الأفعال** » لمؤلِّف غير معروف برقم (١٢٤٢) في الخزانة نفسها، وهي مؤرخة سنة (٤٤٩هـ)، وعليها تحبيسُ السلطان سيدي محمد بن عبد الله العلوي في سنة (١١٧٥هـ)، وقد كُتب تاريخ التحبيس بالقلم الفاسي[٢].

ولم يتوقفْ استخدام القلم الفاسي عند ذلك، بل ربّما استُخدم في تعمية الرسائل السرية على المستوى الدبلوماسي والعسكري (في بلاد المغرب)، وقد رَجَّح الدكتور عبد الهادي التَّازي أن يكون هذا الاستخدام قد بدأ في (رجب١٣٢٢هـ = سبتمبر ١٩٠٤م) أو قبل ذلك، ثم أعيد استخدامه في ذلك التاريخ[٣].

---

(١) السابق (ص: ٢٥٦)، وعبد الرحمن الفاسي هو ابن عبد القادر الفاسي صاحب المنظومة التي يشرحها الشيخ أحمد شكيرج. انظر سلوة **الأنفاس** (١/ ٣١٥).

(٢) وقد ذكر الدكتور قاسم السامرائي في « تاريخ الخط العربي وأرقامه » (ص: ٥٥) عددًا من المخطوطات مؤرَّخة به، غير تلك.

(١) « تقديم مخطوطة مغربية حول المراسلات بواسطة الأرقام العربية » ، مقال **بمجلة مجمع اللغة**

أما استخدام القلم الفاسي للمرة الأولى فيمكن الجزم بأن ذلك كان قبل عام (٦٦٩هـ) وهي سنة وفاة الصُّوفي المعروف أبي محمد عبد الحق بن إبراهيم بن محمد بن نصر الأندلسي، الشهير بابن سَبْعِين، فقد ذكر المقَّري في ترجمته لهذا الأخير نقلًا عن الشَّريف الغَرْناطي - أن ابن سَبْعِين « كان يكتب عن نفسه: (ابن ○)، يعني الدارة التي هي كالصفر، وهي في بعض طُرق المغاربة في حسابهم سبعون؛ وشُهِر لذلك بابن دارةَ - ضَمّن فيه البيت المشهور:

محا السَّيفُ ما قال ابنُ دارَةَ أجْمَعا» اهـ[١]

والظاهر أن ابن سَبْعِين كان يُعجبه التفنُّن في ذكر اسمه ونسبه، فقد ذكر في آخر كتابه « **الإحاطة** » ما نصّه: « هذا تقييد قيل فيه الحق، وظهر فيه الحق، وأملاه عبد الحق، وبالضرورة أن الفرع محمولٌ على الشجرة، وبالاتفاق قامت شُهرة الواضع من ضرب سبعة في عشرة »[٢]، و(٧×١٠)، إشارة إلى شُهرته بابن سَبْعِين.

وقد نقل د. قاسم السامرائي عن بعض المستشرقين أن الأرقام الفاسية استُخدمت في الأندلس في القرنين السادس والسابع للهجرة[٣]، فإن صحَّ ذلك فيكون القرن السادس أقدم تاريخ لاستخدام الحساب الفاسي.

العربية المصري (٥١/ ١٩٦).

(٢) **نفح الطيب** (٢/ ١٩٦)، والدارة في حساب القلم الفاسي ترمز إلى سبعين.

(٣) **الإحاطة** (٣٣ و٣٤).

(٤) تاريخ الخط العربي وأرقامه (٥٤ و٥٥)، نقلًا عن:

A. Conzález Palencia, *Los Mozárabes de Toledo en los siglos XII y WIII.*

وقد أَلَّف العلماء مؤلَّفات خاصة في هذا القلم نظمًا ونثرًا، ومما وقفت عليه من ذلك:

- « **الاقتضاب من العمل بالرُّومي في الحساب** »، لابن البَنَّاء المراكشي (ت٧٢١ هـ). منه نسخة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم [ق٤١٦]، ضمن مجموع، من (ص: ٤٢٥ - ٤٣٢). وأخرى بخزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم ٢/ ٤٧٨، ضمن مجموع.

- « **رَشْم الزِّمام** » ، لعبد الرحمن بن محمد الفاسي الشهير بابن العربي. منه نسخة في خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم ٢/ ٤٧٨، ضمن مجموع.

- « **وجوه قريبة في الحساب والزِّمام** »، لمؤلف غير معروف، منه نسخة في خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم ٢/ ٤٧٨، ضمن مجموع.

- « **كتاب فيه رَشْم الزِّمام وشرحه** »، لمؤلِّف غير معروف، منه نسخة في خزانة ابن يوسف بمراكش تحت رقم ٢/ ٤٧٨، ضمن مجموع.

- « **صور القلم الرُّومي وأعماله ومبدأ صورة آحاده** »، لمحمد بن أحمد ابن محمد الصَّبّاغ (ت١٠٧٦هـ)، منه نسخة في الخزانة الملكية بالمغرب برقم (١١/ ١٢٠٣٢)، ضمن مجموع.

والقلم الفاسي يُعرف أيضًا بِرَشْم الزِّمام، وبالقلم الرُّومي.

- أما « **إرشاد المتعلِّم والنَّاسي في صِفة أشكال القلم الفاسي**» ، لأحمد ابن العياشي سْكِيرج (ت١٣٦٣هـ)، وهو شرح منظومة عبد القادر الفاسي (ت١٠٩١هـ) فسيأتي الكلام عنه بعد أسطر.

وإن كان القلم الفاسي لم يكن يستخدمه - يوم كان يُستخدم - إلا القُضاة والعُدول، فمع مرور الوقت وقلّة مستخدميه لم يَعد يعرفُه أحدٌ، إلا الواحد بعد الواحد من أهل العلم، يقول الأستاذ محمد الفاسي: « هذا، وإن القلم الفاسي لم يبقَ أحدٌ يَعرفه من عُدول فاس وقُضاتِها، وفي الماضي كان كل مَن يدلي برسم عَدْلي لدى أحد القُضاة يبدأ هذا الأخير بالتعريف بالعدلَيْن الموَقِّعَيْن عليه، وبالقاضي الذي جعل عليه علامته، ثم يَنظر في أشكال القلم الفاسي ويُصدِّق على الكلِّ بما يُسمَّى « الإكمال »، أي: يجعل الوثيقة معمولًا بها »(١).

وصرَّح من قبله الشيخ أحمد سْكِيرج أنه « قليل الدوران بين العدول المتقدِّمين، ولا يَعرفه غالبًا إلا مَن له ممارسة وبحث واعتناء بالأمور »(٢)، وقد قال ذلك في سنة (١٣١٦هـ)، وهي السنة التي ألَّف فيها « **إرشاد المتعلِّم والنَّاسي** ».

وأهمية هذه النشرة لا تعود إلى ندرة المصادر في حساب القلم الفاسي فقط - وإن كان ذلك كافيًا لنشر الكتاب - بل اجتهد كاتب هذه السطور في رَصْد أشكال مختلفة لرموز القلم الفاسي في أشتات المصادر(٣)، وجرَّدها من كلام الشرّاح ؛ ليَرجِع إلى هذا التجريد من أراد حلّ تعمية هذا الحساب.

---

(١) السابق (ص: ٢٥٨)، وهذا الكلام قيل في سنة (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م) وهو تاريخ نشر المقال.

(٢) مقدمة « **إرشاد المتعلم والناسي** ».

(٣) ولا يُظَن أن الرقْم الواحد له أكثر من رمز، ولكن الرمز ربما يختلف بصورة تجعله ملتبسًا بغيره؛ بسبب سوء خط الكاتب أو جودته، وقد أشار المؤلِّف إلى ذلك في التنبيه الرابع في آخر شرحه.

تجريد رموز القلم الفاسي

رموز الآحاد



رموز العشرات

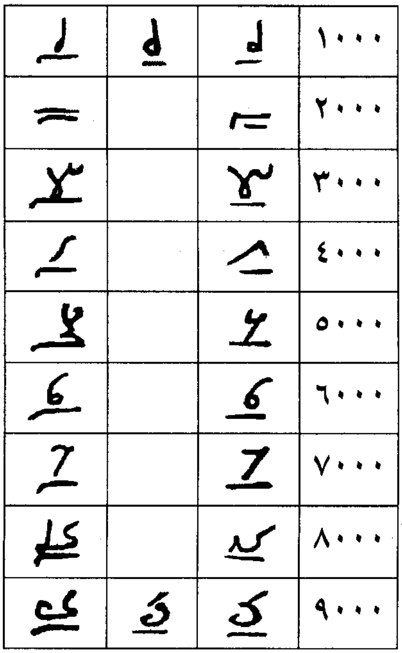


	رموز القلم الفاسي					القلم الرُّومي
١٠						
٢٠						
٣٠						
٤٠						
٥٠						
٦٠						
٧٠						
٨٠						
٩٠						

رموز المئات

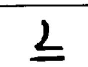
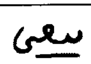
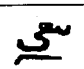
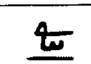
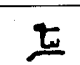

القلم الرُّومي
رموز القلم الفاسي
١٠٠
٢٠٠
٣٠٠
٤٠٠
٥٠٠
٦٠٠
٧٠٠
٨٠٠
٩٠٠

رموز آحاد الآلاف



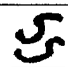
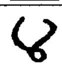
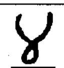
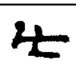
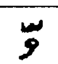
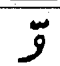
ويُلاحظ أنها رموز الآحاد هي هي، مع إضافة خط صغير تحت الرمز.

رموز عشرات الآلاف

١٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠		
٣٠٠٠٠		
٤٠٠٠٠		
٥٠٠٠٠		
٦٠٠٠٠		
٧٠٠٠٠		
٨٠٠٠٠		
٩٠٠٠٠		

ويُلاحظ أنها رموز العشرات هي هي، مع إضافة خط صغير تحت الرمز.

رموز مئات الآلاف

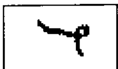
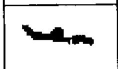
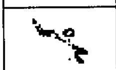
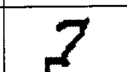
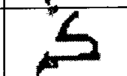
١٠٠٠٠٠		
٢٠٠٠٠٠		
٣٠٠٠٠٠		
٤٠٠٠٠٠		
٥٠٠٠٠٠		
٦٠٠٠٠٠		
٧٠٠٠٠٠		
٨٠٠٠٠٠		
٩٠٠٠٠٠		

ويُلاحظ أنها رموز المئات هي هي، مع إضافة خط صغير تحت الرمز.

تنبيـه :

- وكلما أردنا أن نزيد في الأعداد زِدنا خطًّا تحت الرمز، فإن أردنا آحاد الملايين (أي: ألف ألف، وألفي ألف، ... إلخ)، استخدمنا رموز آحاد الآلاف مع زيادة خط تحتها، هكذا: 
- وإن أردنا عشرات الملايين (أي: عشرة آلاف ألف، وعشرون ألف ألف، ... إلخ)، استخدمنا رموز عشرات الآلاف مع زيادة خط تحتها، هكذا: 
- وإن أردنا مئات الملايين (أي: مئة ألف ألف، ومئتي ألف ألف، ... إلخ)، استخدمنا رموز مئات الآلاف مع زيادة خط تحتها، هكذا: 

رموز الكسور

١/١٠		
٢/١٠		
٣/١٠		
٤/١٠		
٥/١٠		
٦/١٠		
٧/١٠		
٨/١٠		
٩/١٠		

ويُلاحظ أنها رموز الآحاد نفسها مع إضافة خط معقوف لأسفل، بأسفل يسار الرمز .

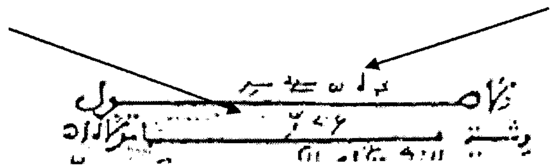
رموز الصفر[١]

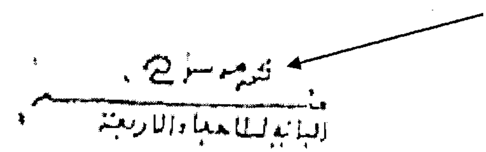
٠	. ˙ .	. ˙ .

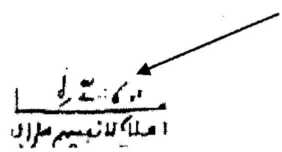
---

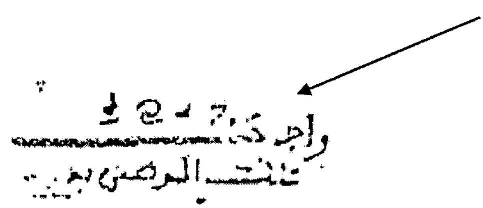
(١) يُنظر التنبيه الثاني في آخر « إرشاد المتعلم والناسي »، وصورة الرمز ذكرها د. عبد الله العمراني في مقدمة تحقيق « ثبَت أبي جعفر البَلَوي » (١/ ٧٢) .

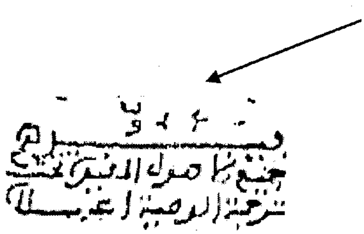
نماذج من وثيقة إحدى التَّرِكات (مؤرَّخة ١١٥١هـ)



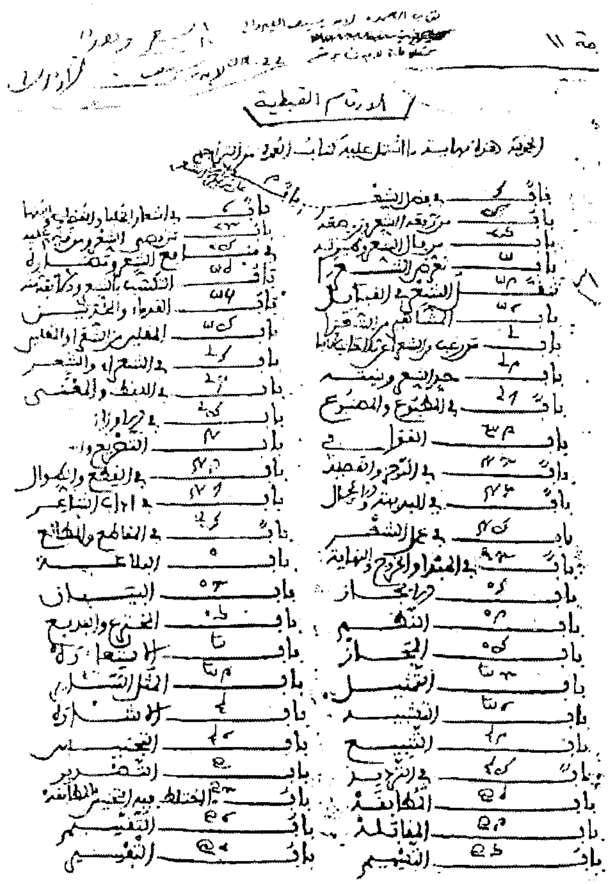








نموذج



هذا النموذج وضعه د. قاسم السامرائي في بحث « تاريخ الخط العربي وأرقامه »، ضمن كتاب « **صناعة المخطوط العربي الإسلامي** » (ص: ٨٥)، وهو فهرس لمحتويات كتاب « **العمدة في محاسن الشعر وآدابه** » للحسن بن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ)، وقد أثبت الناسخ أرقام الأبواب بالقلم الفاسي.

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

22A Old Court Place
London W8 4PL, UK
Tel: + 44 (0) 203 130 1530
Fax: + 44 (0) 207 937 2540
Email: info@al-furqan.com
Url: www.al-furqan.com

First Edition: 2014 CE / 1436 A.H.
ISBN: 1-905122-60-8

©
ALL RIGHTS RESERVED

No part of this book may be reprinted, reproduced, transmitted, or utilised in any form by any electronic, mechanical, or other means, now known or hereafter invented, including photocopying, microfilming, and recording, or in any information storage or retrieval system, without written permission from the publishers.

All opinions expressed in this book do not necessarily reflect the views of the Foundation

Training Course Series

EDITING MANUSCRIPTS
IN THE FIELD OF ḤADĪTH
AND ITS SCIENCES AND BIOGRAPHIES

Al-Furqān Islamic Heritage Foundation
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

Training Course Series

AL-FURQĀN
ISLAMIC HERITAGE FOUNDATION
Centre for the Study of Islamic Manuscripts

EDITING MANUSCRIPTS
IN THE FIELD OF ḤADĪTH
AND ITS SCIENCES AND BIOGRAPHIES